



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

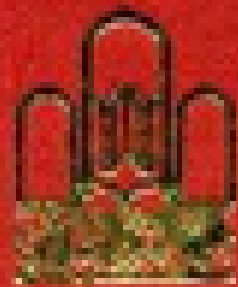
اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir



كفاية الأصول

في

العلماء والفقهاء

والأصول الفقهية

مجلد ٢

مؤلفه
ميرزا محمد باقر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كفايه الاصول

كاتب:

محمد كاظم بن حسين آخوند خراساني

نشرت في الطباعة:

مجمع الفكر الاسلامي

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٩	كفايه الاصول المجلد ٢
٢٩	اشاره
٢٩	اشاره
٣٦	[الجزء الثاني]
٣٦	المقصد السادس في بيان الأمارات المعتبره شرعاً أو عقلاً
٣٦	اشاره
٣٦	مباحث القطع
٣٦	تمهيد
٣٦	خروج مباحث القطع عن علم الأصول
٣٦	أقسام حالات البالغ الذى وضع عليه قلم التكليف
٣٨	تقسيم آخر
٣٩	أحكام القطع وأقسامه
٣٩	الأمر الأول : لزوم العمل بالقطع عقلاً
٣٩	اشاره
٣٩	الحججهاتيه للقطع
٣٩	اختصاص حججه القطع بما إذا تعلق بالحكم الفعلى
٤٠	الأمر الثاني : التجزى والانقياد
٤٠	اشاره
٤٠	استحقاق المتجزى للعقاب
٤١	القطع غير المصيب لا يُحدث تغييراً فى الواقع
٤٢	الإشكال فى استحقاق العقاب على مخالفه القطع والجواب عنه
٤٤	شهاده الآيات والروايات على استحقاق المتجزى للعقاب
٤٤	استدلال المحقق السبزواري على استحقاق المتجزى للعقاب المناقشهفى الدليل

٤٥	توهم استحقاق المتجزى عقابين متداخلين والجواب عنه
٤٥	الأمر الثالث أقسام القطع وأحكامها
٤٥	القطع الطريقي
٤٥	القطع الموضوعي وأقسامه
٤٧	قيام الأمارات مقام القطع الطريقي وعدم قيامها مقام القطع الموضوعي
٤٨	توهم قيام الأمارات مقام القطع الموضوعي المأخوذ على نحو الطريقيه والجواب عنه
٥٠	عدم قيام الأصول مقام القطع الطريقي إلا الاستصحاب
٥١	عدم قيام الاستصحاب مقام القطع الموضوعي
٥١	العدول عما أفاده المصنف في حاشيته على الفرائد
٥٣	الأمر الرابع : امتناع أخذ القطع بحكم في موضوع نفسه أو مثله أو ضده
٥٣	اشاره
٥٣	امتناع أخذالظن بالحكم في موضوع نفسه وإمكان أخذه في موضوع مثله أو ضده
٥٥	الأمر الخامس : الموافقه الالتزاميه
٥٥	اشاره
٥٥	ألحق : عدم وجوب الموافقه الالتزاميه
٥٥	عدم الملازمه بين وجوب الموافقه الالتزاميه ووجوب الموافقه العمليه
٥٦	الالتزام غير مانع عن جريان الأصول في أطراف العلم
٥٧	الأمر السادس : حجّيه القطع الطريقي مطلقاً
٥٧	اشاره
٥٨	حجّيه قطع القطّاع
٥٨	تبعيه القطع الموضوعي لدليل الاعتبار
٥٨	عموم حجّيه القطع الطريقي
٥٨	الكلام في ما نُسب إلى بعض الأخباريين من عدم حجّيهالقطع الحاصل من المقدمات العقلية
٦١	الأمر السابع : حجّيه العلم الإجمالي
٦١	اشاره
٦١	مختار المصنف:اقتضاء العلم الإجمالي لوجوب الموافقه وحرمة المخالفه

- ٦٣ القول باقتضاء العلم الإجمالي بالنسبة إلى وجوب الموافقه وعلّيته بالنسبة إلى حرمة المخالفه والمناقشه فيه
- ٦٣ ما يناسب المقام وما لا يناسبه من بحث العلم الإجمالي
- ٦٤ كفايه الامتثال الاجمالي في التوصليات والتعبديّات غير المستلزم لل تكرار
- ٦٥ الكلام في الامتثال الاجمالي المستلزم لل تكرار في العبادات
- ٦٥ الامتثال الطّيّ التفصيلي في العبادات
- ٦٧ مباحث الأمارات
- ٦٧ تمهيد
- ٦٧ اشاره
- ٦٧ ١ - عدم اقتضاء الأماره للحجّيه ذاتاً
- ٦٨ ٢ - إمكان التعتّد بالأمارات وقوعاً
- ٦٨ اشاره
- ٦٨ الإشكال في ما أفاده الشيخ الأنصاري في المقام
- ٦٨ المقصود من الإمكان في كلام الشيخ الرئيس
- ٦٩ محاذير التعتّد بالأمارات
- ٦٩ الجواب عن المحاذير وبيان وجوه الجمع بين الحكم الواقعي والظاهري :
- ٧١ عدم كفايه الوجه الثاني بالنسبه إلى بعض الأصول العمليّه
- ٧٢ الإشاره إلى الوجه الرابع وما يرد عليه
- ٧٣ الإشاره إلى الوجه الخامس وما يرد عليه
- ٧٣ ٣ - الأصل في مشكوك الاعتبار هو عدم حجّيته جزماً
- ٧٣ اشاره
- ٧٤ المناقشه في ما أفاده الشيخ الأعظم في المقام
- ٧٦ فصل حجّيه الظواهر
- ٧٦ اشاره
- ٧٦ حجّيه الظواهر مطلقاً
- ٧٦ التفصيل بين من قصد إفهامه وغيره والمناقشه فيه
- ٧٧ التفصيل بين ظواهر الكتاب وغيرها والأدلّه على ذلك

٧٨	الإشكال في أدلته التفصيل
٨١	العلم الاجمالي بالتحريف لا يمنع عن التمسك بظواهر الكتاب
٨٢	اختلاف القراءات وأثره في التمسك بظواهر الكتاب
٨٣	فصل طُزق إحرار الظهور
٨٣	اشاره
٨٣	الشك في وجود القرينه وحكمه
٨٣	الشك في قرينته الموجود وحكمه
٨٤	الشك في ما هو الموضوع له لغه وحكمه
٨٤	الاستدلال على حجّيه قول اللغوى والمناقشه فيه
٨٤	فائده الرجوع إلى قول اللغوى
٨٧	فصل الاجماع المنقول
٨٧	اشاره
٨٧	تحقيق الكلام :
٨٧	اشاره
٨٧	١ - الملاك في حجّيه الإجماع
٨٧	اشاره
٨٧	المستند في كاشفّيه الاجماع عن رأى الإمام عليه السلام
٨٩	٢ - اختلاف نقل الإجماع واختلاف ألفاظه
٨٩	٣ - صور نقل الإجماع وحكم كلّ منها :
٨٩	اشاره
٩١	خلاصه الكلام في حجّيه الإجماع المنقول
٩٢	تنبيهات :
٩٢	اشاره
٩٢	١ - بطلان المستندات المتقدّمه في كاشفّيه الإجماع عن رأى المعصوم عليه السلام
٩٣	٢ - تعارض الإجماعات المنقوله
٩٣	٣ - نقل التواتر بخبر الواحد

٩٤	فصل الشهره فى الفتوى
٩٤	اشاره
٩٤	أدله حجيه الشهره فى الفتوى ومناقشتها
٩٤	فصل حجتيه خبر الواحد
٩٤	اشاره
٩٤	المسأله أصوليه
٩٧	المنكرون لحجيه الخبر وأدلتهم
٩٨	الجواب عن الأدله
٩٩	أدله حجيه خبر الواحد
٩٩	فصل فى الآيات التى استدلت بها
٩٩	١ - آيه النبأ
١٠٢	٢ - آيه النفر
١٠٥	٣ - آيه الكتمان
١٠٥	٤ - آيه السؤال
١٠٦	٥ - آيه الأذن
١٠٨	فصل فى الأخبار التى دلت على اعتبار أخبار الأحاد
١٠٨	اشاره
١٠٨	الإشكال فى الاستدلال بالأخبار والجواب عنه
١٠٩	فصل فى الجماع على حجيه الخبر
١٠٩	وجوه تقرير الإجماع :
١٠٩	اشاره
١٠٩	الوجه الأول: دعوى الإجماع القولى وما يرد عليها
١١٠	الوجه الثانى: دعوى الإجماع العملى وما يرد عليها
١١٠	الوجه الثالث: سيره العقلاء
١١٣	فصل فى الوجوه العقلية التى أقيمت على حجتيه الواحد
١١٣	اشاره

- الوجه الأول : العلم الإجمالي بصدور كثير من الأخبار ١١٣
- إشاره ١١٣
- الجواب عن الوجه الأول ١١٤
- الوجه الثاني: ثبوت كثير من الأحكام بخبر الواحد ١١٤
- إشاره ١١٤
- إيرادان للشيخ الأعظم على الوجه الثاني ١١٥
- إشكال المصنّف على الوجه الثاني ١١٦
- الوجه الثالث: وجوب العمل بالظنّ في الكتاب والسّنّه عند انسداد باب العلم والعلمى ١١٦
- إشاره ١١٦
- الجواب عن الوجه الثالث ١١٧
- إيراد الشيخ الأنصارى على الوجه الثالث والكلام فيه ١١٧
- مباحث الظنّ ١١٨
- فصلٌ في الوجوه التي أقاموها على حجّته الظنّ ١١٨
- إشاره ١١٨
- الوجه الأول:قاعده دفع الضرر المظنون ١١٨
- إشاره ١١٨
- الإشكال على الوجه الأول ١١٩
- الوجه الثاني: الملازمه بين عدم الأخذ بالظنّ وترجيح المرجوح على الراجح والردّ عليه ١٢١
- الوجه الثالث : لزوم العمل بالاحتياط في المظنونات دون المشكوكات والموهومات ١٢١
- إشاره ١٢١
- الإيراد على الوجه ١٢٢
- الوجه الرابع : دليل الانسداد ١٢٢
- إشاره ١٢٢
- مقدمات دليل الانسداد ١٢٢
- التحقيق في مقدمات الإنسداد: ١٢٣
- ١ - انحلال العلم الإجمالي بالتكاليف بسبب الأخبار الواردة عن أهل البيت عليهم السلام ١٢٣

- ١٢٣ - انسداد باب العلم ، لا باب العلمى -----
- ١٢٤ - المقدمه الثالثه - وهى عدم جواز الإهمال - قطعته -----
- ١٢٥ - عدم وجوب الاحتياط فى ما يوجب عُسره اختلال النظام لا فى ما لا يوجبه -----
- ١٢٥ - لا مانع من إجراء الأصول المثبتة فى أطراف العلم -----
- ١٢٦ - لا مانع من إجراء الأصول النافيه أيضاً مع الانحلال -----
- ١٢٧ - لزوم الاحتياط فى موارد الأصول النافيه مع عدم الانحلال -----
- ١٢٧ - عدم جواز رجوع الانسدادى إلى المجتهد الانفتاحى -----
- ١٢٧ - اشاره -----
- ١٢٧ - ٥ - ترجيح المرجوح على الراجح قبيح قطعاً إلا أن النوبه لا تصل إليه -----
- ١٢٨ - فصل الظن بالطريق والظن بالواقع -----
- ١٢٨ - اشاره -----
- ١٢٨ - التحقيق: اعتبار الظن بالطريق والظن بالواقع -----
- ١٢٩ - الوجه فى اختصاص الحجّيه بالظن بالواقع والجواب عنه -----
- ١٢٩ - الوجه الأوّل فى اختصاص الحجّيه بالظن بالطريق -----
- ١٢٩ - اشاره -----
- ١٣٠ - الإشكال الأوّل على الوجه -----
- ١٣٢ - الإشكال الثانى -----
- ١٣٢ - شبهه أقربته الظن بالطريق من الظن بالواقع مع صرف الواقع إلى المؤدّى والجواب عنها -----
- ١٣٤ - الوجه الثانى فى اختصاص الحجّيه بالظن بالطريق -----
- ١٣٤ - اشاره -----
- ١٣٥ - المناقشه الأولى فى الوجه الثانى -----
- ١٣٥ - المناقشه الثانيه -----
- ١٣٧ - فصل الكشف والحكومه -----
- ١٣٧ - لا مجال لاستكشاف حجّيه الظن شرعاً -----
- ١٣٧ - توهم إثبات حجّيه الظن شرعاً بقاعده الملازمه والجواب عنه -----
- ١٣٨ - توهم آخر فى المقام والجواب عنه -----

- ١٣٨ عدم الإهمال في النتيجة بناءً على الحكومه
- ١٣٩ التفصيل بين محتملات الكشف : الاحتمال الأول ونتيجته
- ١٣٩ الاحتمال الثاني ونتيجته
- ١٤٠ الاحتمال الثالث ونتيجته
- ١٤٠ طرق تعميم النتيجة على الكشف والكلام فيها
- ١٤٢ فصل الإشكال في خروج القياس عن عموم النتيجة
- ١٤٢ اشاره
- ١٤٢ تقرير الشيخ الأعظم للإشكال
- ١٤٣ جواب المصنّف عن الإشكال
- ١٤٤ إشكال آخر في خروج الظنّ القياسى عن النتيجة
- ١٤٤ دفع ما ذكره الشيخ الأعظم في تقرير الإشكال
- ١٤٥ عدم اختصاص الإشكال بالقياس
- ١٤٥ الوجوه المذكوره لدفع الإشكال والمناقشه فيها
- ١٤٧ فصل لا فرق في نتیجه دليل الانسداد بين أقسام الظنّ بالحكم
- ١٤٧ اشاره
- ١٤٧ حجّيه قول اللغوى مع الانسداد
- ١٤٨ حجّيه قول الرجالي في حال الانسداد
- ١٤٨ لزوم تقليل الاحتمالات المتطرّقه إلى الروايه
- ١٥٠ خاتمه يذكر فيها أمران
- ١٥٠ الأول عدم اعتبار الظنّ في الاعتقادات
- ١٥٠ اشاره
- ١٥٠ عدم انسداد باب الانقياد في الاعتقادات ولو فرض انسداد باب العلم فيها
- ١٥١ وجوب تحصيل العلم في بعض الاعتقادات
- ١٥١ لا دليل على عموم وجوب المعرفة
- ١٥٢ عدم كفايه الظنّ في ما يجب معرفته
- ١٥٣ لا دلالة للعقل ولا للنقل على وجوب تحصيل الظنّ مع اليأس عن العلم

- ١٥٣ وجود القاصر في تحصيل العلم بالاعتقادات
- ١٥٤ الثاني الجبر والوهن والترجيح بالظن غير المعتبر
- ١٥٤ اشاره
- ١٥٥ جبر ضعف السند بالظن
- ١٥٥ عدم جبر ضعف الدلالة بالظن
- ١٥٥ عدم وهن السند والدلالة بالظن
- ١٥٥ عدم الترجيح بالظن
- ١٥٦ عدم حصول الجبر والوهن والترجيح بمثل القياس
- ١٥٩ المقصد السابع: في الأصول العمليّة
- ١٥٩ اشاره
- ١٦١ تعريف الأصول العمليّة
- ١٦١ المهمّة من الأصول العمليّة
- ١٦٣ فصل في البراءة
- ١٦٣ اشاره
- ١٦٤ الاستدلال على البراءة بالأدلة الأربعة
- ١٦٤ اشاره
- ١٦٤ الاستدلال بالكتاب
- ١٦٤ المناقشة في الاستدلال
- ١٦٥ الاستدلال بالروايات
- ١٦٥ اشاره
- ١٦٥ ١ - حديث الرفع
- ١٦٥ اشاره
- ١٦٥ الإشكال الأوّل على الاستدلال بحديث الرفع والجواب عنه
- ١٦٥ الإشكال الثاني على الاستدلال والجواب عنه
- ١٦٧ المراد من الموصول في مما لا يعلمون»
- ١٦٨ المرفوع في غير «ما لا يعلمون»

- ٢ - حديث الحجب ١٦٨
- ٣ - حديث الحل ١٦٩
- اشاره ١٦٩
- تعميم مفاد الحديث للشبهه الوجوبيه ١٦٩
- ٤ - حديث السعه ١٦٩
- ٥ - حديث الإطلاق ١٧٠
- اشاره ١٧٠
- الإشكال فى دلالة الروايه ١٧٠
- دعوى الإجماع على البراءهوالكلام فيها ١٧١
- حكم العقل بالبراءه ١٧١
- عدم جريان قاعده دفع الضرر المحتمل فى الشبهات البدويه ١٧١
- أدله القول بالاحتياط فى الشبهات البدويه والجواب عنها ١٧٣
- اشاره ١٧٣
- الاستدلال بالكتاب والجواب عنه ١٧٣
- الاستدلال بالأخباروالجواب عنه ١٧٣
- الاستدلال بالعقل : ١٧٦
- الوجه الأول : العلم الإجمالى ١٧٦
- اشاره ١٧٦
- الجواب عن الدليل العقلى بانحلال العلم الاجمالى ١٧٦
- الوجه الثانى لدلاله العقل على الاحتياط : أصاله الحظر ١٧٨
- اشاره ١٧٨
- المناقشه فى الدليل ١٧٨
- توهم عدم جريان البراءه العقليه فى المقام والكلام فيه ١٧٩
- تنبيهات : ١٨٠
- اشاره ١٨٠
- التنبيه الأول - اشتراط جريان البراءه بعدم وجودأصلٍ موضوعى فى موردها ١٨٠

١٨٠	اشاره
١٨٠	صُور الشك في التذكيه :
١٨١	التنبيه الثانى - حسن الاحتياط شرعاً وعقلاً
١٨١	اشاره
١٨٢	الإشكال فى جريان الاحتياط فى العبادات
١٨٦	مفاد أخبار « من بلغه »
١٨٨	التنبيه الثالث - لزوم التفصيل فى جريان البراءة فى الشبهه الموضوعيه التحريميه
١٨٨	اشاره
١٨٨	عدم لزوم الاحتياط فى جميع الشبهات الموضوعيه
١٨٩	التنبيه الرابع - الاحتياط حسنٌ مطلقاً إلا إذا أخلّ بالنظام
١٩١	فصلٌ فى التخيير
١٩١	دوران الأمر بين الوجوب والحرمه والوجوه فيه
١٩١	مختار المصنّف فى المسأله
١٩١	توهم وجود المانع عن جريان أصله الحلّ والجواب عنه
١٩٢	الردّ على القول بالتخيير الشرعى فى المقام
١٩٣	عدم جريان البراءه العقلية فى المقام
١٩٣	شمول النزاع للتعبديّات
١٩٣	تقديم محتمل الأهميه
١٩٤	بطلان القول بترجيح جانب الحرمه
١٩٥	فصلٌ فى الاشتغال
١٩٥	اشاره
١٩٥	المقام الأوّل فى دوران الأمر بين المتباينين
١٩٥	منجزّيه العلم الإجمالى بالتكليف الفعلى من جميع الجهات
١٩٦	عدم التنجيز فى الإجمالى غير الفعلى
١٩٦	جريان الحكم الظاهرى فى أطراف الإجمالى غير الفعلى
١٩٦	بطلان التفصيل بين الشبهه المحصوره وغير المحصوره

- ١٩٧ مسلك الاقتضاء والإشكال عليه
- ١٩٨ موانع فعلية الحكم في العلم الإجمالي
- ١٩٨ منجزه العلم الإجمالي في التدريجيات
- ١٩٨ تنبيهات
- ١٩٨ التنبيه الأول : الاضطرار إلى المعين أو غير المعين مانع عن التكليف
- ٢٠٠ التنبيه الثاني : شرطية الابتلاء بتمام الأطراف
- ٢٠٠ اشاره
- ٢٠١ حكم الشك في الابتلاء
- ٢٠٢ التنبيه الثالث : الشبهه غير المحصوره
- ٢٠٣ التنبيه الرابع : حكم ملاقى بعض الأطراف
- ٢٠٤ المقام الثاني في دوران الأمر بين الأقل والأكثر الارتباطيين
- ٢٠٤ لزوم الاحتياط عقلاً والدليل عليه
- ٢٠٥ تؤهم انحلال العلم الاجمالي والجواب عنه
- ٢٠٥ انحلال العلم الإجمالي في الأقل والأكثر الاستقلاليين
- ٢٠٥ دليل آخر على لزوم الاحتياط عقلاً
- ٢٠٦ اعتراضان للشيخ الأعظم على الدليل
- ٢٠٨ جريان البراهه الشرعيه عن الأكثر
- ٢١٠ تنبيهات :
- ٢١٠ اشاره
- ٢١٠ التنبيه الأول - عدم جريان البراهه العقليه في الشك في الشرطيه والخصوصيه
- ٢١٠ اشاره
- ٢١٠ جريان البراهه الشرعيه في الشك في الشرطيه دون الخصوصيه
- ٢١١ التنبيه الثاني - حكم ناسى الجزء والشرط
- ٢١١ اشاره
- ٢١١ الخلاف بين المصنّف والشيخ في تكليف الناسى
- ٢١٢ التنبيه الثالث - حكم زيادهاجزء عمداً أو سهواً في التوصلات

- ٢١٢ اشاره
- ٢١٢ حكم زياده الجزء فى التعديتات
- ٢١٣ استصحاب صحها لعباده فى صوره الزياده
- ٢١٣ التنبيه الرابع - الشك فى إطلاق الجزئيه والشرطيه
- ٢١٣ اشاره
- ٢١٣ جريان البراءه عن الباقي بعد تعدد الجزء أو الشرط
- ٢١٤ التمشك باستصحاب وجوب الباقي والكلام فيه
- ٢١٤ التمشك بقاعده الميسور لإثبات وجوب الباقي والكلام فيه
- ٢١٤ الإشكال فى دلالة الروايه الأولى على القاعده
- ٢١٥ الإشكال فى دلالة الروايه الثانيه
- ٢١٦ الإشكال فى دلالة
- ٢١٦ الروايه الثالثه
- ٢١٦ جريان قاعده الميسور مع تعدد الجزء والشرط
- ٢١٦ المناط فى تشخيص الميسور هو العرف إلامع تصرف الشرع
- ٢١٧ الدوران بين الجزئيه والمانعيه ونحوهما
- ٢١٧ تذييب :
- ٢١٨ خاتمه فى شرائط الأصول
- ٢١٨ شرط حسن الاحتياط
- ٢١٨ شروط البراءه :
- ٢١٨ اشتراط الفحص فى البراءه العقليه والنقلية
- ٢٢٠ لزوم الفحص فى التخيير العقلى
- ٢٢٠ حكم العمل بالبراءه قبل الفحص :
- ٢٢٠ اشاره
- ٢٢٠ ١ - استحقاق العقوبه
- ٢٢٠ اشاره
- ٢٢٠ إشكال وجوب التعلم فى الواجبات المشروطه و المؤقته والجواب عنه

- ٢٢٢ - وجوب الإعادة إلفى الجهر والإخفات والقصر والإتمام ٢
- ٢٢٢ - اشاره ٢٢٢
- ٢٢٤ - تصحيح الأمر بالتمام على نحو الترتب والكلام فيه ٢٢٤
- ٢٢٥ - شرطان آخران ذكرهما الفاضل التوني لأصل البراءة ٢٢٥
- ٢٢٥ - اشاره ٢٢٥
- ٢٢٥ - مناقشه الشرط الأول ٢٢٥
- ٢٢٥ - مناقشه الشرط الثاني ٢٢٥
- ٢٢٦ - قاعده نفي الضرر ٢٢٦
- ٢٢٦ - اشاره ٢٢٦
- ٢٢٦ - أخبار نفي الضرر ٢٢٦
- ٢٢٧ - لا إشكال في صدور بعض أخبار نفي الضرر ٢٢٧
- ٢٢٧ - معنى «الضرر» ٢٢٧
- ٢٢٨ - المقصود من « لا » هو نفي الحقيقه ادعاءً ٢٢٨
- ٢٢٨ - استبعاد إرادته نفي الحكم أو الصفه أو إرادته النهي من النفي ٢٢٨
- ٢٢٩ - المرفوع بالضرر هو الحكم الثابت للشيء بعنوانه الأولى ٢٢٩
- ٢٢٩ - نسبه القاعده مع أدلّه الأحكام الأولى ٢٢٩
- ٢٣٠ - نسبه القاعده مع أدلّه الأحكام الثانويّه ٢٣٠
- ٢٣٠ - تعارض الضررين ٢٣٠
- ٢٣٢ - فصل في الاستصحاب ٢٣٢
- ٢٣٢ - اشاره ٢٣٢
- ٢٣٢ - تعريف الاستصحاب ٢٣٢
- ٢٣٣ - الاستصحاب مسأله أصوليّه ٢٣٣
- ٢٣٤ - اعتبار اتحاد القضيه المشكوكه والمتيقنه ٢٣٤
- ٢٣٤ - الإشكال في اتحاد القضيتين في الأحكام ٢٣٤
- ٢٣٤ - الجواب عن الإشكال ٢٣٤
- ٢٣٥ - لا فرق في استصحاب الحكم الشرعي بين المستند إلى النقل أو العقل ٢٣٥

- الإشارة إلى بعض لاختلاف في حججه الاستصحاب ٢٣٦
- حججه الاستصحاب مطلقاً والأدله عليها : ٢٣٦
- إشاره ٢٣٦
- ١ - بناء العقلاء الإشكال عليه ٢٣٦
- ٢ - الاستصحاب يفيد الظنّ بالبقاء ، والإشكال عليه ٢٣٧
- ٣ - الإجماع ، وما يرد عليه ٢٣٧
- ٤ - الأخبار المستفيضة : ٢٣٨
- إشاره ٢٣٨
- ١ - صحيحه زراره الأولى ٢٣٨
- إشاره ٢٣٨
- تقريب الاستدلال بالروايه ٢٣٩
- عدم اختصاص الصحيحه بالوضوء ٢٣٩
- عدم اختصاص الصحيحه بالشك في الرفع ٢٤٠
- الاستدلال على اختصاص الأخبار بالشك في الرفع ٢٤١
- الجواب عن الدليل ٢٤١
- عموم الروايه لاستصحاب الموضوع والحكم ٢٤٣
- ٢ - صحيحه زراره الثانيه ٢٤٣
- إشاره ٢٤٣
- تقريب الاستدلال بالروايه ٢٤٤
- الإشكال على الاستدلال بالروايه الجواب عن الإشكال ٢٤٥
- جواب آخر عن أصل الإشكال والإيراد عليه ٢٤٦
- ٣ - صحيحه زراره الثالثه ٢٤٧
- إشاره ٢٤٧
- تقريب الاستدلال ٢٤٨
- الإشكال في دلالة الروايه ٢٤٨
- دفع الإشكال ٢٤٨

٢٤٩ إشكال آخر على الاستدلال بالروايه والجواب عنه

٢٤٩ ٤ - خبر محمّد بن مسلم

٢٤٩ اشاره

٢٤٩ تقريب الاستدلال بالروايه

٢٥٠ ٥ - خبر الصّفار

٢٥٠ اشاره

٢٥٠ تقريب الاستدلال بالروايه

٢٥٠ المنع من دلالة الروايه على الاستصحاب

٢٥١ ٦ و ٧ و ٨ - أخبار الحّلّ والطهاره

٢٥١ اشاره

٢٥١ تقريب دلالة الروايات

٢٥٣ التفصيل بين التكليف والوضع فى الاستصحاب

٢٥٣ الإشاره إلى اختلاف التكليف والوضع

٢٥٤ النزاع فى أن الوضع محصور فى أمور مخصوصه أم لا ؟

٢٥٥ هل الحكم الوضعى مجعول مستقلاً كالتكليف أم لا ؟

٢٥٥ أقسام الحكم الوضعى :

٢٥٥ اشاره

٢٥٥ ١ - ما لا يقبل التشريع أصلاً

٢٥٧ ٢ - ما يقبل التشريع تبعاً للتكليف

٢٥٨ ٣ - ما يقبل التشريع أصالةً وتبعاً

٢٦٠ حكم الاستصحاب بالنسبه إلى أقسام الحكم الوضعى

٢٦٢ تنبيهات الاستصحاب :

٢٦٢ اشاره

٢٦٢ التنبيه الأول : اعتبار فعلية الشك واليقين

٢٦٢ التنبيه الثانى : دفع الإشكال عن الاستصحاب فى مؤدى الأمارات

٢٦٤ التنبيه الثالث : استصحاب الكلّى

- التنبيه الرابع : الاستصحاب فى التدريجيات ----- ٢٦٧
- اشاره ----- ٢٦٧
- أقسام الأمور التدريجيه وحكم استصحابها : ----- ٢٦٨
- التنبيه الخامس: الاستصحاب التعليقى ----- ٢٧٢
- التنبيه السادس: استصحاب أحكام الشرائع السابقه ----- ٢٧٥
- التنبيه السابع : الأصل المثبت ----- ٢٧٧
- اشاره ----- ٢٧٧
- موارد الاستثناء من عدم حجيه الأصل المثبت ----- ٢٧٩
- حجيه مثبتات الأمارات ----- ٢٧٩
- التنبيه الثامن : دفع توهم مثبتته الأصل فى موارد ثلاثه : ----- ٢٨٠
- اشاره ----- ٢٨٠
- المورد الأول - استصحاب الفرد لترتيب أثر الطبيعى عليه ----- ٢٨٠
- المورد الثانى - استصحاب الشرط والمانع لترتيب لشرطيته والمانعيه ----- ٢٨١
- المورد الثالث - استصحاب نفي التكليف لترتيب آثاره ----- ٢٨٢
- التنبيه التاسع : ترتب بعض الآثار العقلية والعاديته على الأصل ----- ٢٨٢
- التنبيه العاشر اعتبار ترتب الأثر على المستصحب بقاء لا حدوداً ----- ٢٨٣
- التنبيه الحادى عشر : أصاله تأخر الحادث ----- ٢٨٤
- اشاره ----- ٢٨٤
- الشك فى تقدم الحادث وتأخره بالاضافه إلى أجزاء الزمان ----- ٢٨٤
- الشك فى تقدم الحادث وتأخره بالاضافه إلى حادث آخر : ----- ٢٨٥
- اشاره ----- ٢٨٥
- ١ - الكلام فى مجهولى التاريخ وأقسامه ----- ٢٨٥
- ٢ - الكلام فى ما لو كان أحدهما معلوم التاريخ وبيان أقسامه ----- ٢٨٧
- التنبيه الثانى عشر : استصحاب الأمور الاعتقاديّه ----- ٢٨٩
- اشاره ----- ٢٨٩
- لا مجال لاستصحاب النبوه ----- ٢٩٠

- ٢٩١ لا مجال لتشبث الكتابي باستصحاب نبؤه موسى عليه السلام
- ٢٩٢ التنبيه الثالث عشر : استصحاب حكم الخاص
- ٢٩٢ اشاره
- ٢٩٢ أقسام العام والخاص بملاحظه الزمان :
- ٢٩٣ التنبيه الرابع عشر : جريان الاستصحاب مع الظنّ بالخلاف
- ٢٩٤ تتفمه فيما مقامان
- ٢٩٤ اشاره
- ٢٩٤ المقام الأول: اعتبار بقاء الموضوع واتحاد المتيقن والمشكوك
- ٢٩٤ اشاره
- ٢٩٧ هل العبره فى الاتحاد بنظر العرف أو الدليل أو العقل ؟
- ٢٩٨ تحقيق المسأله العبره بنظر العرف
- ٢٩٨ المقام الثانى: اعتبار عدم جريان الأماره المعتبره فى مورد الاستصحاب
- ٢٩٨ اشاره
- ٢٩٩ تقدّم الأماره على الاستصحاب بالورودلا الحكومه
- ٣٠٠ خاتمة
- ٣٠٠ اشاره
- ٣٠٠ تقدّم الاستصحاب على الأصول العمليه بالورود
- ٣٠٠ تعارض الاستصحابين وصوره :
- ٣٠٠ ١ - استصحاب المتضادين فى زمان الامتثال
- ٣٠١ ٢ - استصحاب السبب والمسبب
- ٣٠٢ ٣ - استصحاب العرضيين مع العلم بانتقاض أحدهما و
- ٣٠٤ تذييب النسبه بين الاستصحاب والقواعد
- ٣٠٤ تقديم بعض القواعد على الاستصحاب
- ٣٠٤ تقديم الاستصحاب على القرعه
- ٣٠٦ المقصد الثامن: فى تعارض الأدله والأمارات
- ٣٠٦ اشاره

٣٠٨	فصل ضابط التعارض
٣٠٨	تعريف المصنّف للتعارض
٣٠٨	خروج موارد الجمع الدلالي عن التعارض :
٣٠٨	١ - الحكمومه
٣٠٩	٢ - التوفيق العرفي
٣٠٩	اشاره
٣٠٩	تقدّم الأمارات على الأصول الشرعيه بالورود لا بالحكمومه
٣١١	٣ - حمل الظاهر على الأظهر
٣١٣	فصل مقتضى الأصل الأوّل في المتعارضين
٣١٣	الأصل الأوّل بناءً على الطريقيه: التساقط
٣١٤	نفي الثالث بأحد المتعارضين
٣١٤	الأصل الأوّل بناءً على السببّيّه :
٣١٤	التفصيل بحسب المحتملات في حجّيه الأماره
٣١٦	الإشكال على قاعده « أنّ الجمع مهماً أمكن أولى من الطرح »
٣١٧	توجيه القاعده
٣١٨	فصل مقتضى الأصل الثانوي في المتعارضين
٣١٨	الأصل: عدم سقوط كلا المتعارضين
٣١٨	ولزوم الأخذ بأحدهما
٣١٨	لزوم الأخذ بالراجح في دوران الحجّيه بين التعيين والتخيير
٣١٨	الاستدلال بالأخبار على عدم سقوط المتعارضين ولزوم الأخذ بأحدهما
٣٢١	اختلاف الأنظار في وجوب الترجيح ولزوم الاقتصار على المرّجحات المنصوصه
٣٢١	قصور المقبوله والمرفوعه عن إفاده وجوب الترجيح
٣٢٣	قصور سائر أخبار الترجيح عن إفاده الوجوب
٣٢٤	أدلّه أخرى على وجوب الترجيح والكلام فيها
٣٢٤	آثار القول بالتخيير
٣٢٤	التخيير استمراري

- ٣٢٧ فصل الاقتصار على المرجّحات المنصوصه أو التعدي عنها
- ٣٢٧ اشاره
- ٣٢٧ وجوه القول بالتعدي
- ٣٢٨ الإشكال في وجوه التعدي
- ٣٢٩ بعض القرائن الداله على لزوم الاقتصار
- ٣٢٩ لا بدّ - على القول بالتعدي - من التعدي إلى كلّ مزيه ولو لم توجب الظنّ أو الأقربيه
- ٣٣٠ الإشكال على القول بالتعدي من باب الظنّ الفعلي والجواب عنه
- ٣٣١ فصل الكلام في شمول أخبار العلاج لموارد الجمع العرفي
- ٣٣١ اشاره
- ٣٣١ القولان في المسأله
- ٣٣١ وجه القول بعدم الشمول
- ٣٣١ الاشكال على الوجه المذكور
- ٣٣٢ وجه آخر في إثبات القول بعدم الشمول
- ٣٣٣ فصل الكلام في المرجّحات النوعيه الدلالتيه
- ٣٣٣ اشاره
- ٣٣٣ ١ - ترجيح العموم على الإطلاق
- ٣٣٣ اشاره
- ٣٣٤ المناقشه في هذا الترجيح
- ٣٣٤ ٢ - ترجيح التخصيص على النسخ
- ٣٣٤ اشاره
- ٣٣٤ الإشكال على الترجيح المذكور
- ٣٣٥ الإشكال في الخصوصات الصادره عن الأئمه عليهم السلام بعد حضور وقت العمل بعمومات الكتاب والسنة
- ٣٣٥ جواب الإشكال
- ٣٣٦ فصل الكلام في انقلاب النسبه
- ٣٣٦ التعارض بين أكثر من دليلين مع اتحاد النسبه
- ٣٣٦ ذهاب بعض الأعلام إلى انقلاب النسبه

- الإشكال على انقلاب النسبه ٣٣٦
- التحقيق : عدم انقلاب النسبه ٣٣٧
- التعارض بين أكثر من دليلين مع تعدد النسبه ٣٣٨
- فصل رجوع جميع المرجحات إلى المرجح الصدوري وعدم الترتيب بينها ٣٣٩
- المزايا المرجحه كلها من مرجحات السند ٣٣٩
- لا وجه لمراعاة الترتيب بين المرجحات ٣٤٠
- لا وجه لتقديم المرجح الجهتي على سائر المرجحات ٣٤١
- كلام الشيخ الأعظم في تقديم المرجح الصدوري على المرجح الجهتي ٣٤١
- الإشكال في ما أفاده الشيخ الأعظم ٣٤٢
- إيراد المحقق الرشتي على الشيخ الأنصاري ٣٤٣
- دفع الإيراد ٣٤٣
- برهان المحقق الرشتي على امتناع تقديم المرجح الصدوري على الجهتي ٣٤٣
- المناقشه في البرهان المذكور ٣٤٤
- تقديم مخالفه العامه على المرجحات الصدوريه بسبب أوقائيته الدلاله ٣٤٥
- الإيراد في هذا التقديم ٣٤٥
- فصل المرجحات الخارجيه ٣٤٥
- ١ - الترجيح بالظن غير المعتبر ٣٤٥
- ٢ - الترجيح بالقياس ٣٤٧
- اشاره ٣٤٧
- توهم جواز الترجيح بالقياس والجواب عنه ٣٤٧
- ٣ - ترجيح موافق الكتاب أو السنه القطعيه على مخالفهما ٣٤٨
- اشاره ٣٤٨
- صوره المخالفه : الصوره الأولى : المخالفه بالمباينه ٣٤٨
- الصوره الثانيه : المخالفه بالعموم و الخصوص المطلق ٣٤٨
- الصوره الثالثه : المخالفه بالعموم من وجه ٣٤٩
- ٤ - الترجيح بالأصول العمليه ٣٤٩

٣٥٢	أما الخاتمه : فهى فى ما يتعلّق بالاجتهاد والتقليد
٣٥٢	اشاره
٣٥٤	فصل تعريف الاجتهاد
٣٥٤	اشاره
٣٥٤	الاجتهاد لغه واصطلاحاً
٣٥٤	تعريف الاجتهاد ليست حقيقته
٣٥٥	تعديل المصنّف لتعريف الاجتهاد
٣٥٥	لا وجه لإبء الأخبارى عن الاجتهاد بهذا المعنى
٣٥٦	فصل الاجتهاد المطلق والتجزى
٣٥٦	اشاره
٣٥٦	تعريف الاجتهاد المطلق والتجزى
٣٥٦	أحكام الاجتهاد المطلق :
٣٥٦	١ - إمكانه وقوعاً
٣٥٦	اشاره
٣٥٦	٢ - جواز عمل المجتهد المطلق باجتهاده
٣٥٦	٣ - جواز تقليد المجتهد المطلق الانفتاحى
٣٥٨	٤ - الإشكال فى تقليد المجتهد الانسدادى على تقدير الحكومه
٣٥٨	اشاره
٣٥٨	الإشكال على تقدير الكشف
٣٥٩	٥ - نفوذ قضاء المجتهد المطلق الانفتاحى
٣٦٠	أحكام التجزى فى الاجتهاد :
٣٦٠	اشاره
٣٦٠	١ - إمكانه وقوعاً
٣٦٠	اشاره
٣٦١	وجهان لامتناع التجزى فى الاجتهاد والجواب عنهما
٣٦٢	٢ - حجّيه رأى المتجزى فى حق نفسه

٣٦٢	٣ - رجوع المقلد إلى المتجزي
٣٦٢	٤ - قضاء المتجزي
٣٦٣	فصل مبادئ الاجتهاد
٣٦٣	احتياج الاجتهاد إلى معرفه علوم العربيه والتفسيرو الأصول
٣٦٤	اختلاف الاحتياج إلى الأصول حسب اختلاف الأزمنه و ...
٣٦٤	فصل التخطئه والتصويب
٣٦٤	اشاره
٣٦٤	اتفاق الإماميه على التخطئه في الشرعيات
٣٦٤	قول المخالفين بالتصويب
٣٦٥	الوجوه المحتمله في معنى التصويب ومناقشتها
٣٦٦	فصل تبدل رأى المجتهد
٣٦٦	عدم جواز الرجوع إلى الاجتهاد السابق في الأعمال اللاحقه
٣٦٦	بطلان حكم الأعمال السابقه المبنيه على القطع أو الأماره بناءً على الطريقيه
٣٦٧	عدم الفرق في البطلان بين تعلق الاجتهاد بالأحكام أو بمتعلقاتها
٣٦٧	تفصيل الفصول بين الأحكام ومتعلقاتها والكلام فيه
٣٦٨	صحّه الأعمال السابقه بناءً على اعتبار الأمارات من باب السببيه
٣٦٩	صحّتها إذا كان الاجتهاد مستنداً إلى الأصول العمليه وقد ظفر بدليل على الخلاف
٣٦٩	فصل في التقليد
٣٦٩	تعريف التقليد
٣٦٩	أدلّه جواز التقليد
٣٧٠	أدلّه أخرى على جواز التقليد والمناقشه فيها
٣٧٠	تماميه دلالة الأخبار على جواز التقليد
٣٧١	أدلّه المنع عن التقليد والكلام فيها
٣٧٢	فصل تقليد الأعلّم
٣٧٢	وظيفه العامّ في مسأله تقليد الأعلّم
٣٧٣	ما يستفيده المجتهد من الأدلّه في مسألهتقليد الأعلّم

- أدله جواز تقليد غير الأعلام والكلام فيها ٣٧٣
- سائر أدله وجوب تقليد الأعلام ٣٧٤
- الجواب عن الأدله ٣٧٥
- فصل تقليد الميت ٣٧٦
- الاختلاف في اشتراط الحياه في المفتى ٣٧٦
- المختار : عدم جواز تقليد الميت ٣٧٧
- أدله جواز تقليد الميت المناقشه فيها ٣٧٧
- اشاره ٣٧٧
- ١ - الاستصحاب ٣٧٧
- اشاره ٣٧٧
- الاستدلال على جواز التقليد الاستمراري للميت بالاستصحاب والكلام فيه ٣٧٨
- ٢ - إطلاق الأدله اللفظيه ٣٨٠
- ٣ - دليل الانسداد ٣٨١
- ٤ - سيره المتشرع ٣٨١
- تعريف مركز ٣٨٢

سرشناسه: آخوند خراسانی، محمد کاظم بن حسین، ۱۲۵۵ - ۱۳۲۹ق.

عنوان و نام پدیدآور: کفایه الاصول / تالیف محمد کاظم الخراسانی؛ المحقق مجتبی المحمودی.

مشخصات نشر: قم: مجمع الفکر الاسلامی، ۱۴۳۱ق. = ۱۳۸۹.

مشخصات ظاهری: ۲ ج.

شابک: دوره: ۹۷۸-۶۰۰-۶۰۲۳-۱۶-۸؛ ج. ۱: ۹۷۸-۶۰۰-۶۰۲۳-۱۷-۵؛ ج. ۲: ۹۷۸-۶۰۰-۶۰۲۳-۱۸-۲

وضعیت فهرست نویسی: فیپا

یادداشت: عربی.

یادداشت: این کتاب در سالهای مختلف توسط ناشرین مختلف منتشر شده است.

یادداشت: واژه نامه.

موضوع: اصول فقه شیعه -- قرن ۱۴ق.

شناسه افزوده: محمودی، مجتبی، ۱۳۳۳ -

شناسه افزوده: مجمع الفکر الاسلامی

رده بندی کنگره: BP۱۵۹/۸/ک۳۲/۷۱۳۸۹الف

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۱۲

شماره کتابشناسی ملی: ۲۱۰۵۳۶۶

ص: ۱

المقصد السادس في بيان الأمارات المعتبره شرعاً أو عقلاً

إشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مباحث القطع

تمهيد

خروج مباحث القطع عن علم الأصول

وقبل الخوض في ذلك ، لا بأس بصرف الكلام إلى بيان بعض ما للقطع من الأحكام - وإن كان خارجاً من مسائل الفن ، وكان أشبه (١) بمسائل الكلام - ؛ لشده مناسبه مع المقام .

أقسام حالات البالغ الذي وضع عليه قلم التكليف

فاعلم: أن البالغ (٢) الذي وضع عليه القلم ، إذا التفت إلى حكم فعلي واقعي ، أو ظاهري ، متعلق به أو بمقلديه :

فإما أن يحصل له القطع به ، أو لا . وعلى الثاني لابد من انتهائه إلى ما استقل به العقل ، من اتباع الظن لو حصل له ، وقد تمت مقدمات الانسداد على تقدير (٣) الحكومه ، وإلا فالرجوع إلى الأصول العقلية : من البراءه والاشتغال والتخير ، على تفصيل يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

وإنما عممنا متعلق القطع ؛ لعدم اختصاص أحكامه بما إذا كان متعلقاً

ص : ٨

١- (١) التعبير ب « الأشبه » لا- يخلو من المسامحه ... ، فالأولى أن يقال : « إن مسأله القطع وإن كانت من جهه كلاميه ، لكن لما كان فيها جهه أصوليه أيضاً صح إدراجها في علم الأصول » . (منته الدرايه ٤ : ٧) .

٢- (٢) ذكر البلوغ مستدرک بذكر ما بعده . (حقائق الأصول ٢ : ٤) .

٣- (٣) في « ن » : على تقرير .

بالأحكام الواقعيه ، وخصصنا بالفعلى؛ لاختصاصها بما إذا كان متعلقاً به - على ما ستطلع عليه - . ولذلك عدلنا عمّا فى رساله شيخنا العلامه - أعلى الله مقامه - من تثليث الأقسام (١).

تقسيم آخر

وإن أبيت إلما عن ذلك ، فالأولى أن يقال: «إنّ المكلف : إمّا أن يحصل له القطع ، أولاً . وعلى الثانى : إمّا أن يقوم عنده طريق معتبر ، أولاً» ؛ لئلا تتداخل الأقسام فى ما يذكر لها من الأحكام . ومرجه - على الأخير - إلى القواعد المقرره - عقلاً أو نقلاً - لغير القاطع ومن يقوم عنده الطريق ، على تفصيل يأتى فى محلّه - إن شاء الله تعالى - حسبما يقتضى دليلها .

ص : ١٠

١-١) فرائد الأصول ١ : ٢٥ .

وكيف كان ، في بيان أحكام القطع وأقسامه يستدعى رسمُ أمور:

الأمر الأول : لزوم العمل بالقطع عقلاً

إشاره

لا- شبهه في وجوب العمل على وفق القطع عقلاً-، ولزوم الحركة على طبقه جزمًا ، وكونه موجباً لتنجز التكليف الفعلى في ما أصاب ، باستحقاق (١) الذم والعقاب على مخالفته ، وعذراً في ما أخطأ قصوراً . وتأثيره في ذلك لازمٌ ، وصريحُ الوجدان به شاهدٌ وحاكمٌ ، فلا حازه إلى مزيد بيان وإقامه برهان .

الحجبه ذاتيه للقطع

ولا يخفى: أن ذلك لا يكون بجعل جاعلٍ؛ لعدم جعلٍ تأليفى حقيقه بين الشئ ولوازمه ، بل عَرَضاً بتبع جعله بسيطاً .

وبذلك انقده امتناع المنع عن تأثيره أيضاً ، مع أنه يلزم منه اجتماع الضدين اعتقاداً مطلقاً ، وحقيقه في صورته الإصابه ، كما لا يخفى .

اختصاص حجبه القطع بما إذا تعلق بالحكم الفعلى

ثم لا- يذهب عليك: أن التكليف ما لم يبلغ مرتبه البعث والزجر لم يصير فعلياً ، وما لم يصير فعلياً لم يكد يبلغ مرتبه التنجز واستحقاق العقوبه على المخالفه ، وإن كان ربما يوجب موافقته استحقاق المشوبه؛ وذلك لأن الحكم ما لم يبلغ تلك المرتبه لم يكن حقيقه بأمر ولا نهى ، ولا مخالفته عن عمدٍ بعصيان ، بل كان ممّا سكت الله عنه ، كما في الخبر (٢) ، فلاحظ وتدبر .

ص: ١١

١- ١) ظاهر العبارة : أن تنجز التكليف معلول لاستحقاق الذم والعقاب ، مع أنه ليس كذلك ... فحق العبارة أن تكون هكذا : «
وكونه موجباً لتنجز التكليف ... ولحكم العقل باستحقاق ... » . (منته الدرأيه ٤ : ٢٤ - ٢٥) .
٢- ٢) وسائل الشيعه ٢٧ : ١٧٥ ، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٦٨ .

نعم، في كونه بهذه المرتبه مورداً للوظائف المقرره شرعاً للجاهل ، إشكالاً لزوم اجتماع الضدين أو المثلين ، على ما يأتي تفصيله (١) - إن شاء الله تعالى - ، مع ما هو التحقيق في دفعه ، في التوفيق بين الحكم الواقعي والظاهري ، فانتظر .

الأمر الثاني : التجزي والانقياد

اشاره

قد عرفت : أنه لا شبهه في أن القطع يوجب استحقاق العقوبه على المخالفه ، والمثوبه على الموافقه في صورته الإصابه .

فهل يوجب استحقاقها - في صورته عدم الإصابه - على التجزي بمخالفته ، واستحقاق المثوبه على الانقياد بموافقته ، أو لا يوجب شيئاً ؟

استحقاق المتجزي للعقاب

ألحق : أنه يوجب؛ لشهاده الوجدان بصحة مؤاخذته ، وذمه على تجزيه وهتك حرمة لمولاه (٢) ، وخروجه عن رسوم عبوديته ، وكونه بصدد الطغيان ، وعزومه على العصيان ، وصحة مثوبته ، ومدحه على إقامته (٣) بما هو قضيه عبوديته ، من العزم على موافقته ، والبناء على إطاعته ، وإن قلنا بأنه لا يستحق مؤاخذة أو مثوبه - ما لم يعزم على المخالفه أو الموافقه - بمجرد سوء سريرته أو حُسنها (٤) ، وإن كان مستحقاً للوم (٥) أو المدح بما يستتبعانه ، كسائر الصفات والأخلاق الذميمة أو الحسنه .

ص : ١٢

١-١) في أول مبحث الأمارات .

٢-٢) الصواب : وهتكه لحرمة مولاه . (منته الدرايه ٤ : ٣٧) .

٣-٣) الصواب : على قيامه . (المصدر السابق) .

٤-٤) إشاره وتعريض بما أفاده الشيخ الأعظم من أن المتجزي لا يستحق إلالمذمه واللوم . انظر فرائد الأصول ١ : ٤١ .

٥-٥) في « ر » و « ق » : للذم .

وبالجملة: ما دامت فيه صفه كامنه لا يستحقّ بها إلامدحاً أو لوماً (١)، وإنّما يستحقّ الجزاء بالمشوبه أو العقوبه - مضافاً إلى أحدهما - إذا صار بصدد الجرى على طبقها، والعمل على وفقها، وجزَمَ وعزَمَ؛ وذلك لعدم صحّه مؤاخذته بمجرد سوء سريرته من دون ذلك، وحسنها معه، كما يشهد به مراجعه الوجدان، الحاكم بالاستقلال في مثل باب الإطاعه والعصيان، وما يستتبعان من استحقاق النيران أو الجنان.

القطع غير المصيب لا يُحدث تغييراً في الواقع

ولكن ذلك مع بقاء الفعل المتجرى به، أو المنقاد به على ما هو عليه من الحسن أو القبح، والوجوب أو الحرمة واقعاً، بلا حدوث تفاوتٍ فيه بسبب تعلق القطع بغير ما هو عليه من الحكم والصفه، ولا يغيّر جهه حسنه أو قبحه بجهته أصلاً (٢)؛ ضروره أنّ القطع بالحسن أو القبح، لا يكون من الوجوه والاعتبارات التي بها يكون الحسن والقبح عقلاً، ولا ملاكاً للمحبوبيه والمبغوضيه شرعاً؛ ضروره عدم تغيير الفعل عمّا هو عليه - من المبغوضيه والمحبوبيه للمولى - بسبب قطع العبد بكونه محبوباً أو مبغوضاً له، فقتل ابن المولى لا يكاد يخرج عن كونه مبغوضاً له، ولو اعتقد العبد بأنه عدوّه، وكذا قتل عدوّه - مع القطع بأنه ابنه - لا يخرج عن كونه محبوباً أبداً. هذا.

مع أنّ الفعل المتجرى به أو المنقاد به - بما هو مقطوع الحرمة أو الوجوب - لا يكون اختيارياً؛ فإنّ القاطع لا يقصده إلّابما قطع أ نه عليه من

ص: ١٣

١-١) في « ر »: ذمّاً.

٢-٢) في « ر »: ولا- يغيّر جهه ... بجهه أصلاً. وفي « ق »: ولا- يغيّر حسنه أو قبحه أصلاً. وفي حقائق الأصول: ولا تغيّر جهه حسنه أو قبحه أصلاً. وفي « ش » ومنته الدرايه: لا يغيّر حسنه أو قبحه بجهه أصلاً.

عنوانه الواقعيّ الاستقلاليّ ، لا- بعنوانه الطارئ الآلّيّ ، بل لا يكون غالباً بهذا العنوان ممّا يلتفت إليه ، فكيف يكون من جهات الحسن أو القبح عقلاً ، ومن مناطات الوجوب أو الحرمة شرعاً ؟ ولا يكاد يكون صفهً موجباً لذلك إلّا إذا كانت اختياريّه .

الإشكال في استحقاق العقاب على مخالفه القطع والجواب عنه

إن قلت: إذا لم يكن الفعل كذلك ، فلا- وجه لاستحقاق العقوبه على مخالفه القطع ، وهل كان العقاب عليها إلعاقاً على ما ليس بالاختيار ؟

قلت: العقاب إنّما يكون على قصد العصيان والعزم على الطغيان ، لا على الفعل الصادر بهذا العنوان بلا اختيار .

إن قلت: إنّ القصد والعزم إنّما يكون من مبادئ الاختيار ، وهي ليست باختيارية ، وإلّا لتسلسل .

قلت: - مضافاً إلى أنّ الاختيار وإن لم يكن بالاختيار ، إلّا أنّ بعض مبادئه غالباً يكون وجوده بالاختيار؛ للتمكّن من عدمه ، بالتأمل في ما يترتب على ما عزم عليه من تبعه العقوبه واللوم والمذمّه - يمكن أن يقال:

إنّ حسن المؤاخذة والعقوبه إنّما يكون من تبعه بعده عن سيّده ، بتجزيه عليه ، كما كان من تبعته بالعصيان في صورته المصادفه ، فكما أنّه يوجب البعد عنه ، كذلك لا غرور في أن يوجب حسن العقوبه؛ فإنّه وإن لم يكن باختياره (1)* ، إلّا أنّه بسوء سريره وخبث باطنه ، بحسب نقصانه ، واقتضاء

ص: ١٤

١-١) (*) كيف لا-؟ وكانت المعصيه الموجهه لاستحقاق العقوبه غير اختياريّه ، فإنّها هي المخالفه العمديّه ، وهي لا تكون بالاختيار؛ ضروره أنّ العمد إليها ليس باختيارىّ ، وإنّما تكون نفس المخالفه اختياريّه ، وهي غير موجهه للاستحقاق ، وإنّما الموجهه له هي العمديّه منها ، كما لا يخفى على اولى النهي . (منه قدس سره) .

استعداده ذاتاً وإمكانه (١).

وإذا انته الأمرُ إليه يرتفع الإشكال وينقطع السؤال بـ « لِمَ » ؛ فإنَّ الذاتيات ضروريُّ الثبوت (٢) للذات .

وبذلك أيضاً ينقطع السؤال عن أنه لِمَ اختار الكافر والعاصي ، الكفرَ والعصيان ، والمطيعُ والمؤمن ، الإطاعةَ والإيمان ؟ فإنه يساوق السؤال عن أنَّ الحمار لِمَ يكون ناهقاً ؟ والإنسان لِمَ يكون ناطقاً ؟

وبالجملة : تفاوت أفراد الإنسان في القرب منه - جلُّ شأنه وعظمت كبريائه (٣) - والبعد عنه ، سببٌ لاختلافها في استحقاق الجَنَّة ودرجاتها ، والنار ودرجاتها ، وموجبٌ لتفاوتها في نيل الشفاعة وعدمه (٤)(٥) ، وتفاوتها في ذلك بالآخرة يكون ذاتياً ، والذاتِي لا يعلَّل .

إن قلت : على هذا فلا فائدة في بَعثِ الرُّسل وإنزال الكتب ، والوعظ والإنذار .

قلت : ذلك لينتفع به من حَسِنَت سريرته وطابت طيبته ، لتكمل به نفسه ، ويخلص مع ربِّه انسه ، « مَا كُنَّا لِنَهْتِدِيَ لَوْ لَأَنَّ هَـٰذَا نَا لَلَّهِ » (٦) ، قال الله تبارك

ص : ١٥

- ١-١) كذا في الأصل ومصحح « ن » ، وفي « ر » ، « ق » ، « ش » وبعض الطبقات الأخرى : إمكاناً .
- ٢-٢) الصواب : ضروريُّه الثبوت . (منته الدرايه ٤ : ٥٤) .
- ٣-٣) في الأصل : « منه تعالى » ، وفي طبقاته مثل ما أثبتناه .
- ٤-٤) في « ش » ومنته الدرايه : عدمها ، وفي « ن » : وعدم نيلها .
- ٥-٥) قوله : « وموجب لتفاوتها في نيل الشفاعة وعدمه » غير موجود في الأصل ، وأثبتناه من طبقاته .
- ٦-٦) الأعراف : ٤٣ .

وتعالى: «وَذَكَرْ فَإِنَّ الذُّكْرَ يُنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ» (١)، وليكون حجّه على من ساءت سريره وخبث طينته، «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ» (٢)، كيلا يكون للناس على الله حجّه، بل كان له حجّه بالغه.

شهادة الآيات والروايات على استحقاق المتجرى للعقاب

ولا يخفى: أنّ في الآيات (٣) والروايات (٤) شهادة على صحّه ما حكم به الوجدان، الحاكم على الإطلاق في باب الاستحقاق للعقوبه والمثوبه.

استدلال المحقق السبزواري على استحقاق المتجرى للعقاب المناقشه في الدليل

ومعه لا حاجة إلى ما استدلّ على استحقاق المتجرى للعقاب بما حاصله:

أنّه لولاه - مع استحقاق العاصي له - يلزم إناطة استحقاق العقوبه بما هو خارج عن الاختيار، من مصادفه قطعه، الخارجه عن تحت قدرته واختياره (٥).

مع بطلانه وفساده؛ إذ للخصم أن يقول: بأنّ استحقاق العاصي دونه، إنّما

ص: ١٦

١- (١) الذاريات : ٥٥ .

٢- (٢) الأنفال : ٤٢ .

٣- (٣) البقره : ٢٢٥ ، ٢٨٤ ، الإسراء : ٣٦ ، الأحزاب : ٥ .

٤- (٤) وسائل الشيعه ١ : ٤٨ و ٥٠ ، الباب ٥ من أبواب مقدّمه العبادات ، الحديث ٤ و ٥ ، و ١٦ : ١٤١ ، الباب ٥ من أبواب الأمر والنهي ، الحديث ١٢ .

٥- (٥) ذخيره المعاد : ٢٠٩ - ٢١٠ ، وقد ذكره الشيخ الأعظم الأنصاري أيضاً على وجه رباعي . انظر فرائد الأصول ١ : ٣٨ - ٣٩ .

هو لتحقّق سبب الاستحقاق فيه - وهو مخالفته عن عمدٍ واختيار - وعدم تحقّقه فيه؛ لعدم مخالفته أصلاً - ولو بلا اختيار - ، بل عدم صدور فعلٍ منه في بعض أفراده بالاختيار ، كما في التجزّي بارتكاب ما قطع أنّه من مصاديق الحرام ، كما إذا قطع - مثلاً - بأنّ مائعاً خمراً ، مع أنّه لم يكن بالخمير ، فيحتاج إلى إثبات أنّ المخالفه الاعتقاديّه سببٌ كالواقعيّه الاختياريّه ، كما عرفت بما لا مزيد عليه .

توهم استحقاق المتجرّي عقابين متداخلين والجواب عنه

ثمّ لا يذهب عليك: أنّه ليس في المعصيه الحقيقيّه إلّا منشأً واحداً لاستحقاق العقوبه - وهو هتك واحد - ، فلا وجه لاستحقاق عقابين متداخلين - كما توهم (١) - . مع ضروره أنّ المعصيه الواحده لا توجب إلّا عقوبهً واحدّه ، كما لا وجه لتداخلهما على تقدير استحقاقهما كما لا يخفى .

ولا منشأً لتوهمه إلبادهه أنّه ليس في معصيه واحدّه إلّا عقوبه واحدّه ، مع الغفله عن أنّ وحده المسبّب تكشف - بنحو « الإّن » - عن وحده السبب .

الأمر الثالث أقسام القطع وأحكامها

القطع الطريقيّ

إنّه قد عرفت (٢) : أنّ القطع بالتكليف - أخطأ أو أصاب - يوجب عقلاً استحقاق المدح والثواب ، أو الذمّ والعقاب ، من دون أن يؤخذ (٣) شرعاً في خطاب .

القطع الموضوعيّ وأقسامه

وقد يؤخذ في موضوع حكم آخر مخالف لحكم متعلّقه (٤)(٥) ، لا يماثله ولا يضاده ، - كما إذا ورد مثلاً في الخطاب: أنّه إذا قطعت بوجوب شيءٍ يجب عليك التصدّق بكذا - :

ص: ١٧

١- ١) في الفصول : ٨٧ .

٢- ٢) في الأمر الأول من أحكام القطع .

٣- ٣) في « ر » : يوجد .

٤- ٤) أدرجنا ما في « ر » ، وفي غيرها : حكم آخر يخالف متعلّقه .

٥- ٥) في العبارة تسامح ، ومقصوده جواز أخذ القطع بحكمٍ في موضوع حكمٍ آخر متعلّق بموضوع آخر ، كما إذا أخذ القطع

بحرمه الخمر قيلاً لموضوع وجوب التصدق . (نهاية النهايه ٢ : ٢٤) .

تارةً : بنحوٍ يكون تمام الموضوع ، بأن يكون القطع بالوجوب مطلقاً - ولو أخطأ - موجِباً لذلك .

وأخرى : بنحوٍ يكون جزأه وقيده ، بأن يكون القطع به في خصوص ما أصاب موجِباً له .

وفي كلٍّ منهما يؤخذ : طوراً بما هو كاشفٌ وحاكٍ عن متعلِّقه؛ وآخر بما هو صفه خاصه للقاطع ، أو المقطوع به (١) .

وذلك لأنَّ القطع لما كان من الصفات الحقيقية ذات الإضافة - ولذا كان العلم نوراً لنفسه ونوراً لغيره - صحَّ أن يؤخذ فيه بما هو صفه خاصه وحاله مخصوصه ، بإلغاء جهه كشفه (٢) ، أو اعتبار (٣) خصوصيتهُ أخرى فيه معها؛ كما صحَّ أن يؤخذ بما هو كاشف عن متعلِّقه وحاكٍ عنه . فتكون أقسامه أربعة ، مضافاً (٤) إلى ما هو طريقٌ محضٌ عقلاً ، غير مأخوذ في الموضوع شرعاً .

قيام الأمارات مقام القطع الطريقي وعدم قيامها مقام القطع الموضوعي

ثم لا ريب في قيام الطرق والأمارات المعتبره - بدليل حجيتها واعتبارها - مقام هذا القسم .

كما لا ريب في عدم قيامها - بمجرد ذلك الدليل - مقام ما أُخذ في

ص : ١٨

١-١) لا يخفى : أنَّ خصوصيته المقطوع به لا بد من أخذها في أخذ جهه الكشف أيضاً . والأولى : ترك قوله : « أو المقطوع به » بعد قوله : « للقاطع » . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ٧٥) .

٢-٢) الأولى أن يقول : بلا لحاظ جهه كشفه . (منته الدرايه ٤ : ٨١) .

٣-٣) معطوف على « إلغاء » . وحقَّ العبارة أن تكون هكذا : مع اعتبار خصوصيتهُ أخرى فيه معها ، أو بدونه . (المصدر السابق)

٤-٤) في بعض الطبعات : فيكون أقسامه أربعة مضافه .

الموضوع على نحو الصفته من تلك الأقسام ، بل لابد من دليل آخر على التنزيل؛ فإن قضيه الحجّيه والاعتبار ترتيباً ما للقطع - بما هو حجّه - من الآثار ، لا ما له (١) بما هو صفة وموضوع؛ ضروره أنه كذلك يكون كسائر الموضوعات والصفات .

ومنه قد انقده : عدم قيامها - بذاك الدليل - مقام ما أخذ في الموضوع على نحو الكشف؛ فإن القطع المأخوذ بهذا النحو في الموضوع شرعاً ، كسائر ما لها (٢) دخل في الموضوعات أيضاً ، فلا يقوم مقامه شيء بمجرد حجّيته وقيام (٣) دليل على اعتباره ، ما لم يتم دليل على تنزيهه ودخله في الموضوع كدخله .

توهم قيام الأمارات مقام القطع الموضوعي المأخوذ على نحو الطريقيه والجواب عنه

وتوهم (٤) : كفايه دليل الاعتبار ، الدال على إلغاء احتمال خلافه ، وجعله بمنزله القطع من جهه كونه موضوعاً ، ومن جهه كونه طريقاً ، فيقوم مقامه :

طريقاً كان أو موضوعاً .

فاسدٌ جداً؛ فإنّ الدليل الدال على إلغاء الاحتمال ، لا يكاد يفى (٥) إلّا بأحد التنزيهين؛ حيث لابد في كلّ تنزيلٍ منهما من لحاظ المنزّل والمنزّل عليه ، ولحاظهما في أحدهما آليّ ، وفي الآخر استقلالتيّ؛ بدهاه أن النظر في حجّيته

ص : ١٩

١-١) أوردنا العبارة كما جاءت في « ر » ، وفي غيرها : لا له .

٢-٢) في حقائق الأصول : ما له .

٣-٣) كذا في الأصل و « ر » . وفي « ن » وسائر الطبقات : أو قيام . يراجع لتوضيح الفرق بين التعبيرين : منته الدرأيه ٤ : ٩٠ ، وكفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ٧٨ .

٤-٤) المتوهم هو الشيخ الأعظم الأنصاري ، حيث أفاد : أنّ الأمارات والأصول تقوم مقام القطع الموضوعي المأخوذ على نحو الطريقيه . انظر فرائد الأصول ١ : ٣٣ .

٥-٥) أثبتنا الكلمه من حقائق الأصول ، وفي غيره : يكفي .

وتنزيله منزله القطع في طريقتيه - في الحقيقة - ، إلى الواقع ومؤدى الطريق، وفي كونه بمنزله ، في دخله في الموضوع إلى أنفسهما ، ولا يكاد يمكن الجمع بينهما .

نعم ، لو كان في البين ما بمفهومه جامع بينهما ، يمكن (١) أن يكون دليلاً على التنزيلين ، والمفروض أنه ليس . فلا يكون دليلاً على التنزيل إلابداك اللحاظ الآلي ، فيكون حجةً موجبةً لتنجز متعلقه ، وصحة العقوبة على مخالفته ، في صورتى إصابته وخطئه ، بناءً على استحقاق المتجزي ، أو بذلك اللحاظ الآخر الاستقلالي ، فيكون مثله في دخله في الموضوع ، وترتيب ما له عليه من الحكم الشرعي .

لا يقال: على هذا لا يكون دليلاً على أحد التنزيلين ، ما لم يكن هناك قرينه في البين .

فإنه يقال: لا- إشكال في كونه دليلاً- على حجتيه؛ فإن ظهوره في أنه بحسب اللحاظ الآلي ، مما لا ريب فيه ولا شبهة تعتريه ، وإنما يحتاج تنزيهه - بحسب اللحاظ الآخر الاستقلالي - من نصب (٢) دلالة عليه . فتأمل في المقام ، فإنه دقيق ، ومزال الأقدام للأعلام .

ولا يخفى: أنه لولا ذلك ، لأمكن أن يقوم الطريقُ بدليل واحد - دال على إلغاء احتمال خلافه - مقام القطع بتمام أقسامه ، ولو في ما أخذ في الموضوع على نحو الصفته ، كان تمامه ، أو قيده وبه قوامه (٣) .

ص : ٢٠

١-١) الأولى : أمكن .

٢-٢) الصواب : إلى نصب . (منته الدرايه ٤ : ٩٧) .

٣-٣) تعريض بتفصيل الشيخ الأعظم من قيام الأماره مقام القطع الموضوعى الطريقي ، وعدم قيامها مقام القطع الصفتي . راجع فرائد الأصول ١ : ٣٤ .

فتلخص مما ذكرنا: أن الأماره لا تقوم بدليل اعتبارها (١)، إلّا مقام ما ليس بماخوذ في الموضوع أصلاً .

عدم قيام الأصول مقام القطع الطريقي إلّا الاستصحاب

وأما الأصول: فلا معنى لقيامها مقامه بأدلتها أيضاً ، غير الاستصحاب (٢) ؛ لوضوح أن المراد من قيام المُقام : ترتيب ما له من الآثار والأحكام ، من تنجز التكليف وغيره - كما مرّت إليه الإشاره - ، وهي ليست إلّا وظائف مقرره للجاهل في مقام العمل ، شرعاً أو عقلاً .

لا يقال: إنّ الاحتياط لا بأس بالقول بقيامه مقامه في تنجز التكليف - لو كان - .

فإنّه يقال: أمّا الاحتياط العقليّ: فليس إلّا نفس (٣) حكم العقل بتنجز التكليف ، وصحّه العقوبه على مخالفته ، لا شيء يقوم (٤) مقامه في هذا الحكم .

وأما النقليّ: فالإزام الشارع به وإن كان ممّا يوجب التنجز ، وصحّه العقوبه على المخالفه - كالقطع - ، إلّا أنّه لا نقول به (٥) في الشبهه البدويّه ، ولا يكون بنقليّ في المقرونه بالعلم الإجماليّ ، فافهم .

ص: ٢١

١-١) في « ر » زياده : فقط .

٢-٢) لا يبعد أن يكون إشاره إلى ما في إطلاق كلام الشيخ الأعظم ؛ إذ قال : ثمّ من خواصّ القطع الذي هو طريق إلى الواقع قيام الأمارات الشرعيه والأصول العمليه مقامه في العمل . انظر فرائد الأصول ١ : ٣٣ .

٣-٣) في مصحح الأصل و « ق » : « فليس إلّا لأجل » . وفي سائر الطبعات كما أثبتناه .

٤-٤) حقّ العبارة أن تكون هكذا : لا شيئاً آخر يقوم ... (منته الدرايه ٤ : ١٠١) .

٥-٥) في هامش « ش » : لا يقول به (نسخه بدل) .

ثم لا يخفى: أن دليل الاستصحاب أيضاً لا يفي بقيامه مقام القطع المأخوذ في الموضوع مطلقاً، وأن مثل «لا تنقض اليقين» لا بد من أن يكون مسوقاً: إما بلحاظ المتيقن، أو بلحاظ نفس اليقين.

العدول عما أفاده المصنف في حاشيته على الفرائد

وما ذكرنا في الحاشية (١) - في وجه تصحيح لحاظ واحد (٢) في التنزيل منزله الواقع والقطع، وأن دليل الاعتبار إنما يوجب تنزيل المستصحب والمؤدى منزله الواقع، وإنما كان تنزيل القطع في ما له دخل في الموضوع، بالملازمه بين تنزيلهما وتنزيل القطع بالواقع تنزيلاً وتعديلاً (٣) منزله القطع بالواقع حقيقة -، لا يخلو من تكلف، بل تعسف؛ فإنه لا يكاد يصح تنزيل جزء الموضوع أو قيده - بما هو كذلك، بلحاظ أثره - إلأى ما كان جزؤه الآخر أو ذاته محرراً بالوجدان، أو تنزيله (٤) في عرضه. فلا يكاد (٥) يكون دليل الأماره أو الاستصحاب دليلاً على تنزيل جزء الموضوع ما لم يكن هناك دليل على تنزيل جزئه الآخر، في ما لم يكن (٦)

ص: ٢٢

١- (١) الحاشية على الفرائد: ٨ - ٩.

٢- (٢) في هذه العبارة مسامحة؛ إذ لا يمكن تصحيح لحاظ واحد في التنزيلين أصلاً؛ لتضاد الطريقيه والموضوعيه ...، فحق العبارة أن تكون هكذا: وما ذكرناه في الحاشية في وجه تصحيح التنزيلين بنفس دليل الاعتبار أو بدليل واحد ... (منته الدرايه ٤ : ١٠٦).

٣- (٣) قيداً للواقع، يعنى: تنزيل القطع بالواقع التنزيلي التبعدي. (كفايه الأصول مع حاشيه المشكينى ٣ : ٨٩).

٤- (٤) في «ر»: بتنزيله.

٥- (٥) في «ر»: وأما إذا لم يكن كذلك، فلا يكاد ...

٦- (٦) حق العبارة أن تكون هكذا: فلا يكون دليل الأماره أو الاستصحاب دليلاً على جزئه الآخر، ما لم يكن هناك دليل آخر على تنزيله في ما لم يكن. (منته الدرايه ٤ : ١١٣).

محرزاً (١) حقيقة؛ وفي ما لم يكن دليلً على تنزيلهما بالمطابقه - كما في ما نحن فيه ، على ما عرفت (٢) - لم يكن دليل الأماره دليلاً عليه أصلاً (٣)؛ فإن دلالة على تنزيل المؤدى تتوقف على دلالة على تنزيل القطع بالملازمه .

ولا- دلالة له كذلك ، إلا بعد دلالة على تنزيل المؤدى؛ فإن الملازمه إنما تكون بين تنزيل القطع به منزله القطع بالموضوع الحقيقي ، وتنزيل المؤدى منزله الواقع (٤) ، كما لا يخفى ، فتأمل جيداً ، فإنه لا يخلو عن دقه .

ثم لا يذهب عليك: أن (٥) هذا لو تم لعم ، ولا اختصاص له بما إذا كان القطع مأخوذاً على نحو الكشف .

ص: ٢٣

١-١) قوله: « في ما لم يكن محرزاً » إلى قوله: « دليلاً عليه أصلاً » مستدرك وتكرار . (منته الدرايه ٤ : ١١٤) .
٢-٢) في حديثه عن عدم قيام الأماره مقام القطع الموضوعي ، إذ قال : فإنّ الدليل الدالّ على إلغاء احتمال لا يكاد يكفى ... انظر الصفحه : ١٩ .

٣-٣) لا يخفى : أنّ حسن التعبير يقتضى تبديله بقوله : « بالملازمه أيضاً » . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ٩١) .
٤-٤) في « ش » أُبدلت العبارة من قوله : « فإنّ الملازمه إنما تكون ... » إلى قوله : « منزله الواقع » ب : « فإنّ الملازمه إنما تدعى بين القطع بالموضوع التنزيلي والقطع بالموضوع الحقيقي ، وبدون تحقّق الموضوع التنزيليّ التبعديّ أولاً بدليل الأماره ، لا قطع بالموضوع التنزيليّ ، كى يدعى الملازمه بين تنزيل القطع به منزله القطع بالموضوع الحقيقيّ ، وتنزيل المؤدى منزله الواقع » .
٥-٥) في الأصل و « ن » : أنّه ، وفي سائر الطبعات مثل ما أثبتناه .

لا- يكاد يمكن أن يؤخذ القطع بحكم في موضوع نفس هذا الحكم؛ للزوم الدور ، ولا مثله؛ للزوم اجتماع المثليين ، ولا ضده؛ للزوم اجتماع الضدين .

نعم ، يصح أخذ القطع بمرتبه من الحكم في مرتبه أخرى منه ، أو من مثله ، أو من ضده (١) .

امتناع أخذ الظن بالحكم في موضوع نفسه وإمكان أخذه في موضوع مثله أو ضده

وأما الظن بالحكم: فهو وإن كان كالقطع ، في عدم جواز أخذه في موضوع نفس ذاك الحكم المظنون ، إلا أنه لما كان معه مرتبه الحكم الظاهري محفوظه ، كان جعل حكم آخر في مورده - مثل الحكم المظنون أو ضده - بمكان من الإمكان .

إن قلت: إن كان الحكم المتعلق به الظن فعلياً أيضاً - بأن يكون الظن متعلقاً بالحكم الفعلي - ، لا يمكن أخذه في موضوع حكم فعلي آخر ، مثله أو ضده؛ لاستلزامه الظن باجتماع الضدين أو المثليين ، وإنما يصح أخذه في موضوع حكم آخر ، كما في القطع ، طابق النعل بالنعل .

قلت: يمكن أن يكون الحكم فعلياً ، بمعنى أنه لو تعلق به القطع - على ما هو عليه من الحال - لتنجز ، واستحق على مخالفته العقوبه (٢) . ومع ذلك

ص: ٢٤

١- ١) كذا في الأصل و « ر » . وفي « ن » ، « ق » ، « ش » وبعض الطبقات الأخرى : أو مثله أو ضده .

٢- ٢) عبارته المتن لا تفي بالمقصود . فالأولى سوقها هكذا : قلت : إنما يمتنع أخذ الظن بحكم فعلي موضوعاً لحكم فعلي مثله أو ضده ، إذا كانت الفعلية في كليهما بمعنى واحد ، وهو كون الحكم بحيث إذا تعلق به القطع لتنجز واستحق على مخالفته العقوبه ... وأما إذا اختلف معناها فيهما ، بأن أريد بها في الحكم المظنون : الفعلية غير المنجزه ، وفي الثاني : الفعلية المنجزه ، فلا يلزم محذور اجتماع المثليين أو الضدين ؛ لتعدد الرتبة فيهما . (منته الدرايه ٤ : ١٢٤) .

لا يجبُ على الحاكم رفع (١) عذر المكلف - برفع جهله لو أمكن ، أو بجعل لزوم الاحتياط عليه في ما أمكن - ، بل يجوز جعلُ أصلٍ أو أماره مؤدّيه إليه تارةً ، وإلى ضدهُ أخرى ، ولا يكاد يمكنُ مع القطع به ، جعلُ حكمٍ آخر مثله أو ضدهُ ، كما لا يخفى (٢) .

إن قلت: كيف يمكن ذلك؟ وهل هو إلّا أنّه يكون مستلزماً لاجتماع المثليين أو الضدّين؟

قلت: لا- بأس باجتماع الحكم الواقعيّ الفعليّ بذاك المعنى - أي لو قطع به من باب الاتّفاق لتنجز - مع حكمٍ آخر فعليّ في مورده ، بمقتضى الأصل أو الأماره ، أو دليلٍ (٣) أخذ في موضوعه الظنّ بالحكم بالخصوص (٤) ، على ما سيأتي (٥) من التحقيق في التوفيق بين الحكم الظاهريّ والواقعيّ .

ص: ٢٥

١-١) في « ش » : دفع .

٢-٢) في « ق » ، « ش » ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه زياده : فافهم .

٣-٣) الأولى سوق العبارة هكذا : أو دليل دلّ بالخصوص على أخذ الظنّ بحكم موضوعاً لحكمٍ آخر مثله أو ضدهُ . (منته الدرايه ٤ : ١٢٧) .

٤-٤) في « ق » ، « ش » وحقائق الأصول زياده : « به » . وقال في منته الدرايه ٤ : ١٢٧ : لا يخفى أنّّه لا حاجة إلى كلمه « به » ، كما أنّ بعض النسخ خاليه عنه .

٥-٥) في أوائل بحث الأمارات ، عند قوله : فاجتماع حكمين وإن كان يلزم إلّا أنّهما ليسا بمثلين . انظر الصفحه : ٤١ .

هل تنجُزُ التكليف بالقطع - كما يقتضى موافقته عملاً - ، يقتضى موافقته التزاماً ، والتسليم له اعتقاداً وانقياداً ، كما هو اللازم فى الأصول الدينيه والأمر الاعتقاديّ ، بحيث كان له امتثالان وطاعتان: إحداهما بحسب القلب والجنان ، والأخرى بحسب العمل بالأركان ، فيستحقّ العقوبه على عدم الموافقه التزاماً ، ولو مع الموافقه عملاً ، أو لا يقتضى (١) ، فلا يستحقّ العقوبه عليه ، بل إنّما يستحقّها على المخالفه العمليه ؟

الحق : عدم وجوب الموافقه الالتزاميه

الحقّ : هو الثانى ؛ لشهاده (٢) الوجدان - الحاكم فى باب الإطاعه والعصيان - بذلك ، واستقلال العقل بعدم استحقاق العبد الممثل لأمر سيّده ، إلّا المثوبه دون العقوبه ، ولو لم يكن مسلماً (٣) وملتزماً به ومعتقداً ومنقاداً له ، وإن كان ذلك يوجب (٤) تنقيصه وانحطاطَ درجته لدى سيّده؛ لعدم اتّصافه بما يليق أن يتّصف العبد به من الاعتقاد بأحكام مولاه والانقياد لها ، وهذا غير استحقاق العقوبه على مخالفته لأمره أو نهيه التزاماً مع موافقته عملاً ، كما لا يخفى .

عدم الملازمه بين وجوب الموافقه الالتزاميه ووجوب الموافقه العمليه

ثمّ لا يذهب عليك: أنّه على تقدير لزوم الموافقه الالتزاميه ، وكان المكلف متمكناً منها (٥) يجب (٦) ، ولو فى ما لا يجب عليه الموافقه القطعيه عملاً ،

ص: ٢٦

١-١) الأولى : « أو لا يقتضيها » . (منته الدرايه ٤ : ١٣١) . (٢) فى « ر » : بشهاده .

٢-٢)

٣-٣) أدرجنا ما فى « ق » ، « ش » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه . وفى غيرها : متسلماً .

٤-٤) فى « ش » : لوجب . راجع للتوضيح منته الدرايه ٤ : ١٣٢ .

٥-٥) أثبتنا عبارته كما وردت فى الأصل ، « ر » وحقائق الأصول . وفى غيرها : لو كان المكلف متمكناً منها لوجب ...

٦-٦) الظاهر: زياده هذه الجملة ؛ لأنّه مع عدم اعتبار العلم التفصيلي بالحكم الملتزم به فى وجوب الموافقه الإلتزاميه ، وكفايه العلم الإجمالى به ، خصوصاً مع ملاحظه قوله فى ما بعد: « وإن أبيت » ... لا- يتصوّر عدم التمكّن من الموافقه الإلتزاميه . (منته الدرايه ٤ : ١٣٤) .

ولا يحرم المخالفه القطعيه عليه كذلك أيضاً؛ لامتناعهما ، - كما إذا علم إجمالاً بوجوب شيءٍ أو حرمة - ؛ للتمكن من الالتزام بما هو الثابت واقعاً ، والانقياد له والاعتقاد به بما هو الواقع والثابت ، وإن لم يعلم أنه الوجوب أو الحرمة .

وإن أبيت إلماعن لزوم الالتزام به بخصوص عنوانه؛ لما كانت موافقته القطعيه الالتزاميه حينئذٍ ممكنه ، ولما وجب عليه الالتزام بواحدٍ قطعاً؛ فإن محذور الالتزام بضدّ التكليف عقلاً ، ليس بأقلّ من محذور عدم الالتزام به بداهه ، مع ضروره أنّ التكليف - لو قيل باقتضائه للالتزام - لم يكد يقتضى إلّا الالتزام بنفسه عيناً ، لا الالتزام به أو بضده تخيراً .

الالتزام غير مانع عن جريان الأصول في أطراف العلم

ومن هنا قد انقدح: أنه لا يكون من قبل لزوم الالتزام مانع عن إجراء الأصول - الحكميه أو الموضوعيه - في أطراف العلم ، لو كانت جاريه مع قطع النظر عنه .

كما لا يدفع بها (١) محذور عدم الالتزام به (٢)(٣) .

ص: ٢٧

-
- ١-١) في « ش » : لا يدفع هنا .
- ٢-٢) إشاره إلى ما أفاده الشيخ الأعظم من دفع محذور عدم الالتزام بالتكليف ، بإجراء الأصول الموضوعيه والحكميه . راجع تفصيل كلامه في فرائد الأصول ١ : ٨٤ - ٨٥ .
- ٣-٣) في « ش » ومنته الدرايه زياده بهذه العبارة : « بل الالتزام بخلافه لو قيل بالمحذور فيه حينئذٍ أيضاً ، إلّا على وجهٍ دائر ، لأن جريانها موقوف على عدم محذور في عدم الالتزام اللانزم من جريانها ، وهو موقوف على جريانها بحسب الفرض » ، وهذه الزياده حذفت من الأصل و « ن » . ولا توجد في « ق » ، « ر » وحقائق الأصول . يراجع كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ١٠٨ - ١١١ ونهايه النهايه ٢ : ٣٨ .

اللهم إله أن يقال: إن استقلال العقل بالمحذور فيه إنما يكون في ما إذا لم يكن هناك ترخيص في الإقدام والاحتحام في الأطراف ، ومعه لا محذور فيه ، بل ولا في الالتزام بحكم آخر .

إلّا أنّ الشأن حينئذٍ في جواز جريان الأصول في أطراف العلم الإجمالي (١)* مع عدم ترتّب أثرٍ عمليٍّ عليها (٢) ، مع أنّها أحكام عمليّة كسائر الأحكام الفرعيّة .

مضافاً إلى عدم شمول أدلّتها لأطرافه؛ للزوم التناقض في مدلولها على تقدير شمولها ، كما ادّعاها (٣) شيخنا العلامة (٤) - أعلى الله مقامه - ، وإن كان محلّ تأملٍ ونظر ، فتدبر جيداً .

الأمر السادس : حجّبه القطع الطريقي مطلقاً

إشاره

لاتفاوت في نظر العقل أصلاً - في ما يترتب على القطع من الآثار عقلاً - بين أن يكون حاصلًا بنحو متعارف ، ومن سببٍ ينبغي حصوله منه ، أو غير

ص: ٢٨

١- ١) والتحقيق جريانها ؛ لعدم اعتبار شيء في ذلك ، عدا قابليته المورد للحكم إثباتاً ونفيّاً ، فالأصل الحكمي يثبت به (١) الحكم تارةً - كأصالة الصحة - وينفيه أخرى - كاستصحاب الحرمة والوجوب في ما دار بينهما - فتأمل جيداً (منه قدس سره) . (هذه التعليقه لا توجد في بعض طبعات الكتاب) .

٢- ٢) الظاهر : اشتباه عدم لزوم المخالفه العمليّه - المفروض في محلّ البحث - بعدم أثر عملي ، وإلّا فالأثر العملي ثابت في ما نحن فيه . (نهاية النهايه ٢ : ٣٨) .

٣- ٣) في « ر » : ادّعاها .

٤- ٤) راجع فرائد الأصول ٣ : ٤١٠ . في « ق » وحقائق الأصول : له .

متعارف لا- ينبغي حصوله منه - كما هو الحال غالباً في القطاع -؛ ضروره أن العقل يرى تنجز التكليف بالقطع الحاصل ممّا لا ينبغي حصوله، وصحّه مؤاخذه قاطعه على مخالفته، وعدم صحّه الاعتذار عنها بأنّه حصل كذلك، وعدم صحّه المؤاخذه مع القطع بخلافه، وعدم حُسن الاحتجاج عليه بذلك ولو مع التفاته إلى كيفيه حصوله .

تبعيه القطع الموضوعي لدليل الاعتبار

نعم (١)، ربما يتفاوت الحال في القطع المأخوذ في الموضوع شرعاً، والمتبع - في عمومته وخصوصه - دلالة دليله في كلّ مورد، وربما يدلّ على اختصاصه بقسم في مورد، وعدم اختصاصه به في آخر، على اختلاف الأدلّه واختلاف المقامات، بحسب مناسبات الأحكام والموضوعات وغيرها من الأمارات .

عموم حجبه القطع الطريقي

وبالجملة: القطع في ما كان موضوعاً عقلاً لا يكاد يتفاوت من حيث القاطع (٢)، ولا من حيث المورد، ولا من حيث السبب، لا عقلاً، وهو واضح،

الكلام في ما نسب إلى بعض الأخباريين من عدم حجبه لقطع الحاصل من المقدمات العقلية

ولا شرعاً؛ لما عرفت (٣)(٤) من أنّه لا تناله يدُ الجعل نفيّاً ولا إثباتاً، وإن نسب إلى بعض الأخباريين: أنّه لا اعتبار بما إذا كان بمقدمات عقلية . إلّا أنّ مراجعه كلماتهم لا تساعد على هذه النسبه، بل تشهد بكذبها، وأنّها إنّما تكون:

ص: ٢٩

١-١) أشار الشيخ الأعظم إلى هذا الاستدراك . انظر فرائد الأصول ١ : ٣١ .

٢-٢) خلافاً لما حكاه الشيخ الأعظم عن كاشف الغطاء من عدم حجبه قطع من خرج عن العاده في قطعه . انظر فرائد الأصول ١ : ٦٥، وكشف الغطاء ١ : ٣٠٨ .

٣-٣) في الأمر الأول من مباحث القطع .

٤-٤) التعليل واضح، لكنّه مشترك بين الشرع والعقل، فتخصيصه بالشرع بلا موجب (منته الدرأيه ٤ : ١٥٢) .

إمّا (١) فى مقام منع الملازمه بين حكم العقل بوجوب شىء وحكم الشرع بوجوبه ، كما ينادى به بأعلى صوته ما حكى (٢) عن السيد الصدر (٣) فى باب الملازمه ، فراجع .

وإمّا فى مقام عدم جواز الاعتماد على المقدمات العقلية؛ لأنها لا- تفيد إلما الظنّ ، كما هو صريح الشيخ المحدث الأمين الأسترآبادى (٤) حيث قال - فى جملة ما استدلّ به فى فوائده على انحصار مدرك ما ليس من ضروريات الدين فى السماع عن الصادقين عليهم السلام - : «الرابع: أنّ كلّ مسلك غير ذلك المسلك - يعنى التمسك بكلامهم عليهم السلام - إنّما يعتبر من حيث إفادته الظنّ بحكم الله - تعالى - ، وقد أثبتنا سابقاً أنّه لا اعتماد على الظنّ المتعلّق بنفس أحكامه - تعالى - أو بنفيسها» (٥)

وقال فى جملتها أيضاً - بعد ذكر ما تفتن بزعمه من الدقيقه - ما هذا لفظه: «وإذا عرفت ما مهّدناه من الدقيقه الشريفه فنقول: إن تمسكنا بكلامهم عليهم السلام فقد عصمنا من الخطأ ، وإن تمسكنا بغيره لم نعصم منه ، ومن المعلوم أنّ العصمه من الخطأ أمرٌ مطلوبٌ مرغوبٌ فيه شرعاً وعقلاً ، ألا ترى أنّ الإماميه استدّلوا على وجوب عصمه الإمام (٦) : بأنّه لولا العصمه للزم أمره

ص : ٣٠

١-١) فى « ر » ومنتها الدرايه : وأنها إمّا .

٢-٢) حكاة عنه الشيخ الأعظم الأنصارى فى فرائد الأصول ١ : ٥٩ - ٦٠ .

٣-٣) شرح الوافيه (مخطوط) : ٢١٥ .

٤-٤) فى الأصل : كما هو صريح الأمين ، وفى طبعاة مثل ما أثبتناه .

٥-٥) الفوائد المدنيه : ٢٥٥ .

٦-٦) فى « ق » و « ش » : وجوب العصمه .

- تعالى - عبادةً باتباع الخطأ ، وذلك الأمر محال؛ لأنه قبيح؟ وأنت إذا تأملت في هذا الدليل علمت أن مقتضاه أنه لا يجوز الاعتماد على الدليل الظني في أحكامه - تعالى - « (١) . انته موضع الحاجه من كلامه .

□
وما مهده من الدقيقه هو الذي نقله شيخنا العلامة - أعلى الله مقامه - في رساله (٢) .

وقال في فهرست فصولها أيضاً: «الأول: في إبطال جواز التمسك بالاستنباطات الظنيه في نفس أحكامه - تعالى - ، ووجوب التوقف عند فقد القطع بحكم الله ، أو بحكم ورد عنهم عليهم السلام» (٣) ، انته .

□
وأنت ترى أن محل كلامه ومورد نقضه وإبرامه هو العقلي غير المفيد للقطع ، وإنما همّه إثبات عدم جواز اتباع غير النقل في ما لا قطع .

وكيف كان ، فلزوم اتباع القطع مطلقاً ، وصحة المؤاخذه على مخالفته عند إصابته ، وكذا ترتب (٤) سائر آثاره عليه عقلاً ، ممّا لا يكاد يخفى على عاقل ، فضلاً عن فاضل .

فلا بد في ما يوهم خلاف ذلك في الشريعة ، من المنع عن حصول العلم التفصيلي بالحكم الفعلي (٥) لأجل منع بعض مقدماته الموجبه له ، ولو إجمالاً ،

ص: ٣١

١-١ (١) الفوائد المدنيه : ٢٥٩ ، مع اختلاف في بعض الألفاظ .

١-٢ (٢) فرائد الأصول ١ : ٥٢ .

١-٣ (٣) الفوائد المدنيه : ٣٢ .

١-٤ (٤) في « ر » : ترتيب .

١-٥ (٥) في هامش « ن » ، « ش » وبعض الطباعات الأخرى : العقلي (نسخه بدل) .

الأمر السابع : حجته العلم الإجمالي

إشاره

إنه قد عرفت (١) : كون القطع التفصيلي بالتكليف الفعلي علته تامه لتجزه ، لا- يكاد تناله يد الجعل إثباتاً أو نفيًا ، فهل القطع الإجمالي كذلك ؟

فيه إشكال .

مختار المصنف: اقتضاء العلم الإجمالي لوجوب الموافقه وحرمة المخالفه

ربما يقال (٢) : إن التكليف حيث لم ينكشف به تمام الانكشاف ، وكانت مرتبه الحكم الظاهري معه محفوظة ، جاز الإذن من الشارع بمخالفته احتمالاً ، بل قطعاً .

وليس محذور مناقضته مع المقطوع إجمالاً ، إلّا محذور (٣) مناقضه الحكم الظاهري مع الواقعي في الشبهه غير المحصوره ، بل الشبهه البدويّه (٤)؛ ضروره عدم تفاوت في المناقضه بين التكليف الواقعي والإذن بالاحتحام في مخالفته بين الشبهات أصلاً (٥) ، فما به التفصي عن المحذور فيهما ، كان به التفصي عنه في القطع به في الأطراف المحصوره أيضاً ، كما لا يخفى . وقد أشرنا إليه سابقاً (٦)

ص: ٣٢

- ١- ١) في الأمر الأول من مباحث القطع .
- ٢- ٢) أدرجنا ما في الأصل ، « ق » وحقائق الأصول . وفي سائر الطبعات : لا يبعد أن يقال .
- ٣- ٣) في « ر » : « ومحذور مناقضته مع المقطوع إجمالاً إنما هو محذور ... » .
- ٤- ٤) توجد هنا في « ش » زيادةً نقلاً عن بعض النسخ وهي : « لا- يقال: إن التكليف فيهما لا يكون فعلي . فإنه يقال: كيف المقال في موارد ثبوته في أطراف غير محصوره ، أو في الشبهات البدويّه ، مع القطع به أو احتمالاه ، أو بدون ذلك ؟ » . وشطب على هذه الزيادة في الأصل و « ن » .
- ٥- ٥) في « ش » : ضروره عدم تفاوت في المناقضه بينهما بذلك أصلاً .
- ٦- ٦) في الأمر الرابع من مباحث القطع ، إذ قال : لا بأس باجتماع الحكم الواقعي الفعلي بذاك المعنى ... راجع الصفحه : ٢٥ .

ويأتي إن شاء الله مفضلاً (١)(٢).

نعم ، كان العلم الإجمالي كالتفصيلي في مجرد الاقتضاء ، لا في العليّة التامّة (٣)* ، فيوجب تنجّز التكليف أيضاً لو لم يمنع عنه مانع عقلاً ، كما كان في أطراف كثيره غير محصوره ، أو شرعاً ، كما في ما أذن الشارع في الاقتحام فيها ، كما هو ظاهر: «كلُّ شَيْءٍ فِيهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ فَهُوَ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ مِنْهُ بَعِينَهُ» (٤).

وبالجملة: قضيه صحّه المؤاخذه على مخالفته ، مع القطع به بين

ص: ٣٣

١- ١) في أوائل البحث عن حجّيه الأمارات .

٢- ٢) قوله : « وقد أشرنا ... » إلى قوله : « مفضلاً » مشطوب عليه في « ن » ولا يوجد في « ق » .

٣- ٣) (*) لكنّه لا يخفى: أنّ التفصيلى عن المناقضه - على ما يأتي - لما كان بعدم المنافاه (١) بين الحكم الواقعي - مالم يصر فعلياً - والحكم الظاهريّ الفعليّ ، كان الحكم الواقعيّ في موارد الأصول والأمارات المؤدّيه إلى خلافه - لا محاله - غير فعليّ ، وحينئذٍ فلا يجوز العقل - مع القطع بالحكم الفعليّ - الإذن في مخالفته ، بل يستقلّ - مع قطعه ببعث المولى أو زجره ولو إجمالاً - بلزوم موافقته وإطاعته . نعم لو عرض بذلك عسر موجب لارتفاع فعليته شرعاً أو عقلاً ، - كما إذا كان مخاللاً بالنظام - ، فلا تنجّز حينئذٍ ، لكنّه لأجل عروض الخلل في المعلوم ، لا لقصور العلم عن ذلك ، كما كان الأمر كذلك في ما إذا أذن الشارع في الاقتحام ، فإنّه أيضاً موجب للخلل في المعلوم ، لا المنع عن تأثير العلم شرعاً . وقد انقده كذلك : أنّه لا مانع عن تأثيره شرعاً أيضاً ، فتأمل جيّداً . (منه قدس سره) .

٤- ٤) الكافي ٥ : ٣١٣ ، مع زياده بعض الألفاظ في المصدر . - ١) في « ر » ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه : بعدم المنافاه والمناقضه .

أطراف (١) محصوره ، وعدم صحتها مع عدم حصرها ، أو مع الإذن في الاقتحام فيها هو : كون القطع الإجمالي مقتضياً للتجنز ، لا علّة تامّة .

القول باقتضاء العلم الإجمالي بالنسبة إلى وجوب الموافقة وعلّيته بالنسبة إلى حرمه المخالفه والمناقشه فيه

وأما احتمال أنّه بنحو الاقتضاء بالنسبة إلى لزوم الموافقة القطعيه ، وبنحو العلّيه بالنسبة إلى الموافقة الاحتماليه وترك المخالفه القطعيه (٢) ، فضعيفٌ جداً؛ ضروره أنّ احتمال ثبوت المتناقضين (٣) كالقطع بثبوتهما (٤) في الاستحاله ، فلا يكون عدم (٥) القطع بذلك معها (٤) موجباً لجواز الإذن في الاقتحام ، بل لو صحّ (٧) الإذن في المخالفه الاحتماليه ، صحّ في القطعيه أيضاً ، فافهم .

ما يناسب المقام وما لا يناسبه من بحث العلم الإجمالي

ولا يخفى: أنّ المناسب للمقام هو البحث عن ذلك (٨) ، كما أنّ المناسب في

ص: ٣٤

- ١- (١) في « ر » : بين أفراد .
- ٢- (٢) نسب المحقق الشيخ عبد الحسين الرشتي ذلك إلى الفاضل القمي . انظر شرح كفايه الأصول ٢ : ٣٤ . وقد يستفاد من كلمات الشيخ الأنصاري أيضاً . راجع فرائد الأصول ٢ : ٢٠٤ .
- ٣- (٣) في « ر » : المناقضه .
- ٤- (٤) في « ر » : بثبوتها .
- ٥- (٥) في « ش » : هدم .
- ٦- (٦) في « ش » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه : معهما . وفي « ر » : فلا يكون عدم القطع بذلك موجباً ...
- ٧- (٧) في « ق » ، « ر » و « ش » : لو صحّ معها . وفي حقائق الأصول ومنته الدرايه : لو صحّ معهما .
- ٨- (٨) في هذا الكلام تعريض بالشيخ الأعظم ، حيث جعل البحث عن عليه العلم الإجمالي لوجوب الموافقة القطعيه من مباحث البراءه والاشتغال ، وخصّ البحث في مبحث القطع عن علّيته لحرمه المخالفه القطعيه . راجع فرائد الأصول ١ : ٧٧ . وحاصل إيراد المصنّف عليه هو : أنّ المناسب هو البحث عن كلّ من حرمه المخالفه ووجوب الموافقه في مباحث القطع ، ولا- وجه لتأخير البحث عن وجوب الموافقه القطعيه وعدمه إلى مباحث البراءه والاشتغال التي يبحث فيها عن الشك . انظر حقائق الأصول ٢ : ٥٥ ، ومنته الدرايه ٤ : ١٨٤ .

باب البراءة والاشتغال - بعد الفراغ هاهنا عن أنّ تأثيره في التنجّز بنحو الاقتضاء لا العليّه - هو البحث عن ثبوت المانع شرعاً أو عقلاً، وعدم ثبوته (١)، كما لا مجال - بعد البناء على أنّه بنحو العليّه - للبحث عنه هناك أصلاً، كما لا يخفى .

هذا بالنسبة إلى إثبات التكليف وتنجزه به .

كفايه الامتثال الاجمالي في التوصلّيات والتعبديّات غير المستلزم للتكرار

وأما سقوطه به بأن يوافقه إجمالاً: فلا إشكال فيه في التوصلّيات .

وأما في العبادات (٢): فكذلك في ما لا يحتاج إلى التكرار، كما إذا تردّد أمرٌ عباده بين الأقلّ والأكثر؛ لعدم الإخلال بشيءٍ ممّا يعتبر أو يحتمل اعتباره في حصول الغرض منها - ممّا لا يمكن أن يؤخذ فيها؛ فإنّه (٣) نشأ من قبل الأمر بها، كقصد الإطاعة والوجه والتميز - في ما إذا أتى بالأكثر، ولا- يكون إخلالاً حينئذٍ إلّا بعد إتيان ما احتمل جزئيته على تقديرها بقصدها، واحتمال دخل قصدها في حصول الغرض ضعيفٌ في الغايه، وسخيفٌ إلى النهايه .

ص: ٣٥

١-١) هذا تعريض بالشيخ أيضاً، حيث بحث في الاشتغال عن عليّه العلم لكل من حرمه المخالفه ووجوب الموافقه القطعيّتين، (راجع فرائد الأصول ٢: ٢٠٠ و ٢١٠) وقد عرفت أنّهما من مباحث القطع، والمناسب لمباحث الشك هو خصوص البحث عن ثبوت الترخيص الشرعي أو العقلي في أحد الأطراف . انظر المصدرين السابقين .

٢-٢) أثبتناها من « ر »، وفي الأصل وبعض الطبعات: وأما العباديات، وفي بعضها الآخر: وأما في العباديات .

٣-٣) في « ق »: لكونه .

الكلام فى الامتثال الاجمالى المستلزم للتكرار فى العبادات

وأما فى ما احتاج إلى التكرار: فربما يشكّل من جهة الإخلال بالوجه تارةً ، وبالتمييز (١) أخرى ، وكونه لعباً وعبثاً ثالثه .

وأنت خبيرٌ بعدم الإخلال بالوجه بوجهٍ فى الإتيان مثلاً بالصلاتين المشتملتين على الواجب لوجوبه ، غايه الأمر أنه لا تعيين له ولا تميّز (٢) ، فالإخلال إنّما يكون به .

واحتمال اعتباره أيضاً فى غايه الضعف؛ لعدم عينٍ منه ولا أثرٍ فى الأخبار ، مع أنه ممّا يُغفل عنه غالباً ، وفى مثله لابدّ من التنبيه على اعتباره ودخله فى الغرض ، وإلا لأحلّ بالغرض ، كما تبّهنا عليه سابقاً (٣) .

وأما كون التكرار لعباً وعبثاً: - فمع أنه ربّما يكون لداعٍ عقلائى (٤) - ، إنّما يضرّ إذا كان لعباً بأمرِ المولى ، لا فى كيفيته إطاعته بعد حصول الداعى إليها ، كما لا يخفى .

هذا كلّه فى قبال ما إذا تمكّن من القطع تفصيلاً بالامتثال .

الامتثال الظنى التفصيلى فى العبادات

وأما إذا لم يتمكّن إلّا من الظنّ به كذلك: فلا إشكال فى تقديمه على الامتثال الظنى ، لو لم يقدّم دليل على اعتباره إلّا فى ما إذا لم يتمكّن منه .

ص: ٣٦

١-١) أثبتناها من « ر » وفى غيرها: بالتمييز .

٢-٢) إمّا أن يجعل كلاهما (التعيين والتمييز) من باب التفعّل ، أو كلاهما من باب التفعّل ، وإن كان الأول أولى . (منته الدرايه ٤ : ١٩١) .

٣-٣) فى مبحث التبعدى والتوصلى ، حيث قال : إنّ كلّ ما ربما يحتمل بدوّاً دخله فى الامتثال ، وكان ممّا يغفل عنه غالباً العامّه ، كان على الأمر بيانه . راجع الجزء الأول ، الصفحه : ١٠٩ .

٤-٤) العبارة لا تخلو عن قصور ، فالأولى أن تكون هكذا : ففيه - مع أنه ممنوع ؛ إذ يمكن أن يكون التكرار لداعٍ عقلائى - أ نه لو سلّم كونه لعباً وعبثاً فهو إنّما يضرّ ... (منته الدرايه ٤ : ١٩٣) ، وراجع حقائق الأصول ٢ : ٥٨ .

وأما لو قام على اعتباره مطلقاً ، فلا إشكال في الاجتزاء بالظنّي .

كما لا إشكال في الاجتزاء بالامثال الإجماليّ في قبال الظنّي ، بالظنّ المطلق المعتبر بدليل الانسداد ، بناءً على أن يكون من مقدّماته عدم وجوب الاحتياط .

وأما لو كان من مقدّماته بطلانه - لاستلزامه العسر المخلّ بالنظام ، أو لأنّه ليس من وجوه الطاعة والعبادة ، بل هو نحو لعبٍ وعبثٍ بأمر المولى في ما إذا كان بالتكرار ، كما توهم (1) - فالمتعيّن هو التنزّل عن القطع تفصيلاً إلى الظنّ كذلك ، وعليه فلا مناص عن الذهاب إلى بطلان عباده تارك طريق التقليد والاجتهاد وإن احتاط فيها ، كما لا يخفى .

هذا بعض الكلام في القطع ممّا يناسب المقام ، ويأتي بعضه الآخر في مبحث البراءة والاشتغال .

ص: ٣٧

١- (١) توهمه الشيخ الأعظم الأنصاري في فرائد الأصول ٢ : ٤٠٩ .

فيقع المقال في ما هو المهم من عقد هذا المقصد ، وهو بيان ما قيل باعتباره من الأمارات ، أو صح أن يقال .

وقبل الخوض في ذلك ينبغي تقديم أمور:

١ - عدم اقتضاء الأماره للحجيه ذاتاً

أحدها: أنه لا-ريب في أن الأماره غير العلميه ليست كالقطع ، في كون الحجيه من لوازمها ومقتضياتها بنحو العليه ، بل مطلقاً ، وأن ثبوتها لها محتاج إلى جعل ، أو ثبوت مقدمات وطروء حالاتٍ موجب لاعتنائها (١) الحجيه عقلاً - بناءً على تقرير مقدمات الانسداد بنحو الحكومه - ؛ وذلك لوضوح عدم اقتضاء غير القطع للحجيه بدون ذلك ثبوتاً - بلاخلاف - ولا سقوطاً ، وإن كان ربما يظهر فيه من بعض المحققين (٢) الخلاف ، والاكتفاء بالظن بالفراغ ، ولعله لأجل عدم لزوم دفع الضرر المحتمل ، فتأمل .

ص: ٣٨

١-١) الأولى : إسقاط كلمه « لاعتنائها » ؛ لنلما يتوهم رجوع ضميره إلى الأمارات وأنها مقتضيه للحجيه ، وإن كان الظاهر : رجوع الضمير إلى المقدمات والحالات ، فهي مقتضيه للحجيه ، لانفس الأمارات ، فحق العبارة حينئذ أن تكون هكذا : وطروء حالات موجب لحجيتها . (منته الدرايه ٤ : ٢٠٤) .

٢-٢) كالمحقق الخوانساري في مشارق الشموس : ٧٦ و ١٤٧ ، ونسب أيضاً إلى الشيخ البهائي . انظر شرح كفايه الأصول للشيخ عبد الحسين الرشتي ٢ : ٤١ .

ثانيها: في بيان إمكان التعبد بالأماره غير العلميه شرعاً ، وعدم لزوم محالٍ منه عقلاً ، في قبال دعوى استحالته للزومه .

الإشكال في ما أفاده الشيخ الأنصاري في المقام

وليس الإمكان - بهذا المعنى ، بل مطلقاً - أصلاً متبَعاً (١) عند العقلاء في مقام احتمال ما يقابله من الامتناع (٢)؛ لمنع كونه سيرتهم على ترتيب آثار الإمكان عند الشك فيه ، ومنع حججتها - لو سلم ثبوتها - ؛ لعدم قيام دليل قطعي على اعتبارها ، والظن به - لو كان - فالكلام الآن في إمكان التعبد بها (٣) وامتناعه ، فما ظنك به ؟

لكن دليل وقوع التعبد بها من طرق إثبات إمكانه؛ حيث يستكشف به عدم ترتب محالٍ - من تالٍ باطل ، فيمتنع (٤) مطلقاً ، أو على الحكيم تعالى - ، فلا حاجه معه - في دعوى الوقوع - إلى إثبات (٥) الإمكان ، وبدونه لا فائده في إثباته ، كما هو واضح . وقد انقدح بذلك : ما في دعوى شيخنا العلامة - أعلى الله مقامه - من كون الإمكان عند العقلاء - مع احتمال الامتناع - أصلاً .

المقصود من الإمكان في كلام الشيخ الرئيس

والإمكان في كلام الشيخ الرئيس: «كل ما قرع سمعك من الغرائب فذره

ص: ٣٩

- ١-١) أثبتنا ما ورد في « ن » وأكثر الطبقات ، وفي الأصل : بأصل متبَع ، وفي « ر » و « ش » : أصل متبَع .
- ٢-٢) تعريضُ بالشيخ الأعمام الأنصاري ، حيث أفاد : أنَّ الإمكان - عند الشك في إمكان شيء وامتناعه - أصل متبَع عند العقلاء . انظر فرائد الأصول ١ : ١٠٦ .
- ٣-٣) في هامش « ش » : به (نسخه بدل) .
- ٤-٤) في الأصل : ممتنع ، وفي طبعاته كما أثبتناه .
- ٥-٥) في « ر » : فلا حاجه معه إلى إثبات ...

فى بقعه الإمكان ما لم يذُك عنه واضح البرهان» (١)، بمعنى الاحتمال المقابل للقطع والإيقان، ومن الواضح أن لا موطن له إلا الوجدان، فهو المرجح فيه بلا بينه وبرهان.

محاذير التعبد بالأمارات

وكيف كان، فما قيل أو يمكن أن يقال فى بيان ما يلزم التعبد بغير العلم - من المحال، أو الباطل ولو لم يكن بمحال - أمور:

أحدها: اجتماع المثليين - من إيجابين، أو تحريمين مثلاً - فى ما أصاب، أو ضدّين - من إيجاب وتحرّيم، ومن إرادته وكراهه، ومصالحه ومفسده ملزمتين، بلا كسر وانكسار فى البين - فى ما أخطأ، أو التصويب وأن لا يكون هناك غير مؤدّيات الأمارات (٢) أحكام.

ثانيها: طلب الضدّين فى ما إذا أخطأ، وأدى إلى وجوب ضدّ الواجب.

ثالثها: تفويت المصلحه، أو الإلقاء فى المفسده، فى ما أدى إلى عدم وجوب ما هو واجب، أو عدم حرمة ما هو حرام، وكونه محكوماً بسائر الأحكام.

الجواب عن المحاذير وبيان وجوه الجمع بين الحكم الواقعى والظاهرى :

والجواب: أنّ ما ادعى لزومه إمّا غير لازم، أو غير باطل :

الوجه الأول وذلك لأنّ التعبد بطريق غير علمى إنّما هو بجعل حجّيته، والحجّية المجعوله غير مستتبعه لإنشاء أحكام تكليفية بحسب ما أدى إليه الطريق، بل إنّما تكون موجبه لتنجّز التكليف به إذا أصاب، وصحّح الاعتذار به إذا أخطأ، ولكون مخالفته وموافقته تجزياً وانقياداً مع عدم إصابته، كما هو شأن

ص: ٤٠

١-١) شرح الاشارات ٣: ٤١٨.

٢-٢) فى « ر »: فى غير مورد الأمارات.

الحجّه غير المجعوله ، فلا يلزم اجتماع حكّمين - مثلين أو ضدّين - ، ولا طلب الضدّين ، ولا اجتماع المفسده والمصلحه ، ولا الكراهه والإراداه ، كما لا يخفى .

وأما تفويت مصلحه الواقع ، أو الإلقاء فى مفسدته ، فلا محذور فيه أصلاً إذا كانت فى التعبّد به مصلحه غالبه على مفسده التفويت أو الإلقاء .

الوجه الثانى نعم ، لو قيل باستتباع جعل الحجّيه للأحكام التكليفيه (١) ، أو بأنه لا معنى لجعلها إلّا جعل تلك الأحكام (٢) ، فاجتماع حكّمين وإن كان يلزم ، إلّا أنّهما ليسا بمثلين أو ضدّين :

لأنّ أحدهما طريقيّ عن مصلحه فى نفسه ، موجبه لإنشائه الموجب للتنبّز ، أو لصحّه الاعتذار بمجرّده (٣) من دون إراداه نفسانيّه أو كراهه كذلك ، متعلّقه بمتعلّقه فى ما يمكن هناك انقداحهما ؛ حيث إنّ مع المصلحه أو المفسده الملزمتين فى فعلٍ ، وإن لم يحدث بسببها إراداه أو كراهه فى المبدأ الأعلى ، إلّا أنّّه إذا أوحى بالحكم - الناشئ (٤) من قبل تلك المصلحه أو المفسده - إلى النبىّ ، أو ألهم به الوليّ ، فلا محاله ينقدح فى نفسه الشريفه - بسببهما (٥) -

ص: ٤١

-
- ١-١) وهو الذى يظهر من عبارته المحقّق الكاظمى فى شرحه على الوافيه (مخطوط) : ٢٤٣ .
 - ٢-٢) كما قد يظهر ذلك من بعض كلمات الشيخ الأعظم ، ونسبه إلى المشهور أيضاً . انظر فرائد الأصول ٣ : ١٢٤ .
 - ٣-٣) لا يخفى عدم استقامه العبارة ؛ لأنّ الانشاء بنفسه ليس موجباً للتنبّز ، بل الموجب له هو العلم بهذا الإنشاء . (منتها الدرايه ٤ : ٢٢٤) .
 - ٤-٤) أدرجنا ما فى الأصل و « ر » . وفى « ن » ، « ق » ، « ش » ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه : الشأنى .
 - ٥-٥) فى « ن » وبعض الطبعات : بسببها .

الإرادة أو الكراهه ، الموجبه للإنشاء بعثاً أو زجراً ، بخلاف ما ليس هناك مصلحه أو مفسده في المتعلق ، بل إنما كانت في نفس إنشاء الأمر به (١) طريقيًا .

والآخر واقعي حقيقي عن مصلحه أو مفسده في متعلقه ، موجبه لإرادته أو كراهته ، الموجبه لإنشائه بعثاً أو زجراً في بعض المبادئ العاليه ، وإن لم يكن في المبدأ الأعلى إلما العلم بالمصلحه أو المفسده - كما أشرنا - . فلا يلزم أيضاً اجتماع إرادته وكراهه ، وإنما لزم إنشاء حكم واقعي حقيقي - بعثاً أو زجراً - وإنشاء حكم آخر طريقي ، ولا مصاده بين الإنشائين في ما إذا اختلفا ، ولا يكون من اجتماع المثليين (٢) في ما اتفقا ، ولا إرادته ولا كراهه أصلاً إلا بالنسبه إلى متعلق الحكم الواقعي ، فافهم .

عدم كفايه الوجه الثاني بالنسبه إلى بعض الأصول العمليه

نعم ، يشكل الأمر في بعض الأصول العمليه ، كأصالة الإباحه الشرعيه؛ فإن الإذن في الإقدام والاحتحام ينافي المنع فعلاً ، كما في ما صادف الحرام ، وإن كان الإذن فيه لأجل عدم مصلحه فيه ، لا لأجل عدم مصلحه أو مفسده (٣) ملزمه في المأذون فيه .

الوجه الثالث فلا محيص في مثله إلا عن (٤) الالتزام بعدم انقذاح الإراده أو الكراهه في

ص: ٤٢

١-١) لا يخفى : أن مراده من « الأمر » هو الحكم ، وإلما فالأمر ليس قابلاً للإنشاء . وفي العبارة مسامحه . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ١٧٠) .

٢-٢) في « ر » زياده : المستحيل .

٣-٣) في مصحح « ن » : ومفسده .

٤-٤) الصواب : إسقاط « إلّا » أو « عن » . (منته الدرايه ٤ : ٢٣٢) .

بعض المبادئ العاليه أيضاً ، كما فى المبدأ الأعلى .

لكنه لا- يوجب الالتزام بعدم كون التكليف الواقعى بفعلى ، بمعنى كونه على صفه ونحو لو علم به المكلف لتنجز عليه ، كسائر التكاليف الفعليه التى تنتج بسبب القطع بها . وكونه فعلياً إنما يوجب البعث أو الزجر فى النفس النبويه أو الولويه ، فى ما إذا لم ينقذ فيها الإذن لأجل مصلحه فيه .

الإشاره إلى الوجه الرابع وما يرد عليه

فانقذ بما ذكرنا: أنه لا يلزم الالتزام بعدم كون الحكم الواقعى فى مورد الأصول والأمارات فعلياً (١)، كى يشكل:

تارة : بعدم لزوم الإتيان حينئذ بمقامت الأماره على وجوبه؛ ضروره عدم لزوم امتثال الأحكام الإنشائيه ، ما لم تصر فعليته ولم تبلغ مرتبه البعث والزجر ، ولزوم الإتيان به مما لا يحتاج إلى مزيد بيان أو إقامه برهان .

لا يقال: لا مجال لهذا الإشكال ، لوقيل بأنّها كانت قبل أداء الأماره إليها إنشائيه؛ لأنها بذلك تصير فعليته تبلغ تلك المرتبه .

فإنه يقال: لا- يكاد يُحرز بسبب قيام الأماره المعتبره على حكم إنشائى - لا حقيقه ولا تعديداً - إلّا حكم إنشائى تعديداً، لا حكم إنشائى أدت إليه الأماره :

أمّا حقيقه ، فواضح . وأمّا تعديداً ، فلأنّ قصارى ما هو قضيه حجيه الأماره :

كون مؤداها (٢) هو الواقع تعديداً ، لا الواقع الذى أدت إليه الأماره ، فافهم .

اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ الدليل على تنزيل المؤدّى منزله الواقع - الذى صار مؤدّى لها - ، هو دليل الحجيه بدلاله الاقتضاء ، لكنّه لا يكاد يتمّ إلّا إذا لم يكن للأحكام بمرتبها الإنشائيه أثر أصلاً، وإلّا لم يكن لتلك الدلاله مجالاً ، كما لا يخفى .

ص: ٤٣

١-١) إشاره إلى ما استفاد من ظاهر كلام الشيخ فى الجمع بين الحكم الظاهرى والواقعى ، بالترام كون الحكم الواقعى انشائياً غير فعلى . راجع فرائد الأصول ١: ١١٤ .

٢-٢) أثبتنا المصحح من « ن » ، وفى الأصل وبعض الطبعات : مؤداه .

وأخرى: بأنَّه كيف يكون التوفيق بذلك؟ مع احتمال أحكام فعليته - بعثيه أو زجره - في موارد الطرق والأصول العمليه المتكفله لأحكام فعليته؛ ضروره أنه كما لا يمكن القطع بثبوت المتنافيين، كذلك لا يمكن احتمالاه .

فلا- يصحّ التوفيق بين الحكمين بالتزام كون الحكم الواقعي - الذي يكون في مورد الطرق والأصول العمليه - إنشائياً (1) غير فعلي .

الإشارة إلى الوجه الخامس وما يرد عليه

كما لا- يصحّ بأنَّ الحكمين ليسا في مرتبه واحده، بل في مرتبتين؛ ضروره تأخر الحكم الظاهري عن الواقعي بمرتبتين (2)، وذلك لا يكاد يُجدي؛ فإنَّ الظاهري وإن لم يكن في تمام مراتب الواقعي، إلّا أنه يكون في مرتبه أيضاً، وعلى تقدير المنافاه لزم اجتماع المتنافيين في هذه المرتبه .

فتأمل في ما ذكرنا من التحقيق في التوفيق، فإنَّه دقيق وبالتأمل حقيق .

٣ - الأصل في مشكوك الاعتبار هو عدم حجّيته جزماً

إشاره

ثالثها: أنّ الأصل في ما لا يُعلم اعتباره بالخصوص شرعاً، ولا يُحرز التعيّد به واقعاً، عدّم حجّيته جزماً، بمعنى عدم ترتّب الآثار المرغوبه من الحجّيه عليه قطعاً؛ فإنَّها لا- تكاد ترتّب إلّاعلى ما اتّصف بالحجّيه فعلاً، ولا يكاد يكون الاتّصاف بها إلّا إذا أُحرز التعيّد به وجعله طريقاً متّبعا؛ ضروره أنه بدونَه لا يصحّ المؤاخذه على مخالفه التكليف بمجرد إصابته، ولا يكون عذراً لدى مخالفته مع عدمها، ولا يكون مخالفته تجزياً، ولا يكون

ص: ٤٤

١- ١) أثبتنا العبارة كما وردت في « ر ». وفي غيرها: الذي يكون مورد الطرق إنشائياً .

٢- ٢) هذا هو الجمع المنقول عن السيد محمد الإصفهاني قدس سره . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ١٨٣) . ويظهر أيضاً من كلمات الشيخ الأعظم في أوّل مبحث البراءه وأوّل مباحث التعادل والترجيح . انظر فرائد الأصول ٢ : ١١ و ٤ : ١١ - ١٢ .

موافقته - بما هي موافقه (١) - انقياداً ، وإن كانت بما هي محتملة لموافقته الواقع كذلك ، إذا وقعت برجاء إصابته . فمع الشك في التعبد به يُقطع بعدم حجّيته ، وعدم ترتيب شيء من الآثار عليه؛ للقطع بانتفاء الموضوع معه . ولعمري هذا واضح لا يحتاج (٢) إلى مزيد بيان أو إقامه برهان .

المناقشه في ما أفاده الشيخ الأعظم في المقام

وأما صحّه الالتزام (٣) بما أدى إليه من الأحكام ، وصحّه نسبه إليه - تعالى - فليستا (٤) من آثارها؛ ضروره أن حجّيه الظن عقلاً (٥) - على تقرير الحكومه في حال الانسداد - لا توجب صحّتهما ، فلو فرض صحّتهما شرعاً - مع الشك في التعبد به - لما كان يُجدي في الحجّيه شيئاً ، ما لم يترتب عليه ما ذكر من آثارها ، ومعه لما كان يضّرّ عدم صحّتهما أصلاً ، كما أشرنا إليه آنفاً .

فبيان عدم صحّه الالتزام مع الشك في التعبد ، وعدم جواز إسناده إليه - تعالى - غير مرتبط بالمقام ، فلا يكون الاستدلال عليه بمهمّ ، كما أتعب به شيخنا العلّامة - أعلى الله مقامه - نفسه الزكيه بما أطب من النقض والإبرام ، فراجعه (٦) بما علّقناه عليه (٧) ، وتأمل .

ص: ٤٥

-
- ١-١) أثبتنا الكلمه كما هي في « ش » ومنته الدرايه . وفي غيرهما : موافقته .
٢-٢) الظاهر أنه تعريض بالشيخ الأعظم ، حيث استدلل على حرمه التعبد بما لم يعلم اعتباره بالأدله الأربعة . انظر فرائد الأصول ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .
٣-٣) شروع في الردّ على ما أفاده الشيخ الأعظم من أن جواز الالتزام والإسناد مترتب على العلم بالحجيه ، وحرمتها مترتبه على الشك في الحجيه . راجع فرائد الأصول ١ : ١٣١ .
٤-٤) أثبتنا الكلمه من حقائق الأصول ومنته الدرايه ، وفي غيرهما : فليسا .
٥-٥) في عنايه الأصول ٣ : ١٠٩ نقلاً عن بعض النسخ : حجّيه الظن عملاً .
٦-٦) تقدّم آنفاً .
٧-٧) حاشيه فرائد الأصول : ٤١ .

وقد انقدح بما ذكرنا: أنّ الصواب - في ما هو المهمّ في الباب - : ما ذكرنا في تقرير الأصل ، فتدبر جيداً .

إذا عرفت ذلك ، فما خرج موضوعاً عن تحت هذا الأصل أو قيل بخروجه ، يذكر في ذيل فصول:

ص: ٤٤

لا- شبهه في لزوم اتباع ظاهر كلام الشارع في تعيين مراده في الجملة؛ لاستقرار طريقه العقلاء على اتباع الظهورات في تعيين المرادات ، مع القطع بعدم الردع عنها؛ لوضوح عدم اختراع طريقه أخرى في مقام الإفاده لمرامه من كلامه ، كما هو واضح .

حجّيه الظواهر مطلقاً

والظاهر : أنّ سيرتهم على اتباعها من غير تقييد بإفادتها للظنّ فعلاً ، ولا بعدم الظنّ كذلك على خلافها قطعاً (١)؛ ضروره أنّه لا مجال عندهم للاعتذار عن مخالفتها : بعدم إفادتها للظنّ بالوافق ، ولا بوجود الظنّ بالخلاف .

التفصيل بين من قصد إفهامه وغيره والمناقشه فيه

كما أنّ الظاهر : عدم اختصاص ذلك بمن قصد إفهامه (٢) ، ولذا لا يسمع اعتذار من لا يقصد إفهامه ، إذا خالف ما تضمّنه ظاهر كلام المولى ، من تكليفٍ يعمّه أو يخصّه ، ويصحّ به الاحتجاج لدى المخاصمه واللجاج ، كما تشهد به صحّه الشهاده بالإقرار من كلّ من سمعه ، ولو قصد عدم إفهامه ، فضلاً عمّا إذا لم يكن بصدد إفهامه .

ص: ٤٧

١-١) نسب الشيخ الأعظم هذين التفصيلين إلى بعض متأخري المتأخرين من المعاصرين (فرائد الأصول ١ : ١٧٠) ، ونقل في موضع آخر (المصدر المتقدم : ٥٩١) التفصيل الثاني حكايه عن بعض المعاصرين عن شيخه .
٢-٢) إشاره إلى تفصيل المحقق القمي . انظر قوانين الأصول ١ : ٣٩٨ - ٤٠٣ و ٢ : ١٠٣ .

التفصيل بين ظواهر الكتاب وغيرها والأدلة على ذلك

ولا فرق في ذلك بين الكتاب المبين ، وأحاديث سيّد المرسلين ، والأئمة الطاهرين عليهم السلام . وإن ذهب بعض الأصحاب (١) إلى عدم حجّيه ظاهر الكتاب :

إمّا بدعوى : اختصاص فهم القرآن ومعرفته بأهله ومن خوطب به ، كما يشهد به ما ورد في ردع أبي حنيفة (٢) وقتاده (٣) عن الفتوى به .

أو بدعوى : أنّه لأجل إحتوائه على مضامين شامخه ، ومطالب غامضه عاليه ، لا يكاد تصل إليها أيدي أفكار اولى الأنظار غير الراسخين العالمين بتأويله ، كيف ؟ ولا يكاد يصل إلى فهم كلمات الأوائل إلّا الأوحديّ من الأفاضل ، فما ظنّك بكلامه - تعالى - مع اشتماله على علم ما كان وما يكون ، وحكم كلّ شيء ؟

أو بدعوى : شمول المتشابه - الممنوع عن اتّباعه - للظاهر ، لا أقلّ من احتمال شموله له؛ لتشابه المتشابه وإجماله .

أو بدعوى : أنّه وإن لم يكن منه ذاتاً ، إلّا أنّه صار منه عرضاً؛ للعلم الإجماليّ بطرؤ التخصيص والتقيد والتجوّز في غير واحد من ظواهره ، كما هو الظاهر (٤) .

ص: ٤٨

١-١) انظر الفوائد المدنيّه : ١٧٨ ، وشرح الوافيّه : ١٣٧ - ١٥٠ (مخطوط) ، والحدائق ١ : ٢٧ - ٣٥ ، والفوائد الطوسيه : ١٨٦ - ١٩٥ .

٢-٢) راجع وسائل الشيعه ٢٧ : ٤٧ - ٤٨ ، الباب ٤ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢٧ .

٣-٣) الكافي ٨ : ٣١١ - ٣١٢ .

٤-٤) الصواب : « كما هو ظاهر » ؛ لأنّ التعبير ب « الظاهر » يوهم الترديد ، وهو ينافي الجزم بالإجمال العارض على ظهورات الكتاب . راجع منته الدرّايه ٤ : ٢٩٤ .

أو بدعوى : شمول الأخبار الناهية عن تفسير القرآن بالرأى (١) لحمل الكلام الظاهر فى معنى ، على إرادته هذا المعنى .

ولا يخفى : أنّ النزاع يختلف صغروياً وكبروياً بحسب الوجوه ، فبحسب غير الوجه الأخير والثالث يكون صغروياً . وأما بحسبهما فالظاهر أنّه كبروى ، ويكون المنع عن الظاهر : إمّا لأنّه من المتشابه - قطعاً أو احتمالاً - ، أو لكون حمل الظاهر على ظاهره من التفسير بالرأى .

الإشكال فى أدلّه التفصيل

وكلّ هذه الدعاوى فاسده:

أما الأولى: فبأنّ (٢) المراد ممّا دلّ على اختصاص فهم القرآن ومعرفة أهله : اختصاص فهمه بتمامه - بمتشابهاته ومحكماته - ؛ بداهه أنّ فيه ما لا يختصّ به ، كما لا يخفى .

ورّدع أبى حنيفه وقتاده عن الفتوى به ، إنّما هو لأجل الاستقلال فى الفتوى ، بالرجوع إليه من دون مراجعته أهله ، لا- عن الاستدلال (٣) بظاهرة مطلقاً ، ولو مع الرجوع (٤) إلى رواياتهم ، والفحص عمّا ينافيه ، والفتوى به مع اليأس عن الظفر به ، كيف (٥) ؟ وقد وقع فى غير واحد من الروايات الإرجاع

ص: ٤٩

- ١- ١) وسائل الشيعه ٢٧ : ١٧٦ ، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضى ، باب عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلّا بعد معرفه تفسيرها من الأئمه عليهم السلام .
- ٢- ٢) أثبتنا الكلمه من « ر » ، وفى غيرها : فإنّما .
- ٣- ٣) حقّ العبارة أن تكون هكذا : لا لأجل أصل الاستدلال (منته الدرايه ٤ : ٢٩٨) .
- ٤- ٤) فى منته الدرايه : بالرجوع .
- ٥- ٥) الأنسب فى نظم عبارته المصنف كان أن يوصل قوله هذا بقوله : بداهه أن فيه ما لا يختص به ... (عنايه الأصول ٣ : ١٢٦)

إلى الكتاب ، والاستدلالُ بغير واحد من الآيات (١).

وأمّا الثانية: فلائِن احتواءه على المضامين العاليه الغامضه ، لا يمنع عن فهم ظواهره - المتضمّنه للأحكام - وحبّيتها ، كما هو محلّ الكلام .

وأمّا الثالثه: فللمنع عن كون الظاهر من المتشابه؛ فإنّ الظاهر أنّ (٢) المتشابه هو خصوص المجمل ، وليس بمتشابهٍ ومجمل .

وأمّا الرابعه: فلائِن العلم إجمالاً- بطروء إرادته خلاف الظاهر ، إنّما يوجب الإجمال في ما إذا لم ينحلّ بالظفر - في الروايات - بموارد إرادته خلاف الظاهر ، بمقدار المعلوم بالإجمال .

مع (٣) أنّ دعوى اختصاص أطرافه بما إذا تفحص عمّا يخالفه لظفر به ، غير بعيدة ، فتأمل جيداً .

وأمّا الخامسه: فبمنع (٤) كون حمل الظاهر على ظاهره من التفسير؛ فإنّه كشف القناع ، ولا قناع للظاهر .

ولو سلم ، فليس من التفسير بالرأى؛ إذ الظاهر أنّ المراد بالرأى هو :

الاعتبار الظنّي الذي لا اعتبار به ، وإنّما كان منه حمل اللفظ على خلاف ظاهره ، لرجحانه بنظره ، أو حمل المجمل على محتمله ، بمجرد مساعده ذاك الاعتبار عليه ، من دون (٥) السؤال عن الأوصياء . وفي بعض الأخبار: «إنّما

ص : ٥٠

١-١) أدرجنا الكلمه كما في الأصل و « ر » ، وفي « ن » وبعض الطبعات : آياته .

٢-٢) في غير « ق » : الظاهر كون .

٣-٣) هذا الجواب عن الدعوى الرابعه ورد في فرائد الأصول ١ : ١٥٠ .

٤-٤) في « ق » و « ش » : فيمنع .

٥-٥) أثبتنا العبارة كما وردت في « ق » ، « ش » ومنتها الدرايه . وفي غيرها : بمجرد مساعده ذاك الاعتبار من دون ...

هلك الناس في المتشابه؛ لأنهم لم يقفوا على معناه، ولم يعرفوا حقيقته، فوضعوا له تأويلاً من عند أنفسهم بآرائهم، واستغنوا بذلك عن مسأله الأوصياء فيعرّفونهم» (١)، هذا.

مع أنه لا محيص عن حمل هذه الروايات الناهية عن التفسير به على ذلك، ولو سلم شمولها لحمل اللفظ على ظاهره؛ ضرورة أنه قضيه التوفيق بينها وبين ما دل على جواز التمسك بالقرآن، - مثل خبر الثقلين (٢) -، وما دل على التمسك به والعمل بما فيه (٣)، وعرص الأخبار المتعارضة عليه (٤)، وردّ الشروط المخالفه له (٥)، وغير ذلك (٦)(٧) ممّا لا محيص عن إرادته الإرجاع إلى ظواهره، لا خصوص نصوصه؛ ضرورة أن الآيات التي يمكن أن تكون

ص: ٥١

١- ١) انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ٢٠١ ، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٦٢ ، و ٢٤ ، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٩ ، والكافي ٢ : ٥٩٦ ، ووسائل الشيعه ٢٧ : ١١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢٩ ، و ١٨ : ١٦ ، الباب ٦ من أبواب الخيار ، الحديث الأول ، والكافي ١ : ٥٩ ، باب الردّ إلى الكتاب والسنة ...

٢- ٢) انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ٢٠١ ، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٦٢ ، و ٢٤ ، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٩ ، والكافي ٢ : ٥٩٦ ، ووسائل الشيعه ٢٧ : ١١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢٩ ، و ١٨ : ١٦ ، الباب ٦ من أبواب الخيار ، الحديث الأول ، والكافي ١ : ٥٩ ، باب الردّ إلى الكتاب والسنة ...

٣- ٣) انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ٢٠١ ، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٦٢ ، و ٢٤ ، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٩ ، والكافي ٢ : ٥٩٦ ، ووسائل الشيعه ٢٧ : ١١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢٩ ، و ١٨ : ١٦ ، الباب ٦ من أبواب الخيار ، الحديث الأول ، والكافي ١ : ٥٩ ، باب الردّ إلى الكتاب والسنة ...

٤- ٤) انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ٢٠١ ، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٦٢ ، و ٢٤ ، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٩ ، والكافي ٢ : ٥٩٦ ، ووسائل الشيعه ٢٧ : ١١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢٩ ، و ١٨ : ١٦ ، الباب ٦ من أبواب الخيار ، الحديث الأول ، والكافي ١ : ٥٩ ، باب الردّ إلى الكتاب والسنة ...

٥- ٥) انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ٢٠١ ، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٦٢ ، و ٢٤ ، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٩ ، والكافي ٢ : ٥٩٦ ، ووسائل الشيعه ٢٧ : ١١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢٩ ، و ١٨ : ١٦ ، الباب ٦ من أبواب الخيار ، الحديث الأول ، والكافي ١ : ٥٩ ، باب الردّ إلى الكتاب والسنة ...

٦- ٦) انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ٢٠١ ، الباب ١٣ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٦٢ ، و ٢٤ ، الباب ٥ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٩ ، والكافي ٢ : ٥٩٦ ، ووسائل الشيعه ٢٧ : ١١٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢٩ ، و ١٨ : ١٦ ، الباب ٦ من أبواب الخيار ، الحديث الأول ، والكافي ١ : ٥٩ ، باب الردّ إلى الكتاب والسنة ...

٧- ٧) الأجوبه الثلاثه عن الدعوى الخمسه المذكوره في فرائد الأصول ١ : ١٤٢ - ١٤٣ .

مرجعاً في باب تعارض الروايات أو الشروط ، أو يمكن أن يتمسك بها ويعمل بما فيها ، ليست إلّا ظاهرةً في معانيها ، و (١) ليس فيها ما كان نصّاً ، كما لا يخفى .

العلم الاجمالي بالتحريف لا يمنع عن التمسك بظواهر الكتاب

ودعوى العلم الإجمالي بوقوع التحريف فيه بنحو : إمّا بإسقاط ، أو تصحيف وإن كانت غير بعيدة ، - كما يشهد به بعض الأخبار (٢) ، ويساعده الاعتبار (٣) - ، إلّا أنّه لا يمنع عن حجّته ظواهره ؛ لعدم العلم بوقوع خلل فيها بذلك أصلاً .

ولو سلّم فلا علم بوقوعه في آيات الأحكام (٤) .

ص : ٥٢

١- ١) أثبتنا « و » من « ق » ، « ش » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه .

٢- ٢) راجع بحار الأنوار ٨٩ : ٤٠ ، باب ما جاء في كيفية جمع القرآن وما يدلّ على تغييره . قال الشيخ الطوسي : أمّا الكلام في زيادته ونقصانه (يعنى القرآن) فممّا لا يليق به ؛ لأنّ الزيادة فيه مُجمع على بطلانها ، والنقصان منه ، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه ، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا ، كما نصره المرتضى ، وهو الظاهر من الروايات ، غير أنّه رويت روايات كثيرة من جهة العامّة والخاصّة بنقصان كثير من آي القرآن ، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع ، لكن طريقها : الآحاد التي لا توجب علماً ، فالأولى : الإعراض عنها وترك التشاغل بها ؛ لأنّه يمكن تأويلها . (التبيان ١ : ٣) .

٣- ٣) قال السيّد المرتضى : إنّ العلم بصحّته نقل القرآن ، كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار ، والوقائع العظام ، والكتب المشهوره ، وأشعار العرب المسطورة ؛ فإنّ العناية اشتدّت ، والدواعي توفّرت على نقله وحراسته ، وبلغت إلى حدّ لم يبلغه ما ذكرناه ؛ لأنّ القرآن معجز النبوه ، ومأخذ العلوم الشرعيه والأحكام الدينيه ، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغايه ، حتى عرفوا كلّ شيء اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته ، فكيف يجوز أن يكون مغيّراً ومنقوصاً ، مع العناية الصادقه والضبط الشديد . (مجمع البيان ١ : ٤٣ نقلاً عنه) وبهذا يظهر الإشكال في ما ذكره المصنّف بقوله : ويساعد عليه الاعتبار . انظر حقائق الأصول ٢ : ٨٨ . وإنّما أضفنا هنا هذين التوضيحين والتعليقين - خلافاً لما التزمنا به من ترك التعليق على آراء المصنّف - ؛ لأنّ موضوع حفظ القرآن عن التحريف يحظى بالأهميه القصوى عند عموم علمائنا قدّس الله أسرارهم .

٤- ٤) هذان الجوابان أفادهما الشيخ الأعظم أيضاً . انظر فرائد الأصول ١ : ١٥٨ .

والعلم بوقوعه فيها أو في غيرها من الآيات ، غير ضائر بحجّيته آياتها؛ لعدم حجّيته ظاهر سائر الآيات . والعلم الإجمالي بوقوع الخلل في الظواهر إنّما يمنع عن حجّيتها إذا كانت كلّها حجّة ، وإلا لا يكاد ينفك ظاهرٌ عن ذلك ، كما لا يخفى ، فافهم .

نعم لو كان الخلل المحتمل فيه ، أو في غيره بما اتصل به ، لأخلّ بحجّيته؛ لعدم انعقاد ظهور له حينئذٍ ، وإن انعقد له الظهور لولا اتّصاله .

اختلاف القراءات وأثره في التمسك بظواهر الكتاب

ثمّ إنّ التحقيق : أنّ الاختلاف في القراءه بما يوجب الاختلاف في الظهور - مثل «يطهرن» (١) بالتشديد والتخفيف - يوجب الإخلال بجواز التمسك والاستدلال؛ لعدم إحراز ما هو القرآن .

ولم يثبت تواتر القراءات ، ولا جواز الاستدلال بها ، وإنّ نسب إلى المشهور تواترها (٢) ، لكنّه ممّا لا أصل له ، وإنّما الثابت جواز القراءه بها ، ولا ملازمه بينهما ، كما لا يخفى .

ولو فرض جواز الاستدلال بها ، فلا وجه (٣) لملاحظه الترجيح بينها ، بعد

ص: ٥٣

١-١) في قوله تعالى : «وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ» البقره : ٢٢٢ .
٢-٢) نسبه إليهم المحقق القمي في قوانين الأصول ١ : ٤٠٦ والشيخ الأعظم في فرائد الأصول ١ : ١٥٧ وغيرهما .
٣-٣) في «ش» : فلا حاجه .

كون الأصل في تعارض الأمارات ، هو سقوطها عن الحجّيه في خصوص المؤدّي ، بناءً على اعتبارها من باب الطريقيه ، والتخيير بينها بناءً على السببيّه ، مع عدم دليلٍ على الترجيح في غير الروايات من سائر الأمارات ، فلا بدّ من الرجوع حينئذٍ إلى الأصل أو العموم ، حسب اختلاف المقامات .

فصل طُرُق إحراز الظهور

اشاره

قد عرفت حجّيه ظهور الكلام في تعيين المرام : فإن أُحرز بالقطع ، وأنّ المفهوم منه جزماً - بحسب متفاهم أهل العرف - هو ذا ، فلا كلام .

الشك في وجود القرينه وحكمه

وإلّا ، فإن كان لأجل احتمال وجود قرينه ، فلا خلاف في أنّ الأصل عدمها .

لكنّ الظاهر أنّه معه يُنبئ على المعنى الّذى لولاها كان اللفظ ظاهراً فيه ابتداءً ، لا أنّه يُنبئ عليه (١) بعد البناء على عدمها (٢) ، كما لا يخفى ، فافهم .

الشك في قرينته الموجود وحكمه

وإن كان لاحتمال قرينته الموجود ، فهو وإن لم يكن مجالاً للإشكال (٣) - بناءً على حجّيه أصاله الحقيقيه من باب التعيّد - ، إلّا أنّ الظاهر أن يُعامل معه (٤) معاملة المجمل .

ص: ٥٤

١-١) العبارة لا- تخلو عن استخدام ؛ فإنّ ضمير « عليه » لا- يرجع إلى ما ذكره من المعنى بما أريد منه هناك ، بل إلى مطلق المعنى . (نهايه النهايه ٢ : ٥٩) .

٢-٢) تعريض بما أفاده الشيخ الأعظم من إرجاع أصاله العموم ونحوها إلى أصاله عدم القرينه ، انظر فرائد الأصول ١ : ١٣٥ .
٣-٣) أدرجنا ما في حقائق الأصول ومنتها الدرّايه ، وفي « ر » : « بمحلّ من الإشكال » ، وفي الأصل وأغلب الطبقات : « وإن لم يكن بخالٍ عن الإشكال » . ولا يستقيم المعنى على هذا الأخير . راجع منتها الدرّايه ٤ : ٣٢٥ - ٣٢٦ وعنايه الأصول ٣ : ١٣٦ .
٤-٤) في « ر » : معها .

الشك في ما هو الموضوع له لغه وحكمه

وإن كان لأجل الشك في ما هو الموضوع له لغه ، أو المفهوم منه عرفاً ، فالأصل يقتضى عدم حجّيه الظن فيه؛ فإنه ظن في أنه ظاهر ، ولا دليل إلا على حجّيه الظواهر (١) .

الاستدلال على حجّيه قول اللغوى والمناقشه فيه

نعم ، نسب إلى المشهور (٢) حجّيه قول اللغوى - بالخصوص - فى تعيين الأوضاع .

الدليل الأول :الاتفاق والإجماع واستدلّ لهم (٣) باتّفاق العلماء - بل العقلاء - على ذلك ، حيث لا يزالون يستشهدون بقوله فى مقام الاحتجاج ، بلا إنكارٍ من أحد ، ولو مع المخاصمه واللجاج .

وعن بعض (٤) دعوى الإجماع على ذلك .

وفيه: أنّ الاتفاق - لو (٥) سلّم اتّفاقه - فغير مفيد .

ص: ٥٥

١-١) فى « ر » : ولا دليل على حجّيه الظنّ بالظواهر .

٢-٢) نسبه الشيخ الأعظم إليهم فى فرائد الأصول ١ : ١٧٣ .

٣-٣) فى « ر » : واستدلّ لهم .

٤-٤) قال الشيخ الأعظم : وقد حكى عن السيّد - فى بعض كلماته - دعوى الإجماع على ذلك ، بل ظاهر كلامه المحكى :

اتفاق المسلمين (فرائد الأصول ١ : ١٧٤) . ولكن لم نظفر به فى كلمات السيّد المرتضى ، ولا بالحاكى . نعم ، ادّعاه المحقّق

التقى فى هدايه المسترشدين ١ : ٢١٣ - ٢١٤ ، والسيّد المجاهد فى مفاتيح الغيب : ٦١ .

٥-٥) فى « ر » : الاتفاق ممنوع ولو .

مع أنّ المتيقّن منه هو الرجوع إليه مع اجتماع شرائط الشهاده من العدد والعداله (١).

والإجماع المحصّل غير حاصل ، والمنقول منه غير مقبول ، خصوصاً في مثل المسأله ، ممّا احتمل قريباً (٢) أن يكون وجه ذهاب الجلّ - لولا الكلّ - هو اعتقاد أنّه ممّا اتّفق عليه العقلاء ، من الرجوع إلى أهل خبره من كلّ صنعه في ما اختصّ بها .

والمتيقّن من ذلك إنّما هو في ما إذا كان الرجوع يوجب الوثوق والاطمئنان ، ولا يكاد يحصل من قول اللغويّ وثوقاً بالأوضاع ، بل لا يكون اللغويّ من أهل خبره ذلك (٣)(٤) ، بل إنّما هو من أهل خبره موارد الاستعمال؛ بداهه أنّ همّه : ضبط موارد ، لا تعيين أنّ أنّياً منها كان اللفظ فيه حقيقةً أو مجازاً ، وإلّا لوضعوا لذلك علامه . وليس ذكره أولاً علامه كون اللفظ حقيقةً فيه؛ للانتقاض بالمشترك .

الدليل الثاني : انسداد باب العلم بتفاصيل المعاني موجب لحجّيه قول اللغويّ وكون موارد الحاجه إلى قول اللغويّ أكثر من أن يحصى - لانسداده باب العلم بتفاصيل المعاني غالباً (٥) ، بحيث يُعلم بدخول الفرد المشكوك أو خروجه ، وإن كان المعنى معلوماً في الجملة - لا يوجب اعتبار قوله مادام انفتح باب العلم بالأحكام ، كما لا يخفى .

ومع الانسداده كان قوله معتبراً - إذا أفاد الظنّ - من باب حجّيه مطلق الظنّ ، وإن فرض انفتاح باب العلم باللغات بتفاصيلها في ما عدا المورد .

نعم ، لو كان هناك دليل على اعتباره ، لا يبعد أن يكون انسداد باب العلم بتفاصيل اللغات موجباً له على نحو الحكمه ، لا العله .

ص : ٥٦

١-١) هذا الجواب ذكره الشيخ الأنصاري في فرائده ١ : ١٧٤ .

٢-٢) هذا الوجه حكاه الشيخ الأعظم عن الفاضل السبزواري . راجع فرائد الأصول ١ : ١٧٤ ، ورساله في تحريم الغناء ، ضمن مجموعته رسائل في حكم الغناء ١ : ٤٦ .

٣-٣) هذا الجواب أيضاً مذكور في فرائد الأصول ١ : ١٧٥ .

٤-٤) الأولى أن يقال : من أهل خبره بها . (منته الدرأيه ٤ : ٣٣٣) .

٥-٥) المستدلّ بالانسداد هو المحقّق التقى في هدايه المسترشدين ١ : ٢١٣ .

لا يقال: على هذا لا فائده في الرجوع إلى اللغة .

فإنه يقال: مع هذا لا يكاد تخفى الفائده في المراجعه إليها؛ فإنه ربما يوجب القطع بالمعنى، وربما يوجب القطع بأن اللفظ في المورد ظاهرٌ في معنى - بعد الظفر به وبغيره في اللغة - وإن لم يقطع (١) بأنه حقيقه فيه أو مجاز ، كما اتفق كثيراً ، وهو يكفي في الفتوى .

ص: ٥٧

١-١) في « ر » : نقطع .

اشاره

الإجماع المنقول بخبر الواحد (١) حجته عند كثير ممن قال باعتبار الخبر بالخصوص ، من جهة أنه من أفراد ، من دون أن يكون عليه دليل بالخصوص ، فلا بد في اعتباره من شمول أدلته اعتباره له ، بعمومها أو إطلاقها .

تحقيق الكلام :

اشاره

وتحقيق القول فيه يستدعي رسم أمور:

١ - الملاك في حجته الإجماع

اشاره

الأول: أن وجه اعتبار الإجماع هو : القطع برأى الإمام عليه السلام .

المستند في كاشفته الاجماع عن رأى الإمام عليه السلام

ومستند القطع به لحاكيه - على ما يظهر من كلماتهم - هو :

علمه بدخوله عليه السلام في المجمعين شخصاً ، ولم يُعرف عيناً .

أو قطعاً باستنزام ما يحكيه لرأيه عليه السلام عقلاً من باب اللطف (٢) ، أو عادةً ، أو اتفاقاً من جهة حدس رأيه عليه السلام (٣) ، وإن لم تكن ملازمه بينهما (٤) عقلاً

ص: ٥٨

١-١) في « ق » و « ش » : بالخبر الواحد . وفي « ر » : بخبر واحد .

٢-٢) وهو طريقه الشيخ الطوسي وأتباعه . انظر عدّه الأصول ٢ : ٦٣٠ و ٦٤٢ .

٣-٣) في « ق » و « ش » : الحدس برأيه .

٤-٤) في هذا التعبير مسامحه ؛ إذ ليس للإتفاق إلفرد واحد ، وهو ما لم يكن فيه ملازمه لا عقلاً ولا عادةً . . . فالأولى إبداله

بقوله : « بأن لم تكن » ليكون مفسراً للاتفاق . (منته الدرايه ٤ : ٣٥٠) .

ولا- عادةً ، كما هو طريقه المتأخرين في دعوى الإجماع ، حيث إنهم مع عدم الاعتقاد بالملازمه العقلية ، ولا الملازمه العاديه غالباً ، وعدم العلم بدخول جنابه عليه السلام في المجمعين عادةً ، يحكون الإجماع كثيراً .

كما أنه يظهر ممن اعتذر عن وجود المخالف بأنه معلوم النسب ، أنه استند في دعوى الإجماع إلى العلم بدخوله عليه السلام ، وممن اعتذر عنه بانقراض عصره ، أنه استند إلى قاعده اللطف ، هذا . مضافاً إلى تصريحاتهم بذلك ، على ما يشهد به مراجعه كلماتهم .

وربما يتفق لبعض الأوحدي (1) وجه آخر ، من تشرفه برؤيته عليه السلام وأخذته الفتوى من جنابه عليه السلام ، وإنما لم ينقل عنه بل يحكى الإجماع لبعض دواعي الإخفاء .

٢ - اختلاف نقل الإجماع واختلاف ألفاظه

الأمر الثاني: أنه لا يخفى اختلاف نقل الإجماع :

فتارةً : ينقل رأيه عليه السلام في ضمن نقله حدساً - كما هو الغالب - أو حساً - وهو نادر جداً - .

وأخرى : لا ينقل إلّاما هو السبب عند ناقله ، عقلاً أو عادةً أو اتفاقاً .

واختلاف ألفاظ النقل أيضاً ، صراحةً وظهوراً وإجمالاً في ذلك ، أى: في أنه نقل السبب ، أو نقل السبب والمسبب .

٣ - صور نقل الإجماع وحكم كل منها :

إشارة

١ - أن يكون النقل متضمناً لنقل السبب والمسبب عن حسّ الأمر الثالث: أنه لا إشكال في حجّيه الإجماع المنقول بأدله حجّيه الخير ، إذا كان نقله متضمناً لنقل السبب والمسبب عن حسّ ، لو لم نقل بأن نقله كذلك في زمان الغيبة موهون جداً .

ص: ٥٩

(١-١) كذا ، والصواب : يتفق للأوحدي . راجع منته الدرايه ٤ : ٣٧٤ .

٢ - أن يكون نقل الإجماع سبباً حسيّاً في نظر الناقل والمنقول إليه وكذا إذا لم يكن متضمناً له ، بل كان ممحّضاً لنقل السبب عن حسّ ، إلّا أنّه كان سبباً بنظر المنقول إليه أيضاً - عقلاً أو عادةً أو اتفاقاً - ، فيعامل حينئذٍ مع المنقول معاملة المحصّل ، في الالتزام بمسبّيه ، بأحكامه وآثاره .

٣ - أن يكون نقل الإجماع سبباً حسيّاً بنظر الناقل فقط وأمّا إذا كان نقله للمسبّب لا عن حسّ (١) ، بل بملازمه ثابتة عند الناقل بوجه ، دون المنقول إليه ، ففيه إشكال ، أظهره عدم نهوض تلك الأدلّه على حجّيته؛ إذ المتيقّن من بناء العقلاء غير ذلك ، كما أنّ المنصرف من الآيات والروايات - على تقدير دلالتها - ذلك (٢) ، خصوصاً في ما إذا رأى المنقول إليه خطأ الناقل في اعتقاد الملازمه . هذا في ما انكشف الحال .

٤ - إذا اشتبه أنّ نقل المسبّب عن حسّ أو حدس وأمّا في ما اشتبه ، فلا يبعد أن يقال بالاعتبار؛ فإنّ عمدته أدلّه حجّيته الأخبار هو بناء العقلاء ، وهم كما يعملون بخبر الثقة إذا علم أنّه عن حسّ ، يعملون به في ما يحتمل كونه عن حدس؛ حيث إنّه ليس بناؤهم - إذا أُخبروا بشيءٍ - على التوقّف والتفتيش عن أنّه عن حدس أو حسّ ، بل على العمل على طبقه (٣) ، والجرى على وفقه بدون ذلك .

نعم ، لا يبعد أن يكون بناؤهم على ذلك ، في ما لا يكون هناك أماره على الحدس ، أو اعتقاد الملازمه في ما لا يرون هناك ملازمه ، هذا .

ص : ٦٠

١-١) الصواب : سوق العبارة هكذا : وأمّا إذا كان سبباً بنظر الناقل فقط ، فالمسبّب وإن كان عن حسّ - لملازمه ثابتة عنده بوجه - لكنّ لمّا لم يكن سبباً بنظر المنقول إليه ، كان نقله للمسبّب بنظره نقلاً له لا عن حسّ ، وفيه حينئذٍ إشكال ... (منته الدرايه ٤ : ٣٥٩) .

٢-٢) في الأصل : « والروايات ذلك ، على تقدير دلالتها » ، وفي طبعاته كما أثبتناه .

٣-٣) أثبتنا ما في الأصل ، وفي طبعاته : بل العمل على طبقه .

لكنّ الإجماعات المنقولة في ألسنة الأصحاب - غالباً - مبيّته على حدس الناقل ، أو اعتقاد الملازمه عقلاً ، فلا اعتبار لها ما لم ينكشف أنّ نقل السبب (١) كان مستنداً إلى الحسن .

فلا بدّ في الإجماعات المنقولة - بألفاظها المختلفه - من استظهار مقدار دلالة ألفاظها ، ولو بملاحظه حال الناقل ، وخصوص موضع النقل ، فيؤخذ بذاك المقدار ويعامل معه كأثّه المحصّل ، فإن كان بمقدار تمام السبب ، وإلّا فلا يُجدى ما لم يضمّ إليه - ممّا حصّله ، أو تُقلّ له من سائر الأقوال ، أو سائر الأمارات - ما به تمّ ، فافهم .

خلاصه الكلام في حجّتها لإجماع المنقول

فتلخص بما ذكرنا: أنّ الإجماع المنقول بخبر الواحد ، من جهه حكايته رأى الإمام عليه السلام - بالتضمّن أو الالتزام - كخبر الواحد في الاعتبار - إذا كان مین نُقل إليه مّمن يرى الملازمه بين رأيه عليه السلام وما نقله (٢) من الأقوال ، بنحو الجملة والإجمال - وتعمّه (٣) أدلّه اعتباره ، وينقسم بأقسامه ، ويشاركه في أحكامه ، وإلّا لم يكن مثله في الاعتبار من جهه الحكايه .

وأما (٤) من جهه نقل السبب: فهو - في الاعتبار - بالنسبه إلى مقدار من الأقوال التي نقلت إليه على الإجمال بألفاظ نقل الإجماع ، مثل ما إذا نقلت على التفصيل ، فلو ضمّ إليه - ممّا حصّله ، أو تُقلّ له من أقوال السائرين ،

ص: ٦١

١-١) في « ن » وحقائق الأصول : المسبّب .

٢-٢) الأولى أن يقال : وبين ما نُقل إليه . (منته الدرايه ٤ : ٣٦٧) .

٣-٣) في « ر » : فعليه يعتمّه . والأولى : فتعمّه . انظر المصدر السابق .

٤-٤) الأولى بسوق عبارته أن يقال : هذا كلّ من حيث الحكايه عن المسبّب ، وأما ... (منته الدرايه ٤ : ٣٦٨) .

أو سائر الأمارات - مقدارٌ كان المجموع منه وما نُقل - بلفظ الإجماع - بمقدار السبب التام ، كان المجموع كالمحصّل ، ويكون حاله كما إذا كان كلّ منقولاً .

ولا- تفاوت في اعتبار الخبر بين ما إذا كان المخبر به تمامه ، أو ما له دخل فيه ، وبه قوامه ، كما يشهد به حجّيته بلا ريب في تعيين حال السائل ، وخصوصيّة القضيّه الواقعه المسؤول عنها ، وغير ذلك ممّا له دخل في تعيين مرامه عليه السلام من كلامه .

تنبيهات :

إشاره

وينبغي التنبيه على أمور:

١ - بطلان المستندات المتقدّمه في كاشفها لإجماع عن رأي المعصوم عليه السلام

الأوّل: أنّه قد مرّ (١): أنّ مبنى دعوى الإجماع - غالباً - هو : اعتقاد الملازمه عقلاً ؛ - لقاعده اللطف - ، وهي باطله ، أو اتفاقاً ؛ - بحس رأيه عليه السلام من فتوى جماعه - ، وهي غالباً غير مسلمّه .

وأما كون المبنى : العلم بدخول الإمام عليه السلام بشخصه في الجماعه ، أو العلم برأيه ؛ - للاطلاع بما يلازمه عادة من الفتاوى - ، فقليل جداً في الإجماعات المتداوله في ألسنه الأصحاب ، كما لا يخفى .

بل لا- يكاد يتفق العلم بدخوله عليه السلام على نحو الإجمال في الجماعه في زمان الغيبه ، وإن احتمل تشرّف الأوحديّ (٢) بخدمته ومعرفته عليه السلام أحياناً .

ص: ٦٢

١- ١) آنفاً قوله : لكنّ الاجماع المنقوله في ألسنه الأصحاب غالباً مبنيّه على حدس الناقل أو اعتقاد الملازمه عقلاً .
٢- ٢) أدرجنا ما في « ر » ، وفي الأصل وسائر الطبعات : تشرّف بعض الأوحدي . وقال في منته الدرأيه ٤ : ٣٧٤ : هكذا (كما نقلناها آنفاً عن الأصل وطبعاته) في أكثر النسخ ، وفي بعضها : « تشرّف الأوحدي » بدون « بعض » ، وهو الصواب ...

فلا يكاد يُجدى نقل الإجماع إلّا من باب نقل السبب ، بالمقدار الذي أحرز من لفظه ، بما اكتنف به من حالٍ أو مقالٍ ، ويعامل معه معامله المحصّل .

٢ - تعارض الإجماعات المنقوله

الثاني: أنّه لا يخفى : أنّ الإجماعات المنقوله إذا تعارض إثنان منهما أو أكثر ، فلا يكون التعارض إلّا بحسب المسبب (١) ، وأمّا بحسب السبب فلا تعارض في البين ؛ لاحتمال صدق الكلّ .

لكنّ نقل الفتاوى - على الإجمال - بلفظ الإجماع حينئذٍ لا يصلح لأن يكون سبباً ، ولا جزء سبب؛ لثبوت الخلاف فيها ، إلّا إذا كان في أحد المتعارضين خصوصيّة موجبة لقطع المنقول إليه برأيه عليه السلام لو أطلع عليها ، ولو مع اطلاعه على الخلاف . وهو وإن لم يكن - مع الاطلاع على الفتاوى على اختلافها مفضّلاً - بعيداً ، إلّا أنّه مع عدم الاطلاع عليها كذلك (٢) بعيداً ، فافهم .

٣ - نقل التواتر بخبر الواحد

الثالث: أنّه ينقدح ممّا ذكرنا في نقل الإجماع حال نقل التواتر ، وأنّه - من حيث المسبب - لا بدّ في اعتباره من كون الإخبار به إخباراً على الإجمال ،

ص: ٦٣

١- ١) إنّ في الحصر المستفاد من قوله : « فلا يكون التعارض ... » غموضاً ؛ لما سيظهر من إمكان التعارض بحسب السبب أيضاً . وكان حقّ العبارة أن يقال : إذا تعارض اثنان منها ، فقد يكون في كلّ من السبب والمسبب - كما في قاعده اللطف - وقد يكون في المسبب فقط - كما في غير قاعده اللطف - دون السبب ؛ لاحتمال صدق ... (منته الدرايه ٤ : ٣٧٦) .

٢- ٢) أثبتنا العبارة كما هي في « ق » ، وفي غيرها زياده : « إلّامجملاً » . وكتبت في « ش » فوق قوله : « إلّامجملاً » (نسخه بدل) . وقال في منته الدرايه (٤ : ٣٧٩) - بعد توضيح العبارة - : ومن هنا ظهر زياده قوله : « كذلك » أو قوله : « إلّامجملاً » ؛ إذ لا معنى لأن يقال : إلّا أنّه مع عدم الاطلاع عليها مفضّلاً إلّامجملاً بعيد .

بمقدار يوجب قطع المنقول إليه بما أخير به لو علم به (١)، ومن حيث السبب يثبت به كل مقدار كان إخباره بالتواتر دالاً عليه ، كما إذا أخبر به على التفصيل . فربما لا- يكون إعادون حدّ التواتر ، فلا بدّ في معاملته معه معاملته ، من لحوق مقدار آخر من الأخبار يبلغ المجموع ذاك الحدّ .

نعم ، لو كان هناك أثر للخبر المتواتر في الجملة - ولو عند المخبر - لوجب ترتيبه عليه ، ولو لم يدلّ على ما بحدّ التواتر من المقدار .

فصل الشهره فى الفتوى

إشارة

مما قيل باعتباره بالخصوص : الشهره فى الفتوى ، ولا يساعده دليل (٢) .

أدله حجيه الشهره فى الفتوى ومناقشتها

وتوهّم (٣) : دلالة أدله حجيه خبر الواحد عليه بالفحوى؛ لكون الظنّ الذى تفيده أقوى مما يفيده الخبر .

فيه ما لا يخفى ؛ ضروره عدم دلالتها على كون مناط اعتباره إفادته الظنّ ، غايته تنقيح ذلك بالظنّ ، وهو لا يوجب إلّا الظنّ بأنها أولى بالاعتبار ، ولا اعتبار به .

مع أنّ دعوى القطع بأنه ليس بمناطٍ غير مجازفه (٤) .

ص: ٦٤

١-١) فى حقائق الأصول : بها .

٢-٢) فى « ر » : ولا دليل يساعده عليه مطلقاً .

٣-٣) انظر مفاتيح الأصول : ٤٨٠ و ٤٩٩ - ٥٠١ ، وهداياه المسترشدين ٣ : ٤٤٥ .

٤-٤) هذا الإيراد وكذا السابق عليه أفادهما الشيخ الأعظم فى فرائده ١ : ٢٣٢ .

وأضعفُ منه توهُمُ دلاله المشهوره (١)(٢) والمقبوله (٣) عليه؛ لوضوح أنّ المراد بالموصول في قوله عليه السلام في الأولى: «أخذ بما اشتَهَرَ بين أصحابِك» ، وفي الثانيه: «يُنظَرُ إليّ ما كان من روايتهما عنّا في ذلك الّذى حكما به ، المُجمع عليه عند أصحابِك ، فيؤخَذُ به» هو الروايه ، لا مايعمّ الفتوى (٤) ، كما هو أوضح من أن يخفى .

نعم ، بناءً على حجّيته الخبر ببناء العقلاء ، لا يبعد دعوى عدم اختصاص بنائهم على حجّيته (٥) ، بل على حجّيته كلّ أماره مفيده للظنّ أو الاطمئنان ، لكن دون إثبات ذلك خرط القتاد .

ص: ٦٥

١-١) في « ر » : المرفوعه .

٢-٢) عوالى اللآلى ٤ : ١٣٣ .

٣-٣) وسائل الشيعه ٢٧ : ١٠٦ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث الأول .

٤-٤) هذا الردّ ذكره الشيخ الأنصارى في فرائده ١ : ٢٣٤ .

٥-٥) الظاهر : سقوط كلمه « به » بعد « حجّيته » ليكون متعلقاً ب « اختصاص » وضميره راجعاً إلى الخبر . (منته الدرايه ٤ : ٤٠٢ .)

المشهور بين الأصحاب : حجّيه خبر الواحد فى الجملة بالخصوص .

المسأله أصوليه

ولا يخفى: أنّ هذه المسأله من أهمّ المسائل الأصوليه . وقد عرفت فى أول الكتاب : أنّ الملاك فى الأصوليه صحّه وقوع نتيجته المسأله فى طريق الاستنباط ، ولو لم يكن البحث فيها عن الأدله الأربعة ، وإن اشتهر فى ألسنه الفحول : كون الموضوع فى علم الأصول هى الأدله .

وعليه لا- يكاد يفيد فى ذلك - أى كون هذه المسأله اصوليه - تجشّم دعوى : أنّ البحث عن دليليه الدليل بحث عن أحوال الدليل (١)؛ ضروره أنّ البحث فى المسأله ليس عن دليليه الأدله ، بل عن حجّيه الخبر الحاكي عنها .

كما لا يكاد يفيد عليه تجشّم دعوى : أنّ مرجع هذه المسأله إلى أنّ السنّه - وهى قول الحجّه أو فعله أو تقريره - هل تثبت بخبر الواحد ، أو لا تثبت إلّا بما يفيد القطع ، من التواتر أو القرينه ؟ (٢)؛ فإنّ التعيّد بثبوتها مع الشكّ فيها - لدى الإخبار بها - ليس من عوارضها ، بل من عوارض مشكوكها ، كما لا يخفى .

ص: ٦٦

١ - ١) هذا ما ادّعه صاحب الفصول فى دفع إشكال خروج حجّيه خبر الواحد عن علم الأصول ، بناءً على كون موضوعه خصوص الأدله الأربعة . انظر الفصول : ١٢ .

٢ - ٢) تعريض بجواب الشيخ الأعظم عن إشكال خروج حجّيه الخبر عن علم الأصول . راجع فرائد الأصول ١ : ٢٣٨ .

مع أنه لازم لما يبحث عنه في المسألة من حجّيه الخبر ، والمبحوث عنه في المسائل إنما هو الملاك في أنها من المباحث أو من غيرها (١) ، لا ما هو لازمه (٢) ، كما هو واضح .

المنكرون لحجّيه الخبر وأدلتهم

وكيف كان ، فالمحكّي عن السيّد (٣) والقاضى (٤) وابن زهره (٥) والطبرسى (٦) وابن إدريس (٧) عدم حجّيه الخبر .
واستدلّ لهم:

بالآيات الناهيه عن اتّباع غير العلم (٨) .

□
والروايات الدالّه على ردّ ما لم يعلم أنه قولهم عليهما السلام (٩) ، - أو لم يكن عليه شاهدٌ من كتاب الله أو شاهدان ، أو لم يكن موافقاً للقرآن ، إليهم (١٠)؛ أو على

ص: ٦٧

-
- ١-١) أثبتنا الكلمه من « ر » ومنتته الدرايه ، وفي غيرهما : غيره .
 - ٢-٢) الأنسب : سوق العبارة هكذا : مع أنه لازم لحجّيه الخبر المبحوث عنها ، والملاك في أنّ القضيّه من مسائل العلم هو كون المحمول نفس المبحوث عنه ، لا ما هو لازمه . (منتته الدرايه ٤ : ٤١٤) .
 - ٣-٣) الذريعه ٢ : ٥٢٨ - ٥٣١ ، ورساله في إبطال العمل بخبر الواحد المطبوعه في رسائله ٣ : ٣٠٩ .
 - ٤-٤) المهذب (كتاب القضاء) ٢ : ٥٩٨ .
 - ٥-٥) غنيه النزوع : ٣٢٩ .
 - ٦-٦) مجمع البيان ٩ : ١٣٣ .
 - ٧-٧) السرائر ١ : ٤٨ - ٥١ .
 - ٨-٨) الأنعام : ١١٦ ، الإسراء : ٣٦ ، النجم : ٢٨ .
 - ٩-٩) بصائر الدرجات : ٥٢٤ .
 - ١٠-١٠) وسائل الشيعه ٢٧ : ١١٢ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ١٨ و ١٩ .

بطلان ما لا يصدقه كتابُ الله (١)؛ أو على أن ما لا يوافق كتابَ الله زخرفٌ (٢)؛ أو على النهي عن قبول حديث إلاموافق الكتاب أو السنه (٣) ... إلى غير (٤) ذلك (٥) .

والإجماع المحكي عن السيد في مواضع من كلامه ، بل حكى عنه أنه جعله بمنزلة القياس ، في كون تركه معروفاً من مذهب الشيعة (٦) .

الجواب عن الأدلة

والجواب:

أمّا عن الآيات: فبأنّ الظاهر منها - أو المتيقّن من إطلاقاتها - هو: اتّباع غير العلم في الأصول الاعتقاديّة ، لا- ما يعمّ الفروع الشرعيّة ، ولو سلّم عمومها لها فهي مخصّصة بالأدلة الآتية الدالّة (٧) على اعتبار الأخبار (٨) .

وأما عن الروايات: فبأنّ الاستدلال بها خالٍ عن السداد؛ فإنّها أخبار آحاد (٩) .

ص: ٦٨

- ١-١) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٠٩ - ١١١ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ .
- ٢-٢) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٠٩ - ١١١ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ .
- ٣-٣) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٠٩ - ١١١ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ .
- ٤-٤) في « ر » : أو غير .

٥-٥) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٠٦ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفه وكيفيه العمل بها .

٦-٦) رسائل الشريف المرتضى ١ : ٢٤ و ٣ : ٣٠٩ .

٧-٧) أثبتنا « الدالّه » من « ر » .

٨-٨) هكذا أفاد الشيخ الأعظم في فرائده ١ : ٢٤٦ .

٩-٩) هكذا أفاد الشيخ الأعظم في فرائده ١ : ٢٤٦ .

لا يقال: إنها وإن لم تكن متواتره لفظاً ولا معنىً ، إلّا أنّها متواتره إجمالاً؛ للعلم الإجماليّ بصدور بعضها لا محاله .

فإنّه يقال: إنها وإن كانت كذلك ، إلّا أنّها لاتفيد إلّا في ما توافقت عليه ، وهو غير مفيد في إثبات السلب كلياً ، - كما هو محلّ الكلام ، ومورد النقض والإبرام - ، وإنّما تفيد عدم حجّيته الخبر المخالف للكتاب والسنة ، والالتزام به ليس بضائر ، بل لا محيص عنه في مقام المعارضه .

وأما عن الإجماع: فبأنّ المحصّل منه غير حاصل ، والمنقول منه للاستدلال به غير قابل ، خصوصاً في المسأله ، كما يظهر وجهه للمتأمل ، مع أنّه معارضٌ بمثله ، وموهونٌ بذهاب المشهور إلى خلافه (١) .

أدله حجّيه خبر الواحد

وقد استدللّ للمشهور بالأدله الأربعة :

فصل في الآيات التي استدللّ بها

١ - آيه النبأ

فمنها: آيه النبأ ، قال الله - تبارك وتعالى - : «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ...» (٢) .

ويمكن تقريب الاستدلال بها من وجوه ، أظهرها: أنّ من جهه مفهوم الشرط ، وأنّ تعليق الحكم - بإيجاب التبين عن النبأ الذي جرى به - على كون الجائي به الفاسق (٣) ، يقتضى انتفاءه عند انتفائه .

ص: ٦٩

١-١) هذه المناقشه أيضاً من إفادات الشيخ في فرائده ١ : ٢٥٣ .

٢-٢) الحجرات : ٦ .

٣-٣) في « ر » ومنته الدرايه : فاسقاً .

الإشكال الأوّل على الاستدلال بالآية الجواب عنه ولا يخفى: أنّه على هذا التقرير لا يرد: أنّ الشرط في القضية لبيان تحقّق الموضوع، فلا مفهوم له، أو مفهومه السالب بانتفاء الموضوع (١)، فافهم.

نعم، لو كان الشرط هو نفس تحقّق النبأ ومجيء الفاسق به، كانت القضية الشرطيّة مسوّقه لبيان تحقّق الموضوع.

مع أنّه يمكن أن يقال: إنّ القضية ولو كانت مسوّقه لذلك، إلّا أنّها ظاهره في انحصار موضوع وجوب التّبين في النبأ الذي جاء به الفاسق، فيقتضى انتفاء وجوب التّبين عند انتفائه ووجود موضوع آخر، فتدبّر.

الإشكال الثاني

ولكنّه يشكّل: بأنّه ليس لها هاهنا مفهوم، ولو سلّم أنّ أمثالها ظاهره في المفهوم؛ لأنّ التعليل بإصابه القوم بالجهالة - المشترك بين المفهوم والمنطوق - يكون قرينته على أنّه ليس لها مفهوم (٢).

الجواب عن الإشكال ولا يخفى: أنّ الإشكال إنّما يبتنى على كون الجهالة بمعنى عدم العلم، مع أنّ دعوى أنّها بمعنى السفاهة، وفعل ما لا ينبغي صدوره عن (٣) العاقل غير بعيد (٤).

الإشكال الثالث ثمّ إنّّه لو سلّم تماميّة دلالة الآية على حجّيته خبر العدل، ربما اشكّل (٥) شمول مثلها للروايات الحاكيه لقول الإمام عليه السلام بواسطة أو وسائط (٦)؛ فإنّه كيف

ص: ٧٠

١- ١) هذا الإشكال ذكره الشيخ الأعظم في فرائده ١: ٢٥٧.

٢- ٢) هذا الإشكال حكاه الشيخ الأعظم عن جماعه. راجع فرائد الأصول ١: ٢٥٨ - ٢٥٩.

٣- ٣) في غير «ر»: من.

٤- ٤) هذا الجواب نقله الشيخ عن بعض وناقش فيه. انظر فرائد الأصول ١: ٢٦١.

٥- ٥) ورد هذا الإشكال والجواب عنه في فرائد الأصول ١: ٢٦٥ - ٢٦٦.

٦- ٦) الظاهر: أنّه من سهو الناسخ أو من قلمه الشريف، والصواب أن يقال: بواسطتين أو وسائط؛ لأنّ مناط الإشكال في أخبار الوسائط... مفقود في خبر الوسائط. . لأنّه إذا نقل زواره كلامه عليه السلام لحريز مثلاً، فيكون لخبر زواره أثر شرعي، وهو قول الإمام عليه السلام. (منته الدرّايه ٤: ٤٥٢).

يمكن الحكم بوجوب التصديق - الذى ليس إلبمعنى وجوب ترتيب ما للمخبر به من الأثر الشرعى - بلحاظ نفس هذا الوجوب ، فى ما كان المخبر به خير العدل أو عدالة المخبر ؟ لأنه وإن كان أثراً شرعياً لهما ، إلبأ أنه بنفس الحكم - فى مثل الآيه - بوجوب تصديق خير العدل حسب الفرض .

نعم ، لو انشئ هذا الحكم ثانياً ، فلا بأس فى أن يكون بلحاظه أيضاً؛ حيث إنه صار أثراً بجعل آخر ، فلا يلزم اتحاد الحكم والموضوع ، بخلاف ما إذا لم يكن هناك إلبأجعل واحد ، فتدبر .

الجواب الأول عن الإشكال الثالث ويمكن الذب عن الإشكال (١): بأ أنه إنما يلزم إذا لم تكن (٢) القضية طبيعياً ، والحكم فيها بلحاظ طبيعه الأثر ، بل بلحاظ أفراده ، وإلبأ فالحكم بوجوب التصديق يسرى إليه ، سرايه حكم طبيعه إلى أفراده (٣) ، بلا محذور لزوم اتحاد الحكم والموضوع ، هذا .

الجواب الثانى عن الإشكال مضافاً (٤) إلى القطع بتحقق ما هو المناط فى سائر الآثار فى هذا الأثر ، - أى: وجوب التصديق - بعد تحققه بهذا الخطاب ، وإن كان لا يمكن أن يكون ملحوظاً (٥) لأجل المحذور .

ص: ٧١

١-١) الصواب : ويمكن ذب الإشكال .

٢-٢) أدرجنا ما فى « ر » ، وفى غيرها : يكن .

٣-٣) الأولى : أفرادها . انظر منته الدرايه ٤ : ٤٦٠ .

٤-٤) يستفاد هذا الجواب من كلام الشيخ الأعظم . راجع فرائد الأصول ١ : ٢٦٨ .

٥-٥) فى « ق » : تكون ملحوظة .

الجواب الثالث عن الإشكال وإلى عدم القول بالفصل بينه وبين سائر الآثار ، في وجوب الترتيب لدى الإخبار بموضوع صار أثره الشرعى وجوب التصديق ، وهو خبر العدل ، ولو بنفس الحكم فى الآيه (١) ، فافهم .

الإشكال الرابع ولا- يخفى: أنه لا مجال - بعد اندفاع الإشكال بذلك - للإشكال فى خصوص الوسائط من الأخبار - كخبر الصفار المحكى بخبر المفيد مثلاً- - بأنّه لا- يكاد يكون خبراً تعبدياً إلّا بنفس الحكم بوجوب تصديق العادل الشامل للمفيد ، فكيف يكون هذا الحكم - المحقق لخبر الصفار تعبدياً مثلاً - حكماً له أيضاً (٢)(٣)؟

الجواب عنه وذلك لأنه إذا كان خبر العدل ذا أثر شرعى حقيقه - بحكم الآيه - وجب ترتيب أثره عليه ، عند إخبار العدل به ، كسائر ذوات الآثار من الموضوعات؛ لما عرفت من شمول مثل الآيه للخبر الحاكي للخبر بنحو القضية الطبيعية ، أو لشمول الحكم فيها له مناطاً ، وإن لم يشمله لفظاً ، أو لعدم القول بالفصل ، فتأمل جيداً .

٢ - آيه النفر

ومنها: آيه النفر ، قال الله - تعالى - : «فَلَوْ لَا نَفَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ...» الآيه (٤) .

ص: ٧٢

- ١-١) فى الأصل وبعض الطبعات زياده : به .
- ٢-٢) تبه على هذا الإشكال أيضاً الشيخ الأنصارى وأجاب عنه بجوابين . راجع فرائد الأصول ١ : ٢٦٧ - ٢٧٠ .
- ٣-٣) حقّ العبارة أن تكون هكذا : المحقق لخبر الصفار مثلاً حكماً له تعبدياً أيضاً . (منته الدرأيه ٤ : ٤٦٤) .
- ٤-٤) التوبه : ١٢٢ .

وجوه الاستدلال بالآيه وربما يستدل بها من وجوه:

أحدها: أنّ كلمه «لعلّ» وإن كانت مستعمله - على التحقيق - فى معناها (١) الحقيقى - وهو الترجى الإيقاعى الإنشائى - ، إلّا أنّ الداعى إليه - حيث يستحيل فى حقه تعالى أن يكون هو الترجى الحقيقى - كان هو محبوبه التحذّر عند الإنذار ، وإذا ثبت محبوبيته ثبت وجوبه شرعاً؛ لعدم الفصل (٢) ، وعقلاً؛ لوجوبه مع وجود ما يقتضيه ، وعدم حسنه - بل عدم إمكانه - بدونه (٣) .

ثانيها: أنّه لَمّا وجب الإنذار ؛ - لكونه غايه للنفر الواجب ، كما هو قضيه كلمه « لولا » التحضيضيه - وجب التحذّر ، وإلّا لغا وجوبه .

ثالثها: أنّه جعل غايه للإنذار الواجب ، وغايه الواجب واجب (٤) .

الإشكال فى وجوه الاستدلال ويشكل الوجه الأول : بأنّ التحذّر لرجاء إدراك الواقع ، وعدم الوقوع فى محذور مخالفته - من فوت المصلحه ، أو الوقوع فى المفسده - ، حسنٌ ، وليس بواجبٍ فى ما لم يكن هناك حجّه على التكليف . ولم يثبت هاهنا عدم الفصل ، غايته عدم القول بالفصل .

والوجه الثانى والثالث : بعدم انحصار فائده الإنذار بإيجاب التحذّر (٥) تعديداً؛ لعدم إطلاق (٦) يقتضى وجوبه على الإطلاق؛ ضروره أنّ الآيه مسوقه

ص: ٧٣

١-١) فى « ش » : معناه .

٢-٢) وهذا ما أفاده الشيخ فى فرائده ١ : ٢٧٧ .

٣-٣) كما أفاده صاحب المعالم فى معالمه : ١٩٠ .

٤-٤) هذه الوجوه الثلاثه ذكرها الشيخ الأعظم فى فرائده ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ .

٥-٥) فى الأصل و « ش » : بالتحذّر ، وفى سائر الطبقات مثل ما أوردناه .

٦-٦) فى « ق » : ولا إطلاق .

ليبان وجوب النفر، لا لبيان غايته التحذّر، ولعلّ وجوبه كان مشروطاً بما إذا أفاد العلم، و (١) لو لم نقل بكونه مشروطاً به؛ فإنّ النفر إنّما يكون لأجل التفقه وتعلّم معالم الدين، ومعرفة ما جاء به سيّد المرسلين، كي يندروا بها المتخلفين أو النافرين - على الوجهين في تفسير الآيه -، لكي يحذروا إذا اندروا بها، وقضيّته إنّما هو وجوب الحذر عند إحراز أنّ الإنذار بها، كما لا يخفى

إشكال آخر على الاستدلال بالآيه ثمّ أنّه أشكل أيضاً: بأنّ الآيه لو سلّم دلالتها على وجوب الحذر مطلقاً، فلا دلالة لها على حجّيه الخبر بما هو خبر؛ حيث إنّه ليس شأن الراوى إلّا الإخبار بما تحمّله، لا- التخويف والإنذار، وإنّما هو شأن المرشد أو المجتهد بالنسبة إلى المسترشد أو المقلّد (٢).

الجواب عن الإشكال

قلت: لا يذهب عليك أنّه ليس حال الرواه في الصدر الأوّل - في نقل ما تحمّلوا من النبيّ صلّى الله عليه وعلى أهل بيته الكرام أو (٣) الإمام عليه السلام من الأحكام إلى الأنام - إلّا كحال نقله الفتاوى إلى العوامّ، ولاشبهه في أنّه يصحّ منهم التخويف في مقام الإبلاغ والإنذار، والتحذير بالبلاغ، فكذا من الرواه، فالآيه لو فرض دلالتها على حجّيه نقل الراوى إذا كان مع التخويف، كان نقله حجّة

ص: ٧٤

١- ١) أثبتنا « و » من الأصل، ولا يوجد في طبعاته .

٢- ٢) هذه الإشكالات من إفادات الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ١ : ٢٨٢ - ٢٨٦ .

٣- ٣) في « ق » وحقائق الأصول : و .

بدونه أيضاً؛ لعدم الفصل بينهما جزماً ، فافهم .

٣ - آيه الكتمان

ومنها: آيه الكتمان: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا ...» (١) الآيه .

وتقريب الاستدلال بها : أنَّ حرمه الكتمان تستلزم وجوب القبول (٢) عقلاً؛ للزوم لغويته (٣) بدونه .

ولا يخفى: أنه لو سئلتم هذه الملازمه لا مجال (٤) للإيراد على هذه الآيه بما أورد على آيه النفر (٥) من دعوى الإهمال ، أو استظهار الاختصاص بما إذا أفاد العلم؛ فإنها تنافيهما ، كما لا يخفى .

الإشكال على الاستدلال بالآيه لكتنها ممنوعه؛ فإنَّ اللغويّه غير لازمه؛ لعدم انحصار الفائدته بالقبول تعبداً ، وإمكان أن تكون حرمه الكتمان لأجل وضوح الحقّ (٦) بسبب كثرة من أفشاه وبينه ، لئلا يكون للناس على الله حجّه ، بل كان له عليهم الحجّه البالغه .

٤ - آيه السؤال

ومنها: آيه السؤال عن أهل الذكر : «فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» (٧).

وتقريب الاستدلال بها ما في آيه الكتمان .

الإشكال في

ص: ٧٥

١- (١) البقره : ١٥٩ .

٢- (٢) أثبتنا العبارة كما وردت في الأصل ، وفي غيره من الطبقات : تستلزم القبول . انظر منته الدرايه ٤ : ٤٨٤ .

٣- (٣) في « ر » ومنته الدرايه : لغويتها .

٤- (٤) الصواب : فلا مجال . (منته الدرايه ٤ : ٤٨٤) .

٥- (٥) غرضه دفع ما أورده الشيخ الأعظم على الاستدلال بهذه الآيه ، حيث قال : ويرد عليها ما ذكرنا من الإيرادين الأولين في آيه النفر . (فرائد الأصول ١ : ٢٨٧) .

٦- (٦) الأولى : حرمه الكتمان ووجوب الإظهار ليّضح الحق . (منته الدرايه ٤ : ٤٨٦) .

٧- (٧) النحل : ٤٣ ، الأنبياء : ٧ .

وفيه: أنّ الظاهر منها إيجاب السؤال لتحصيل العلم ، لا للتعبّد بالجواب .

إيراد آخر على الاستدلال بالآية هو الجواب عنه

وقد أورد عليها (١): بأنّه لو سلّم دلالتها على التعبّد بما أجاب أهل الذكر ، فلا دلاله لها على التعبّد بما يروى الراوى؛ فإنّه بما هو راوٍ لا يكون من أهل الذكر والعلم ، فالمناسب : إنّما هو الاستدلال بها على حجّية الفتوى ، لا الرواية (٢).

وفيه: أنّ كثيراً من الرواه يصدق عليهم أنّهم أهل الذكر والأطلاع على رأى الإمام عليه السلام ، كزراره ومحمّد بن مسلم ومثلهما (٣) ، ويصدق على السؤال عنهم ، أنّه السؤال عن أهل الذكر والعلم ، ولو كان السائل من أضرابهم .

فإذا وجب قبول روايتهم فى مقام الجواب - بمقتضى هذه الآية - ، وجب قبول روايتهم وروايه غيرهم من العدول مطلقاً؛ لعدم الفصل جزماً فى وجوب القبول بين المبتدئ والمسبوق بالسؤال ، ولا بين أضراب زواره وغيرهم ، ممّن لا يكون من أهل الذكر ، وإنّما يروى ما سمعه أو رآه ، فافهم .

٥ - آية الأذن

ومنها: آية الأذن : « وَ مِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ » (٤). فإنّه - تبارك وتعالى - مدّح نبيّه بأنّه يصدّق المؤمنين ، وقرّنه بتصديقه - تعالى - .

الإشكال فى الاستدلال بالآية

وفيه أولاً: أنّه إنّما مدّحه بأنّه أُذُنٌ ، وهو سريع القطع ، لا الآخذ بقول الغير تعبّداً .

ص: ٧٦

١- ١) أى : على الاستدلال بالآية ، فالأولى : تذكير الضمير . (منته الدرّايه ٤ : ٤٨٨) .

٢- ٢) هذا الإيراد ذكره الشيخ الأعظم فى فرائد الأصول ١ : ٢٩٠ .

٣- ٣) الأولى : وأمّثالهما . (منته الدرّايه ٤ : ٤٩٠) .

٤- ٤) التوبه : ٦١ .

وثانياً: أنه إنما المراد (١) بتصديقه المؤمنين (٢) هو ترتيب خصوص الآثار التي تنفعهم ولا تضر غيرهم ، لا التصديق بترتيب جميع الآثار ، كما هو المطلوب في باب حجته الخبر (٣) .

□
ويظهر ذلك من تصديقه صلى الله عليه وآله للتمام بأنه ما نمه ، وتصديقه لله - تعالى - بأنه نمه (٤) ، كما هو المراد من التصديق في قوله عليه السلام : «فصدقه وكذبهم» حيث قال - على ما في الخبر - : «يا محمد (٥) ، كذب سمعك وبصرك عن أخيك ، فإن شهد عندك خمسون قسامه أنه قال قولاً ، وقال: لم أقله ، فصدقه وكذبهم» (٦) ، فيكون مراده تصديقه بما ينفعه ولا يضرهم ، وتكذيبهم في ما يضره ولا ينفعهم ، وإلا فكيف يحكم بتصديق الواحد وتكذيب خمسين ؟

ص: ٧٧

١-١) الأولى : وثانياً أن المراد . (منته الدرايه ٤ : ٤٩٣) .

٢-٢) في غير « ر » : للمؤمنين .

٣-٣) هذان الإيرادان مذكوران في فرائد الأصول ١ : ٢٩٢ .

٤-٤) إشاره إلى ما رواه القمي في تفسيره (١ : ٣٠٠) في سبب نزول الآية : أنه نَمَّ منافقٌ على النبي صلى الله عليه وآله فأخبره الله - تعالى - بذلك ، فأحضره النبي صلى الله عليه وآله وسأله ، فحلف له أنه لم ينم عليه ، فقبل منه النبي صلى الله عليه وآله فأخذ الرجل يطعن على النبي صلى الله عليه وآله : إنه يقبل كل ما يسمع ، فأخبر الله - تعالى - بأنه نَمَّ عليه .

٥-٥) أثبتنا العبارة كما في مصادر الحديث ، وفي أصل الكتاب وطبعاته : « يا أبا محمد » . والصحيح ما أثبتناه ؛ لأنه خطاب لمحمد بن الفضيل الراوي للحديث ، وكنيته : أبو جعفر . راجع منته الدرايه ٤ : ٤٩٥ .

٦-٦) وسائل الشيعة ١٢ : ٢٩٥ الباب ١٥٧ من أبواب أحكام العشرة ، الحديث ٤ ، مع اختلاف في بعض الألفاظ .

وهكذا المراد بتصديق المؤمنين في قصه إسماعيل (١)، فتأمل جيداً .

فصل في الأخبار التي دلت على اعتبار أخبار الآحاد

إشارة

وهي وإن كانت طوائف كثيرة (١) - كما يظهر من مراجعه الوسائل

الإشكال في الاستدلال بالأخبار والجواب عنه

وغيرها - إلماً أنه يشكّل الاستدلال بها على حجّيه أخبار الآحاد: بأنّها أخبار آحاد؛ فإنّها غير متّفقه على لفظ ولا على معنى ، فتكون متواترة لفظاً أو معنّى (٢) .

ص: ٧٨

□
(١ - ١) عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز ، قال: كانت لإسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام دنانير ، وأراد رجل من قريش أن يخرج إلى اليمن ، فقال إسماعيل: يا أبة! إنّ فلاناً يريد الخروج إلى اليمن وعندى كذا وكذا ديناراً ، أفترى أن أدفعها إليه يتاع لي بها بضاعه من اليمن ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام : «يا بنى! أما بلغك أنّه يشرب الخمر؟» فقال إسماعيل: هكذا يقول الناس . فقال عليه السلام : «يا بنى! لا تفعل» . فعصى إسماعيل أباه ودفع إليه دنانيره فاستهلكها ولم يأت به بشيء منها ، فخرج إسماعيل ، وقضى أنّ أبا عبد الله عليه السلام حجّ ، وحجّ إسماعيل تلك السنه ، فجعل يطوف بالبيت ويقول: «اللهم أجرني واخلف عليّ» ، فلحقه أبو عبد الله عليه السلام فهمزه بيده من خلفه وقال له: «مه ، يا بنى ، فلا والله ما لك على الله حجّه ، ولا لك أن يأجرك ولا يخلف عليك ، وقد بلغك أنّه يشرب الخمر فائتمنته» . فقال إسماعيل: يا أبة! أنّى لم أره يشرب الخمر ، إنّما سمعت الناس يقولون . قال عليه السلام : «يا بنى! إنّ الله عزّوجلّ يقول في كتابه: «يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ» [التوبه : ٦١] يقول: يصدّق الله ويصدّق المؤمنين ، فإذا شهد عندك المؤمنون فصدّقهم ، ولا تأتمن شارب الخمر ... » . الحديث . الكافي : ٥ : ٢٩٩ .

(٢ - ٢) (١) منها: الأخبار العلاجيّه الدالّه على أنّ حجّيه أخبار الآحاد كانت مسلّمه بين الأصحاب ، وإنّما سألوا عن علاج معارضتها . انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ١٠٦ ، باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفه ، وكيفيته العمل بها . ومنها: الأخبار الآمره بالرجوع إلى أشخاص معيّنين من الرواه . انظر المصدر السابق : ١٣٨ ، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤ ، و ١٤٣ : الحديث ١٩ ، و ١٤٦ - ١٤٧ : الحديثان ٢٧ و ٣٣ . ومنها: ما ورد في الرجوع إلى ثقاه الرواه وعدم جواز التشكيك في حديثهم . المصدر : ١٥٠ و ١٥١ ، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤٠ و ٤٢ و ٤٥ .

ولكنه مندفع: بأنّها وإن كانت كذلك ، إلّا أنّها متواترة إجمالاً؛ ضروره أنّه يعلم إجمالاً بصدور بعضها منهم عليهم السلام ، وقضيّته وإن كان حجّيته خبر دَلّ على حجّيه (١) أخصّها مضموناً ، إلّا أنّه يتعدّى عنه في ما إذا كان بينها ما كان بهذه الخصوصيّة ، وقد دَلّ على حجّيته ما كان أعمّ ، فافهم .

فصل في الجماع على حجيه الخبر

وجوه تقرير الإجماع :

إشاره

وتقريره من وجوه :

الوجه الأوّل: دعوى الإجماع القولي وما يرد عليها

أحدّها (٢): دعوى الإجماع من تشبّع فتاوى الأصحاب على الحجّيه ، من زماننا إلى زمان الشيخ ، فيكشف رضاه عليه السلام بذلك ، ويقطع به ، أو من تشبّع الإجماعات المنقوله على الحجّيه .

ص: ٧٩

-
- ١- ١) أثبتنا الكلمه من « ر » ومنته الدرايه ، وفي غيرهما : حجّيته . وفي حقائق الأصول : وإن كان حجّيه خبر أخصّها مضموناً .
٢- ٢) أفاده الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ١ : ٣١١ .

ولا يخفى مجازفه هذه الدعوى؛ لاختلاف الفتاوى فى ما أخذ فى اعتباره من الخصوصيات ، ومعها لا مجال لتحصيل القطع برضاه عليه السلام من تتبعها؛ وهكذا حال تشبع الإجماعات المنقوله .

اللهم إلمآن يُدعى تواطؤها على الحجّيه فى الجملة ، وإنّما الاختلاف فى الخصوصيات المعبره فيها ، ولكن دون إثباته خرط القتاد .

الوجه الثانى: دعوى الإجماع العملى وما يرد عليها

ثانيها (١): دعوى اتفاق العلماء عملاً - بل كافه المسلمين - على العمل بخبر الواحد فى أمورهم الشرعيه ، كما يظهر من أخذ فتاوى المجتهدين من الناقلين لها .

وفيه: - مضافاً إلى ما عرفت ممّا يرد على الوجه الأوّل - أنّه لو سئلّم اتّفاقهم على ذلك ، لم يُحرز أ نهم اتّفقوا بما هم مسلمون ومتديّنون بهذا الدين ، أو بما هم عقلاء ولو لم يلتزموا (٢) بدِين ، كما هم لا يزالون يعملون بها فى غير الأمور الدينيه من الأمور العاديه .

فيرجع إلى ثالث الوجوه .

الوجه الثالث: سيره العقلاء

وهو دعوى استقرار سيره العقلاء من ذوى الأديان وغيرهم على العمل بخبر الثقة ، واستمرت إلى زماننا ، ولم يردع عنه نبى ولا وصى نبى؛ ضروره أنّه لو كان لاشتهر وبان ، ومن الواضح أنّه يكشف عن رضاء الشارع به فى الشرعيّات أيضاً .

الإشكال على التمسك بسيره العقلاء والجواب عنه

إن قلت (٣): يكفى فى الردع : الآيات الناهيه والروايات المانعه عن اتباع

ص : ٨٠

١- ١) أفاده الشيخ الأنصارى أيضاً فى فرائده ١ : ٣٤٣ .

٢- ٢) فى « ق » و « ش » : يُلزموا .

٣- ٣) هذا الإشكال ذكره الشيخ الأعظم وأجاب عنه فى فرائد الأصول ١ : ٣٤٦ .

غير العلم (١)، وناهيك قوله تعالى: «وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ» (٢)، وقوله تعالى: «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا» (٣).

قلت: لا- يكاد يكفي تلك الآيات في ذلك؛ فإنه - مضافاً إلى أنها إنما وردت إرشاداً إلى عدم كفايه الظن في اصول الدين ، ولو سلم فإنما المتيقن ، لولا أنه المنصرف إليه إطلاقاً ، هو خصوص الظن (٤) الذي لم يتم على اعتباره حجة - لا يكاد يكون الردع بها إلا على وجه دائر؛ وذلك لأن الردع بها يتوقف على عدم تخصيص عمومها ، أو تقييد إطلاقها بالسيره على اعتبار خبر الثقة ، وهو يتوقف على الردع عنها بها ، وإلا لكانت مخصّصة أو مقيدة لها (٥) ، كما لا يخفى .

لا يقال: على هذا لا يكون اعتبار خبر الثقة بالسيره أيضاً إلا على وجه دائر؛ فإن اعتباره بها فعلاً يتوقف على عدم الردع بها عنها ، وهو يتوقف على تخصيصها بها ، وهو يتوقف على عدم الردع بها عنها .

فإنه يقال: إنما يكفي في حجّيته بها عدم ثبوت الردع عنها ؛ لعدم نهوض ما يصلح لردعها ، كما يكفي في تخصيصها لها ذلك ، كما لا يخفى؛ ضروره أنّ ما

ص: ٨١

١-١) سبق تخريجهما في استدلالات المنكرين لحجّيته الخبر . راجع الصفحه : ٦٧ - ٦٨ .

٢-٢) الإسراء : ٣٦ .

٣-٣) يونس : ٣٦ .

٤-٤) الأولى : فإنما المتيقن هو خصوص الظن الذي لم يتم على اعتباره حجة ، لولا أنه المنصرف إطلاقاً إليه . (منته الدرايه ٤ : ٥١٥) .

٥-٥) في « ر » : مقيدة بها . يلاحظ منته الدرايه ٤ : ٥١٧ .

جرت عليه السيره المستمره فى مقام الإطاعه والمعصيه ، - وفى استحقاق العقوبه بالمخالفه ، وعدم استحقاقها مع الموافقه ، ولو فى صوره المخالفه عن الواقع (١) - ، يكون عقلاً فى الشرع متبعاً ، ما لم ينهض دليل على المنع عن اتّباعه فى الشرعيّات ، فافهم وتأمل (٢)* .

ص : ٨٢

١-١) الأولى : سوق العبارة هكذا : وفى استحقاق العقوبه بالمخالفه ، والمثوبه بالموافقه ، ولو فى صوره المخالفه للواقع . (منته الدرليه ٤ : ٥٢٠) .

٢-٢) (*) قولنا: «فافهم وتأمل» إشارة إلى كون خبر الثقة متبعاً ، ولو قيل بسقوط كل من السيره والإطلاق عن الاعتبار ، بسبب دوران الأمر بين ردعها به وتقييده بها ؛ وذلك لأجل استصحاب حجّيته الثابته قبل نزول الآيتين . فإن قلت: لا مجال لاحتمال التقييد بها؛ فإنّ دليل اعتبارها مغياً بعدم الردع به عنها ، ومعه لا تكون صالحه لتقييد الإطلاق مع صلاحيتها للردع عنها ، كما لا يخفى . قلت: الدليل ليس إلّا إمضاء الشارع لها ورضاه بها ، المستكشف بعدم ردعه (١) عنها فى زمان مع إمكانه ، وهو غير مغياً . نعم ، يمكن أن يكون له - واقعاً ، وفى علمه تعالى - أمداً خاصاً ، كحكمه الابتدائيّ؛ حيث إنّه ربما يكون له أمد ، فينسخ ، فالردع فى الحكم الإيضائيّ ليس إلّا كالنسخ فى الابتدائيّ ، وذلك غير كونه بحسب الدليل مغياً ، كما لا يخفى . وبالجملة: ليس حال السيره مع الآيات الناهيه ، إلّا كحال الخاصّ المقدمّ والعامّ المؤخّر ، فى دوران الأمر بين التخصيص بالخاصّ أو النسخ بالعامّ ، ففيهما يدور الأمر أيضاً بين التخصيص بالسيره أو الردع بالآيات ، فافهم . (منه قدس سره) . - (١) أثبتناها من « ر » ، حقائق الأصول ومنته الدرليه وفى غيرها : الردع .

فصل في الوجوه العقلية التي أُقيمت على حججه (١) الواحد

الوجه الأول : العلم الإجمالي بصدور كثير من الأخبار

أحدها: أنه يُعلم إجمالاً بصدور كثير مما بأيدينا من الأخبار ، من الأئمة الأطهار عليهم السلام بمقدار وافٍ بمعظم الفقه ، بحيث لو علم تفصيلاً ذاك المقدار لانحلَّ علمنا الإجمالي - بثبوت التكليف بين الروايات وسائر الأمارات - إلى العلم التفصيلي بالتكليف ، في مضامين الأخبار الصادره المعلومه تفصيلاً (٢) ، والشك البدوي في ثبوت التكليف في مورد سائر الأمارات غير المعتمره .

ولازم ذلك (٣) : لزوم العمل على وفق جميع الأخبار المثبتة ، وجواز

١- (١) التعبير بالحججه مسامحه ؛ إذ مقتضى الوجوه العقلية ليس إلّالزوم العمل بالأخبار احتياطاً بحكم العقل . راجع منته الدرايه ٤ : ٥٢٢ .

٢- (٢) الصواب: ذكر كلمه «أو إجمالاً» بعد قوله: «تفصيلاً» في الموضوعين؛ ضروره عدم توقف انحلال العلم الإجمالي الكبير، على العلم التفصيلي بصدور الروايات؛ لكفايه العلم الإجمالي بصدور أخبار في انحلال العلم الإجمالي الكبير ... وسيأتي التصريح منه بكفايه العلم الإجمالي بصدور روايات في الإنحلال المزبور بقوله: «لما عرفت من انحلال العلم الإجمالي بينها بما علم بين الأخبار بالخصوص ولو بالإجمال» . (منته الدرايه ٤ : ٥٢٦ - ٥٢٧) .

٣- (٣) إشاره إلى ردّ الجواب الثالث الذي ذكره الشيخ قدس سره عن الدليل ، وحاصله : أنّ قضيه العلم الإجمالي وجوب العمل بالأخبار المثبتة ، لا النافية ؛ لعدم وجوب العمل بها . وحاصل الردّ : أنّ المدعى للمستدل إثبات الوجوب في الأولى ، والجواز في الثانية ، لا الوجوب فيها أيضاً . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ٣٤٧ - ٣٤٨) ، وانظر فرائد الأصول ١ : ٣٦٠ .

العمل على طبق النافى منها ، فى ما إذا لم يكن فى المسأله أصلٌ مثبتٌ له ، من قاعده الاشتغال أو الاستصحاب ، بناءً على جريانه فى أطراف ما علم إجمالاً بانتقاض الحاله السابقه فى بعضها ، أو قيام (١) أماره معتبره على انتقاضها فيه ، وإلا لاخصّ عدم جواز العمل على وفق النافى بما إذا كان على خلاف قاعده الاشتغال .

الجواب عن الوجه الأول

وفيه (٢): أنه لا يكاد ينهض على حجّيه الخبر ، بحيث يُقدّم تخصيصاً أو تقييداً أو ترجيحاً على غيره ، من عموم أو إطلاق أو مثل مفهوم ، وإن كان يسلم عمّا أُورد عليه (٣) : من أنّ لازمه الاحتياط فى سائر الأمارات ، لا فى خصوص الروايات؛ لما عرفت من انحلال العلم الإجمالى بينهما (٤) . بما علم بين الأخبار بالخصوص ولو بالإجمال ، فتأمل جيداً .

الوجه الثانى: ثبوت كثير من الأحكام بخبر الواحد

إشاره

ثانيها: ما ذكره فى « الوافيه » مستدلاً (٥) على حجّيه الأخبار الموجوده فى الكتب المعتمده للشيعه - كالكتب الأربعة - مع عمل جمّع به (٦) من غير ردّ ظاهر . وهو: «أنا نقطع ببقاء التكليف إلى يوم القيامة ، سيما بالأصول الضروريّه ،

ص: ٨٤

- ١-١) عطف على قوله : « بانتقاض » ... والأولى : « أو قام أماره » ليكون معطوفاً على « علم » . (منته الدرايه ٤ : ٥٣٠) .
- ٢-٢) هذا الإيراد هو رابع إيرادات الشيخ الأعظم على الوجه المتقدم . راجع فرائد الأصول ١ : ٣٦٠ .
- ٣-٣) إشاره إلى أول إيرادات الشيخ الأنصارى على الوجه المتقدم . المصدر : ٣٥٧ .
- ٤-٤) فى حقائق الأصول ومنته الدرايه : بينها .
- ٥-٥) الأولى : إضافه « به » . (منته الدرايه ٤ : ٥٣٤) .
- ٦-٦) الأولى : تأنيث الضمير ؛ لرجوعه إلى الأخبار . (المصدر السابق) .

كالصلاه والزكاه والصوم والحجّ والمتاجر والأنكحه ونحوها ، مع أنّ جلّ أجزائها وشرايطها وموانعها ، إنّما يثبت بالخبر غير القطعي ، بحيث نقطع بخروج حقائق هذه الأمور عن كونها هذه الأمور ، عند ترك العمل بخبر الواحد ، ومن أنكر ذلك فإنّما يُنكره باللسان ، « وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ » (١)(٢) ، انته .

وأورد عليه (٣):

إيرادان للشيخ الأعظم على الوجه الثاني

أولاً: بأنّ العلم الإجماليّ حاصل بوجود الأجزاء والشرايط بين جميع الأخبار ، لا خصوص الأخبار المشروطة بما ذكره ، فاللازم حينئذٍ : إمّا الاحتياط ، والعمل بكلّ خبرٍ دلّ على جزئيه شيء أو شرطيته ، وإمّا العمل بكلّ خبرٍ ظنّ صدوره ، ممّا دلّ على (٤) الجزئيه أو الشرطيه (٥) .

قلت: يمكن أن يقال: إنّ العلم الإجماليّ وإن كان حاصلًا بين جميع

ص: ٨٥

١-١) النحل: ١٠٦ .

٢-٢) الوافيه: ١٥٩ .

٣-٣) المُورد هو الشيخ الأنصاري في فرائده ١: ٣٦١ - ٣٦٢ .

٤-٤) أدرجنا العبارة كما وردت في « ر » ومنته الدرايه . وفي الأصل : إمّا الاحتياط ، أو العمل بكلّ ما ظنّ صدوره بكلّ ما دلّ على ... وفي مصحح « ن » : إمّا الاحتياط أو العمل بكلّ ما ظنّ صدوره مما دلّ على ... وفي « ق » ، « ش » وحقائق الأصول : إمّا الاحتياط أو العمل بكلّ ما دلّ على جزئيه شيء أو شرطيته . وقال المحقق المشكيني : (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ٣٥٢) تعليقاً على العبارة التي أثبتها : « الظاهر : اغتشاف النسخه ، والعبارة هكذا : « فذكر العبارة التي أوردناها في المتن ، وذلك وفقاً لما جاء في فرائد الشيخ الأعظم ١ : ٣٦٢ .

٥-٥) في « ر » هنا زياده هذه العبارة : إلّا أن يقال : « إنّ المظنون الصدور من الأخبار هو الجامع لما ذكر من الشروط » ، وهي وارده في فرائد الأصول ١ : ٣٦٢ .

الأخبار ، إلّمأانّ العلم بوجود الأخبار الصادره عنهم عليهم السلام بقدر الكفايه بين تلك الطائفه ، أو العلم باعتبار طائفه (١) كذلك بينها ، يوجب انحلال ذاك العلم الإجمالي ، وصيروره غيرها خارجةً (٢) عن طرف العلم ، كما مرّت إليه الإشاره فى تقريب الوجه الأوّل .

اللهمّ إلّمأانّ يُمنع عن ذلك ، وأدّعى عدم الكفايه فى ما علم بصدوره أو اعتباره ، أو ادّعى العلم بصدور أخبارٍ اخر بين غيرها ، فتأمل .

وثانياً: بأنّ قضيتّه إنّما هو العمل بالأخبار المثبتة للجزئيه أو الشرطيّه ، دون الأخبار النافيه لهما .

إشكال المصنّف على الوجه الثانى

والأولى أن يورد عليه: بأنّ قضيتّه إنّما هو الاحتياط بالأخبار المثبتة ، فى ما لم تقم حجّه معتبره على نفيهما ، من عموم دليل أو إطلاقه ، لا الحجّيه بحيث يخصّص أو يقيد بالمشيت منها ، أو يعمل بالنافى فى قبال حجّه على الثبوت و (٣) لو كان أصلاً ، كما لا يخفى .

الوجه الثالث: وجوب العمل بالظنّ فى الكتاب والسّنّه عند انسداد باب العلم والعلمى

إشاره

ثالثها: ما أفاده بعض المحقّقين (٤) بما ملّخصه: أنّا نعلم بكوننا مكلفين بالرجوع إلى الكتاب والسّنّه إلى يوم القيامة، فإن تمكّنا من الرجوع إليهما على نحو يحصل العلم بالحكم أو ما بحكمه ، فلا بدّ من الرجوع إليهما كذلك ، وإلّا

ص: ٨٦

١-١) فى « ش » : الطائفه . وفى منته الدرايه : تلك الطائفه .

٢-٢) فى « ق » ، « ش » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه : غيره خارجاً .

٣-٣) الصواب : إسقاط الواو ؛ لأنّ المقصود إثبات العمل بالنافى من هذه الأخبار ، لو كان الحجّه على الثبوت أصلاً ، كالاستصحاب ... إذ لو كان المثبت خبراً لم يقدّم النافى عليه ، بل يتعارضان . (منته الدرايه ٤ : ٥٤٣) .

٤-٤) وهو المحقّق التقى فى هدايه المسترشدين ٣ : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

فلا- محيصة عن الرجوع على نحو يحصل الظن به في الخروج عن عهده هذا التكليف ، فلو لم يتمكن من القطع بالصدور أو الاعتبار ، فلا بد من التزل إلى الظن بأحدهما .

الجواب عن الوجه الثالث

وفيه: أن قضيه بقاء التكليف فعلاً بالرجوع إلى الأخبار الحاكية للسنة - كما صرح بأنها المراد منها في ذيل كلامه (١) زيد في علو مقامه - إنما هو (٢) الاقتصار في الرجوع (٣) إلى الأخبار المتيقن الاعتبار ، فإن وفي ، وإلا اضيف إليه الرجوع إلى ما هو المتيقن اعتباره بالإضافة ، لو كان ، وإلا فالاحتياط بنحو عرفت (٤) ، لا- الرجوع إلى ما ظن اعتباره؛ وذلك للتمكن من الرجوع علماً - تفصيلاً أو إجمالاً (٥) - ، فلا وجه معه من الاكتفاء بالرجوع إلى ما ظن اعتباره ، هذا .

مع أن مجال المنع عن ثبوت التكليف بالرجوع إلى السنة بذاك المعنى - في ما لم يعلم بالصدور ولا بالاعتبار بالخصوص - واسع .

إيراد الشيخ الأنصاري على الوجه الثالث والكلام فيه

وأما الإيراد عليه (٦): برجوعه : إمّا إلى دليل الانسداد ، لو كان ملاكه دعوى العلم الإجمالي بتكاليف واقعيه ، وإما إلى الدليل الأول ، لو كان ملاكه دعوى العلم بصدور أخبار كثيرة بين ما بأيدينا من الأخبار .

ففيه: أن ملاكه إنما هو دعوى العلم بالتكليف بالرجوع إلى الروايات - في الجملة - إلى يوم القيامة ، فراجع تمام كلامه ، تعرف حقيقة مرامه .

ص: ٨٧

١-١) هدايه المسترشدين ٣ : ٣٧٨ .

٢-٢) في « ق » و « ش » : هي . (٣) كذا ، والأولى : على الرجوع .

٣-٣)

٤-٤) في إيراده على الوجه الثاني ، بقوله: والأولى أن يورد عليه بأن قضيه إنما هو الاحتياط

٥-٥) الأولى أن يقال : للتمكن من الرجوع إلى المعلوم الاعتبار تفصيلاً أو إجمالاً . (منته الدرايه ٤ : ٥٤٩) .

٦-٦) أورده الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ١ : ٣٦٣ - ٣٦٤ .

فصل في الوجوه التي أقاموها على حجّيه الظنّ

أشاره

وهي أربعة:

الوجه الأول: قاعده دفع الضرر المظنون

أشاره

الأول: أنّ في مخالفه (١) المجتهد لما ظنّه من الحكم الوجوبى أو التحريمى مظنّه للضرر ، ودفع الضرر المظنون لازم .

أمّا الصغرى: فلائذّ الظنّ بوجوب شىء أو حرمة ، يلزم الظنّ بالعقوبه على مخالفته ، أو الظنّ بالمفسده فيها ، بناءً على تبعيته الأحكام للمصالح والمفاسد .

وأما الكبرى: فلاستقلال العقل بدفع الضرر المظنون ، ولو لم نقل بالتحسين والتقيح (٢)؛ لوضوح عدم انحصار ملاك حكمه بهما ، بل يكون (٣) التزامه بدفع الضرر المظنون ، - بل المحتمل - بما هو كذلك ، ولو لم يستقلّ بالتحسين والتقيح ،

ص: ٨٨

١-١) فى « ر » : أنّ مخالفه

٢-٢) هذا ردّ على ما أجاب به الحاجبى عن الدليل ، من منع الكبرى ، وأنّ دفع الضرر المظنون - إذا قلنا بالتحسين والتقيح العقلين - احتياط مستحسن لا واجب . انظر شرح العضدى على مختصر الأصول ١ : ١٦٣ .

٣-٣) فى « ر » زياده : ملاكه .

مثل الالتزام بفعل ما استقلَّ بحسنه - إذا قيل باستقلاله - ، ولذا أطبق العقلاء عليه ، مع خلافهم فى اسقلاله بالتحسين والتقييح ، فتدبّر جيداً .

الإشكال على الوجه الأول

والصواب فى الجواب هو : منع الصغرى :

أمّا العقوبه: فلضرووره عدم الملازمه بين الظنّ بالتكليف والظنّ بالعقوبه على مخالفته؛ لعدم الملازمه بينه والعقوبه (١) على مخالفته ، وإنّما الملازمه بين خصوص معصيته واستحقاق العقوبه عليها ، لا بين مطلق المخالفه والعقوبه بنفسها (٢) . ومجرّد (٣) الظنّ به - بدون دليل على اعتباره - لا يتنجّز به ، كى يكون مخالفته عصيانه .

إلّا أن يقال: إنّ العقل وإن لم يستقلّ بتنجزه بمجرّده ، بحيث يحكم باستحقاق العقوبه على مخالفته ، إلّا أنّه لا يستقلّ أيضاً بعدم استحقاقها معه ، فيحتمل العقوبه حينئذٍ على المخالفه . ودعوى استقلاله بدفع الضرر المشكوك - كالمظنون - قريبه جداً ، لا سيّما إذا كان هو العقوبه الأخرويه (٤) ، كما لا يخفى .

وأما المفسده: فلا تُها وإن كان الظنّ بالتكليف يوجب الظنّ بالوقوع فيها

ص: ٨٩

١-١) الأولى : أن يقال : بينه وبين العقوبه . (منته الدرايه ٤ : ٥٥٨) .

٢-٢) هذه الكلمه (بنفسها) مستدركه ؛ لأنّ المقصود نفي الملازمه بين مطلق المخالفه والعقوبه ، وهو استفاد من العبارة ، بلا حاجه إليها . (المصدر السابق) .

٣-٣) فى الأصل : وبمجرّد ، وفى غيره مثل ما أثبتناه .

٤-٤) هذه الجملة مستدركه ؛ إذ الكلام فى منع الصغرى على تقدير إرادته خصوص العقوبه من الضرر ، كما تقدّم بقوله : « أما العقوبه » ، فالكلام حول الضرر بمعنى العقوبه ، لا مطلق الضرر ، حتى يتّجه قوله : « لا سيما ... » . (منته الدرايه ٤ : ٥٦١) .

لو خالفه ، إلّا أنّها ليست بضرر على كلّ حال؛ ضروره أنّ كلّ ما يوجب قبْح الفعل من المفسد ، لا يلزم أن يكون من الضرر على فاعله ، بل ربما يوجب حزازةً ومنقصهً في الفعل ، بحيث يُذمّ عليه فاعله بلا ضررٍ عليه أصلاً ، كما لا يخفى .

وأما تفويت المصلحه: فلا شبهه في أنّه ليس فيه مضرهٌ ، بل ربما يكون في استيفائها المضره ، كما في الإحسان بالمال ، هذا .

مع منع كون الأحكام تابعهً للمصالح والمفاسد في الأمور بها والمنهَى عنها (١) ، بل إنّما هي تابعه لمصالحٍ فيها (٢) ، كما حقّقناه في بعض فوائدنا (٣) .

وبالجملة (٤): ليست المفسده ولا المنفعه الفائته - اللتان في الأفعال ، وأنيط بهما الأحكام - بمضره . وليس مناط حكم العقل بقبح ما فيه المفسده ، أو حُسن ما فيه المصلحه من الأفعال - على القول باستقلاله بذلك - هو كونه ذا ضررٍ واردٍ على فاعله ، أو نفعٍ عائِدٍ إليه .

ص : ٩٠

١- ١) كذا في الأصل وطبعاته ، والأولى : المأمور به والمنهَى عنه .

٢- ٢) فيه مسامحه واضحه ؛ إذ ظاهر العبارة تُوهم كون الأحكام دائماً كذلك ، وهو كما ترى . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ٣٧٤) .

٣- ٣) لا- يخفى : أنّ الذي حقّقه في بعض فوائده ... هو كونها (الأحكام) تابعه للمصالح والمفاسد في متعلقاتها . (حقائق الأصول ٢ : ١٥٣) ، وراجع الفوائد (للمصنف) : ٣٣٠ فائده في الملازمه بين الأحكام الشرعيه والعقليه . نعم ، يوجد له - في حاشيته على الفوائد : ٧٦ - جواب قريب عمّا ذكره هنا . يلاحظ أيضاً منته الدرايه ٤ : ٥٦٥ .

٤- ٤) هذا حاصل ما ذكره في قوله : وأما المفسده ... فكان المناسب بيانه قبل قوله : مع منع كون ... انظر منته الدرايه ٤ : ٥٦٧ وكفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ٣٧٤ .

ولعمري هذا أوضح من أن يخفى ، فلا مجال لقاعده دفع الضرر المظنون هاهنا أصلاً .
ولا استقلال للعقل بقبح فعلٍ ما فيه احتمال المفسده ، أو ترك ما فيه احتمال المصلحه ، فافهم .

الوجه الثاني: الملازمه بين عدم الأخذ بالظنّ وترجيح المرجوح على الراجح والردّ عليه

الثاني: أنّه لو لم يؤخذ بالظنّ لزم ترجيح المرجوح على الراجح ، وهو قبيح .

وفيه (١): أنّه لا يكاد يلزم منه ذلك ، إلّا في ما إذا كان الأخذ بالظنّ أو بطرفه لازماً ، مع عدم إمكان الجمع بينهما عقلاً ، أو عدم وجوبه شرعاً ، ليدور الأمر بين ترجيحه وترجيح طرفه . ولا يكاد يدور الأمر بينهما إلّا بمقدّمات دليل الانسداد ، وإلّا كان اللازم هو الرجوع إلى العلم ، أو العلميّ ، أو الاحتياط ، أو البراءة ، أو غيرها (٢) ، على حسب اختلاف الأشخاص أو الأحوال في اختلال (٣) المقدّمات ، على ما ستطّلع على حقيقه الحال .

الوجه الثالث : لزوم العمل بالاحتياط في المظنونات دون المشكوكات والموهومات

إشاره

الثالث: ما عن السيّد الطباطبائيّ قدس سره (٤) من: أنّه لا-ريب في وجود واجبات ومحرمات كثيره بين المشتبهات ، ومقتضي ذلك وجوب الاحتياط بالإنيان بكلّ ما يحتمل الوجوب ولو موهوماً ، وترك ما يحتمل الحرمة كذلك ، ولكن مقتضي قاعده نفى الحرج ، عدم وجوب ذلك كلّهُ؛ لأنّه عُسرٌ أكيد

ص: ٩١

١-١) هذا هو أحد جوابي الشيخ الأعظم عن الوجه المذكور . راجع فرائد الأصول ١: ٣٨١ .

٢-٢) أدرجنا الكلمه من « ر » ، وفي غيرها : غيرهما .

٣-٣) في « ش » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه : اختلاف .

٤-٤) حكاه الشيخ الأعظم الأنصاري عن أستاذه (شريف العلماء) عن أستاذه السيّد الطباطبائي . انظر فرائد الأصول ١ : ٣٨٢ و بحر الفوائد ١ : ١٨٩ .

وَحَرْجٌ شَدِيدٌ ، فَمَقْتَضَى الْجَمْعُ بَيْنَ قَاعِدَتِي الْاِحْتِيَاظِ وَانْتِفَاءِ الْحَرْجِ : الْعَمَلُ بِالْاِحْتِيَاظِ فِي الْمَظْنُونَاتِ ، دُونَ الْمَشْكُوكَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ - بِإِخْرَاجِ بَعْضِ الْمَظْنُونَاتِ ، وَإِدْخَالِ بَعْضِ الْمَشْكُوكَاتِ وَالْمَوْهُومَاتِ - بَاطِلٌ إِجْمَاعًا .

الإيراد على الوجه

ولا يخفى ما فيه من القدر والفساد؛ فإنه (١) بعض مقدمات دليل الانسداد ، ولا يكاد ينتج بدون سائر مقدماته ، ومعه لا يكون دليلًا (٢) آخر بل ذاك الدليل .

الوجه الرابع : دليل الانسداد

إشاره

الرابع: دليل الانسداد ، وهو مؤلف من مقدمات ، يستقلّ العقل مع تحقّقها بكفايه الإطاعه الظنيّه - حكومه أو كشفًا ، على ماتعرف - ، ولا يكاد يستقلّ بها بدونها .

مقدمات دليل الانسداد

وهي خمس:

أولها (٣): أنه يعلم إجمالاً بثبوت تكاليف كثيره فعليه في الشريعه .

ثانيها: أنه قد انسد علينا باب العلم والعلمى إلى كثير منها .

ثالثها: أنه لا يجوز لنا إهمالها ، وعدم التعرّض لامثالها أصلاً .

رابعها: أنه لا يجب علينا الاحتياط في أطراف علمنا ، بل لا يجوز في الجملة ، كما لا يجوز الرجوع إلى الأصل في المسأله ، من استصحابٍ وتخيير وبراءه واحتياط ، ولا إلى فتوى العالم بحكمها .

ص: ٩٢

١- ١) أفاد ذلك الشيخ الأعظم في فرائده ١: ٣٨٢ .

٢- ٢) في « ق » و « ر » وحقائق الأصول: دليل . يراجع منته الدرايه ٤: ٥٧٤ .

٣- ٣) أثبتنا الأعداد وفقاً لما ورد في حقائق الأصول ، وفي غيره: أولها ، ثانيها

خامستها: أنه كان ترجيح المرجوح على الراجح قبيحاً (١)(٢).

فيستقلّ العقل حينئذٍ بلزوم الإطاعة الظّئيه لتلك التكاليف المعلومه ، وإلّا لزم - بعد انسداد باب العلم والعلمى بها - : إِمّا إهمالها ، وإمّا لزوم الاحتياط فى أطرافها ، وإمّا الرجوع إلى الأصل الجارى فى كلّ مسأله ، - مع قطع النظر عن العلم بها - أو التقليد فيها ، أو الاكتفاء بالإطاعة الشكّيه أو الوهميه مع التمكّن من الظّئيه .

والفرض بطلان كلّ واحد منها :

التحقيق فى مقدّمات الإنسداد:

١ - انحلال العلم الإجمالى بالتكاليف بسبب الأخبار الوارده عن أهل البيت عليهم السلام

أمّا المقدّمه الأولى: فهى وإن كانت بديهيه ، إلّا أنّه قد عرفت (٣) انحلالَ العلم الإجمالى بما فى الأخبار الصادره عن الأئمّه الطاهرين عليهم السلام ، التى تكون فى ما بأيدينا ، من الروايات فى الكتب المعتره ، ومعه لا موجب للاحتياط إلّا فى خصوص ما فى الروايات ، وهو غير مستلزم للعسر ، فضلاً عمّا يوجب الاختلال ، ولا إجماع على عدم وجوبه ، ولو سلّم الإجماع على عدم وجوبه لو لم يكن هناك انحلال .

٢ - انسداد باب العلم ، لا باب العلمى

وأما المقدّمه الثانيه: فأما بالنسبه إلى العلم: فهى بالنسبه إلى أمثال زماننا بينه وجدائيه ، يعرف الانسداد كلّ من تعرّض للاستنباط والاجتهاد .

ص: ٩٣

١- ١) الأولى: « أنّ ترجيح المرجوح على الراجح قبيح » حتى يلائم قوله: « فيستقلّ العقل ». (منته الدرايه ٤ : ٥٧٧).
٢- ٢) هذا دليل المقدّمه الخامسه ، لا- نفسها ، بل اللازم أن يقال: « أنّه لا يجوز التنزل إلى الشك أو الوهم ؛ لقبح ترجيح المرجوح على الراجح » كما فى المقدّمات السابقه . (نهايه الدرايه ٣ : ٢٧٣).
٣- ٣) فى جوابه على الوافيه : أنّ العلم بوجود الأخبار الصادره عنهم عليهم السلام ... يوجب انحلال ذاك العلم الاجمالي . انظر الصفحه : ٨٦ .

وأما بالنسبة إلى العلمى: فالظاهر أنها غير ثابتة؛ لما عرفت من نهوض الأدله على حجّيه خبرٍ يوثق بصدقه ، وهو - بحمد الله - وافٍ بمعظم الفقه ، لا سيما بضميمه ما علم تفصيلاً منها ، كما لا يخفى .

٣ - المقدمه الثالثه - وهى عدم جواز الإهمال - قطعيه

وأما الثالثه: فهى قطعيه ، ولو لم نقل بكون العلم الإجمالى منجزاً مطلقاً ، أو فى ما جاز أو وجب الاقتحام فى بعض أطرافه ، كما فى المقام ، حسب ما يأتى (١)؛ وذلك لأنّ إهمال معظم الأحكام ، وعدم الاجتناب كثيراً عن الحرام ، ممّا يقطع بأنّه مرغوب عنه شرعاً ، وممّا يلزم تركه إجماعاً .

إن قلت: إذا لم يكن العلمُ بها منجزاً لها؛ - للزوم الاقتحام فى بعض الأطراف، كما أُشير إليه - فهل كان العقاب على المخالفه فى سائر الأطراف حينئذٍ - على تقدير المصادفه - إلعقاباً بلا بيان ، والمؤاخذة عليها إلامؤاخذة بلا برهان ؟

قلت: هذا إنّما يلزم لو لم يُعلم بإيجاب الاحتياط ، وقد علم به بنحو اللّم؛ حيث علم اهتمام الشارع بمراعاة تكاليفه ، بحيث ينافيه عدمُ إيجابه الاحتياط الموجب للزوم المراعاة ، ولو كان بالالتزام ببعض المحتملات .

مع صحّه دعوى الإجماع على عدم جواز الإهمال فى هذا الحال ، وأنّه مرغوب عنه شرعاً قطعاً (٢) ، فلا تكون المؤاخذة والعقاب حينئذٍ بلا بيان وبلا برهان ، كما حقّقناه فى البحث وغيره .

ص: ٩٤

١- ١) فى نهايه المقام الأوّل من مبحث الاشتغال ، حيث قال فى الصفحه : ١٦٦ : ومنه ظهر أنه لو لم يعلم فعلية التكليف مع العلم به إجمالاً ... لما وجب موافقته ، بل جاز مخالفته .

٢- ٢) أثبتنا العبارة كما وردت فى « ن » ، « ق » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه . وفى الأصل وبعض طبعاته توجد هنا هذه الزيادة : « وأما مع استكشافه » . يراجع منته الدرايه ٤ : ٥٨٦ .

٤ - عدم وجوب الاحتياط في ما يوجب عُسرَه اختلال النظام لا في ما لا يوجبَه

وأما المقدمه الرابعه: فهي بالنسبه إلى عدم وجوب الاحتياط التام بلا كلام ، في ما يوجب عُسرَه اختلال النظام .

وأما في ما لا يوجب فمحلُّ نظرٍ ، بل مَنعٌ ؛ لعدم حكومه قاعده نفى العسر والخرج على قاعده الاحتياط؛ وذلك لما حَقَّقناه في معنى ما دلَّ على نفى الضرر والعُسْر (١) ، من أن التوفيق بين دليلهما ودليل التكليف ، أو الوضع - المتعلقين بما يعمهما - ، هو : نفيهما عنهما بلسان نفيهما ، فلا يكون له حكومه على الاحتياط العَسِر إذا كان بحكم العقل؛ لعدم العُسِر في متعلق التكليف ، وإنما هو في الجمع بين احتمالاته احتياطاً .

نعم ، لو كان معناه نفى الحكم الناشئ من قبله العسر - كما قيل (٢) - لكانت قاعده نفيه محكِّمَةً على قاعده الاحتياط؛ لأنَّ العسر حينئذٍ يكون من قبل التكليف المجهوله ، فتكون منفيّه بنفيه .

ولا يخفى: أنه على هذا لا وجه لدعوى استقلال العقل بوجوب الاحتياط في بعض الأطراف ، بعد رفع اليد عن الاحتياط في تمامها (٣) ، بل لابد من دعوى وجوبه شرعاً ، كما أشرنا إليه في بيان المقدمه الثالثه ، فافهم وتأمل جيداً .

لا مانع من إجراء الأصول المشبهه في أطراف العلم

وأما الرجوع إلى الأصول: فبالنسبه إلى الأصول المشبهه - من احتياطٍ أو استصحابٍ مثبتٍ للتكليف - فلا مانع عن إجرائها عقلاً مع حكم العقل وعموم النقل .

ص: ٩٥

١- ١) في خاتمه البحث عن قاعده نفى الضرر .

٢- ٢) قاله الشيخ الأعظم في فرائده ٢ : ٤٦٠ - ٤٦٢ .

٣- ٣) هذا تعريض بالشيخ الأعظم ، حيث ذهب إلى وجوب الاحتياط في بقيه الأطراف ، بعد ارتفاع وجوبه في جميعها بقاعده نفى العسر . انظر فرائد الأصول ١ : ٤٢١ - ٤٢٢ .

هذا ، ولو قيل بعدم جريان الاستصحاب في أطراف العلم الإجمالي؛ لاستلزام شمول دليله لها التناقض في مدلوله؛ بداهة تناقض حرمة النقض في كل منها - بمقتضى □ : «لا تنقض» - لوجوبه في البعض ، كما هو قضيه : «ولكن تنقضه ييقين آخر» .

وذلك لأنه إنما يلزم في ما إذا كان الشك في أطرافه فعلياً ، وأما إذا لم يكن كذلك ، بل لم يكن الشك فعلاً إلفي بعض أطرافه ، وكان بعض أطرافه الآخر غير ملتفت إليه فعلاً أصلاً - كما هو حال المجتهد في مقام استنباط الأحكام ، كما لا يخفى - فلا يكاد يلزم ذلك؛ فإن قضيه :

«لا- تنقض» ليس حينئذٍ إلماحرمة النقض في خصوص الطرف المشكوك ، وليس فيه علم بالانتقاض ، كى يلزم التناقض في مدلول دليله من شموله له ، فافهم .

لا مانع من إجراء الأصول النافية أيضاً مع الانحلال

ومنه قد انقدح : ثبوت حكم العقل وعموم النقل بالنسبة إلى الأصول النافية أيضاً ، وأنه لا يلزم محذور لزوم التناقض من شمول الدليل لها ، لو لم يكن هناك مانع - عقلاً أو شرعاً - من إجرائها ، ولا مانع كذلك لو كانت موارد الأصول المثبتة - بضميمه ما علم تفصيلاً ، أو نهض عليه علمي - بمقدار المعلوم إجمالاً ، بل بمقدار لم يكن معه مجال لاستكشاف إيجاب الاحتياط ، وإن لم يكن بذاك المقدار ، ومن الواضح أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال .

وقد ظهر بذلك: أن العلم الإجمالي بالتكاليف ربما ينحل بركة جريان الأصول المثبتة وتلك الضميمة ، فلا موجب حينئذٍ للاحتياط عقلاً ولا شرعاً أصلاً ، كما لا يخفى .

كما ظهر: أنه لو لم ينحلّ بذلك ، كان خصوص موارد الأصول النافيه ، مطلقاً - ولو من مضمونات عدم التكليف (١) - محلاً للاحتياط فعلاً - ويرفع اليد عنه كلياً أو بعضاً ، بمقدار رفع الاختلال أو رفع العسر على ما عرفت - ، لا محتملات التكليف مطلقاً (٢) .

عدم جواز رجوع الانسدادى إلى المجتهد الانفتاحى

إشاره

وأما الرجوع إلى فتوى العالم: فلا يكاد يجوز؛ ضرورة أنه لا يجوز إلّا للجاهل ، لا للفاضل الذى يرى خطأ من يدعى انفتاح باب العلم أو العلمى ، فهل يكون رجوعه إليه بنظره إلمن قبيل رجوع الفاضل إلى الجاهل ؟

٥ - ترجيح المرجوح على الراجح قبيح قطعاً إلّا أن النوبه لا تصل إليه

وأما المقدمه الخامسه: فلاستقلال العقل بها ، وأنه لا يجوز التنزل - بعد عدم التمكّن من الإطاعه العلميه ، أو عدم وجوبها - إلّا إلى الإطاعه الظئيه ، دون الشكّيه أو الوهميه؛ لبداهه مرجوحيتهما بالإضافه إليها ، وقبح ترجيح المرجوح على الراجح .

لكنّك عرفت عدم وصول النوبه إلى الإطاعه الاحتماليه ، مع دوران الأمر (٣) بين الظئيه والشكّيه أو الوهميه (٤) ، من جهه ما أوردناه على المقدمه الأولى من : انحلال العلم الإجمالى بما فى أخبار الكتب المعبره ، وقضيته (٥)

ص: ٩٧

١-١) قال المحقّق المشكّينى : الظاهر : إنه سهو من القلم ، والأولى بدله أن يقال : ولو من موهومات التكليف ؛ لأنها أولى بالذكر والوصلية . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكّينى ٣: ٤٠٩) ، يلاحظ أيضاً منته الدرايه ٤: ٦١٤ . وفى الأصل و «ر»: ولو من مضمونات التكليف .

٢-٢) كما نسب ذلك إلى المشهور . (حقائق الأصول ٢: ١٦٧) .

٣-٣) يعنى : « وعدم دوران الأمر » ، فالأولى : تبديل « مع » ب « وعدم » ليكون معطوفاً على « عدم وصول » . (منته الدرايه ٤: ٦٠٧ - ٦٠٨) .

٤-٤) أثبتنا ما فى الأصل وبعض الطبعات ، وفى بعضها الآخر : والوهميه .

٥-٥) فى « ر » : وقضيته .

الاحتياط بالالتزام (١) عملاً بما فيها من التكليف ، ولا بأس به؛ حيث لا يلزم منه عسرٌ ، فضلاً عما يوجب اختلال النظام .

وما أوردناه على المقدمه الرابعه من جواز الرجوع إلى الأصول مطلقاً ، ولو كانت نافية؛ لوجود المقتضى وفقد المانع عنه ، لو كان التكليف - فى موارد الأصول المثبتة ، وما علم منه تفصيلاً ، أو نهض عليه دليلٌ معتبرٌ - بمقدار المعلوم بالإجمال ، وإلا فإلى الأصول المثبتة وحدها .

وحيثُ كان خصوص موارد الأصول النافيه محلاً لحكومه العقل ، وترجيحِ مضمونات التكليف منها (٢) على غيرها ، ولو بعد استكشاف وجوب الاحتياط فى الجملة شرعاً ، بعد عدم وجوب الاحتياط التام شرعاً أو عقلاً ، على ما عرفت تفصيله .

هذا هو التحقيق على ما يساعد عليه النظر الدقيق ، فافهم وتدبر جيداً .

فصل الظنّ بالطريق والظنّ بالواقع

أشاره

هل قضيه المقدمات - على تقدير سلامتها - هى حجّيه الظنّ بالواقع ، أو بالطريق ، أو بهما ؟

أقوال :

التحقيق: اعتبار الظنّ بالطريق والظنّ بالواقع

ص: ٩٨

١-١) فى حقائق الأصول ومنته الدرايه : بالإلزام .

٢-٢) أدرجنا ما فى « ن » وبعض الطبعات ، وفى الأصل وبعض الطبعات الأخرى : فيها .

والتحقيق أن يقال: إنه لا- شبهه في أن همّ العقل في كلّ حال ، إنّما هو تحصيل الأمن من تبعه التكليف المعلومه ، من العقوبه على مخالفتها .

كما لا شبهه في استقلاله في تعيين ما هو المؤمنّ منها ، وفي أنّ كلّ ما كان القطع به مؤمناً في حال الانفتاح ، كان الظنّ به مؤمناً حال الانسداد جزماً ، وأنّ المؤمن في حال الانفتاح هو القطع بإتيان المكلف به الواقعي بما هو كذلك - لا- بما هو معلوم ، ومؤدّى الطريق ، ومتعلّق العلم ، وهو طريق (1) شرعاً وعقلاً- أو بإتيانه الجعليّ؛ وذلك لأنّ العقل قد استقلّ بأنّ الإتيان بالمكلف به الحقيقيّ بما هو هو - لا بما هو مؤدّى الطريق - مبرئٌ للذمه قطعاً .

كيف ؟ وقد عرفت : أنّ القطع بنفسه طريق لا يكاد تناله يدُ الجعل إحداثاً وإمضاءً ، إثباتاً ونفيّاً . ولا يخفى : أنّ قضيه ذلك هو التنزّل إلى الظنّ بكلّ واحد من الواقع والطريق .

الوجه في اختصاص الحجّيه بالظنّ بالواقع والجواب عنه

ولا- منشأ توهم الاختصاص بالظنّ بالواقع ، إلّا توهم أنّه قضيه اختصاص المقدمات بالفروع ؛ - لعدم انسداد باب العلم في الأصول ، وعدم إجماع في التنزّل إلى الظنّ فيها - . والغفله عن أنّ جريانها في الفروع ، موجبٌ لكفايه الظنّ بالطريق في مقام تحصيل (2) الأمن من عقوبه التكليف (3) ، وإن كان باب العلم في غالب الأصول مفتوحاً ؛ وذلك لعدم التفاوت في نظر العقل - في ذلك - بين الظنّين .

الوجه الأوّل في اختصاص الحجّيه بالظنّ بالطريق

إشاره

كما أنّ منشأ توهم الاختصاص بالظنّ بالطريق وجهان:

أحدهما: ما أفاده بعضُ الفحول (4) . وتبعه في الفصول ، قال فيها: «إنّا كما

ص: ٩٩

١- ١) حق العبارة : لأنه طريق . (منته الدرايه ٤ : ٦١٦) .

٢- ٢) أدرجنا الكلمه من « ر » ، « ق » و « ش » . وفي غيرها : يحصل .

٣- ٣) في « ق » زياده : الشرعيّه . □

٤- ٤) هو المحقّق العلّامه الشيخ أسد الله التستري في كتابه : كشف القناع : ٤٦٠ .

نقطع بأننا مكلفون - في زماننا هذا - تكليفاً فعلياً بأحكام فرعيته كثيره ، لا- سبيل لنا - بحكم العيان وشهاده الوجدان - إلى تحصيل كثير منها بالقطع ، ولا بطريقٍ معيّنٍ يقطع من السمع - بحكم الشارع - بقيامه ، أو قيام طريقه مقام القطع ولو عند تعذره ، كذلك نقطع بأن الشارع قد جعل لنا إلى تلك الأحكام طريقاً مخصوصاً ، وكلفنا تكليفاً فعلياً بالعمل بمؤدّي طرقٍ مخصوصه ، وحيث إنّه لا سبيل غالباً إلى تعيينها بالقطع ، ولا بطريقٍ يقطع من السمع بقيامه بالخصوص ، أو قيام طريقه كذلك مقام القطع ولو بعد تعذره ، فلا ريب أنّ الوظيفه - في مثل ذلك - بحكم العقل ، إنّما هو الرجوع - في تعيين ذلك الطريق - إلى الظنّ الفعلّي الذي لا دليل على عدم حجّيته (١)؛ لأنّه أقرب إلى العلم وإلى إصابه الواقع ممّا عداه» (٢).

الإشكال الأوّل على الوجه

وفيه أولاً (٣) : - بعد تسليم العلم بنصب طُرُقٍ خاصّه ، باقيه في ما بأيدينا من الطرق غير العلميه ، وعدم وجود المتيقن بينها أصلاً - أنّ قضيه ذلك هو الاحتياط في أطراف هذه الطرق المعلومه بالإجمال ، لا تعيينها بالظنّ .

لا يقال (٤) : الفرض هو عدم وجوب الاحتياط ، بل عدم جوازه .

ص : ١٠٠

١ - ١) أثبتنا العبارة كما وردت في الفصول ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه . وفي الأصل وأكثر طبعاته : لا دليل على حجّيته . يلاحظ منتها الدرايه ٤ : ٦٢٥ .

٢ - ٢) الفصول : ٢٧٧ ، مع اختلاف في بعض الألفاظ .

٣ - ٣) هذا الإيراد يتضمّن أربعة من الردود الخمسه التي أوردها الشيخ الأعظم على صاحب الفصول . راجع فرائد الأصول ١ : ٤٣٩ - ٤٤٦ .

٤ - ٤) هذا الإشكال أيضاً ذكره الشيخ الأعظم من غير تعرّض لجوابه . انظر فرائد الأصول ١ : ٤٤٦ .

لأنَّ الفرض إنّما هو عدم وجوب الاحتياط التامّ في أطراف الأحكام ، ممّا يوجب العسر المخلّ بالنظام (١) ، لا- الاحتياط في خصوص ما بأيدينا من الطرق؛ فإنّ قضيه هذا الاحتياط هو جواز رفع اليد عنه في غير مواردّها (٢) ، والرجوع إلى الأصل فيها ولو كان نافياً للتكليف .

وكذا في ما إذا نهض (٣) الكلّ على نفيه .

وكذا في ما إذا تعارض فردان من بعض الأطراف فيه - نفيًا وإثباتًا - ، مع ثبوت المرجح للنافي، بل مع عدم رجحان المثبت في خصوص الخبر منها، ومطلقاً في غيره، بناءً على عدم ثبوت الترجيح - على تقدير الاعتبار - في غير الأخبار .

وكذا لو تعارض إثنان منها في الوجوب والتحريم ، فإنّ المرجح - في جميع ما ذكر من موارد التعارض هو الأصل الجارى فيها ولو كان نافياً؛ لعدم نهوض طريق معتبر ، ولا ما هو من أطراف العلم به ، على خلافه ، فافهم .

وكذا كلُّ موردٍ لم يجر فيه الأصل المثبت؛ للعلم بانتقاض حاله السابقه فيه إجمالاً ، بسبب العلم به (٤) أو بقيام أماره معتبره عليه في بعض أطرافه ، بناءً على عدم جريانه بذلك (٤) .

ص: ١٠١

١-١) الأولى للمصنّف: عدم توصيف العسر بكونه مخلاً بالنظام؛ لأنّه لا يلزم في الكبير، فضلاً عن الصغير، بل الغرض في المقام هو إثبات العسر في الأول، دون الثاني. (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣: ٤٢٠).

٢-٢) هذا مقتضى الانحلال، لا مقتضى الاحتياط، فالعبارة لا تخلو من مسامحه. (حقائق الأصول ٢: ١٧٦).

٣-٣) في «ش»: إذا نقض.

٤-٤) فيه مسامحه؛ إذ العلم بانتقاض لا يكون سبباً للعلم به. والصحيح أن يقال: للعلم بانتقاض أو بقيام... (نهايه الدرايه ٣

: ٣٠٧ - ٣٠٨). وقال في منته الدرايه ٤: ٦٣٤ - تعليقاً على قول المصنّف: « للعلم بانتقاض حاله السابقه » - هذه الجملة

مستدرکه؛ للاستغناء عنها بقوله: بسبب العلم به أو بقيام... .

وثانياً: لو سلم أن قضيتته لزوم التنزل إلى الظن، فتوهم: أن الوظيفة حينئذٍ هو خصوص الظن بالطريق، فاسد قطعاً؛ وذلك لعدم كونه أقرب إلى العلم وإصابه الواقع، من الظن بكونه مؤدى طريق معتبر - من دون الظن بحججه طريق أصلاً -، ومن الظن بالواقع، كما لا يخفى.

شبهه أقربيه الظن بالطريق من الظن بالواقع مع صرف الواقع إلى المؤدى والجواب عنها

لا يقال: إنما لا يكون أقرب من الظن بالواقع، إذا لم يصرف التكليف الفعلى عنه إلى مؤديات الطرق ولو بنحو التقييد (١).

فإن الالتزام به بعيد؛ إذ الصرف لو لم يكن تصويماً محالاً، فلا أقل من كونه مجمعاً على بطلانه؛ ضروره (٢) أن القطع بالواقع يُجدي في الإجزاء بما هو واقع، لا بما هو مؤدى طريق القطع (٣)، كما عرفت (٤).

ومن هنا انقذح: أن التقييد أيضاً غير سديد، مع أن الالتزام بذلك غير مفيد؛ فإن الظن بالواقع في ما ابتلى به من التكليف، لا يكاد ينفك عن الظن بأنه مؤدى طريق معتبر.

ص: ١٠٢

١-١) إشاره إلى تكمله دليل الفصول، وهو الصرف والتقييد، وقد أفادها ضمن كلامه، ولم ينقلها المصنف ضمن العبارة التي أوردها عنه. انظر الفصول: ٢٧٧.

٢-٢) الأولى: ذكر هذا التعليل عقيب قوله: «ومن هنا انقذح أن التقييد أيضاً غير سديد» وذلك لاشتراكه بين التصويب والتقييد. (منته الدرايه ٤: ٦٤٢).

٣-٣) هذا من إضافه الصفه إلى الموصوف. والأولى أن يقال: «القطع الطريقي». راجع المصدر السابق: ٦٤٣.

٤-٤) في بدايه هذا الفصل، إذ قال: وأن المؤمن في حال الانفتاح هو القطع بإتيان المكلف به الواقعي بما هو كذلك، لا بما هو معلوم ومؤدى الطريق.

والظنّ بالطريق ما لم يظنّ بإصابه (١) الواقع - غير مجدٍ بناءً على التقييد؛ لعدم استلزامه الظنّ بالواقع المقيّد به بدونه ، هذا .

مع عدم مساعده نصب الطريق على الصرف ، ولاعلى التقييد . غايته أنّ العلم الإجماليّ بنصب طرقٍ وافيّه ، يوجب انحلال العلم بالتكاليف الواقعيّه إلى العلم بما هو مضامين الطرق المنصوبه من التكاليف الفعليّه . والانحلال وإن كان يوجب عدم تنجّز مالم يؤدّ إليه الطريق من التكاليف الواقعيّه ، إلّا أنّه إذا كان رعايه العلم بالنصب لازماً ، والفرصُ عدمُ اللزوم بل عدم الجواز .

وعليه تكون التكاليف الواقعيه كما إذا لم يكن هناك علمٌ بالنصب ، في كفايه الظنّ بها حال انسداد باب العلم ، كما لا يخفى .

ولابدّ حينئذٍ من عنايه أخرى (٢)* في لزوم رعايه الواقعيّات بنحوٍ من

ص: ١٠٣

١-١) في « ن » : بإصابته ، وفي الأصل وسائر الطبقات مثل ما أدرجناه .

٢-٢) (*) وهي إيجاب الاحتياط في الجملة ، المستكشف بنحو اللّم ، من عدم الإهمال في حال الانسداد قطعاً إجماعاً ، بل ضروره . وهو يقتضى التنزّل إلى الظنّ بالواقع حقيقه أو تعبداً ، إذا كان استكشافه في التكاليف المعلومه إجمالاً ، لما عرفت من وجوب التنزّل عن القطع - بكلّ ما يجب تحصيل القطع به في حال الانفتاح - إلى الظنّ به في هذا الحال ، وإلى الظنّ بخصوص الواقعيّات التي تكون مؤدّيات الطرق المعتمره ، أو بمطلق المؤدّيات ، لو كان استكشافه في خصوصها أو في مطلقها ، فلا يكاد أن تصل النوبه إلى الظنّ بالطريق بما هو كذلك ، وإن كان يكفي ؛ لكونه مستلزماً للظنّ بكون مؤداه مؤدّى طريق معتبر ، كما يكفي الظنّ بكونه كذلك ، ولو لم يكن ظنّ باعتبار طريق أصلاً ، كما لا يخفى . وأنت خبير بأنّه لا وجه لاحتمال ذلك ، وإنّما المتيقّن هو لزوم رعايه الواقعيّات في كلّ حال ، بعد عدم لزوم رعايه الطرق المعلومه بالإجمال بين أطراف كثيره ، فافهم . (منه قدس سره) .

الإطاعه ، وعدم إهمالها رأساً ، كما أشرنا إليها (١) .

ولا- شبهه في أنّ الظنّ بالواقع لو لم يكن أولى حينئذٍ - لكونه أقرب في التوسّيل به إلى ما به الاهتمام ، من فعل الواجب و (٢) ترك الحرام - من الظنّ بالطريق ، فلا- أقلّ من كونه مساوياً في ما يهّم العقل ، من تحصيل الأمن من العقوبه في كلّ حال ، هذا .

مع ما عرفت (٣) من أنّه عادةً يلازم الظنّ بأنّه مؤدّى طريق ، وهو - بلا شبهه - يكفى ولو لم يكن هناك ظنّ بالطريق ، فافهم فإنّه دقيق .

الوجه الثاني في اختصاص الحجبه بالظنّ بالطريق

اشاره

ثانيهما: ما اختصّ به بعض المحقّقين ، قال: «لا- ريب في كوننا مكلفين بالأحكام الشرعيه ، ولم يسقط عنّا التكليف بالأحكام الشرعيه ، وأنّ الواجب علينا أولاً- هو : تحصيل العلم بتفريغ الذمّه في حكم المكلف ، بأن يقطع معه بحكمه بتفريغ ذمّتنا عمّا كلفنا به ، وسقوط تكليفنا عنّا ، سواء حصل العلم معه بأداء الواقع أو لا ، حسبما مرّ تفصيل القول فيه . فحينئذٍ نقول: إن صحّ لنا تحصيل العلم بتفريغ ذمّتنا في حكم الشارع ، فلا إشكال في وجوبه وحصول البراءه به ، وإن انسدّ علينا سبيل العلم ، كان الواجب علينا تحصيل الظنّ بالبراءه في حكمه؛ إذ هو الأقرب إلى العلم به ، فيتعيّن الأخذ به عند التنزّل من العلم في حكم العقل - بعد انسداد سبيل العلم والقطع ببقاء التكليف - دون ما يحصل معه الظنّ بأداء الواقع ، كما يدّعيه القائل بأصالة حجّيه

ص: ١٠٤

١- (١) في المقدّمه الثالثه من مقدّمات الانسداد .

٢- (٢) في « ر » : أو .

٣- (٣) عرفته آنفاً عند قوله : فإنّ الظنّ بالواقع في ما ابتلى به من التكاليف لا يكاد ينفك عن الظنّ بأنّه مؤدّى طريق معتبر .

الظن» (١). أنته موضع الحاجه من كلامه - زيد في علو مقامه

المناقشه الأولى فى الوجه الثانى

وفيه أولاً: أن الحاكم - على الاستقلال - فى باب تفرغ الذمه - بالإطاعه والامتثال - إنما هو العقل ، وليس للشارع فى هذا الباب حكمٌ مولوى يتبعه حكم العقل ، ولو حكم فى هذا الباب كان يتبع حكمه إرشاداً إليه ، وقد عرفت (٢) استقلاله بكون الواقع - بما هو هو - مفرغاً (٣) ، وأن القطع به حقيقه أو تعديداً مؤمناً جزماً ، وأن المؤمن فى حال الانسداد هو الظن بما كان القطع به مؤمناً حال الانفتاح ، فيكون الظن بالواقع أيضاً مؤمناً حال الانسداد .

المناقشه الثانيه

وثانياً (٤): سلمنا ذلك ، لكن حكمه بتفرغ الذمه - فى ما إذا أتى المكلف بمؤدى الطريق المنسوب - ليس إلابدعوى أن النصب يستلزمه ، مع أن دعوى:

أن التكليف بالواقع يستلزم حكمه بالتفرغ فى ما إذا أتى به أولى ، كما لا يخفى ، فيكون الظن به ظناً بالحكم بالتفرغ أيضاً .

إن قلت: كيف يستلزمه الظن (٥) بالواقع ؟ مع أنه ربما يقطع بعدم حكمه

ص: ١٠٥

١-١) هدايه المسترشدين ٣ : ٣٥١ - ٣٥٢ .

٢-٢) فى أوائل هذا الفصل ، حيث قال : وأن المؤمن فى حال الانفتاح هو القطع ... انظر الصفحه : ٩٩ .

٣-٣) أدرجنا المصحح فى الأصل ، وفى أكثر الطبعات : بكون الواقع بما هو مفرغ . وفى « ر » : بكون إتيان الواقع مفرغاً . يلاحظ منته الدرايه ٤ : ٦٥٥ .

٤-٤) يستفاد هذا الجواب من ردّ الشيخ الأعظم على هدايه المسترشدين . انظر فرائد الأصول ١ : ٤٥٩ .

٥-٥) أثبتنا العبارة كما هى فى الأصل و « ر » ، وفى « ن » وسائر الطبعات : كيف يستلزم الظن . يراجع شرح كفايه الأصول (للشيخ عبد الحسين الرشتى) ٢ : ١١١ ، ومنته الدرايه ٤ : ٦٥٧ .

به معه ، كما إذا كان (١) من القياس ، وهذا بخلاف الظنّ بالطريق ، فإنه يستلزمه ولو كان من القياس .

قلت: الظنّ بالواقع أيضاً يستلزم الظنّ بحكمه بالتفريغ (٢)* (٣) ، ولا ينافى القطع بعدم حجّيته لدى الشارع ، وعدم كون المكلف معذوراً - إذا عمل به فيهما - في ما أخطأ ، بل كان مستحقاً للعقاب - ولو في ما أصاب - لو بني على حجّيته والاقتصار عليه؛ لتجرّيه (٤) ، فافهم .

وثالثاً: سلّمنا أنّ الظنّ بالواقع لا يستلزم الظنّ به ، لكن قضيتّه ليس إلّا التنزّل إلى الظنّ بأنه مؤدّى طريق معتبر ، لا خصوص الظنّ بالطريق ، وقد عرفت : أنّ الظنّ بالواقع لا يكاد ينفكّ عن الظنّ بأنه مؤدّى الطريق غالباً .

ص: ١٠٦

١-١) في « ر » : كما إذا ظنّ بالحكم .

٢-٢) (*) وذلك لضروره الملازمه بين الإتيان بما كلف به واقعاً وحكمه بالفراغ . ويشهد به عدم جواز الحكم بعدمه ، لو سئل عن أنّ الإتيان بالمأمور به على وجهه هل هو مفرّغ ؟ ولزوم حكمه بأنه مفرّغ ، وإلّا لزم عدم إجزاء الأمر الواقعيّ ، وهو واضح البطلان . (منه قدس سره) .

٣-٣) أثبتنا العبارة من مصحّح « ن » وسائر الطبعات ، وفي الأصل : الظنّ بهما على الأقوى يستلزم الحكم بالتفريغ .

٤-٤) كان الأولى : عطف التشريع على التجزّي ؛ فإنّ البناء على أنّه حجه ، تشريع موجب للعقاب . (حقائق الأصول ٢ : ١٨٣) .

لا مجال لاستكشاف حجبه الظن شرعاً

لا يخفى : عدم مساعده مقدمات الانسداد على الدلاله على كون الظن طريقاً منصوباً شرعاً؛ ضروره أنه معها لا يجب عقلاً على الشارع أن ينصب طريقاً؛ لجواز اجترائه بما استقل به العقل في هذا الحال .

توهم إثبات حجبه الظن شرعاً بقاعده الملازمه والجواب عنه

ولا مجال لاستكشاف نصب الشارع من حكم العقل ، لقاعده الملازمه؛ ضروره أنها إنما تكون في مورد قابل للحكم الشرعي ، والمورد هاهنا غير قابل له؛ فإن الإطاعه الظنيّه - التي يستقلّ العقل بكفايتها في حال الانسداد - إنما هي بمعنى عدم جواز مؤاخذه الشارع بأزيد منها ، وعدم جواز اقتصار المكلف بدونها . ومؤاخذه الشارع غير قابله لحكمه ، وهو واضح (١) .

واقتصار المكلف بما دونها ، لما كان بنفسه موجباً للعقاب مطلقاً ، أو في ما أصاب (٢) الظن - كما أنها بنفسها موجبه للثواب ، أخطأ أو أصاب ، من دون حاجه إلى أمر بها أو نهى عن مخالفتها - كان حكم الشارع فيه مولوياً بلاملاك يوجبه ، كما لا يخفى ، ولا بأس به إرشادياً ، كما هو شأنه في حكمه بوجوب الإطاعه وحرمة المعصيه .

ص: ١٠٧

١-١) هذا التوهم ودفعه مذكوران في فرائد الأصول ١ : ٤٦٦ .

٢-٢) في حقائق الأصول : إلمافي ما أصاب . وقال تعليقاً على ما أثبتته : ولو قال بدله : « مطلقاً ، أو في ما أخطأ الظن والشك » لكان أولى . (حقائق الأصول ٢ : ١٨٨) ، يراجع أيضاً منته الدرايه ٥ : ١٠ .

وصحّحه نصبه (١) الطريق وجعلّه - في كلّ حال - بملا-كٍ يوجب نصبه ، وحكمه داعيه إليه ، لا- تنافي استقلال العقل بلزوم الإطاعه بنحو حال الانسداد ، كما يحكم بلزومها بنحو آخر حال الانفتاح ، من دون استكشاف حكم الشارع بلزومها مولويًا؛ لما عرفت .

فانقدح بذلك : عدم صحّحه تقرير المقدمات إلأعلى نحو الحكومه ، دون الكشف .

عدم الإهمال في النتيجة بناءً على الحكومه

وعليها (٢) فلا إهمال في النتيجة أصلاً ، سبباً ومورداً ومرتباً؛ لعدم تطرّق الإهمال و (٣) الإجمال في حكم العقل ، كما لا يخفى :
أمّا بحسب الأسباب: فلا تفاوت بنظره فيها .

وأمّا بحسب الموارد: فيمكن أن يقال بعدم استقلاله بكفايه الإطاعه الظنيّه ، إلأفي ما ليس للشارع مزيد اهتمام فيه بفعل الواجب وترك الحرام ، واستقلاله بوجوب الاحتياط في ما فيه مزيد الاهتمام ، كما في الفروج والدماء ، بل وسائر حقوق الناس ، ممّا لا يلزم من الاحتياط فيها العسر .

وأمّا بحسب المرتبه: فكذلك لا- يستقلّ إلأبلزوم التنزّل إلى مرتبه الاطمئنان من الظنّ بعدم التكليف ، إلأ (٤) على تقدير عدم كفايتها في دفع محذور العسر .

ص: ١٠٨

١-١) في « ش » : نصب .

٢-٢) في « ر » : وعليه .

٣-٣) في « ر » : أو .

٤-٤) في الأصل و « ش » : « لا- يستقلّ إلأبكفايه مرتبه الاطمئنان من الظنّ إلأ... » ، وفي مصحّح « ن » وسائر الطبعات مثل ما أثبتناه .

التفصيل بين محتملات الكشف : الاحتمال الأول ونتيجته

وأما على تقرير الكشف: فلو قيل بكون النتيجة هو نصب الطريق الواصل بنفسه ، فلا- إهمال فيها أيضاً بحسب الأسباب ، بل يستكشف حينئذٍ أنّ الكلّ حجّه لو لم يكن بينها ما هو المتيقّن ، وإلّا فلا مجال لاستكشاف حجّيه (١) غيره .

ولا بحسب الموارد ، بل يحكم بحجّيته في جميعها ، وإلّا لزم عدم وصول الحجّه ، ولو لأجل التردّد في مواردّها ، كما لا يخفى . ودعوى الإجماع (٢) على التعميم بحسبها في مثل هذه المسأله المستحدثه ، مجازفه جدّاً .

وأما بحسب المرتبه: ففيها إهمال؛ لأجل احتمال حجّيه خصوص الاطمئنانى منه إذا كان وافياً ، فلا بدّ من الاقتصار عليه .

الاحتمال الثانى ونتيجته

ولو قيل : بأنّ النتيجة هو نصب الطريق الواصل ، ولو بطريقه ، فلا إهمال فيها بحسب الأسباب ، لو لم يكن بينها (٣) تفاوت أصلاً ، أو لم يكن بينها إلا واحد ، وإلّا فلا بدّ من الاقتصار على متيقّن الاعتبار منها أو مظنونّه ، بإجراء مقدّمات دليل الانسداد حينئذٍ مرّه أو مرّات في تعيين الطريق المنسوب ، حتّى ينتهى إلى ظنّ واحد ، أو إلى ظنون متعدّده لا تفاوت بينها ، فيحكم بحجّيه كلّها ، أو متفاوتيه يكون بعضها الوافى متيقّن الاعتبار ، فيقتصر عليه .

وأما بحسب الموارد والمرتبّه ، فكما إذا كانت النتيجة هي الطريق الواصل بنفسه ، فتدبرّ جيّداً .

ص: ١٠٩

١-١) فى « ن » : حجّه .

٢-٢) كما ادّعاه الشيخ الأعظم الأنصارى فى فرائد الأصول ١: ٤٦٧ .

٣-٣) فى « ن » : فيها .

ولو قيل: بأنّ النتيجة هو الطريق ولو لم يصل أصلاً، فالإهمال فيها يكون من الجهات. ولا محيص حينئذٍ إلّا من (١) الاحتياط في الطريق بمراعاة أطراف الاحتمال، لو لم يكن بينها متيقن الاعتبار، لو لم يلزم منه محذور، وإلّا لزم التنزّل إلى حكمه العقل بالاستقلال، فتأمل، فإنّ المقام من مزال الأقدام.

وهّم و دفع (٢):

لعلّك تقول: إنّ القدر المتيقن الوافي لو كان في البين، لما كان مجالاً لدليل الانسداد؛ ضروره أنّه من مقدّماته: انسداد باب العلمى أيضاً.

لكنّك غفلت عن أنّ المراد: ما إذا كان اليقين بالاعتبار من قبله، لأجل اليقين بأنّه لو كان شيئاً حجّةً شرعاً، كان هذا الشيء حجّةً قطعاً؛ بدهاه أنّ الدليل على أحد المتلازمين إنّما هو الدليل على الآخر، لا الدليل على الملازمه.

طرق تعميم النتيجة على الكشف والكلام فيها

ثمّ لا يخفى (٣): أنّ الظنّ باعتبار ظنّ بالخصوص، يوجب اليقين باعتباره من باب دليل الانسداد على تقرير الكشف، بناءً على كون النتيجة هو الطريق الواصل بنفسه، فإنّه حينئذٍ يقطع بكونه حجّةً، كان غيره حجّةً أو لا.

ص: ١١٠

١-١) الصواب: إسقاط « إلّا » أو كلمه: « من »؛ لأنّ المقصود - حين الإهمال من جميع الجهات - هو: إثبات الاحتياط والعمل به، وهذه الجملة لو أُبقيت على حالها تفيد عكس المطلوب. (منته الدرايه ٥: ٣٤).

٢-٢) أشار الشيخ الأعظم إلى هذا التوهّم ودفعه في فرائده ١: ٤٧٢.

٣-٣) ما أفاده هنا إلى آخر الفصل أورده الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ١: ٤٧١ - ٤٩٨ نقلاً عن غير واحد من المعاصرين وبعض مشايخه (شريف العلماء) في بيان طرق تعميم النتيجة بناءً على الكشف.

واحتمال عدم حجّيته بالخصوص (١)، لا- ينافى القطع بحجّيته بملاحظه الانسداد؛ ضروره أنّه على الفرض لا يحتمل أن يكون غيره حجّة بلا نصب قرينه ، ولكنّه من المحتمل أن يكون هو الحجّه دون غيره؛ لما فيه من خصوصيّة الظنّ بالاعتبار .

وبالجملة: الأمر يدور بين حجّيه الكلّ وحجّيته ، فيكون مقطوع الاعتبار.

ومن هنا ظهر حال القوّه .

□
ولعلّ نظر من رجّح بهما (٢) إلى هذا الفرض (٣) ، وكان منع شيخنا العلّامة - أعلى الله مقامه - عن الترجيح بهما (٤) بناءً على كون النتيجة هو الطريق الواصل ولو بطريقه ، أو الطريق ولولم يصل أصلاً . وبذلك ربما يوفّق بين كلمات الأعلام فى المقام ، وعليك بالتأمّل التامّ .

ثمّ لا يذهب عليك: أنّ الترجيح بهما إنّما هو على تقدير كفايه الراجح (٥) ، وإلّا فلا بدّ من التعدّي إلى غيره بمقدار الكفايه ، فيختلف الحال باختلاف الأنظار ، بل الأحوال .

ص: ١١١

١-١) أدرجنا ما فى « ن » وسائر الطبعات ، وفى الأصل : بخصوصه .

٢-٢) فى « ن » وأكثر الطبعات - هنا وفى الموردین الآتیین - : « بها » ، وفى الأصل مثل ما أثبتناه . يلاحظ منته الدرايه ٥ : ٤٤ و ٤٦ .

٣-٣) كالمحقّق التقى فى هدايه المسترشدين ٣ : ٣٦٣ والفاضل النراقى فى عوائد الأيام : ٣٩٦ - ٣٩٧ .

٤-٤) فى فرائد الأصول ١ : ٤٧٥ - ٤٧٦ .

٥-٥) تخصيص الترجيح بكفايه الراجح غير سديد ؛ لأنّ الترجيح بذى المزيه ثابت على كل حال ، سواء وفى بجميع الأحكام أم لا ... فالأولى سوق العبارة هكذا : أنّ الترجيح بها متعين ، فإن وفى فهو ، وإلّا فلا بدّ ... (منته الدرايه ٥ : ٤٧ - ٤٨) .

وأما تعميم النتيجة - بأن قضيه العلم الإجمالي بالطريق هو الاحتياط في أطرافه (١) - : فهو لا يكاد يتم إلا على تقدير كون النتيجة هو نصب الطريق ، ولو لم يصل أصلاً .

مع أن التعميم بذلك لا يوجب العمل إلا على وفق المثبتات من الأطراف ، دون النافيات ، إلا في ما إذا كان هناك نافع من جميع الأصناف؛ ضروره أن الاحتياط فيها لا يقتضى رفع اليد عن الاحتياط في المسألة الفرعية إذا لم؛ حيث لا ينافيه؛ كيف؟ ويجوز الاحتياط فيها مع قيام الحجّة النافية ، كما لا يخفى ، فما ظنك بما لا يجب الأخذ بموجبه إلا من باب الاحتياط؟ فافهم .

فصل الإشكال في خروج القياس عن عموم النتيجة

إشارة

قد اشتهر الإشكال (٢) بالقطع بخروج القياس عن عموم نتيجته دليل الانسداد بتقرير الحكومه .

تقرير الشيخ الأعظم للإشكال

وتقريره - على ما في الرسائل - : «أنه كيف يجمع حكم العقل بكون الظن كالعلم مناهلاً للإطاعة والمعصية ، ويقبح على الأمر والمأمور التعدي عنه ، ومع ذلك يحصل الظن أو خصوص الاطمئنان من القياس ، ولا يجوز الشارع

ص: ١١٢

١- (١) التعميم بهذه الطريقة حكاها الشيخ الأعظم عن أستاذه شريف العلماء . انظر فرائد الأصول ١ : ٤٩٧ وضوابط الأصول : ٢٥٥ .

٢- (٢) هذا الإشكال أورده الأمين الأسترآبادي على الأصوليين العاملين بالظن . (شرح كفاية الأصول للشيخ عبد الحسين الرشتي : ١١٨) .

العمل به؟ فإنَّ المنع عن العمل بما يقتضيه العقل - من الظنِّ أو خصوص الاطمئنان - لو فرض ممكناً، جرى في غير القياس، فلا يكون العقل مستقلاً؛ إذ لعلَّه نهى عن أماره، مثل ما نهى عن القياس (١)، واختفى علينا. ولا دافع لهذا الاحتمال إلّا قبح ذلك على الشارع؛ إذ احتمال صدور الممكن بالذات عن الحكيم لا يرتفع إلّا بقبحه، وهذا من أفراد ما اشتهر من: أنّ الدليل العقلي لا يقبل التخصيص» (٢). انته موضع الحاجه من كلامه - زيد في علوّ مقامه - .

جواب المصنّف عن الإشكال

وأنت خيرٌ بأنّه لا وقع لهذا الإشكال، بعد وضوح كون حكم العقل بذلك معلّقاً على عدم نصب الشارع طريقاً واصلاً، وعدم حكمه به في ما كان هناك منصوب ولو كان أصلاً (٣)؛ بداهه أنّ من مقدّمات حكمه: عدم وجود علم ولا علمي، فلا موضوع لحكمه مع أحدهما.

والنهي عن ظنٍّ حاصل من سبب، ليس إلّا كنصب شيء، بل هو يستلزمه في ما كان في مورد أصل شرعي، فلا يكون نهيه عنه رفعاً لحكمه عن موضوعه، بل به يرتفع موضوعه، وليس حال النهي عن سبب مفيدٍ للظنِّ إلّا كالأمر بما لا يفيد. وكما لا حكومه معه للعقل، لا حكومه (٤) له معه، وكما لا يصحّ بلحاظ حكمه الإشكال فيه، لا يصحّ الإشكال فيه (٥) بلحاظه.

ص: ١١٣

١-١) في المصدر زياده: بل وأزيد.

٢-٢) فرائد الأصول ١: ٥١٦ - ٥١٧.

٣-٣) لا يخلو من تسامح؛ فإنّ الأصل ليس من الطرق. (حقائق الأصول ٢: ٢٠٠).

٤-٤) في «ر»: لا حكم.

٥-٥) في «ق»: لا يصحّ فيه.

إشكال آخر في خروج الظن القياسي عن النتيجة

نعم ، لا بأس بالإشكال فيه في نفسه ، كما اشكل فيه برأسه ، بملاحظه توهم استلزام النصب لمحاذير ، تقدّم الكلام في تقريرها - وما هو التحقيق في جوابها - في جعل الطرق (١) . غايه الأمر ، تلك المحاذير - التي تكون في ما إذا أخطأ الطريق المنسوب - كانت في الطريق المنهية عنه في مورد الإصابه .

ولكن من الواضح أنه لا دخل لذلك في الإشكال على دليل الانسداد بخروج القياس؛ ضروره أنه بعد الفراغ عن صحه النهي عنه في الجملة ، قد اشكل في عموم النهي لحال الانسداد بملاحظه حكم العقل . وقد عرفت أنه بمكان من الفساد .

دفع ما ذكره الشيخ الأعظم في تقرير الإشكال

واستلزام إمكان المنع عنه - لاحتمال المنع عن أماره أخرى ، وقد اختلفنا علينا - وإن كان موجبا لعدم استقلال العقل ، إلا أنه إنما يكون بالإضافة إلى تلك الأماره ، لو كان غيرها ممّا لا يحتمل فيه المنع بمقدار الكفايه ، وإلا فلا مجال لاحتمال المنع فيها مع فرض استقلال العقل؛ ضروره عدم استقلاله بحكم مع احتمال وجود مانعه ، على ما يأتي تحقيقه في الظن المانع والممنوع (٢) .

وقياس (٣) حكم العقل - بكون الظن مناطاً للإطاعه في هذا الحال - على حكمه بكون العلم مناطاً لها في حال الانفتاح ، لا يكاد يخفى على أحد فساده؛ لوضوح أنه مع الفارق؛ ضروره أن حكمه في العلم على نحو التنجز ، وفيه على نحو التعليق .

ص: ١١٤

١-١) في مبحث إمكان التعبد بالأمارات في الصفحه : ٤٠ وما بعدها .

٢-٢) في الفصل القادم .

٣-٣) كما صنع ذلك في فرائد الأصول ١ : ٥٢٧ .

ثم لا يكاد ينقضى تعجبي: لِمَ خصّصوا الإشكال بالنهي عن القياس؟ مع جريانه في الأمر بطريق غير مفيد للظنّ، بداهه انتفاء حكمه في مورد الطريق قطعاً، مع أنّه لا يُظنّ بأحد أن يستشكل بذلك، وليس إلّالأجل أنّ حكمه به معلق على عدم النصب، ومعه لا حكم له، كما هو كذلك مع النهي عن بعض أفراد الظنّ، فتدبرّ جيّداً.

الوجوه المذكوره لدفع الإشكال والمناقشه فيها

وقد انقدح بذلك: أنّه لا وقع للجواب عن الإشكال:

تارة: بأنّ المنع عن القياس لأجل كونه غالب المخالفه (١).

وأخرى: بأنّ العمل به يكون ذا مفسده غالبه على مصلحه الواقع الثابته عند الإصابه (٢).

وذلك لبداهه أنّه إنّما يُشكل بخروجه - بعد الفراغ عن صحّحه المنع عنه في نفسه - بملاحظه حكم العقل بحجّيه الظنّ، ولا يكاد يجدى صحّته كذلك - في التفصّي (٣) عن الإشكال - في صحّته بهذا اللحاظ، فافهم، فإنّه لا يخلو عن دقّه.

وأما ما قيل في جوابه - من منع عموم المنع عنه بحال الانسداد، أو منع حصول الظنّ منه بعد انكشاف حاله (٤)، وأنّ ما يفسده أكثر ممّا

ص: ١١٥

-
- ١-١) هذا سابع الوجوه التي ذكرها الشيخ الأعظم في الجواب عن الإشكال. راجع فرائد الأصول ١: ٥٢٩ - ٥٣٠.
 - ٢-٢) هذا سادس الوجوه التي أفادها الشيخ في الجواب عن الإشكال واستشكل فيه. راجع فرائد الأصول ١: ٥٢٨.
 - ٣-٣) أوردنا ما أدرج في « ر »، وفي غيرها: في الذبّ.
 - ٤-٤) هذان هما الوجهان الأولان من الوجوه السبعة المذكوره في فرائد الأصول ١: ٥١٧ و ٥٢١. وذكرهما المحقق القمي أيضاً في القوانين ١: ٤٤٨ - ٤٤٩ و ٢: ١١٢ - ١١٣.

يصلحه (١) - ، ففي غايه الفساد؛ فإنه - مضافاً إلى كون كل واحدٍ من المنعين غيرٍ سديد؛ لدعوى الإجماع على عموم المنع ، مع إطلاق أدلته ، وعموم علته ، وشهاده الوجدان (٢) بحصول الظنّ منه في بعض الأحيان - لا- يكاد يكون في دفع الإشكال - بالقطع بخروج الظنّ الناشئ منه - بمفيد ، غايه الأمر أنّه لا إشكال (٣) مع فرض أحد المنعين ، لكنّه غير فرض الإشكال ، فتدبّر جيداً .

فصل الظنّ المانع والممنوع

[

إذا قام ظنٌّ على عدم حجّيه ظنٌّ بالخصوص ، فالتحقيق أن يقال - بعد تصوّر المنع عن بعض الظنون في حال الانسداد - : إنّه لا استقلال للعقل بحجّيه ظنٍّ احتمل المنع عنه ، فضلاً عمّا إذا ظنّ - كما أشرنا إليه في الفصل السابق (٤) - ؛ فلا بدّ من الاقتصار على ظنٍّ قطع بعدم المنع عنه بالخصوص ، فإن كفى ، وإلّا فبضميمه ما لم يظنّ المنع عنه وإن احتمل ، مع قطع النظر عن مقدّمات الانسداد ، وإن انسددّ باب هذا الاحتمال معها ، كما لا يخفى؛ وذلك ضروره أنّه لا احتمال مع الاستقلال حسب الفرض .

ص: ١١٤

- ١-١) الجملة مستدركه ؛ لأنها نفس الوجه السادس الذي أشار إليه المصنّف آنفاً .
- ٢-٢) هذا الجواب أورده الشيخ الأعظم عن الوجه الثاني . انظر فرائد الأصول ١ : ٥٢١ .
- ٣-٣) لعلّ الأولى تبديله بما يفيد التعليل ، كقوله : لأنّه لا إشكال . (منته الدرايه ٥ : ٧٤) .
- ٤-٤) حيث قال في الصفحه : ١١٤ : ضروره عدم استقلاله بحكم مع احتمال وجود مانعه على ما يأتي تحقيقه في الظنّ المانع والممنوع .

ومنه انقدح (١): أنه لا تتفاوت الحال لوقيل بكون النتيجة هي حجّيه الظنّ في الأصول ، أو في الفروع ، أو فيهما ، فافهم .

فصل لا فرق في نتيجة دليل الانسداد بين أقسام الظنّ بالحكم

إشاره

لا- فرق - في نتيجة دليل الانسداد - بين الظنّ بالحكم من أماره عليه ، وبين الظنّ به من أماره متعلّقه بألفاظ الآيه أو الروايه ، كقول اللغويّ في ما يورث الظنّ بمراد الشارع من لفظه ، وهو واضح .

حجّيه قول اللغوي مع الانسداد

ولا يخفى: أنّ اعتبار ما يورثه لا محيص عنه في ما (٢) إذا كان ممّا ينسدّ فيه باب العلم ، فقول أهل اللغه حجّيه في ما يورث الظنّ بالحكم مع الانسداد ، ولو انفتح باب العلم باللغه في غير المورد .

نعم ، لا يكاد يترتّب عليه أثر آخر ، من تعيين المراد في وصيّيه أو إقرار أو غيرهما من الموضوعات الخارجيه ، إلّافي ما يثبت فيه حجّيه مطلق الظنّ بالخصوص ، أو ذاك المخصوص (٣) .

ص: ١١٧

١ - ١) ردّ لما استظهره الشيخ الأعظم من كلمات جمع من المحقّقين من ابتناء الأقوال في المسأله على ما يستفاد من دليل الانسداد . انظر فرائد الأصول ١ : ٥٣٢ .

٢ - ٢) في الأصل و « ن » كما أثبتناه . وفي « ر » ، « ق » و « ش » : لا- يختص ظاهراً بما . وفي حقائق الأصول ومنته الدارايه : يختص بما . يلاحظ منته الدرايه ٥ : ٨٣ .

٣ - ٣) الأولى سوق العبارة هكذا : إلّافي ما يثبت فيه حجّيه مطلق الظنّ بدليل خاص ، أو يثبت ذلك الظنّ المخصوص ، كقول اللغوي . (منته الدرايه ٥ : ٨٥) .

ومثله : الظنّ الحاصل بحكم شرعيّ كلّى من الظنّ بموضوع خارجيّ ، كالظنّ بأنّ راوى الخبر هو : زراره بن أعين - مثلاً - لا آخر .

فانقدح: أنّ الظنون الرجاليّه مجديّه في حال الانسداد ، ولو لم يقدّم دليل على اعتبار قول الرجاليّ ، لا من باب الشهاده ، ولا من باب الروايه (١) .

تنبيه:

لزوم تقليل الاحتمالات المتطرّقه إلى الروايه

لا يبعد استقلال العقل بلزوم تقليل الاحتمالات - المتطرّقه إلى مثل السند أو الدلاله أو جهه الصدور - مهما أمكن في الروايه ، وعدم الاقتصار على الظنّ (٢) الحاصل منها ، بلا سدّ باب (٣) فيه (٤) بالحجّه ، من علم أو علميّ؛ وذلك لعدم جواز التنزّل في صورته الانسداد إلى الضعيف ، مع التمكن من القويّ ، أو ما بحكمه عقلاً ، فتأمل جيّداً .

فصل عدم اعتبار الظنّ الانسدادى في مقام الامتثال

[

إنّما الثابت بمقدّمات دليل الانسداد في الأحكام ، هو : حجّيه الظنّ فيها ، لا حجّيته في تطبيق المأتمّي به في الخارج معها (٥) ، فيتّبع - مثلاً - في

ص : ١١٨

١-١) ما ورد في هذا الفصل إلى هنا من إفادات الشيخ الأعظم في الأمر الثالث من الأمور التي تبيّن عليها بعد مقدّمات الانسداد . انظر فرائد الأصول ١ : ٥٣٧ - ٥٣٩ .

٢-٢) في الأصل وبعض الطبقات : بالظنّ . وفي « ن » وأكثر الطبقات مثل ما أثبتناه .

٣-٣) الأولى : تأنيث الضمير ؛ لرجوعه إلى الاحتمالات . (منته الدرايه ٥ : ٨٩) .

٤-٤) أى : في السند أو الدلاله أو الجهه ، والأولى : تأنيثه أيضاً . (المصدر نفسه) .

٥-٥) الأولى : تبديله ب « عليها » . (المصدر السابق ٥ : ٩٣) .

وجوب صلاة الجمعة يومها ، لا في إتيانها ، بل لا بد من علم أو علمي يأتيناها ، كما لا يخفى .

نعم ، ربما يجرى نظير مقدمات الانسداد في الأحكام ، في بعض الموضوعات الخارجيه ، من : انسداد باب العلم به غالباً ، واهتمام الشارع به ، بحيث علم بعدم الرضا بمخالفه (1) الواقع ، بإجراء الأصول فيه مهما (2) أمكن ، وعدم وجوب الاحتياط (3) شرعاً ، أو عدم إمكانه عقلاً ، كما في موارد الضرر المرّد أمره بين الوجوب والحرمة مثلاً ، فلا محيص عن اتباع الظن حينئذٍ أيضاً (4) ، فافهم .

ص : ١١٩

١-١) في « ن » ، « ق » ، « ش » وحقائق الأصول : بمخالفته .

٢-٢) في « ر » : في ما .

٣-٣) في « ر » : وعدم اهتمام الشارع به ، بحيث علم وجوب الاحتياط .

٤-٤) ما ورد في هذا الفصل أفاده الشيخ الأعظم أيضاً في الأمر الرابع من تنبيهات الانسداد . انظر فرائد الأصول ١ : ٥٤٩ - ٥٥٢

الأول عدم اعتبار الظن في الاعتقادات

إشاره

هل الظن كما يتبع - عند انسداد عقلاً - في الفروع العمليّه - المطلوب فيها أولاً العمل بالجوارح - يتبع في الأصول الاعتقاديّه - المطلوب فيها عمل الجوارح ، من : الاعتقاد به ، وعقد القلب عليه ، وتحمله ، والانقياد له (1) - أو لا ؟

عدم انسداد باب الانقياد في الاعتقادات ولو فرض انسداد باب العلم فيها

الظاهر : لا؛ فإنّ الأمر الاعتقادي وإن انسدد باب القطع به ، إلّا أنّ باب الاعتقاد إجمالاً - بما هو واقعه - والانقياد له وتحمله غير منسّد . بخلاف العمل بالجوارح ، فإنه لا يكاد يعلم مطابقتها مع ما هو واقعه إلّا بالاحتياط ، والمفروض عدم وجوبه شرعاً ، أو عدم جوازه عقلاً ، ولا أقرب من العمل على وفق الظنّ .

وبالجملة: لا موجب - مع انسداد باب العلم في الاعتقادات - لترتيب الأعمال الجوانحيّه على الظنّ فيها ، مع إمكان ترتيبها على ما هو الواقع

ص : ١٢٠

١-١) الأولى في هذه الضمائر : التأييد ؛ لرجوعها إلى الأصول الاعتقاديّه . انظر منته الدرايه ٥ : ٩٩ .

فيها ، فلا يتحمّل إلّالما هو الواقع ، ولا ينقاد إلّاله ، لا لما هو مضمونه .

وهذا بخلاف العمليّات ، فإنّه لا محيص عن العمل بالظنّ فيها مع مقدّمات الانسداد .

وجوب تحصيل العلم في بعض الاعتقادات

نعم ، يجب تحصيل العلم في بعض الاعتقادات - لو أمكن - ، من باب وجوب المعرفة لنفسها ، كمعرفة الواجب - تعالى - وصفاته ، أداءً لشكر بعض نعمائه ، ومعرفة أنبيائه؛ فإنهم وسائط نعمه وآلائه ، بل وكذا معرفة الإمام عليه السلام على وجه صحيح (١)*؛ فالعقل يستقلّ بوجوب معرفة النبي ووصيّه ؛ لذلك ، ولاحتمال الضرر في تركه (٢) .

ولا يجب عقلاً معرفة غير ما ذكر إلّالما وجب شرعاً معرفته ، كمعرفة الإمام عليه السلام على وجه آخر غير صحيح ، أو أمر آخر ممّا دلّ الشرع على وجوب معرفته .

وما لا دلّاله على وجوب معرفته بالخصوص - لا من العقل ولا من النقل - كان أصاله البراءه من وجوب معرفته محكّمه .

لا دليل على عموم وجوب المعرفة

ولا- دلّاله لمثل قوله تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ» (٣) الآية ، ولا لقوله صلى الله عليه وآله : «وما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلوات الخمس» (٤) ، ولا لما دلّ على وجوب التفقّه وطلب العلم - من الآيات والروايات - على

ص: ١٢١

١-١ (*) وهو كون الإمامه - كالنبوه - منصباً إلهياً يحتاج إلى تعيينه - تعالى - ونصبه ، لا أنّها من الفروع المتعلّقه بأفعال المكلفين ، وهو الوجه الآخر . (منه قدس سره) .

٢-٢ الأولى : « في تركها » ؛ لرجوع الضمير إلى المعرفة . (منته الدرايه ٥ : ١٠٤) .

٣-٣ الذاريات : ٥٦ .

٤-٤ الكافي ٣ : ٢٦٤ مع اختلاف يسير ، والحديث مروى عن الإمام الصادق عليه السلام .

وجوب معرفته بالعموم (١).

□
ضروره أنّ المراد من «ليعبدون» هو خصوص عباده الله ومعرفته .

والنّبويّ إنّما هو بصدد بيان فضيله الصلوات ، لا بيان حكم المعرفة ، فلا إطلاق فيه أصلاً . ومثل آيه النفر إنّما هو بصدد بيان الطريق المتوسّل به إلى التفقه الواجب ، لا بيان ما يجب فقهه ومعرفته ، كما لا يخفى . وكذا ما دلّ على وجوب طلب العلم ، إنّما هو بصدد الحثّ على طلبه ، لا بصدد بيان ما يجب العلم به .

عدم كفايه الظنّ في ما يجب معرفته

ثمّ إنّّه لا يجوز الاكتفاء بالظنّ في ما يجب معرفته عقلاً أو شرعاً؛ حيث إنّّه ليس بمعرفه قطعاً ، فلا بدّ من تحصيل العلم لو أمكن . ومع العجز عنه كان معذوراً إن كان عن قصور ؛ لغفله ، أو لغموض (٢) المطلب مع قلّه الاستعداد ، كما هو المشاهد في كثير من النساء بل الرجال . بخلاف ما إذا كان عن تقصير في الاجتهاد ، ولو لأجل حبّ طريقه الآباء والأجداد ، وأتباع سيره السلف ، فإنّه كالجبليّ للخلف ، وقلّمَا عنه تخلف .

والمراد من المجاهده - في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِيْنَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا» (٣) - هو : المجاهده مع النفس ، بتخليتها عن الرذائل ، وتحليتها بالفضائل - وهي التي كانت أكبر من الجهاد - ، لا النظر والاجتهاد ، وإلّا لأدّى إلى الهدايه ، مع أنّه يؤدّى إلى الجهاله والضلاله ، إلّا إذا كانت هناك منه - تعالى -

ص: ١٢٢

١-١) تعريض بما أفاده الشيخ الأنصاري من دلالة هذه الآيات والروايات على وجوب تحصيل العلم في الأمور الاعتقادية حتى يحصل اليأس. انظر فرائد الأصول ١: ٥٥٩ - ٥٦٠ .

٢-٢) أثبتنا الكلمه من « ر » وفي الأصل وبعض الطبعات : لغموضه ، وفي غيرها : لغموضيه .

٣-٣) العنكبوت : ٦٩ .

عنايه ؛ فإنه غالباً بصدد إثبات أن ما وجد آباءه عليه هو الحق ، لا بصدد الحق ، فيكون مقصراً مع اجتهاده ، ومؤخذاً إذا أخطأ على قطعه واعتقاده .

لا دلاله للعقل ولا للنقل على وجوب تحصيل الظنّ مع اليأس عن العلم

ثمّ لا استقلال للعقل (١) بوجوب تحصيل الظنّ مع اليأس عن تحصيل العلم ، في ما يجب تحصيله عقلاً لو أمكن ، لو لم نقل باستقلاله بعدم وجوبه ، بل بعدم جوازه؛ لما أشرنا إليه (٢) : من أن الأمور الاعتقاديّه - مع عدم القطع بها - أمكن الاعتقاد بما هو واقعها والانقياد لها (٣) ، فلا إلجاء فيها أصلاً إلى التنزّل إلى الظنّ في ما انسدّ فيه باب العلم ، بخلاف الفروع العمليّه ، كما لا يخفى .

وكذلك لا دلاله من النقل على وجوبه في ما يجب معرفته مع الإمكان شرعاً ، بل الأدلّه الدالّه على النهي عن اتّباع الظنّ دليلٌ على عدم جوازه أيضاً .

وجود القاصر في تحصيل العلم بالاعتقاديّات

وقد انقذ من مطاوى ما ذكرنا : أن القاصر يكون - في الاعتقاديّات - للغفله ، أو عدم الاستعداد للاجتهاد فيها؛ لعدم وضوح الأمر فيها ، بمثابه لا يكون الجهلُ بها إلّا عن تقصير ، كما لا يخفى ، فيكون معذوراً عقلاً (٤) * .

ص : ١٢٣

١- (١) في « ر » : ثمّ لا يخفى عدم استقلال العقل .

٢- (٢) في بدايات الفصل ، حيث قال : فلا يتحمّل إلّالما هو الواقع ، ولا ينقاد إلّاله ، لا لما هو مظنونّه .

٣- (٣) الأولى : تذكير الضمير ؛ لرجوعه إلى الموصول في « بما » ... فالأولى : سوق العبارة هكذا : يمكن الاعتقاد بما هو واقعها والانقياد له . (منته الدرّايه ٥ : ١٢١) .

٤- (٤) (*) ولا ينافي ذلك عدم استحقاقه درجه ، بل استحقاقه دركه؛ لنقصانه بسبب فقدانه للإيمان به تعالى أو برسوله ، أو لعدم معرفه أوليائه؛ ضروره أن نقصان الإنسان لذلك يوجب بُعْدَه عن ساحه جلاله تعالى ، وهو يستتبع لا محاله دركه من الدرّكات . وعليه فلا إشكال في ما هو ظاهر بعض الروايات والآيات ، من خلود الكافر مطلقاً ولو كان قاصراً . فقصوره إنّما ينفعه في دفع (١) المؤاخذه عنه بما يتبعها من الدرّكات ، لا في ما يستتبعه نقصان ذاته وذنوّ نفسه وخساسته ، فإذا انته إلى اقتضاء الذات لذلك ، فلا مجال للسؤال عنه ب : « لِمَ ذلك ؟ » ، فافهم . (منه قدس سره) .

ولا يصغى إلى ما ربما قيل : بعدم وجود القاصر فيها (١) ، لكنّه إنّما يكون معذوراً - غير معاقب على عدم معرفه الحقّ - إذا لم يكن يعانده ، بل كان ينقاد له على إجماله لو احتمله .

هذا بعض الكلام ممّا يناسب المقام ، وأمّا بيان حكم الجاهل من حيث الكفر والإسلام ، فهو - مع عدم مناسبتة - خارج عن وضع الرساله .

الثانى الجبر والوهن والترجيح بالظنّ غير المعتبر

اشاره

الظنّ الذى لم يقم على حجّيته دليل : هل يجبر به ضعف السند أو الدلاله ، بحيث صار حجّه ما لولاه لما كان بحجّه ؟ أو يوهن به ما لولاه على خلافه لكان حجّه ؟ أو يترجّح به أحد المتعارضين ، بحيث لولاه على وفقه لما كان ترجيح لأحدهما ، أو كان للآخر منهما ، أم لا ؟

ص : ١٢٤

(١ - ١) لم نظفر بالقائل . وقال فى منته الدرايه ٥ : ١٢٤ نُسب إلى بعض بل إلى المشهور . - ١) فى « ر » ومنته الدرايه : رفع .

ومجمل القول في ذلك : أنّ العبره في حصول الجبران أو الرجحان - بموافقتة - هو الدخول بذلك تحت دليل الحجّيه ، أو المرّجّيه الراجعه إلى دليل الحجّيه . كما أنّ العبره في الوهن إنّما هو الخروج - بالمخالفه - عن تحت دليل الحجّيه .

جبر ضعف السند بالظنّ

فلا يبعد جبرُ ضعف السند في الخبر بالظنّ بصدوره ، أو بصحّه مضمونه ، ودخوله بذلك تحت ما دلّ على حجّيه ما يوثق به ، فراجع أدلّه اعتبارها .

عدم جبر ضعف الدلاله بالظنّ

وعدمُ جبر ضعف الدلاله بالظنّ بالمراد؛ لاختصاص دليل الحجّيه بحجّيه الظهور في تعيين المراد . والظنّ - من أماره خارجيه - به لا- يوجب ظهورَ اللفظ ، كما هو ظاهر ، إلّافي ما أوجب القطع - ولو إجمالاً- - باحتفاه بما كان موجباً لظهوره فيه ، لولا عروض انتفائه .

عدم وهن السند والدلاله بالظنّ

وعدمُ وهن السند بالظنّ بعدم صدوره ، وكذا عدم وهن دلّاته مع ظهوره ، إلّافي ما كشف - بنحوٍ معتبر - عن ثبوت خلل في سنده ، أو وجود قرينه مانعه عن انعقاد ظهوره في ما فيه ظاهرٌ (١) ، لولا تلك القرينه؛ لعدم اختصاص دليل اعتبار خبر الثقة ، ولا دليل اعتبار الظهور بما إذا لم يكن ظنُّ بعدم صدوره ، أو ظنُّ بعدم إرادته ظهوره .

عدم الترجيح بالظنّ

وأما الترجيح بالظنّ: فهو فرع دليل على الترجيح به ، بعد سقوط الأمارتين بالتعارض من البين ، وعدم حجّيه واحد منهما بخصوصه وعنوانه ، وإن بقي أحدهما - بلا عنوان - على حجّيته (٢) ، ولم يقدّم دليل بالخصوص على

ص: ١٢٥

١- ١) في « ق » و « ش » : ظاهراً . يلاحظ منته الدرايه ٥ : ١٣٤ .

٢- ٢) الأولى تأنيث الضمائر ؛ لأنّ المراد بها الأماره . راجع منته الدرايه ٦ : ٦٥ .

الترجيح به ، وإن ادعى شيخنا العلامة (١) - أعلى الله مقامه - استفادته من الأخبار الدالة على الترجيح بالمرجحات الخاصه ، على ما يأتي تفصيله (٢) في التعادل والتراجيح (٣) .

ومقدمات الانسداد في الأحكام إنما توجب حججه الظن بالحكم أو بالحجه ، لا الترجيح به ما لم يوجب (٤) الظن بأحدهما .

ومقدماته في خصوص الترجيح - لو جرت - إنما توجب حججه الظن في تعيين المريجح ، لا أنه مريجح ، إلا إذا ظن أنه أيضاً مريجح (٥) ، فتأمل جيداً .

هذا في ما لم يقم على المنع عن العمل به بخصوصه دليل .

عدم حصول الجبر والوهن والترجيح بمثل القياس

وأما ما قام الدليل على المنع عنه كذلك - كالقياس - فلا يكاد يكون به جبراً أو وهناً أو ترجيحاً ، في ما لا يكون لغيره أيضاً . وكذا في ما يكون به أحدها (٦)؛ لوضوح أن الظن القياسي إذا كان على خلاف ما لولاه لكان حججه - بعد المنع عنه - ، لا يوجب خروجه عن تحت دليل الحججه (٧) ، وإذا كان على وفق ما لولاه لما كان حججه ، لا يوجب دخوله تحت دليل الحججه . وهكذا

ص : ١٢٦

١-١) فرائد الأصول ١ : ٦١٠ .

٢-٢) أدرجنا ما في « ن » وبعض الطبعات ، وفي الأصل : على ما في تفصيله .

٣-٣) في مبحث التعدي عن المرجحات المنصوصه ، الصفحه : ٢٩٤ وما بعدها .

٤-٤) في « ش » : توجب .

٥-٥) هذا ردُّ على ما أفاده الشيخ الأعظم من أن نتيجة المقدمات هي العمل بالظن المريجح . انظر فرائد الأصول ١ : ٦١٧ .

٦-٦) في « ر » : أحدهما .

٧-٧) في الأصل : حججه ، وفي طباعته كما أثبتناه .

لا يوجب ترجيح أحد المتعارضين ؛ وذلك لدلاله دليل المنع على إلغاءه الشارع (١) رأساً ، وعدم جواز استعماله في الشرعيات قطعاً ، ودخله في واحد منها نحو استعمال له فيها ، كما لا يخفى ، فتأمل جيداً .

ص : ١٢٧

١-١) الاول على الغا الشارع اياه (منته الدرايه ١٤٥:٥)

المقصد السابع: في الأصول العمليه

اشاره

ص: ١٢٩

وهي التي ينتهي إليها المجتهد بعد الفحص والياس عن الظفر بدليل ، مما (١) دلّ عليه حكم العقل أو عموم النقل .

المهم من الأصول العمليه

والمهم منها أربعة؛ فإنّ مثل قاعده الطهاره في ما اشتبه طهارته بالشبهه الحكميه (٢)* وإن كان ممّا ينتهي إليها في ما لا حجّه على طهارته ولا- على نجاسته ، إلّا أنّ البحث عنها ليس بمهمّ ، حيث إنّها ثابتة بلا- كلام ، من دون حاجه إلى نقض وإبرام . بخلاف الأربعة - وهي : البراءه والاحتياط والتخير والاستصحاب - ، فإنّها محلّ الخلاف بين الأصحاب، ويحتاج - تنقيح مجاريها،

ص: ١٣١

١-١) في « ش » : ما .

٢-٢) (*) لا يقال: إنّ قاعده الطهاره مطلقاً تكون قاعده في الشبهه الموضوعيه؛ فإنّ الطهاره والنجاسه من الموضوعات الخارجيه التي يكشف عنها الشرع . فإنّه يقال: أوّلاً: نمنع ذلك ، بل إنّهما من الأحكام الوضعيه الشرعيه . ولذا اختلفتا في الشرائع (١) بحسب المصالح الموجهه لشرعهما ، كما لا يخفى . وثانياً: إنّهما لو كانتا كذلك فالشبهه فيهما - في ما كان الاشتباه لعدم الدليل على إحداهما - كانت حكميه؛ فإنّه لا مرجع لرفعها إلّا الشارع ، وما كانت كذلك ليست إلّا حكميه . (منه قدس سره) . - (١) في « ق » ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه : في الشرع .

وتوضیح ما هو حکم العقل ، أو مقتضى عموم النقل فيها - إلى مزيد بحثٍ وبيانٍ ، ومؤونه حججه وبرهان ، هذا .

مع جريانها فی کلّ الأبواب ، واختصاص تلك القاعدة ببعضها ، فافهم .

ص: ١٣٢

لو شك في وجوب شيءٍ أو حرمة (١)* ، ولم تنهض حججه عليه (٢) ، جاز شرعاً وعقلاً ترك الأوّل وفعل الثاني ، وكان مأموناً من عقوبه مخالفته ، كان

ص: ١٣٣

١ - ١ (*) لا- يخفى: أنّ جمع الوجوب والحرمة في فصل ، وعدم عقد فصل لكلّ منهما على حده ، وكذا جمع فقد النصّ وإجماله في عنوان عدم الحجّج ، إنّما هو لأجل عدم الحاجة إلى ذلك ، بعد الاتّحاد في ما هو الملاك ، وما هو العمده من الدليل على المهمّ . واختصاص بعض شقوق المسأله بدليل أو بقول لا يوجب تخصيصه بعنوان على حده . وأمّا ما تعارض فيه النصّيان ، فهو خارج عن موارد الأصول العمليّه المقرّره للشاكّ على التحقيق فيه من الترجيح أو التخيير ، كما أنّه داخل في ما لا حجّج فيه ، بناءً على سقوط النصّيين عن الحجّجيه . وأمّا الشبهه الموضوعيه فلا مساس لها بالمسائل الأصوليه ، بل فقهيّه ، فلا وجه لبيان حكمها في الأصول إلّا استطراداً ، فلا تغفل (١) . (منه قدس سره) .

٢ - ٢) أثبتنا ما في الأصل ، وفي طبعاته : عليه حجّج . - ١) تعريض بتفصيل الشيخ الأعظم ، حيث عقد لكلّ شقّ من المذكورات أعلاه مسألة على حده . راجع فرائد الأصول ٢ : ١٧ - ١٨ .

عدم نهوض الحجّه لأجل فقدان النصّ ، أو إجماله واحتماله الكراهه أو الاستحباب ، أو تعارضه في ما لم يثبت بينهما ترجيح ، بناءً على التوقّف في مسأله تعارض النصّين ، في ما لم يكن ترجيح في البين .

وأما بناءً على التخيير - كما هو المشهور - فلا مجال لأصالة البراءه وغيرها؛ لمكان وجود الحجّه المعتره ، وهو أحد النصّين فيها ، كما لا يخفى .

الاستدلال على البراءه بالأدله الأربعة

إشاره

وقد استدللّ على ذلك بالأدله الأربعة:

الاستدلال بالكتاب

أما «الكتاب»: فبآياتٍ ، أظهرها: قوله تعالى: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» (١).

المناقشه في الاستدلال

وفيه (٢): أنّ نفى التعذيب - قبل إتمام الحجّه ببعث الرسل - لعله كان منّه منه - تعالى - على عباده ، مع استحقاقهم لذلك .

ولو سلّم (٣) اعتراف الخصم بالملازمه بين الاستحقاق والفعليه ، لما صحّ الاستدلال بها إلّاجدلاً ، مع وضوح منعه؛ ضروره أنّ ماشكّ في وجوبه أو حرمة ليس عنده بأعظم ممّا علم بحكمه ، وليس حال الوعيد بالعذاب فيه إلّا كالوعيد به فيه ، فافهم .

ص: ١٣٤

١-١ (١) الإسراء : ١٥ .

٢-٢ هذه المناقشه ذكرها في الفصول : ٣٤٢ .

٣-٣ دفع لما ذكره الشيخ الأعظم تصحيحاً للاستدلال بالآيه ، من أنّ الآيه وإن كانت ظاهره في نفى الفعليه لا نفى الاستحقاق ، لكنّ الخصم يعترف بالملازمه بين الاستحقاق والفعليه ، فينتفى الاستحقاق بانتفاء الفعليه . انظر فرائد الأصول ٢ : ٢٣ - ٢٤ .

وأما «السنة»: فبروايات:

١ - حديث الرفع

منها: حديث الرفع (١)، حيث عُدَّ «ما لا يعلمون» من التسعة المرفوعة فيه، فالإلزام المجهول من «ما لا يعلمون»، فهو مرفوع فعلاً وإن كان ثابتاً واقعاً، فلا مؤاخذه عليه قطعاً.

الإشكال الأول على الاستدلال بحديث الرفع والجواب عنه

لا يقال (٢): ليست المؤاخذه من الآثار الشرعيّة، كي ترتفع بارتفاع التكليف المجهول ظاهراً، فلا دلالة له على ارتفاعها (٣)*. فإنه يقال: إنها وإن لم تكن بنفسها أثراً شرعياً، إلّا أنّها ممّا يترتب عليه بتوسيط ما هو أثره وباقتضائه، من إيجاب الاحتياط شرعاً، فالدليل على رفعه دليلٌ على عدم إيجابه، المستتبِع لعدم استحقاق العقوبة على مخالفته.

الإشكال الثاني على الاستدلال والجواب عنه

لا- يقال: لا- يكاد يكون إيجابه مستتبِعاً لاستحقاقها على مخالفته التكليف المجهول، بل على مخالفته (٤) نفسه، كما هو قضيه إيجاب غيره.

فإنه يقال: هذا إذا لم يكن إيجابه طريقياً، وإلّا فهو موجب لاستحقاق العقوبة على المجهول، كما هو الحال في غيره من الإيجاب والتحرّيم الطريقيّين؛ ضروره أنّه كما يصحّ أن يحتجّ بهما، صحّ أن يحتجّ به، ويقال:

ص: ١٣٥

١-١) الخصال: ٤١٧، التوحيد: ٣٥٣.

٢-٢) هذا الإشكال وجوابه مذکوران في فرائد الأصول ٢: ٣٣ - ٣٤.

٣-٣) (*) مع أنّ ارتفاعها وعدم استحقاقها بمخالفته التكليف المجهول هو المهمّ في المقام. والتحقيق في الجواب أن يقال - مضافاً إلى ما قلناه - : إنّ الاستحقاق وإن كان أثراً عقلياً، إلّا أنّ عدم الاستحقاق عقلاً مترتب على عدم التكليف شرعاً ولو ظاهراً

، تأمل تعرف . (منه قدس سره) .

٤-٤) في « ن » : مخالفته .

لِمَ أقدمت مع إيجابه؟ ويخرج به عن العقاب بلا بيان والمؤاخذة بلا برهان، كما يخرج بهما .

وقد انقذ بذلك: أنّ رفع التكليف المجهول كان منهُ على الأُمَّه؛ حيث كان له - تعالى - وضعهُ بما هو قضيتته من إيجاب الاحتياط، فرفعه، فافهم .

المراد من الموصول في مما لا يعلمون»

ثمّ لا يخفى عدم الحاجة إلى تقدير المؤاخذة - ولا- غيرها من الآثار الشرعيّة - في «ما لا يعلمون» (١)؛ فإنّ ما لا يعلم من التكليف مطلقاً - كان في الشبهه الحكميّة أو الموضوعيّة - بنفسه قابل للرفع والوضع شرعاً، وإن كان في غيره لا بدّ من تقدير الآثار، أو المجاز في إسناد الرفع إليه؛ فإنّه ليس «ما اضطرّوا وما استكروها...» - إلى آخر التسعه - بمرفوع حقيقة .

نعم، لو كان المراد من الموصول في «ما لا يعلمون» ما اشتهه حاله ولم يعلم عنوانه (٢)، لكان أحد الأمرين ممّا لا بدّ منه أيضاً .

ثمّ لا وجه لتقدير خصوص المؤاخذة (٣)، بعد وضوح أنّ المقدّر في غير واحد غيرها، فلا محيص عن أن يكون المقدّر هو الأثر الظاهر في كلّ منها، أو تمام آثارها التي تقتضى المنه رفعها . كما أنّ ما يكون بلحاظه الإسناد إليها مجازاً هو هذا، كما لا يخفى .

فالخبر دلّ على رفع كلّ أثر تكليفيّ أو وضعيّ كان في رفعه منهُ على

ص: ١٣٦

١-١) تعريض بما أفاده الشيخ الأنصاري من لزوم التقدير في «ما لا يعلمون» . راجع فرائد الأصول ٢: ٢٨ - ٢٩ .

٢-٢) وهو الذي استظهره الشيخ قدس سره . راجع فرائد الأصول ٢: ٢٨ .

٣-٣) تعريض آخر بالشيخ الأعظم . المصدر المتقدّم : ٢٩ .

الأُمَّه ، كما استشهد الإمام عليه السلام بمثل هذا الخبر في رفع ما استكره عليه من الطلاق والصدقه والعتاق (١).

المرفوع في غير «ما لا يعلمون»

ثم لا يذهب عليك: أنّ المرفوع في «ما اضطرّوا إليه» وغيره - ممّا أخذ بعنوانه الثانويّ - إنّما هو الآثار المترتبه عليه بعنوانه الأوليّ؛ ضروره أنّ الظاهر أنّ هذه العناوين صارت موجبه للرفع ، والموضوع للأثر مستدعٍ لوضعه ، فكيف يكون موجبا لرفعه ؟ لا يقال: كيف ؟ وإيجاب الاحتياط في ما لا يعلم ، وإيجاب التحقّظ في الخطأ والنسيان ، يكون أثرا لهذه العناوين بعينها وباقتضاء نفسها .

فإنّه يقال: بل إنّما يكون باقتضاء الواقع في موردّها؛ ضروره أنّ الاهتمام به يوجب إيجابهما (٢) ، لئلا يفوت على المكلف ، كما لا يخفى .

٢ - حديث الحجب

ومنها: حديث الحجب (٣) ، وقد انقح تقريب الاستدلال به ممّا ذكرنا في حديث الرفع .

إلّا أنّه ربما يشكّل (٤) بمنع ظهوره في وضع ما لا يعلم من التكليف ، بدعوى ظهوره في خصوص ما تعلقت عنايته - تعالى - بمنع اطلاع العباد عليه ؛ لعدم أمر رسله بتبليغه ، حيث إنّه بدونّه لما صحّ (٥) إسناد الحجب إليه - تعالى - .

ص: ١٣٧

١-١) وسائل الشيعة ٢٣ : ٢٢٦ ، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان ، الحديث ١٢ .

٢-٢) في « ر » : إيجابها . انظر منته الدرّايه ٥ : ٢١٤ .

٣-٣) عن أبي عبد الله عليه السلام : « ما حجب الله علّمه عن العباد فهو موضوع عنهم » . التوحيد: ٤١٣ ، وسائل الشيعة ٢٧ : ١٦٣ ، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٣٣ .

٤-٤) المستشكل هو الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ٢ : ٤١ .

٥-٥) الأنسب : لا يصحّ .

ومنها: قوله عليه السلام: «كُلُّ شَيْءٍ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْرِفَ أَنَّهُ حَرَامٌ بَعِينَهُ ...» (١) الحديث . حيث دلّ على حلّيه ما لم يعلم حرّمته مطلقاً ، ولو كان من جهه عدم الدليل على حرّمته .

تعميم مفاد الحديث للشبهه الوجوبيه

وبعدم الفصل قطعاً بين إباحته وعدم وجوب الاحتياط فيه ، وبين عدم وجوب الاحتياط في الشبهه الوجوبيه ، يتم المطلوب . مع إمكان أن يقال: ترك ما احتمل وجوبه ممّا لم يعرف حرّمته ، فهو حلال ، تأمّل .

٤ - حديث السعه

ومنها: قوله صلى الله عليه وآله : «الناسُ في سعه ما لا يعلمون» (٢) .

فهم في سعه ما لم يُعلم ، أو ما دام لم يعلم وجوبه أو حرّمته ، ومن الواضح أنّه لو كان الاحتياط واجباً لما كانوا في سعه أصلاً ، فيعارض به ما دلّ على وجوبه ، كما لا يخفى (٣) .

إشكال الشيخ الأعظم على الاستدلال بالروايه والجواب عنه

لا يقال: قد علم به وجوب الاحتياط (٤) فإنّه يقال: لم يعلم الوجوب أو الحرّمه بعد ، فكيف يقع في ضيق الاحتياط من أجله ؟

ص: ١٣٨

١-١) وسائل الشيعه ١٧ : ٨٩ ، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به ، الحديث ٤ مع اختلاف في بعض الألفاظ .

٢-٢) رواه ابن أبي جمهور في عوالي اللآلى ١ : ٤٢٤ بلفظ : وقال النبي صلى الله عليه وآله : إنّ الناس في سعه ما لم يعلموا .

٣-٣) ردّ علي ما أفاده الشيخ الأعظم من أنّ الحديث لا يعارض دليل الاحتياط ؛ فإنّه بالنسبه إليه كالأصل بالنسبه إلى الدليل . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤١ و ٢٧ .

٤-٤) هذا ما أشكل به الشيخ الأنصاري على الاستدلال بالحديث . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤١ .

نعم ، لو كان الاحتياط واجباً نفسياً كان وقوعهم في ضيقه بعد العلم بوجوبه ، لكنّه عرفت أنّ وجوبه كان طريقيّاً ، لأجل أن لا يقعوا في مخالفه الواجب أو الحرام أحياناً ، فافهم .

٥ - حديث الإطلاق

إشاره

ومنها: قوله عليه السلام : « كلُّ شيءٍ مطلقٌ حتّى يردّ فيه نهى » (١). ودلالته تتوقّف على عدم صدق الورد إلّا بعد العلم أو ما يحكمه ، بالنهى عنه ، وإن صدر عن

الإشكال في دلاله الروايه

الشارع ووصل إلى غير واحد (٢)(٣)، مع أنّه ممنوع؛ لوضوح صدقه على صدوره عنه ، سيّما بعد بلوغه إلى غير واحد ، وقد خفى على من لم يعلم بصدوره .

لا يقال: نعم ، ولكن بضميمه أصله العدم صحّ الاستدلال به وتمّ .

فإنّه يقال: وإن تمّ الاستدلال به بضميمتها ، ويُحكم بإباحه مجهول الحرمة وإطلاقه ، إلّا أنّه لا بعنوان أنّه مجهول الحرمة شرعاً ، بل بعنوان أنّه ممّا لم يرد عنه النهى واقعاً .

لا يقال: نعم ، ولكنّه لا يتفاوت في ما هو المهمّ من الحكم بالإباحه في مجهول الحرمة ، كان بهذا العنوان أو بذاك العنوان .

فإنّه يقال: حيث أنّه بذاك العنوان لاخصّ (٤) بما لم يعلم ورود النهى عنه أصلاً ، ولا يكاد يعمّ ما إذا ورد النهى عنه في زمان ، وإباحته (٥)

ص: ١٣٩

١-١) الفقيه ١: ٣١٧، وسائل الشيعه ٦: ٢٨٩، الباب ١٩ من أبواب القنوت ، الحديث ٣ .

٢-٢) في « ش » : ووصل غير واحد .

٣-٣) وهذا هو ما أفاده الشيخ الأعظم في الاستدلال بالمرسله . انظر فرائد الأصول ٢: ٤٣ .

٤-٤) الأولى : تبديله ب « يختص » ؛ لأنّه جعله جواباً ل « حيث » المتضمّن لمعنى الشرط ، ولم يُعهد دخول اللام على جوابه . (منته الدرايه ٥: ٢٨٧)

٥-٥) في الأصل وبعض الطبعات كما أثبتناه . وفي « ن » وبعض الطبعات الأخرى : إباحه .

فى آخر ، واشتبها من حيث التقدّم والتأخر .

لا يقال: هذا لولا عدم الفصل بين أفراد ما اشتبهت حرمة .

فإنه يقال: وإن لم يكن بينها الفصل ، إلّا أنه إنّما يُجدى فى ما كان المُثبت للحكم بالإباحه فى بعضها الدليل ، لا الأصل ، فافهم .

دعوى الإجماع على البراءة هو الكلام فيها

وأما «الإجماع»: فقد نقل على البراءة (١) ، إلّا أنه موهونٌ ، ولو قيل باعتبار الإجماع المنقول فى الجملة؛ فإنّ تحصيله فى مثل هذه المسألة - ممّا للعقل إليه سبيل ، ومن واضح النقل عليه دليل - بعيدٌ جدّاً .

حكم العقل بالبراءة

وأما «العقل»: فإنه قد استقلّ بقبح العقوبه والمؤاخذه على مخالفه التكليف المجهول ، بعد الفحص واليأس عن الظفر بما كان حجةً عليه ، فإنهما بدونها عقابٌ بلا بيان ، ومؤاخذهً بلا برهان ، وهما قبيحان بشهادة الوجدان .

عدم جريان قاعده دفع الضرر المحتمل فى الشبهات البدويه

ولا يخفى: أنه مع استقلاله بذلك لا- احتمال لضرر العقوبه فى مخالفته ، فلا- يكون مجال هاهنا لقاعده وجوب دفع الضرر المحتمل ، كى يتوهم أنّها تكون بياناً (٢) . كما أنه مع احتمال لا- حاجه إلى القاعده ، بل فى صورته المصادفه استحقّ (٣) العقوبه على مخالفه ، ولو قيل بعدم وجوب دفع الضرر

ص: ١٤٠

١-١) راجع فرائد الأصول ٢: ٥٠ .

٢-٢) إشاره إلى ما قد يتوهم فى المقام من ورود قاعده دفع الضرر المحتمل على قاعده قبح العقاب بلا بيان ، أورده الشيخ فى فرائده وأجاب عليه . انظر فرائد الأصول ٢: ٥٦ - ٥٧ .

٣-٣) الأولى: « يستحق » . (منته الدرايه ٥: ٣١٥) .

وأما ضرر غير العقوبه ، فهو وإن كان محتملاً ، إلا أنّ المتيقن منه - فضلاً عن محتمله - ليس بواجب الدفع شرعاً ولا عقلاً؛ ضرورة عدم القبح في تحمّل بعض المضارّ ببعض الدواعي عقلاً ، وجوازه شرعاً .

مع أنّ احتمال الحرمة أو الوجوب لا يلزم احتمال المضرّه (١) ، وإن كان ملازماً لاحتمال المفسده أو ترك المصلحه؛ لوضوح أنّ المصالح والمفاسد التي تكون مناسبات الأحكام - وقد استقلّ العقل بحسن الأفعال التي تكون ذات المصالح ، وقبح ما كان ذات المفاسد - ليست براجعه إلى المنافع والمضارّ ، وكثيراً ما يكون محتمل التكليف مأمون الضرر . نعم ، ربما تكون المنفعة أو المضرّه مناطاً للحكم شرعاً وعقلاً .

إن قلت: نعم ، ولكنّ العقل يستقلّ بقبح الإقدام على ما لا تؤمن مفسدته ، وأنّه كالإقدام على ما علم مفسدته ، كما استدلّ به شيخ الطائفة قدس سره على أنّ الأشياء على الحظر أو الوقف (٢) .

قلت: استقلاله بذلك ممنوع ، والسند : شهادة الوجدان ، ومراجعته ديدن العقلاء من أهل الملل والأديان ، حيث إنهم لا يحترزون ممّا لا تؤمن مفسدته ، ولا يعاملون معه معامله ما علم مفسدته ، كيف ؟ وقد أذن الشارع بالإقدام عليه ، ولا يكاد يأذن بارتكاب القبيح ، فتأمل .

ص : ١٤١

١-١) الأولى : سوق العبارة هكذا : « لا يلزم احتمال المضرّه أو المنفعة ... » . (منته الدرايه ٥ : ٣١٧) .

٢-٢) استدلّ الشيخ الطوسي بهذا الحكم العقلي على القول بالوقف ، فقال : « وذهب كثير من الناس إلى أنها على الوقف ... وهو الذي يقوى في نفسي » لكنّه قال - قبل هذا - : وذهب كثير من البغداديين وطائفه من أصحابنا الإماميه إلى أنّها على الحظر ، ووافقهم على ذلك جماعه من الفقهاء . (العده ٢ : ٧٤٢) .

واحتج للقول بوجوب الاحتياط - في ما لم تقم فيه حجة - بالأدلة الثلاثة:

الاستدلال بالكتاب والجواب عنه

أما «الكتاب»: فبالآيات الناهية عن القول بغير العلم (١)، وعن الإلقاء في التهلكه (٢)، والأمره بالتقوى (٣).

والجواب: أن القول بالإباحه شرعاً، وبالأمن من العقوبه عقلاً، ليس قولاً بغير علم؛ لما دلّ على الإباحه من النقل، وعلى البراءه من حكم العقل، ومعهما لا مهلكه في اقتحام الشبهه أصلاً، ولا فيه مخالفه التقوى، كما لا يخفى.

الاستدلال بالأخبار والجواب عنه

وأما «الأخبار»: فبما دلّ على وجوب التوقف عند الشبهه، - معللاً في بعضها بأن «الوقوف عند الشبهه خير من الاقتحام في التهلكه» (٤) - من الأخبار الكثيره الدالّه عليه مطابقه (٥) أو التزاماً (٦).

ص: ١٤٢

-
- ١- (١) الأعراف: ٣٣، الإسراء: ٣٦، النور: ١٥.
 - ٢- (٢) البقره: ١٩٥.
 - ٣- (٣) آل عمران: ١٠٢، التغابن: ١٦.
 - ٤- (٤) في أكثر الطبعات: المهلكه.
 - ٥- (٥) راجع وسائل الشيعه ٢٠: ٢٥٩، الباب ١٥٧ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه، الحديث ٢ و ٢٧: ١٠٦ و ١١٩، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١ و ٣٥.
 - ٦- (٦) كالأخبار الوارده لبيان وجوب الكفّ والردّ. راجع وسائل الشيعه ٢٧: ١٠٦، باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفه وكيفيته العمل بها.

وبما دلّ على وجوب الاحتياط من الأخبار الواردة بألسنه مختلفه (١).

والجواب: أنه لا تهلكه (٢) في الشبهه البدويّه ، مع دلالة النقل على الإباحه (٣) ، وحكم العقل بالبراءه ، كما عرفت .

وما دلّ على وجوب الاحتياط - لو سلّم - وإن كان وارداً على حكم العقل؛ فإنّه كفى بياناً على العقوبه على مخالفه التكليف المجهول - ولا يُصغى إلى ما قيل (٤) من: أنّ إيجاب الاحتياط إن كان مقدّمهً للتحرز عن عقاب الواقع المجهول ، فهو قبيح ، وإن كان نفسياً فالعقاب على مخالفته ، لا- على مخالفه الواقع ؛ وذلك لما عرفت من أنّ إيجابه يكون طريقيّاً ، وهو عقلاً ممّا يصحّ أن يحتجّ به على المؤاخذه في مخالفه الشبهه ، كما هو الحال في أوامر الطرق والأمارات والأصول العمليه (٥) - ، إلّا أنّها تُعارض بما هو أخصّ و (٦) أظهر ؛ ضروره أنّ ما دلّ على حليّته المشتبه أخصّ ، بل هو

ص: ١٤٣

١-١) راجع وسائل الشيعه ٤ : ١٧٧ ، الباب ١٦ من أبواب المواقيت ، الحديث ١٤ و ١٣ : ٤٦ ، الباب ١٨ من أبواب كفارات الصيد ، الحديث ٦ و ٢٧ : ١٥٤ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، الباب ١٢ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ١ و ٤٦ و ٦١ .
٢-٢) في أكثر الطبعات : مهلكه .

٣-٣) لا توجد عبارته « على الإباحه » في الأصل ، وأثبتناها من بعض طبعات الكتاب .

٤-٤) قاله الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ٢ : ٧١ .

٥-٥) الصواب أن يقال : « وبعض الأصول العمليه » كما عبّر به في حاشيته على الفرائد : ١١٦ ؛ إذ الأمر المولوى الطريقي على فرض تسليمه في الأصول العمليه لا يتعلّق إلّا بالاستصحاب . راجع منته الدرايه ٥ : ٣٤٦ - ٣٤٨ .

٦-٦) في « ن » وحقائق الأصول : أو . يراجع منته الدرايه ٥ : ٣٤٨ لتوضيح الوجهين في العاطف .

فى الدلالة على الحليّ نصّ ، وما دلّ على الاحتياط غايته أنّه ظاهر فى وجوب الاحتياط .

مع أنّ هناك قرائن دالّة على أنّه للإرشاد ، فيختلف إيجاباً واستجاباً حسب اختلاف ما يرشد إليه .

ويؤيّدّه : أنّه لو لم يكن للإرشاد لوجب (١) تخصيصه - لا محاله - ببعض الشبهات إجمالاً ، مع أنّه آّب عن التخصيص قطعاً (٢) .

كيف لا- يكون (٣) قوله: «قف عند الشبهه؛ فإنّ الوقوف عند الشبهه خيرٌ من الاقتحام فى المهلكه» للإرشاد؟ مع أنّ المهلكه ظاهره فى العقوبه ، ولا- عقوبه فى الشبهه البدويّه قبل إيجاب الوقوف والاحتياط ، فكيف يعلّل إيجابه بأ أنّه خيرٌ من الاقتحام فى المهلكه؟

لا يقال (٤): نعم ، ولكنّه يستكشف منه - على نحو «الإنّ» - إيجابُ الاحتياط من قبل ، ليصحّ به العقوبه على المخالفه .

فإنّه يقال: إنّ مجرد إيجابه واقعاً ما لم يعلم لا- يصحّ العقوبه ، ولا- يخرجها عن أنّها بلا- بيان ولا برهان ، فلا محيص عن اختصاص مثله

ص: ١٤٤

١-١) فى «ق» و «ش»: يوجب .

٢-٢) انظر تفصيل هذا الجواب وتأبيده فى فرائد الأصول ٢ : ٨٠ .

٣-٣) إنّ المصنّف قدس سره قد خلط البحث ، وعاد إلى الطائفة الأولى من الأخبار المعلّله التى تقدّم منه الجواب عنها ، فالأولى : إسقاط هذه العبارة إلى قوله : وأما العقل (نهاية النهاية ٢ : ١٠٥) . وانظر كفاية الأصول مع حاشيه المشكيني ٤ : ٨٥ ، حقائق الأصول ٢ : ٢٤١ ومنتها الدرايه ٥ : ٣٥٦ .

٤-٤) هذا هو الإشكال الذى أورده الشيخ على نفسه ، وأجاب عنه بما أشار إليه المصنّف بقوله آنفاً : ولا يصغى إلى ما قيل ... راجع فرائد الأصول ٢ : ٧١ .

بما ينتج فيه المشتبه - لو كان - ، كالشبهه قبل الفحص (١) مطلقاً ، أو الشبهه المقرونه بالعلم الإجمالي ، فتأمل جيداً .

الاستدلال بالعقل :

الوجه الأول : العلم الإجمالي

إشاره

وأمّا العقل: فلاستقلاله بلزوم فعيل ما احتمال وجوبه ، وترك ما احتمال حرمة - حيث علم إجمالاً بوجود واجبات ومحرمات كثيره فى ما اشتبه وجوبه أو حرمة ، ممّا لم يكن هناك حجّه على حكمه - ؛ تفريراً للذمه بعد اشتغالها ، ولا خلاف فى لزوم الاحتياط فى أطراف العلم الإجمالي إلّا من بعض الأصحاب (٢) .

الجواب عن الدليل العقلي بانحلال العلم الاجمالي

والجواب: أنّ العقل وإن استقلّ بذلك ، إلّا أنّه إذا لم ينحلّ العلم الإجمالي إلى علم تفصيلي وشكّ بدوي ، وقد انحلّ هاهنا ، فإنّه كما علم بوجود تكاليف إجمالاً ، كذلك علم إجمالاً (٣) بثبوت طرق وأصول معتبره مثبتة لتكاليف ، بمقدار تلك التكاليف المعلومه أو أزيد ، وحينئذ لا علم بتكاليف اخر غير التكاليف الفعلية فى الموارد (٤) المثبتة من الطرق والأصول العمليه (٥) .

ص: ١٤٥

- ١-١) فى حقائق الأصول ومنتها الدرايه : بما ينتج فيه المشتبه قبل الفحص .
- ٢-٢) كالسيد العاملى فى المدارك ١ : ١٠٧ - ١٠٨ ، والمحقق القمى فى القوانين ٢ : ٢٥ .
- ٣-٣) ورد فى حقائق الأصول بعد : « إجمالاً » : « تفصيلاً ظ » بين القوسين . وقال فى الهامش ٢ : ٢٥٢ : لا يبعد أن يكون « علم إجمالاً » من قلم الناسخ ، والأصل : « علم تفصيلاً » . ويشهد به كلامه فى حاشيته على الرسائل (: ١٢٩) وقوله هنا : « إن قلت » وما بعده إلى آخر المطلب . (أيضاً يراجع منتها الدرايه ٥ : ٣٨٥) .
- ٤-٤) أثبتنا ما فى الأصل وبعض الطبعات . وفى « ن » وبعض الطبعات الأخرى : فى موارد .
- ٥-٥) كان الأولى أن يقال : التكاليف الفعلية المثبتة بالطرق و ... (منتها الدرايه ٥ : ٣٨٦) .

الإشكال على الانحلال بوجود المانع منه والجواب عنه

إن قلت: نعم ، لكنّه إذا لم يكن العلم بها مسبقاً بالعلم بالتكاليف (١) .

قلت: إنّما يضمرّ السبق إذا كان المعلوم اللاحق حادثاً آخر (٢) ، وأما إذا لم يكن كذلك ، بل ممّا ينطبق عليه ما علم أولاً ، فلا محاله قد انحلّ العلم الإجماليّ إلى التفصيليّ والشكّ البدويّ .

توهم صحّه الانحلال على القول بالسببيّه في الأمارات

إن قلت: إنّما يوجب العلم بقيام الطرق - المثبته له بمقدار المعلوم بالإجمال - ذلك ، إذا كان قضيه قيام الطريق على تكليف موجباً لثبوته (٣) فعلاً . وأما بناءً على أنّ قضيه حجّيته واعتباره شرعاً ليس إلّاترتيب ما للطريق المعبر عقلاً - وهو تنجز ما أصابه والعذر عمّا أخطأ عنه - ، فلا انحلال لما علم بالإجمال أولاً ، كما لا يخفى .

الجواب عن التوهم

قلت: قضيه الاعتبار شرعاً - على اختلاف ألسنه أدلته - وإن كان ذلك - على ما قوّيناه (٤) في البحث (٥) - ، إلّا أنّ نهوض الحجّه على ما ينطبق (٦) عليه

ص: ١٤٦

١-١) في الأصل و « ق » و « ش » : بالواجبات .

٢-٢) أثبتنا « آخر » من « ر » .

٣-٣) لا- يخفى اغتشاش العبارة ، واللازم : حذف كلمه « قضيه » أو إسقاط « موجباً » مع لام « لثبوته » . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٤ : ٩٣) .

٤-٤) أثبتنا الكلمه كما وردت في « ر » ومنتها الدرايه . وفي غيرهما : قوّينا .

٥-٥) في أوائل مباحث الأمارات ، في الصفحه : ٤٠ حيث قال : والحجّه المجعوله غير مستتبعه لإنشاء أحكام تكليفه ... بل إنّما تكون موجه لتنجز التكليف به إذا أصاب .

٦-٦) الأولى أن يقال : « على ما يمكن أن ينطبق عليه المعلوم بالإجمال » ؛ حيث إنّ ظاهر قوله : « ينطبق » هو تسليم الانطباق ، فالإنحلال حينئذٍ يصير حقيقياً لا حكماً ، وهو ينافى قوله : « يكون عقلاً بحكم الإنحلال » . (منتها الدرايه ٥ : ٣٩٤) .

المعلوم بالإجمال في بعض الأطراف ، يكون عقلاً- بحكم الانحلال ، وصيرف تنجزه إلى ما إذا كان في ذاك الطرف ، والعذر عمياً إذا كان في سائر الأطراف ، مثلاً: إذا علم إجمالاً بحرمة إناء زيد بين الإناءين ، وقامت البيّنه على أنّ هذا إناؤه ، فلا ينبغي الشكّ في أنّه كما إذا علم أنّه إناؤه ، في عدم لزوم الاجتناب إلّا عن خصوصه دون الآخر .

ولولا- ذلك لما كان يُجدي القول بأنّ قضيه اعتبار الأمارات هي كون المؤدّيات أحكاماً شرعيه فعليّه؛ ضروره أنّها تكون كذلك بسبب حادث ، وهو كونها مؤدّيات الأمارات الشرعيه .

هذا إذا لم يعلم بثبوت (١) التكاليف الواقعيه - في موارد الطرق المشبته - بمقدار المعلوم بالإجمال ، وإلّا فالانحلال إلى العلم بما في الموارد ، وانحصار أطرافه بموارد تلك الطرق بلا إشكال ، كما لا يخفى .

الوجه الثاني لدلالة العقل على الاحتياط : أصاله الحظر

إشاره

وربما استدلل (٢) بما قيل من : استقلال العقل بالحظر في الأفعال غير الضروريه قبل الشرع ، ولا أقلّ من الوقف (٣) وعدم استقلاله ، لا به ولا بالإباحه ، ولم يثبت شرعاً إباحه ما اشتبته حرّمته؛ فإنّ ما دلّ على الإباحه معارض بما دلّ على وجوب التوقف أو الاحتياط .

المناقشه في الدليل

وفيه أولاً: أنّه لا- وجه للاستدلال بما هو محلّ الخلاف والإشكال ، وإلّا لصحّ الاستدلال على البراءه بما قيل من : كون تلك الأفعال على الإباحه .

وثانياً: أنّه ثبتت الإباحه شرعاً؛ لما عرفت من عدم صلاحية ما دلّ على التوقف أو الاحتياط للمعارضه لما دلّ عليها .

ص: ١٤٧

١- ١) في بعض الطبعات : ثبوت .

٢- ٢) قرره الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ٢ : ٩٠ ، وانظر معارج الأصول : ٢٠٣ .

٣- ٣) كما عليه الشيخان : المفيد والطوسي . انظر التذكرة بأصول الفقه : ٤٣ والعهده ٢ : ٧٤٢ .

وثالثاً: أنه لا يستلزم القول بالوقف - في تلك المسألة - للقول (١) بالاحتياط في هذه المسألة؛ لاحتمال أن يقال معه بالبراءة ، لقاعده قبح العقاب بلا بيان .

توهم عدم جريان البراءة العقلية في المقام والكلام فيه

وما قيل (٢) من : أن الإقدام على ما لا تؤمن المفسده فيه ، كالإقدام على ما تعلم فيه المفسده .

ممنوع ، ولو قيل بوجوب دفع الضرر المحتمل؛ فإن المفسده المحتمله في المشتبه ليس بضرر غالباً؛ ضروره أن المصالح والمفاسد - التي هي مناطات الأحكام - ليست براجعه إلى المنافع والمضار ، بل ربّما تكون (٣) المصلحه في ما فيه الضرر ، والمفسده في ما فيه المنفعه . واحتمال أن يكون في المشتبه ضرراً ، ضعيفاً غالباً ، لا يعتد به قطعاً .

مع أن الضرر ليس دائماً ممّا يجب التحرز عنه عقلاً-، بل يجب ارتكابه أحياناً ، في ما كان المترتب عليه أهم في نظره ممّا في الاحتراز عن ضرره ، مع القطع به ، فضلاً عن احتمال (٤) .

ص: ١٤٨

-
- ١-١) الأولى : حذف اللام ؛ لأنه مفعول « يستلزم » ، ولا يحتاج الفعل في عمله إلى لام التقويه . (منته الدرايه ٥ : ٤٠٤) .
 - ٢-٢) قاله الشيخ الطوسي في العده ٢ : ٧٤٢ .
 - ٣-٣) أثبتناها من « ر » ، وفي غيرها : يكون .
 - ٤-٤) لا يخفى ما في هذه العبارة من التعقيد وكثره الضمائر ، مع اختلاف مراجعها ، وعدم وجود بعضها في العبارة ، وخلوّ صله الموصول في « ممّا » عن العائد ، فالأولى سوق العبارة هكذا : بل قد يجب ارتكابه - مع القطع به ، فضلاً عن احتمال - إذا كان ما يترتب عليه أهم في نظر الشارع ممّا يترتب على الاحتراز عنه . (منته الدرايه ٥ : ٤١٠) .

بقي أمور مهمّة لا بأس بالإشارة إليها:

التنبيه الأول – اشتراط جريان البراءة بعدم وجود أصل موضوعي في موردها

الأوّل: أنّه إنّما تجرى أصله البراءة - شرعاً وعقلاً - في ما لم يكن هناك أصل موضوعي مطلقاً ، ولو كان موافقاً لها؛ فإنّه معه لا مجال لها أصلاً؛ لوروده عليها (١) ، كما يأتي تحقيقه (٢).

صُور الشك في التذكية :

الصوره الأولى فلا- تجرى مثلاً: أصله الإباحه في حيوان شكّ في حليته مع الشكّ في قبوله التذكية؛ فإنّه إذا ذبح مع سائر الشرائط المعتمره في التذكية، فأصله عدم التذكية تدرجه (٣) في ما لم يُذكّ ، وهو حرام إجماعاً ، كما إذا مات حتفَ أنفه .

فلا- حاجه إلى إثبات أنّ الميته تعمّ غير المذكّي شرعاً (٤)؛ ضروره كفايه كونه مثله حكماً ؛ وذلك لأنّ (٥) التذكية إنّما هي عباره عن فرى الأوداج الأربعة (٦) مع سائر شرائطها ، عن خصوصيته في الحيوان التي (٧) بها

ص: ١٤٩

-
- ١-١) وجعل الشيخ الأعظم الوجه في تقديم الأصل الموضوعي على البراءة هو الحكومه . راجع فرائد الأصول ٢: ١٠٩ و ١٢٧ .
 - ٢-٢) في التذنيب الذي عقده في خاتمه الاستصحاب لبيان نسبه الاستصحاب مع بعض القواعد والأصول .
 - ٣-٣) أثبتنا الكلمه من « ن » ، « ر » وبعض الطبقات الأخرى ، وفي الأصل وبعض الطبقات : تدرجها .
 - ٤-٤) تعريض بكلام الشيخ الأعظم ، حيث حكم بحرمة « غير المذكّي » ؛ لصدق عنوان « الميته » عليه في لسان الشرع . راجع فرائد الأصول ٢: ١٢٩ و ٣: ١٩٨ .
 - ٥-٥) أثبتنا الكلمه من « ر » ، وفي غيرها : بأنّ .
 - ٦-٦) لا توجد « الأربعة » في الأصل ، وأثبتناها من طبقاته .
 - ٧-٧) الظاهر زيادتها (التي) ؛ لتمايمه المعنى بدونها ، وإن فرض بقاؤها فاللازم تعريف « خصوصيته » ؛ لتطابق الصفه موصوفها . (منته الدرأيه ٥ : ٤٢٣) .

تؤثر (١) فيه الطهارة وحدها أو مع الحليّة ، ومع الشكّ في تلك الخصوصيّة ، فالأصل عدم تحقّق التذكيه بمجرد الفري بسائر شرائطها ، كما لا يخفى .

الصورة الثانيه نعم ، لو علم بقبوله التذكيه وشكّ في الحليّة ، فأصالة الإباحه فيه محكمه؛ فإنّه حينئذٍ إنّما يشكّ في أنّ هذا الحيوان المذكور حلال أو حرام ، ولا أصل فيه إلّا أصالة الإباحه ، كسائر ما شكّ في أنّه من الحلال أو الحرام .

الصورة الثالثه هذا إذا لم يكن هناك أصل موضوعي آخر مثبت لقبوله التذكيه ، كما إذا شكّ - مثلاً - في أنّ الجلل في الحيوان هل يوجب ارتفاع قابليته لها ، أم لا ؟ فأصالة قبوله لها معه محكمه ، ومعها لا مجال لأصالة عدم تحقّقها ، فهو قبل الجلل كان يطهر ويحلّ بالفري بسائر شرائطها ، فالأصل أنّه كذلك بعده .

الصورة الرابعه وممّا ذكرنا ظهر الحال في ما اشتبهت حليّته وحرمة بالشبهه الموضوعيّة من الحيوان ، وأنّ أصالة عدم التذكيه محكمه في ما شكّ فيها لأجل الشكّ في تحقّق ما اعتبر في التذكيه شرعاً .

الصورة الخامسه كما أنّ أصالة قبول التذكيه محكمه إذا شكّ في طروء ما يمنع عنه ، فيحكم بها في ما أُحرز الفري بسائر شرائطها عداه ، كما لا يخفى ، فتأمل جيّداً .

التنبیه الثاني - حسن الاحتياط شرعاً وعقلاً

إشاره

الثاني : أنّه لا شبهه في حسن الاحتياط شرعاً وعقلاً في الشبهه الوجوبيه و (٢) التحريميّة ، في العبادات وغيرها .

ص : ١٥٠

١-١) في غير « ر » : يؤثّر .

٢-٢) في « ن » وبعض الطبعات : أو .

كما لا ينبغي الارتياح في استحقاق الثواب في ما إذا احتاط وأتى أو ترك بداعي احتمال الأمر أو النهي .

الإشكال في جريان الاحتياط في العبادات

وربما يشكل (1) في جريان الاحتياط في العبادات عند دوران الأمر بين الوجوب وغير الاستحباب ، من جهة أن العبادة لا بدّ فيها من نية القربة المتوقّفه على العلم بأمر الشارع تفصيلاً أو إجمالاً .

الجواب الأوّل عن الإشكال والمناقشه فيه وحُسن الاحتياط عقلاً (2) لا يكاد يُجدى في رفع الإشكال ، ولو قيل بكونه موجباً لتعلّق الأمر به شرعاً؛ بدهاه توقّفه على ثبوته توقّف العارض على معروضه ، فكيف يعقل أن يكون من مبادئ ثبوته (3) ؟

الجواب الثاني والمناقشه فيه وانقدح بذلك : أنه لا يكاد يُجدى في رفعه أيضاً القول بتعلّق الأمر به من جهة ترتّب الثواب عليه؛ ضروره أنه فرع إمكانه ، فكيف يكون من مبادئ جريانه ؟ هذا .

مع أنّ حسن الاحتياط لا يكون بكاشف عن تعلّق الأمر به بنحو

ص : ١٥١

١-١) أورده الشيخ الأعظم في فرائد الأصول . (فرائد الأصول ٢ : ١٥٠ - ١٥١) .

٢-٢) هذا الجواب ذكره الشيخ في فرائد الأصول ٢ : ١٥١ بقوله : ودعوى أنّ العقل ... وأجاب عليه بما ستأتى الإشارة إليه بقول المصنّف : مع أنّ حسن الاحتياط

٣-٣) هذا هو محذور الدور الذي أورد به الشيخ الأعظم على استدلال الشهيد (الذكرى ٢ : ٤٤٤) على شرعيّه قضاء الصلوات لمجرّد احتمال الخلل . راجع فرائد الأصول ٢ : ١٥٢ .

« اللّم » ، ولا- ترتبِ الثواب عليه بكاشف عنه بنحو « الإن » ، بل يكون حاله في ذلك حال الإطاعة؛ فإنه نحو من الانقياد والطاعة (١).

الجواب الثالث والإيراد عليه

وما قيل (٢) في دفعه: من كون المراد بالاحتياط في العبادات ، هو مجرد الفعل المطابق للعبادة من جميع الجهات ، عدا نية القربه

ففيه (٣) - مضافاً إلى عدم مساعده دليل حينئذٍ على حسنه بهذا المعنى فيها؛ بدهاه أنه ليس باحتياط حقيقه ، بل هو أمرٌ لو دلّ عليه دليلٌ كان مطلوباً مولوياً نفسياً عبادياً ، والعقل لا يستقلّ إلّا بحسن الاحتياط ، والنقل لا يكاد يرشد إلّا إليه . نعم ، لو كان هناك دليلٌ على الترغيب في الاحتياط في خصوص العبادة ، لما كان محيضٌ عن دلالاته اقتضاءً على أنّ المراد به ذاك المعنى ، بناءً على عدم إمكانه فيها بمعناه حقيقه ، كما لا يخفى - أنه التزامٌ بالإشكال وعدم جريانه فيها ، وهو كما ترى .

الجواب الرابع عن الإشكال (جواب المصنف)

قلت: لا- يخفى أنّ منشأ الإشكال هو تحيّل كون القربه المعتبره في العباده مثل سائر الشروط المعتبره فيها ، ممّا يتعلّق بها الأمر المتعلّق بها ، فيشكل جريانه حينئذٍ؛ لعدم التمكّن من قصد القربه المعتبر فيها (٤) ، وقد عرفت (٥) أنه فاسد* ، وإنّما اعتبر قصد القربه فيها عقلاً ، لأجل أنّ الغرض منها لا يكاد يحصل بدونه (٦) .

ص : ١٥٢

١-١) إشاره إلى وجهى التفصّي عن الإشكال ، المذكورين في فرائد الأصول ٢ : ١٥١ .

٢-٢) أفاده الشيخ في فرائده ٢ : ١٥٣ .

٣-٣) أثبتناها من « ر » ومنته الدرايه ، وفي غيرهما : فيه .

٤-٤) في الأصل و « ش » : « لعدم التمكّن من جميع ما اعتبر فيها » . وفي مصحح « ن » وسائر الطبقات مثل ما أثبتناه .

٥-٥) في المقدمه الثانيه من مبحث التبعدي والتوصلّي . راجع الجزء الأول ، الصفحه : ١٠٥ .

٦-٦) هذا . مع أنه لو أغمض عن فساده لما كان في الاحتياط في العبادات إشكالاً غير الإشكال فيها . فكما يلتزم في دفعه بتعدّد الأمر فيها ، ليتعلّق أحدهما بنفس الفعل، والآخر بإتيانه بداعي أمره ، كذلك في ما احتمل وجوبه منها ، فكان فيه على هذا احتمال أمرين كذلك ، أي : أحدهما كان متعلقاً بنفسه ، والآخر بإتيانه بداعي ذاك الأمر ، فيتمكّن من الاحتياط فيها بإتيان ما احتمل وجوبه بداعي رجاء أمره واحتماله ، فيقع عباده وإطاعه لو كان واجباً ، وانقياداً لو لم يكن كذلك نعم ، كان بين الاحتياط هاهنا وفي التوضيحات فرق ، وهو : أنّ المأتى به فيها قطعاً كان موافقاً لما احتمل وجوبه مطلقاً ، بخلافه هاهنا ، فإنه لا يوافق إلّا على تقدير وجوبه واقعاً؛ لما عرفت من عدم كونه عباده إلّا على هذا التقدير ، ولكنّه ليس بفارق؛ لكونه عباده على تقدير الحاجة إليه وكونه واجباً . ودعوى عدم كفايه الإتيان برجاء الأمر في صيرورته عباده أصلاً - ولو على هذا التقدير - مجازفه؛ ضروره استقلال العقل بكونه امتثالاً لأمره على نحو العباده لو كان ، وهو الحاكم في باب الإطاعه والعصيان ، فتأمل جيّداً . (منه

قدس سره . (٤) هذا ما أشكل به الشيخ الأنصاري على الاستدلال بالحديث . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤١ .

وعليه كان جريان الاحتياط فيه (١) بمكانٍ من الإمكان؛ ضروره التمكن من الإتيان بما احتمل وجوبه بتمامه وكماله ، غايه الأمر أ نه لا بد أن يؤتى به على نحو لو كان مأموراً به لكان مقرباً ، بأن يؤتى به بداعي احتمال الأمر ، أو احتمال كونه محبوباً له - تعالى - ، فيقع حينئذٍ على تقدير الأمر به امتثالاً لأمره - تعالى - ، وعلى تقدير عدمه انقياداً لجنابه - تبارك وتعالى - ، ويستحق الثواب على كل حال : إما على الطاعه أو الانقياد .

وقد انقدح بذلك : أنه لا حاجة في جريانه في العبادات إلى تعلق أمر بها ، بل لو فرض تعلقه بها لما كان من الاحتياط بشيء ، بل كسائر ما علم وجوبه أو استحبابه منها ، كما لا يخفى .

ص : ١٥٣

١-١) الأولى : تأنيث الضمير ؛ لرجوعه إلى العباده ... منته الدرأيه ٥ : ٥٠٠ . ١) أثبتنا الجملة كما وردت في « ق » و « ر » ، وفي غيرهما : كان على هذا .

الجواب الخامس والإيراد عليه فظهر أنه لو قيل (١) بدلاله أخبار « من بلغه ثواب » (٢) على استحباب العمل الذي بلغ عليه الثواب ولو بخبر ضعيف ، كما كان يُجدي في جريانه في خصوص ما دلّ على وجوبه أو استحبابه خبرٌ ضعيف ، بل كان - عليه - مستحباً ، كسائر ما دلّ الدليل على استحبابه .

الجواب السادس والمناقشه فيه

لا- يقال: هذا لو قيل بدلالتها على استحباب نفس العمل الذي بلغ عليه الثواب بعنوانه ، وأما لو دلّ (٣) على استحبابه لا بهذا العنوان ، بل بعنوان أنه محتمل الثواب ، لكانت دالّة على استحباب الإتيان به بعنوان الاحتياط ، كأوامر الاحتياط لو قيل بأنها للطلب المولوي ، لا الإرشادي .

فإنه يقال: إنّ الأمر بعنوان الاحتياط ولو كان مولويًا لكان توصليًا .

مع أنه لو كان عباديًا لما كان مصححًا للاحتياط ، ومُجديًا في جريانه في العبادات ، كما أشرنا إليه آنفًا (٤) .

مفاد أخبار « من بلغه »

ثم إنه لا يبعد دلاله بعض تلك الأخبار على استحباب ما بلغ عليه الثواب؛ فإنّ صحيحه هشام بن سالم المحكيه عن المحاسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مَنْ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (٥) شَيْءٌ مِنَ الثَّوَابِ فَعَمِلَهُ كَانَ أَجْرٌ ذَلِكَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَقُلْهُ» (٥) ظاهرة في أنّ الأجر كان مترتبًا

ص: ١٥٤

١-١) قاله الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ٢: ١٥٣ .

٢-٢) وسائل الشيعة ١: ٨٢، الباب ١٨ من أبواب مقدّمه العبادات ، باب استحباب الإتيان بكل عمل مشروع روى له ثواب عنهم عليهم السلام .

٣-٣) الصواب: « دلت »؛ لرجوع الضمير المستتر فيه إلى « أخبار من بلغ » . (منته الدرايه ٥: ٥٠٦) .

٤-٤) في بدايه هذا التنبيه . (٥) المحاسن ١: ٢٥ .

٥-٥)

على نفس العمل الذي بلغه عنه صلى الله عليه وآله أنه ذو ثواب .

وكون العمل متفرعاً على البلوغ ، وكونه الداعى إلى العمل (١) ، غير موجب لأن يكون الثواب إنما يكون مترتباً عليه فى ما إذا أتى (٢) برجاء أنه مأمور به وبمعنوا الاحتياط؛ بدهاه أن الداعى إلى العمل لا يوجب له وجهاً وعنواناً يؤتى به بذاك الوجه والعنوان .

وإتيان العمل بداعى « طلب قول النبى صلى الله عليه وآله » (٣) - كما قيّد به فى بعض الأخبار (٤) - وإن كان انقياداً ، إلّا أنّ الثواب فى الصحيحه إنما رُتّب على نفس العمل ، ولا موجب لتقييدها به؛ لعدم المنافاه بينهما ، بل لو أتى به كذلك ، أو التماساً للثواب الموعود - كما قيّد به فى بعضها الآخر (٥) - لأوتى الأجر والثواب على نفس العمل ، لا بما هو احتياط وانقياد ، فيكشف عن كونه بنفسه

ص: ١٥٥

١-١) إشاره وتضعيف لما أفاده الشيخ الأعظم من أن الظاهر من الأخبار المذكوره أنّ الثواب متفرّع على العمل المأتى به بداعى البلوغ ، لا على نفس العمل . راجع فرائد الأصول ٢ : ١٥٥ .

٢-٢) الأولى سوق العبارة هكذا : غير موجب لترتب الثواب على العمل فى خصوص ما إذا أتى ... (منته الدرايه ٥ : ٥١٤) .

٣-٣) تعريض آخر بالشيخ الأنصارى ، حيث أريد كلامه بقوله : ويؤيده تقييد العمل فى غير واحد من تلك الأخبار بطلب قول النبى صلى الله عليه وآله والتماس الثواب الموعود . (فرائد الأصول ٢ : ١٥٥) .

٤-٤) وهو خبر محمد بن مروان عن أبى عبد الله عليه السلام . راجع وسائل الشيعة ١ : ٨١ ، الباب ١٨ من أبواب مقدّمه العبادات ، الحديث ٤ .

٥-٥) وهو خبر محمد بن مروان عن أبى جعفر عليه السلام . وسائل الشيعة ١ : ٨٢ ، الباب ١٨ من أبواب مقدّمه العبادات ، الحديث ٧ .

مطلوباً وإطاعه ، فيكون وزانه وزان : « من سَرَّحَ لحيته » (١) ، أو : من صَلَّى أو صام فله كذا (٢) . ولعله لذلك أفتى المشهور بالاستحباب ، فافهم وتأمل .

التنبيه الثالث - لزوم التفصيل في جريان البراءة في الشبه الموضوعية التحريمية

إشاره

الثالث : أنه لا- يخفى أن النهى عن شىء إذا كان بمعنى طلب تركه في زمانٍ أو مكانٍ ، - بحيث لو وُجد في ذاك الزمان أو المكان ولو دفعه لما امتثل أصلاً - ، كان اللازم على المكلف إحراز أنه تركه بالمره ولو بالأصل ، فلا يجوز الإتيان بشىء يشكك معه في تركه ، إلا إذا كان مسبقاً به ليستصحب مع الإتيان به .

نعم ، لو كان بمعنى طلب ترك كل فردٍ منه على حده ، كما وجب إلّا ترك ما علم أنه فردٌ ، وحيث لم يعلم تعلق النهى إلّا بما علم أنه مصداقه ، فأصالة البراءة في المصاديق المشتبهه محكمه .

عدم لزوم الاحتياط في جميع الشبهات الموضوعية

فانقدح بذلك : أن مجرد العلم بتحريم شىء لا- يوجب لزوم الاجتناب عن الأفراد (٣) المشتبهه ، في ما كان المطلوب بالنهى طلب ترك كل فرد على حده ، أو كان الشىء مسبقاً بالترك ، وإلّا لوجب الاجتناب عنها عقلاً لتحصيل الفراغ قطعاً (٤) .

فكما يجب في ما علم وجوب شىء إحراز إتيانه ، إطاعه لأمره ،

ص : ١٥٦

١- (١) انظر وسائل الشيعه ٢ : ١٢٦ ، الباب ٧٦ من أبواب آداب الحمام ، الحديث الأول .
٢- (٢) أشار الشيخ الأعظم إلى هذا التشبيه وردّ عليه بأن الإطاعه هناك حقيقته ، أمّا في المقام فهى حكميه . راجع فرائد الأصول ٢ : ١٥٦ - ١٥٧ .

٣- (٣) فى غير « ر » : أفراده .

٤- (٤) إشاره إلى ضعف ما أفاده الشيخ قدس سره من جريان البراءة فى الشبهات الموضوعية التحريميه مطلقاً . راجع فرائد الأصول ٢ : ١٢١ - ١٢٢ .

فكذلك يجب في ما علم حرمة إحراز تركه وعدم إتيانه ، امتثالاً لنهيهِ . غاية الأمر كما يحرز وجود الواجب بالأصل ، كذلك يحرز ترك الحرام به .

والفرد المشتبه وإن كان مقتضى أصله البراءة جواز الاقتحام فيه ، إلّا أنّ قضيه لزوم إحراز الترك اللازم : وجوب التحرز عنه ، ولا يكاد يحرز إلّا بترك المشتبه أيضاً (١) ، فتفطن .

التنبيه الرابع – الاحتياط حسنٌ مطلقاً إلا إذا أُخِلَّ بالنظام

الرابع (٢) : أنّه قد عرفت (٣) حُسن الاحتياط عقلاً ونقلاً . ولا يخفى أنّه مطلقاً كذلك ، حتّى في ما كان هناك حُجّة على عدم الوجوب أو الحرمة ، أو أمارّة معتبرة على أنّه ليس فرداً للواجب أو الحرام ، ما لم يخلّ بالنظام فعلاً ، فالاحتياط قبل ذلك مطلقاً يقع حسناً ، كان في الأمور المهمّة ، كالدماء والفروج ، أو غيرها ، وكان احتمال التكليف قوياً أو ضعيفاً ، كانت الحُجّة على خلافه أو لا (٤) . كما أنّ الاحتياط الموجب لذلك لا يكون حسناً كذلك ، وإن كان الراجح لمن التفت إلى ذلك من أوّل الأمر ترجيح بعض الاحتياطات احتمالاً أو محتملاً (٥) ، فافهم .

ص: ١٥٧

١ - ١) دفع لما ذكره الشيخ الأعظم من أنّ الفرد المشتبه من المنهَى عنه يجوز ارتكابه بمقتضى أصله البراءة . راجع فرائد الأصول ٢ : ١٢١ .

٢ - ٢) المطالب المدرجه في هذا التنبيه طرحها الشيخ الأعظم في التنبيه الثالث من تنبيهات الشبهه الموضوعيه التحريميه مع بعض الاختلاف . انظر فرائد الأصول ٢ : ١٣٧ - ١٣٩ .

٣ - ٣) في التنبيه الثاني ، حيث قال : لا شبهه في حُسن الاحتياط شرعاً وعقلاً في الشبهه الوجوبيه أو التحريميه .

٤ - ٤) هذه الجملة مستدرکه بما أفاده في صدر التنبيه بقوله : « حتى في ما كان هناك حجه ... » . (منته الدرأيه ٥ : ٥٥٨) .

٥ - ٥) ورد ذُكر هذين الترجيحين على سبيل الاحتمال في فرائد الأصول ٢ : ١٣٧ .

دوران الأمر بين الوجوب والحرمه والوجوه فيه

إذا دار الأمر بين وجوب شيءٍ وحرمة؛ لعدم نهوض حجه على أحدهما تفصيلاً، بعد نهوضها عليه إجمالاً، ففيه وجوه:

الحكم بالبراءة عقلاً ونقلاً؛ لعموم النقل، وحكم العقل بقبح المؤاخذة على خصوص الوجوب أو الحرمة؛ للجهل به .
ووجوب الأخذ بأحدهما تعييناً أو تخييراً .

والتخيير بين الترك والفعل عقلاً، مع التوقف عن الحكم به رأساً، أو مع الحكم عليه بالإباحة شرعاً .

مختار المصنّف في المسأله

أوجّهها: الأخير؛ لعدم الترجيح بين الفعل والترك، وشمول مثل «كلُّ شيءٍ لك حلالٌ حتّى تعرف أنّه حرامٌ» (١) له، ولا مانع عنه عقلاً ولا نقلاً .

توهم وجود المانع عن جريان أصله الحلّ والجواب عنه

وقد عرفت (٢) أنّه لا يجب موافقه الأحكام التزاماً، ولو وجب لكان

ص: ١٥٩

١-١) وسائل الشيعه ١٧ : ٨٩، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤ مع المغايره في بعض الألفاظ .
٢-٢) في الأمر الخامس من مباحث القطع في الصفحه : ٢٦ إذ قال : هل تنجز التكليف بالقطع كما يقتضى موافقته عملاً يقتضى موافقته التزاماً أو لا يقتضى ... ألحقّ هو الثانى .

الالتزام إجمالاً بما هو الواقع معه ممكناً (١).

والالتزام التفصيلي بأحدهما لو لم يكن تشريعاً محرماً لما نهض على وجوبه دليل قطعاً (٢).

الرد على القول بالتخيير الشرعي في المقام

وقياسه بتعارض الخبرين - الدال أحدهما على الحرمة والآخر على الوجوب - باطل (٣)؛ فإن التخيير بينهما على تقدير كون الأخبار حجّة من باب السببيّة يكون على القاعده، ومن جهة التخيير بين الواجبين المتزاحمين (٤).

وعلى تقدير أنّها من باب الطريقيّة، فإنّه وإن كان على خلاف القاعده، إلّا أنّ أحدهما - تعييناً أو تخييراً - حيث كان واجداً لِمَا هو المناط للطريقيّة - من احتمال الإصابه مع اجتماع سائر الشرائط - جعل (٥) حجّة في هذه الصورة بأدله الترجيح تعييناً، أو التخيير تخييراً، وأين ذلك ممّا إذا لم يكن المطلوب إلّا الأخذ بخصوص ما صدر واقعاً؟ وهو حاصل، والأخذ بخصوص أحدهما ربما لا يكون إليه بموصل.

نعم، لو كان التخيير بين الخبرين لأجل إبدائهما احتمالاً الوجوب

ص: ١٦٠

١- (١) التوهّم وجوابه مذكوران في فرائد الأصول ٢: ١٨٠.

٢- (٢) الأولى سوق العبارة هكذا: « لم ينهض على وجوبه دليل أيضاً ». (منته الدرايه ٥: ٥٩١).

٣- (٣) هذا القياس والجواب عنه مذكوران في فرائد الأصول ٢: ١٨١ - ١٨٢، إلّا أنّ الشيخ قدس سره اختصر في الجواب عنه بما تقتضيه القاعده بناءً على السببيّة في حجّته الأخبار، ولم يتعرّض لحاله بناءً على الطريقيّة.

٤- (٤) الأولى أن يقال: « بين الواجب والحرام المتزاحمين »، أو يقال: « من قبيل التخيير بين الواجبين المتزاحمين ». (منته الدرايه ٥: ٥٩٦).

٥- (٥) في مصحح « ن »، « ق » و « ر »: صار.

والحرمة ، وإحداثيهما الترديد بينهما ، لكان القياس في محلّه؛ لدلاله الدليل على التخيير بينهما على التخيير هاهنا ، فتأمل جيّداً .

عدم جريان البراءة العقليّة في المقام

ولا مجال هاهنا لقاعده قبح العقاب بلا بيان؛ فإنّه لا قصور فيه هاهنا ، وإنّما يكون عدم تنجّز التكليف لعدم التمكن من الموافقه القطعيّه كمخالفتها (١) ، والموافقه الاحتماليّه حاصله لا محاله ، كما لا يخفى .

شمول النزاع للتعبديّات

ثمّ إنّ مورد هذه الوجوه وإن كان ما إذا لم يكن واحداً من الوجوب والحرمة على التعيين تعديدياً؛ إذ لو كانا تعديديين ، أو كان أحدهما المعين كذلك ، لم يكن إشكالاً في عدم جواز طرحهما والرجوع إلى الاباحه؛ لأنّها مخالفه عمليّه قطعيّه - على ما أفاد (٢) شيخنا الأستاذ قدس سره (٣)- ، إلّا أنّ الحكم أيضاً فيهما إذا كانا كذلك هو التخيير عقلاً بين إتيانه على وجه قربيّ - بأن يؤتّى به بداعي احتمال طلبه - وتركه كذلك؛ لعدم الترجيح ، وقبحه بلا مرجح .

فانقح : أنّه لا وجه لتخصيص المورد بالتوصلّيين بالنسبه إلى ما هو المهمّ في المقام (٤) ، وإن اختصّ بعض الوجوه بهما ، كما لا يخفى .

تقديم محتمل الأهمّيّه

ولا يذهب عليك : أنّ استقلال العقل بالتخيير إنّما هو في ما لا يحتمل الترجيح في أحدهما على التعيين . ومع احتمال لا يبعد دعوى استقلاله بتعيينه (٥) ،

ص : ١٦١

١-١) الصواب سوق العبارة هكذا : « كالمخالفة القطعيّه » ... (منته الدرايه ٥ : ٦٠٤) .

٢-٢) في « ر » ومنته الدرايه : أفاده .

٣-٣) فرائد الأصول ٢ : ١٧٩ .

٤-٤) تعريض بما قاله الشيخ الأعظم من « أنّ محلّ هذه الوجوه ما لو كان كلّ من الوجوب والتحرّيم توصّلياً » . راجع فرائد الأصول ٢ : ١٧٩ .

٥-٥) في « ق » : بتعيينه .

كما هو الحال في دوران الأمر بين التخيير والتعيين في غير المقام . ولكنّ الترجيح إنّما يكون لشده الطلب في أحدهما ، وزيادته على الطلب في الآخر بما لا يجوز الإخلال بها في صورته المزاحمه ، ووجب الترجيح بها . وكذا وجب ترجيح احتمال ذي المزيه في صورته الدوران .

بطلان القول بترجيح جانب الحرمة

ولا وجه لترجيح احتمال الحرمة مطلقاً ، لأجل أنّ دفع المفسده أولى من ترك المصلحه؛ ضرورة أنّه رُبَّ واجب يكون مقدّمًا على الحرام في صورته المزاحمه بلا كلام ، فكيف يقَدّم على احتمالِه احتمالُه في صورته الدوران بين مثليهما ؟ فافهم .

ص: ١٦٢

لو شكَّ في المكلف به مع العلم بالتكليف من الإيجاب أو التحريم :

فتارة لتردده بين المتباينين ، وأخرى بين الأقل والأكثر الارتباطيين ، فيقع الكلام في مقامين:

المقام الأول في دوران الأمر بين المتباينين

منجزية العلم الإجمالي بالتكليف الفعلي من جميع الجهات

لا- يخفى : أن التكليف المعلوم بينهما مطلقاً - ولو كانا فعل أمرٍ وتركٍ آخر (١)(٢) - إن كان فعلياً من جميع الجهات - بأن يكون واجداً لما هو العله

ص: ١٦٣

١-١) لعل هذا تعريف بالشيخ الأعظم ، حيث خصّ النزاع - على ما يبدو من بعض عبارته - بالعلم بنوع التكليف ، وجعل العلم بالجنس مجرى البراه. راجع فرائد الأصول ٢: ١٧ و ١٩٥ .

٢-٢) لا- يخفى : أنه إذا علم إجمالاً بوجوب شيء وحرمة آخر فلا- علم إجمالاً بوجوب أو تحريم ، وإنما علم إجمالاً بالإلزام المراد بين الوجوب والتحريم ، فلا- يدخل في العنوان المذكور في صدر البحث . (حقائق الأصول ٢: ٢٨٢ - ٢٨٣) ، فكان الأولى : تعميم العنوان (في أول البحث) لما علم الإلزام المراد بين الإيجاب والتحريم مع كونهما في موضوعين (كفايه الأصول مع حاشية المشكيني ٤: ١٦٣) ، وراجع منته الدرايه ٦: ٩ - ١٠ .

التسامه للبعث أو الزجر الفعلى ، مع ما هو عليه (١) من الإجمال والتردد والاحتمال - فلا محيص عن تنجزه وصحة العقوبه على مخالفته ، وحينئذ لا- محاله يكون مادلاً بعمومه على الرفع أو الوضع أو السعه أو الإباحه ممّا يعم أطراف العلم مخصّصاً عقلاً؛ لأجل مناقضتها معه .

عدم التنجيز فى الإجمالى غير الفعلى

وإن لم يكن فعلياً كذلك - ولو كان بحيث لو علم تفصيلاً لوجب امتثاله وصح العقاب على مخالفته - لم يكن هناك مانع عقلاً ولا شرعاً عن شمول أدله البراهه الشرعيه للأطراف .

جريان الحكم الظاهرى فى أطراف الإجمالى غير الفعلى

ومن هنا انقدح: أنه لا- فرق بين العلم التفصيلى والإجمالى ، إلماً أنه لا مجال للحكم الظاهرى مع التفصيلى ، فإذا كان الحكم الواقعى فعلياً من سائر الجهات لا محاله (٢) يصير فعلياً معه من جميع الجهات ، وله مجال مع الإجمالى ، فيمكن أن لا يصير فعلياً معه؛ لإمكان جعل الظاهرى فى أطرافه ، وإن كان فعلياً من غير هذه الجهه ، فافهم .

بطلان التفصيل بين الشبهه المحصوره وغير المحصوره

ثم إن الظاهر: أنه لو فرض أنّ المعلوم بالإجمال كان فعلياً من جميع الجهات ، لوجب عقلاً موافقته مطلقاً ، ولو كانت أطرافه غير محصوره (٣) .

ص: ١٦٤

١- ١) أثبتنا « عليه » من « ر » ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه .

٢- ٢) الأولى : اقتترانه بالفاء ؛ لأنه جواب « فإذا كان » ... (منتها الدرايه ٦ : ١٩) .

٣- ٣) إشكال على ما اشتهر من وجوب الاحتياط فى أطراف الشبهه المحصوره وعدم وجوبه فى غير المحصوره . ويظهر هذا التفصيل من الشيخ الأعظم أيضاً فى فرائد الأصول ٢ : ٢٥٧ .

وإنما التفاوت بين المحصوره وغيرها هو : أنّ عدم الحصر ربما يلازم ما يمنع عن فعلية المعلوم مع كونه فعلياً - لولاه - من سائر الجهات .

وبالجملة: لا- يكاد يرى العقل تفاوتاً بين المحصوره وغيرها في التنجّز وعدمه ، في ما كان المعلوم إجمالاً فعلياً ، يبعث المولى نحوّه فعلاً أو يزجر عنه كذلك ، مع ما هو عليه من كثره أطرافه .

والحاصل: أنّ اختلاف الأطراف في الحصر وعدمه لا يوجب تفاوتاً في ناحيه العلم . ولو أوجب تفاوتاً فإنّما هو في ناحيه المعلوم ، في فعلية البعث أو الزجر مع الحصر ، وعدمها (١) مع عدمه ، فلا يكاد يختلف العلم الإجمالي باختلاف الأطراف - قلّه وكثره - في التنجيز (٢) وعدمه ، ما لم يختلف المعلوم في الفعلية وعدمها بذلك ، وقد عرفت آنفاً : أنّه لا- تفاوت بين التفصيلي والإجمالي في ذلك ، ما لم يكن تفاوت في طرف المعلوم أيضاً (٣) ، فتأمل تعرف .

مسلك الاقتضاء والإشكال عليه

وقد انقذ (٤): أنّه لا وجه لاحتمال عدم وجوب الموافقه القطعيه مع حرمة مخالفتها (٥)؛ ضروره أنّ التكليف المعلوم إجمالاً لو كان فعلياً لوجب موافقته قطعاً ، وإلا لم يحرم مخالفته كذلك أيضاً .

ص: ١٦٥

١-١) في الأصل و « ر » : وعدمهما . (٢) في « ق » : التنجّز .

٢-٢)

٣-٣) الظاهر : زياده هذه الكلمه (أيضاً) ؛ لظهورها في عدم انحصار مناط التنجيز في فعلية المعلوم فقط ، بل للعلم دخل فيه أيضاً ، وهذا خلاف ما صرح به آنفاً . راجع منته الدارايه ٦ : ٢٧ .

٤-٤) تعريض - كما في فوائد المصنف : ١٤٣ - ببعض كلمات الشيخ الأنصاري التي يظهر منها إمكان الترخيص في ارتكاب بعض أطراف الشبهه المحصوره وترك الموافقه القطعيه . راجع فرائد الأصول ٢ : ٢٠٤ .

٥-٥) الأولى أن يقال: «مع حرمة المخالفه القطعيه» ، وقد تقدم نظيره . (منته الدارايه ٦ : ٢٨).

ومنه ظهر: أنه لو لم يعلم فعلية التكليف مع العلم به إجمالاً - إما من جهة عدم الابتلاء ببعض أطرافه ، أو من جهة الاضطرار إلى بعضها معيناً أو مردداً ، أو من جهة تعلقه بموضوع يقطع بتحقيقه إجمالاً- في هذا الشهر ، كأَيام حيض المستحاضه مثلاً - لما وجبت موافقته ، بل جازت مخالفته .

منجزية العلم الإجمالي في التدريجات

وأنه لو علم فعليته - ولو كان بين أطراف تدريجيته - لكان منجزاً ووجب موافقته؛ فإن التدرج لا يمنع عن الفعلية؛ ضروره أنه كما يصح التكليف بأمرٍ حالّي ، كذلك يصحُّ بأمرٍ استقبالي ، كالحجّ في الموسم للمستطيع ، فافهم .

تنبيهات

التنبيه الأول : الاضطرار إلى المعين أو غير المعين مانع عن التكليف

الأول: إن الاضطرار كما يكون مانعاً عن العلم بفعلية التكليف لو كان إلى واحدٍ معين ، كذلك يكون مانعاً لو كان إلى غير معين (١)؛ ضرورة أنه مطلقاً موجبٌ لجواز ارتكاب أحد الأطراف أو تركه ، تعييناً أو تخييراً ، وهو ينافي العلم بحرمة المعلوم أو بوجوبه بينها فعلاً .

لا- فرق بين الاضطرار السابق على حدوث العلم واللاحق له وكذلك لا فرق (٢) بين أن يكون الاضطرار كذلك سابقاً على حدوث العلم أو لاحقاً؛ وذلك لأنّ التكليف (٣)* المعلوم بينها من أول الأمر كان محدوداً

ص: ١٦٦

١- ١) خلافاً للشيخ الأعظم الأنصاري ، حيث ذهب إلى تنجز الحكم في غير المعين بالنسبه إلى الباقي . راجع فرائد الأصول ٢: ٢٤٥ .

٢- ٢) خلافاً للشيخ أيضاً ، حيث اختار وجوب الاجتناب عن الباقي ، في صوره الاضطرار إلى المعين الحاصل بعد العلم ، المصدر السابق .

٣- ٣) (*) لا يخفى: أنّ ذلك إنّما يتم في ما كان الاضطرار إلى أحدهما لا بعينه . وأما لو كان إلى أحدهما المعين ، فلا يكون بمانع عن تأثير العلم للتجزؤ ؛ لعدم منعه عن العلم بفعلية التكليف المعلوم إجمالاً- ، المرّد بين أن يكون التكليف المحدود في ذلك الطرف أو المطلق في الطرف الآخر؛ ضروره عدم ما يوجب عدم فعلية مثل هذا المعلوم أصلاً ، وعروض الاضطرار إنّما يمنع عن فعلية التكليف لو كان في طرف معروضه بعد عروضه ، لا عن فعلية المعلوم بالإجمال المرّد بين التكليف المحدود في طرف المعروض ، والمطلق في الآخر بعد العروض . وهذا بخلاف ما إذا عرض الاضطرار إلى أحدهما لا بعينه ، فإنّه يمنع عن

فعلّيه التكليف في البين مطلقاً ، فافهم وتأمل . (منه قدس سره) .

بعدم عروض الاضطرار إلى متعلقه ، فلو عرض على بعض أطرافه كما كان التكليف به معلوماً ؛ لاحتمال أن يكون هو المضطر إليه في ما كان الاضطرار إلى المعين ، أو يكون هو المختار في ما كان إلى بعض الأطراف بلا تعيين .

قياس الاضطرار إلى بعض الأطراف بفقد بعضها

لا يقال: الاضطرار إلى بعض الأطراف ليس إلّا كفقدها ، فكما لا إشكال في لزوم رعايه الاحتياط في الباقي مع فقدان ، كذلك لا ينبغي الإشكال في لزوم رعايته مع الاضطرار ، فيجب الاجتناب عن الباقي أو ارتكابه ؛ خروجاً عن عهده ما تنجز عليه قبل عروضه .

الجواب عن القياس

فإنه يقال: حيث إن فقد المكلف به ليس من حدود التكليف به وقيوده ، كان التكليف المتعلق به مطلقاً ، فإذا اشتغلت الذمه به كان قضيه الاشتغال به يقيناً الفراغ عنه كذلك . وهذا بخلاف الاضطرار إلى تركه (1)؛ فإنه من حدود التكليف به وقيوده ، ولا يكون الاشتغال به من الأول إلّا مقيداً بعدم عروضه ، فلا يقين باشتغال الذمه بالتكليف به إلّا إلى هذا الحد ، فلا يجب رعايته في ما بعده ، ولا يكون إلّا من باب الاحتياط في الشبهه البدويّه ، فافهم وتأمل ، فإنه دقيق جداً .

التنبیه الثاني : شرطیه الابتلاء بتمام الأطراف

اشاره

الثاني: أنه لَمَّا كان النهي عن الشيء (2)* إنما هو لأجل أن يصير داعياً

ص: ١٦٧

١-١) الأولى : إضافه : « أو ارتكابه » ... حتى يعمّ كلّاً من الشبهه الوجوبيه والتحريميّه . (منته الدرايه ٦ : ٦٤) .
٢-٢) (*) كما أنّه إذا كان فعل الشيء العبدى كان متعلقاً لغرض المولى ممّا لا يكاد عادةً أن يتركه العبد ، وأن لا يكون له داعٍ إليه ، لم يكن للأمر به والبعث إليه موقع أصلاً ، كما لا يخفى . (منه قدس سره) .

للمكلف نحو تركه ، لو لم يكن له داعٍ آخر - ولا يكاد يكون ذلك إلّا في ما يمكن عادةً ابتلاؤه به ، وأمّا ما لا ابتلاء به بحسبها ، فليس للنهي عنه موقعٌ أصلاً (١)؛ ضرورةً أنّه بلا- فائده ولا- طائل ، بل يكون من قبيل طلب الحاصل - كان الابتلاء بجميع الأطراف ممّا لا بدّ منه في تأثير العلم ، فإنّه بدونَه لا علم بتكليف فعليٍّ؛ لاحتمال تعلّق الخطاب بما لا ابتلاء به .

الملاك في الابتلاء

ومنه قد انقده: أنّ الملاك في الابتلاء المصحح لفعليّ الزجر ، وانقداح طلب تركه في نفس المولى فعلاً ، هو ما إذا صحّ انقداح الداعي إلى فعله في نفس العبد ، مع اطلاعه على ما هو عليه من الحال .

حكم الشك في الابتلاء

ولو شكّ في ذلك كان المرجح هو البراءة؛ لعدم القطع بالاشتغال ، لا إطلاق الخطاب (٢)؛ ضرورةً أنّه لا مجال للتشكّك به إلّا في ما إذا شكّ في التقييد بشيء (٣) بعد الفراغ عن صحّحه الإطلاق بدونَه ، لا في ما شكّ في اعتباره في صحّته (٤)(٥)* ، تأمل لعلّك تعرف إن شاء الله - تعالى - .

ص: ١٤٨

١- (١) أول من اعتبر هذا الشرط في خصوص التكاليف التحريمية هو الشيخ الأعظم قدس سره . انظر بحر الفوائد ٢ : ١٠٢ وفرائد الأصول ٢ : ٢٣٣ .

٢- (٢) كما قد يظهر ذلك من الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ٢ : ٢٣٨ .

٣- (٣) في الأصل : به .

٤- (٤) في العبارة مسامحة واضحة ، وحقّها أن يقال : « لا في ما شكّ في تحقّق ما يعتبر في صحّته » ؛ لأنّ الابتلاء لا شكّ في اعتباره ، بل الشكّ في تحقّقه بعد القطع باعتباره في صحّحه الإطلاق (كفايه الأصول مع حاشية المشكّين ٤ : ٢١١) ، وراجع منته الدراية ٦ : ٨٧ .

٥- (٥) (*) نعم ، لو كان الإطلاق في مقام يقتضى بيان التقييد بالابتلاء - لو لم يكن هناك ابتلاء مصحح للتكليف - كان الإطلاق وعدم بيان التقييد دالّاً على فعليّته ووجود الابتلاء المصحح لهما ، كما لا يخفى ، فافهم . (منه قدس سره) .

الثالث: أنه قد عرفت (١): أنه مع فعلية التكليف المعلوم لا تفاوت بين أن تكون أطرافه محصوره وأن تكون غير محصوره .

نعم ، ربما تكون كثره الأطراف في مورد موجباً لِعُسْرِ موافقته القطعيه باجتناب كلها ، أو ارتكابه ، أو ضررٍ فيها ، أو غيرهما ممّا لا- يكون معه التكليف فعلياً ، بعثاً أو زجراً فعلاً (٢) ، وليست (٣) بموجبه لذلك في غيره . كما أنّ نفسها ربما تكون موجباً لذلك ، ولو كانت قليله في مورد آخر .

فلا بدّ من ملاحظه ذلك الموجب لرفع فعلية التكليف المعلوم بالإجمال أنه يكون ، أو لا- يكون في هذا المورد ، أو يكون مع كثره أطرافه ، وملاحظه أنه مع أيه مرتبه من كثرتها ، كما لا يخفى .

حكم الشك في طروء الموجب لرفع فعليها التكليف ولو شكّ في عروض الموجب ، فالمشكّع هو إطلاق دليل التكليف لو كان ، وإلاً فالبراءه لأجل الشكّ في التكاليف الفعلية . هذا هو حقّ القول في المقام .

وما قيل في ضبط المحصور وغيره (٤) لا يخلو من الجراف (٥) .

ص: ١٦٩

١-١) في بدايات الفصل في الصفحه : ١٦٤ إذ قال : لو فرض أنّ المعلوم بالإجمال كان فعلياً من جميع الجهات لوجب عقلاً موافقته قطعاً ، ولو كانت أطرافه غير محصوره .

٢-٢) الظاهر عدم الحاجه إليه (فعلاً) ؛ فإنّه مستدرّك . انظر منته الدرايه ٦ : ١١٢ .

٣-٣) في غير « ر » ومنته الدرايه : ليس .

٤-٤) نقل الشيخ الأعظم في فرائده بعض هذه الضوابط وناقشها ، والتزم بالاحتياط في الموارد المشكوكه . راجع فرائد الأصول ٢ : ٢٦٨ - ٢٧٣ .

٥-٥) في « ر » : من إنحراف .

الرابع: أنه إنما يجب عقلاً- رعايه الاحتياط في خصوص الأطراف ، ممّا يتوقّف على اجتنابه أو ارتكابه حصول العلم بإتيان الواجب أو ترك الحرام المعلومين (١) في البين دون غيرها ، وإن كان حاله حال بعضها في كونه محكوماً بحكمه (٢) واقعاً .

ومنه ينقدح الحال في مسأله ملاقاه شيء مع أحد (٣) أطراف النجس المعلوم بالإجمال ، وأنه :

الصورة الأولى للملاقاه وحكمها تارة : يجب الاجتناب عن الملاقاة دون ملاقيه ، في ما كانت الملاقاه بعد العلم إجمالاً بالنجس بينها؛ فإنه إذا اجتنب عنه وطرفه اجتنب عن النجس في البين قطعاً ولو لم يجتنب عمّا يلاقيه؛ فإنه على تقدير نجاسته لنجاسته كان فرداً آخر من النجس ، قد شكّ في وجوده ، كشيء آخر شكّ في نجاسته بسبب آخر .

ومنه ظهر: أنه لا- مجال لتوهم أن قضيه تنجز الاجتناب عن المعلوم هو الاجتناب عنه أيضاً (٤)؛ ضرورة أن العلم به إنما يوجب تنجز الاجتناب عنه ، لا تنجز الاجتناب عن فرد آخر لم يعلم حدوثة ، وإن احتمل .

ص : ١٧٠

١- ١) الأولى : تبديله ب « المعلوم » ؛ لكونه صفة للواجب أو الحرام ، والعطف ب « أو » قاطع للشركه وموجب لو حده الموصوف . راجع منته الدرايه ٦ : ١٣٩ .

٢- ٢) أثبتنا ما في الأصل ، وفي أكثر الطبعات : محكوماً بحكم .

٣- ٣) الأولى : تبديله ب « بعض » ؛ إذ المناط في المسأله هو عدم الملاقاه لجميع الأطراف ، سواء لاقى واحداً منها أم أكثر . انظر منته الدرايه ٦ : ١٤٠ .

٤- ٤) إشاره إلى ما عن ظاهر ابن زهره من أن المتنجس من شؤون نفس النجس ، فوجوب الاجتناب عن النجس يقتضى الاجتناب عنه وعمّا لاقاه . انظر الغنيه : ٤٦ ، وفرائد الأصول ٢ : ٢٣٩ .

وأخرى: يجب الاجتناب عمّا لاقاه دونه ، فى ما لو علم إجمالاً نجاسته أو نجاسه شىء آخر ، ثمّ حدث العلم بالملاقاه والعلم بنجاسه الملاقى (١) أو ذاك الشىء أيضاً؛ فإنّ حال الملاقى (٢)* فى هذه الصورة بعينها حال ما لاقاه فى الصورة السابقه ، فى عدم كونه طرفاً للعلم الإجمالى ، وأنّه فردٌ آخر على تقدير نجاسته واقعاً غير معلوم النجاسه أصلاً ، لا إجمالاً ولا تفصيلاً .

وكذا لو علم بالملاقاه ثمّ حدث العلم الإجمالى ، ولكن كان الملاقى خارجاً عن محلّ الابتلاء فى حال حدوثه ، وصار مبتلى به بعده .

وثالثه: يجبُ الاجتناب عنهما فى ما لو حصل العلم الإجمالى بعد العلم بالملاقاه؛ ضروره أنه حينئذٍ نعلم إجمالاً: إمّا بنجاسه الملاقى والملاقى ، أو بنجاسه الآخر (٣) ، كما لا يخفى ، فيتنبّز التكليف بالاجتناب عن النجس فى البين ، وهو الواحد أو الإثنين (٤) .

المقام الثانى فى دوران الأمر بين الأقل والأكثر الارتباطيين

لزوم الاحتياط عقلاً والدليل عليه

والحقّ: أنّ العلم الإجمالى بثبوت التكليف بينهما أيضاً يوجب الاحتياط عقلاً ياتيان الأكثر؛ لتنجّزه به ، حيث تعلّق بثبوتة فعلاً .

ص: ١٧١

١-١) فى الأصل: ثمّ حدث الملاقاه والعلم ... ، وفى « ر »: ثمّ حدث العلم بنجاسه الملاقى ، وفى سائر الطبعات مثل ما أثبتناه .

٢-٢) (*) وإن لم يكن احتمال نجاسه ما لاقاه إلامن قبل ملاقاته . (منه قدس سره) .

٣-٣) فى منته الدرايه : بنجاسه شىء آخر .

٤-٤) أثبتنا الكلمه كما وردت فى حقائق الأصول ومنته الدرايه ، وفى غيرهما : الإثنين .

وتوهم (١): انحلاله إلى العلم بوجوب الأقل تفصيلاً، والشك في وجوب الأكثر بدوياً؛ ضرورة لزوم الإتيان بالأقل لنفسه شرعاً، أو لغيره كذلك، أو عقلاً، ومعه لا يوجب تنجزه لو كان متعلقاً بالأكثر.

فاسد قطعاً؛ لاستلزام الانحلال المحال، بداهة توقف لزوم الأقل فعلاً - إما لنفسه أو لغيره - على تنجز التكليف مطلقاً، ولو كان متعلقاً بالأكثر، فلو كان لزومه كذلك مستلزماً لعدم تنجزه إلا إذا كان متعلقاً بالأقل، كان خلفاً.

مع أنه يلزم من وجوده عدمه؛ لاستلزامه عدم تنجز التكليف على كل حال، المستلزم لعدم لزوم الأقل مطلقاً، المستلزم لعدم الانحلال، وما يلزم من وجوده عدمه محالاً.

انحلال العلم الإجمالي في الأقل والأكثر الاستقلاليين

نعم، إنما ينحل إذا كان الأقل ذا مصلحة ملزمه؛ فإن وجوبه حينئذ يكون معلوماً له، وإنما كان التردد لاحتمال أن يكون الأكثر ذا مصلحة أقوى من مصلحة الأقل، فالعقل في مثله وإن استقل بالبراءة بلا-كلام، إلا أنه خارج عما هو محل النقض والإبرام في المقام، هذا.

دليل آخر على لزوم الاحتياط عقلاً

مع أن الغرض الداعي إلى الأمر لا يكاد يحرز إلا بالأكثر، بناءً على ما ذهب إليه المشهور من العدلية، من تبعيته الأوامر والنواهي للمصالح والمفاسد في الأمور بها والمنهية عنها، وكون الواجبات الشرعية أظافاً في الواجبات العقلية، وقد مر (٢) اعتبار موافقه الغرض وحصوله عقلاً في إطاعه الأمر وسقوطه، فلا بد من إحرازه في إحرازها، كما لا يخفى (٢).

ص: ١٧٢

١-١) إشاره إلى كلام الشيخ الأعظم القائل بالانحلال بجريان البراءة عن الأكثر. راجع فرائد الأصول ٢: ٣٢٢ - ٣٢٣.
٢-٢) في بحث التعبدى والتوصيلى وبيان الفرق بينهما، إذ قال: بخلاف التعبدى، فإن الغرض منه لا يكاد يحصل بذلك، بل لا بد في سقوطه وحصول غرضه من الإتيان به متقرباً به منه تعالى. راجع الجزء الأول، الصفحة: ١٠٥.

ولا وجه للتفصي عنه (١):

تارةً : بعدم ابتناء مسأله البراءه والاحتياط على ما ذهب إليه مشهور العدلئيه ، وجريانها على ما ذهب إليه الأشاعره المنكرين (٢) لذلك ، أو بعض العدلئيه المكتفين (٣) بكون المصلحه فى نفس الأمر دون المأمور به (٤).

وأخرى : بأن حصول المصلحه واللف فى العبادات لا يكاد يكون إلّا بإتيانها على وجه الامتثال ، وحينئذٍ كان لاحتمال اعتبار معرفه أجزائها تفصيلاً - ليؤتى بها مع قصد الوجه - مجالاً ، ومعها لا يكاد يقطع بحصول اللطف والمصلحه الداعيه إلى الأمر ، فلم يبق إلّا التخلّص عن تبعه مخالفته ، بإتيان ما علم تعلّقه به ، فإنّه واجب عقلاً وإن لم يكن فى المأمور به مصلحه ولطف رأساً ؛ لتنجّزه بالعلم به إجمالاً . وأمّا الزائد عليه - لو كان - فلا تبعه على مخالفته من جهته ؛ فإنّ العقوبه عليه بلا بيان .

الجواب عن الاعتراض الأول وذلك ضرورة أنّ حكم العقل بالبراءه - على مذهب الأشعرى - لا يُجدى من ذهب إلى ما عليه المشهور من العدلئيه ، بل من ذهب إلى ما عليه غير المشهور ؛ لاحتمال أن يكون الداعى إلى الأمر ومصلحته - على هذا المذهب أيضاً - هو ما فى الواجبات من المصلحه وكونها لطافاً ، فافهم .

ص: ١٧٣

-
- ١-١) المتفصّل بذلك الشيخ الأعظم فى فرائد الأصول ٢ : ٣١٩ - ٣٢٠ .
 - ٢-٢) الصواب : المنكرون . (منته الدرايه ٦ : ٢١١) .
 - ٣-٣) الصواب : المكتفى ، أو : المكتفون .
 - ٤-٤) انظر الفصول : ٢٣٧ - ٢٣٨ .

الجواب الأول عن الاعتراض الثاني وحصول اللطف والمصلحة في العبادة وإن كان يتوقف على الإتيان بها على وجه الامتثال ،
إلماً أنه لا مجال لاحتمال اعتبار معرفه الأجزاء وإتيانها على وجهها ، كيف ؟ ولا إشكال في إمكان الاحتياط هاهنا ، كما في
المتباينين ، ولا يكاد يمكن مع اعتباره . هذا .

الجواب الثاني عن الاعتراض مع وضوح بطلان احتمال اعتبار قصد الوجه كذلك . والمراد (١) ب «الوجه» - في كلام من صرح
بوجوب إيقاع الواجب على وجهه ووجوب اقتترانه به - هو وجه نفسه من وجوبه النفسى ، لا وجهه أجزاءه من وجوبها الغيرى ، أو
وجوبها العرضى . وإتيان الواجب مقترناً بوجهه - غايةً ووصفاً - بإتيان الأكثر بمكانٍ من الامكان ؛ لانطباق الواجب عليه ولو
كان هو الأقل ، فيتأتى من المكلف معه قصد الوجه .

وا احتمال اشتماله على ما ليس من أجزائه ليس بضائر ، إذا قصد وجوب المأتى على إجماله ، بلا تمييز ما له دخل في الواجب من
أجزائه ، لا سيما إذا دار الزائد بين كونه جزءاً لماهيته وجزءاً لفرده ؛ حيث ينطبق الواجب على المأتى حينئذٍ بتمامه وكماله ؛ لأن
الطبيعى يصدق على الفرد بمشخصاته (٢) .

نعم ، لو دار بين كونه جزءاً أو مقارناً ، لما كان منطبقاً عليه بتمامه لو لم يكن جزءاً . لكنّه غير ضائر ؛ لانطباقه عليه أيضاً فى ما لم
يكن ذاك الزائد جزءاً ، غايته لا بتمامه بل بسائر أجزائه . هذا .

الجواب الثالث مضافاً إلى أنّ اعتبار قصد الوجه من رأس ممّا يقطع بخلافه .

ص : ١٧٤

١-١) الأولى أن يقال : « إذ المراد » ؛ لأنه تعليل لوضوح الفساد ، وليس وجهاً آخر . (منته الدرايه ٦ : ٢١٨) .

٢-٢) كان الأولى أن يقول : بأجزائه . (حقائق الأصول ٢ : ٣٢٤) .

الجواب الرابع مع أنّ الكلام في هذه المسأله لا يختصّ بما لا بدّ أن يؤتّى به على وجه الامتثال من العبادات .

الجواب الخامس مع أنّه لو قيل باعتبار قصد الوجه في الامتثال فيها على وجه ينافيه التردّد والاحتمال ، فلا وجه معه للزوم مراعاة الأمر المعلوم أصلاً ، ولو بإتيان الأقلّ لو لم يحصل الغرض ، وللزوم الاحتياط بإتيان الأكثر مع حصوله ، ليحصل القطع بالفراغ بعد القطع بالاشتغال ؛ لاحتمال بقائه مع الأقلّ بسبب بقاء غرضه ، فافهم .

هذا بحسب حكم العقل .

جريان البراءه الشرعيه عن الأكثر

وأما النقل (١)*: فالظاهر أنّ عموم مثل حديث الرفع قاضٍ برفع جزئيه ما شكّ في جزئيته ، فبمثله يرتفع الإجمال والتردّد عمّا تردّد أمره بين الأقلّ والأكثر ، ويعينه (٢) في الأوّل .

الإشكال على جريان البراءه والجواب عنه

لا يقال: إنّ جزئيه السوره المجهوله (٣) - مثلاً - ليست بمجموعه ، وليس

ص: ١٧٥

١-١) (*) لكنّه لا يخفى: أنّه لا مجال للنقل في ما هو مورد حكم العقل بالاحتياط ، وهو ما إذا علم إجمالاً بالتكليف الفعلّي ؛ ضروره أنّه ينافيه رفع الجزئيه المجهوله ، وإنّما يكون مورد ما إذا لم يعلم به كذلك ، بل علم مجرد ثبوته واقعاً . وبالجملة: الشكّ في الجزئيه والشرطيّه وإن كان جامعاً بين الموردين ، إلّما أنّ مورد حكم العقل القطع بالفعلّيه ، ومورد النقل هو مجرد الخطاب بالإيجاب ، فافهم . (منه قدس سره) .

٢-٢) معطوف على قوله: « يرتفع » ، والأولى كونه بلفظ « ويتعين » أو « ويعين » بصيغه المجهول ... (منته الدرايه ٦ : ٢٢٩) .

٣-٣) في الأصل: « السوره المنسيه » . وفي مصحح « ن » وسائر الطبعات مثل ما أثبتناه . وقال المحقّق المشكيني: ثم إنّ في بعض النسخ بدل لفظ « المجهوله » لفظ « المنسيه » ، ويمكن توجيهه بأنّ الجزء المنسيّ من مصاديق المقام ، إذا لم يكن لدليله إطلاق يشمل حال النسيان ، إلّما أنّه قد صيِّح بتبديلها بها في الدورات الأخيره من مباحثاته . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٤ : ٢٥٢) .

لها أثر مجعول ، والمرفوع بحديث الرفع إنّما هو المجعول بنفسه أو أثره .

ووجوب الإعادة إنّما هو أثر بقاء الأمر الأوّل (١) بعد العلم (٢) ، مع أنّه عقليّ ، وليس إلّامن باب وجوب الإطاعه عقلاً .

لأنّه يقال: إنّ الجزئيّه وإن كانت غير مجعوله بنفسها ، إلّا أنّها مجعوله بمنشأ انتزاعها ، وهذا كافٍ في صحّحه رفعها .

لا يقال: إنّما يكون ارتفاع الأمر الانتزاعيّ برفع منشأ انتزاعه ، وهو الأمر الأوّل ، ولا دليل آخر على أمر آخر بالخالي عنه .

لأنّه يقال: نعم ، وإن كان ارتفاعه بارتفاع منشأ انتزاعه ، إلّا أنّ نسبه حديث الرفع - الناظر إلى الأدلّه الدالّله على بيان الأجزاء - إليها نسبه الاستثناء (٣) ، وهو معها يكون دالّاً (٤) على جزئيتها إلّامع الجهل بها (٥) ، كما لا يخفى ، فتدبر جيّداً .

ص: ١٧٦

١-١) كلمه « الأوّل » لا توجد في « ش » ومشطوبٌ عليها في « ق » .

٢-٢) في الأصل و « ش » : بعد التذكّر . وفي سائر طبعاته مثل ما أثبتناه .

٣-٣) الظاهر : وجود مسامحه في العبارة ، وأنّ نظر حديث الرفع ، وكونه بمنزله الاستثناء ، إنّما هو بالنسبه إلى دليل المجمل ، لا بالنسبه إلى أدلّه الأجزاء المعلومه ، كما فرضه في العبارة ، وظنّي أنّ العبارة ناظره إلى النسخه القديمه ؛ إذ هي صحيحه بناءً على فرض النسيان ، كما لا يخفى ، وقد غفل عن تصحيح هذه العبارة عند تصحيح الأولى . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٤ : ٢٥٣) .

٤-٤) أثبتنا ما في منته الدرايه واستظهره في هامش « ش » أيضاً ، وفي الأصل وسائر الطبعات : دالّه .

٥-٥) في الأصل و « ش » : « مع نسيانها » ، وفي سائر الطبعات كما أثبتناه .

وينبغي التنبيه على أمور:

التنبيه الأول - عدم جريان البراءة العقلية في الشك في الشرطية والخصوصية

الأول: أنه ظهر - مما مر (١) - : حال دوران الأمر بين المشروط بشيءٍ ومطلقه ، وبين الخاص - كالإنسان - وعامه - كالحيوان - ، وأنه لا مجال هاهنا للبراءة عقلاً (٢) ، بل كان الأمر فيهما أظهر ؛ فإن الانحلال المتوهم في الأقل والأكثر لا يكاد يتوهم هاهنا ؛ بداهة أن الأجزاء التحليلية لا تكاد تتصف (٣) بالزوم من باب المقدمه عقلاً ، فالصلاه - مثلاً - في ضمن الصلاه المشروطه أو الخاصه موجوده بعين وجودها ، وفي ضمن صلاه أخرى فاقده لشرطها أو خصوصيتها تكون مباينه (٤) للمأمور بها ، كما لا يخفى .

جريان البراءة الشرعية في الشك في الشرطية دون الخصوصية

نعم ، لا بأس بجريان البراءة النقلية في خصوص دوران الأمر بين المشروط وغيره ، دون الدوران (٥) بين الخاص وغيره (٦) ؛ لدلاله مثل حديث الرفع على عدم شرطية ما شك في شرطيته ، وليس كذلك خصوصية الخاص ؛ وإنها إنما تكون متترعة عن نفس الخاص ، فيكون الدوران بينه وبين (٧)

ص: ١٧٧

١ - ١) في دوران الأمر بين الأقل والأكثر الارتباطيين ، عند جوابه عن توهم الانحلال وجريان البراءة عن الأكثر في الأجزاء الخارجيه . انظر الصفحه : ١٧٢ .

٢ - ٢) خلافاً لما صار إليه الشيخ الأعظم من جريان البراءة العقلية . راجع فرائد الأصول ٢ : ٣٥٦ - ٣٥٧ .

٣ - ٣) أدرجنا ما في « ش » ، وفي سائر الطبعات : لا يكاد يتصف .

٤ - ٤) أثبتنا الكلمه من « ر » ، وفي غيرها : متباينه .

٥ - ٥) في بعض الطبعات : دون دوران الأمر .

٦ - ٦) خلافاً لما اختاره الشيخ الأنصاري من جريان البراءة الشرعية في كلتا صورتين . انظر فرائد الأصول ٢ : ٣٥٦ - ٣٥٧ .

٧ - ٧) في الأصل وأكثر الطبعات : بينه وغيره . وفي « ن » وبعض الطبعات الأخرى كما أثبتناه .

غيره من قبيل الدوران بين المتباينين (١)، فتأمل جيداً .

التنبيه الثاني - حكم ناسي الجزء والشرط

إشاره

الثاني: أنه لا- يخفى: أن الأصل في ما إذا شك في جزئيه شيء أو شرطيته في حال نسيانه عقلاً ونقلاً، ما ذكر في الشك في أصل الجزئيه أو الشرطيه، فلو لا- مثل حديث الرفع مطلقاً، و «لا تعاد» في الصلاه، لَحُكِمَ عقلاً بلزوم إعادته ما اخلّ بجزئه أو شرطه نسياناً (٢)، كما هو الحال في ما ثبت شرعاً جزئياً أو شرطياً مطلقاً، نصّاً أو إجماعاً .

الخلاف بين المصنّف والشيخ في تكليف الناسي

ثم لا- يذهب عليك: أنه كما يمكن رفع الجزئيه أو الشرطيه في هذا الحال بمثل حديث الرفع، كذلك يمكن تخصيصهما (٣)(٤) بهذا الحال بحسب الأدله الاجتهاديه، كما إذا وُجّه الخطاب - على نحو يعمّ الذاكر والناسي - بالخالي عمّا شك في دخله مطلقاً، وقد دلّ دليل آخر على دخله في حقّ الذاكر، أو وُجّه إلى الناسي خطابٌ يخصّه بوجوب الخالي بعنوان آخر - عامّ أو خاصّ -، لا بعنوان الناسي، كي يلزم استحاله إيجاب ذلك عليه بهذا العنوان؛ لخروجه عنه بتوجيه الخطاب إليه لا محاله، كما توهم (٥) لذلك

ص: ١٧٨

١-١) في العبارة مسامحه؛ لأنه ليس كذلك، بل من قبيل الدوران بين الوجوب السعيّ للشيء وبين وجوب الوجود المضيق منه، إلّا أنه لما كان مثله في حكم العقل بالاشتغال وعدم جريان البرائتين عبّر بما ذكر (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٤ : ٢٦٥) .

٢-٢) واختار الشيخ الأعظم عدم جريان البراءة العقلية ولا النقلية في المقام . راجع فرائد الأصول ٢ : ٣٦٣ .

٣-٣) في الأصل و « ر » كما أثبتناه . وفي سائر الطبقات : تخصيصها .

٤-٤) خلافاً للشيخ الأنصاري؛ إذ ذهب إلى امتناع تخصيص الجزئيه والشرطيه بحال النسيان . انظر فرائد الأصول ٢ : ٣٦٣ .

٥-٥) إشاره إلى كلام الشيخ الأعظم . راجع المصدر المتقدم .

استحاله تخصيص الجزئيه أو الشرطيّه بحال الذكر ، وإيجاب العمل الخالي عن المنسيّ على الناسي ، فلا تغفل .

التنبيه الثالث – حكم زيادهالجزء عمداً أو سهواً في التوصلّيات

إشاره

الثالث: أنّه ظهر - ممّا مرّ (١) - : حال زياده الجزء إذا شكّ في اعتبار عدمها شرطاً أو شرطاً في الواجب - مع عدم اعتباره في جزئيته ، وإلّا لم يكن من زيادته ، بل من نقصانه (٢) - ؛ وذلك لاندراجه في الشكّ في دخل شيء فيه جزءاً أو شرطاً ، فيصحّ لو أتى به مع زياده عمداً تشريعاً ، أو جهلاً - قصوراً أو تقصيراً - أو سهواً (٣) ، وإن استقلّ العقل - لولا النقل (٤) - بلزوم الاحتياط ؛ لقاعده الاشتغال .

حكم زياده الجزء في التعلّيات

نعم ، لو كان عبادهً ، وأتى به كذلك - على نحوٍ لو لم يكن للزائد دخلٌ فيه لما يدعو إليه وجوبه - ، لكان باطلاً مطلقاً ، أو في صورته عدم دخله فيه ؛ لعدم قصد الامتثال في هذه الصوره ، مع استقلال العقل بلزوم الإعادة مع اشتباه الحال ؛ لقاعده الاشتغال (٥) .

ص : ١٧٩

(١-١) في التنبيه الأوّل .

(٢-٢) هذا ما اعتبره الشيخ قدس سره في زياده الجزء . راجع فرائد الأصول ٢ : ٣٧٠ .

(٣-٣) إشاره إلى الزيادة السهوويه التي عقد لها الشيخ الأعظم مسأله مستقلّه ، وحكم فيها بالبطلان ، إلحاقاً لها بالنقيصه السهوويه . راجع فرائد الأصول ٢ : ٣٨٤ .

(٤-٤) في « ر » : لولاه .

(٥-٥) أدرجنا ما في الأصل و « ن » ، وفي « ق » و « ش » : لعدم قصور . وفي حقائق الأصول ومنته الدرايه : لعدم تصوّر . وفي منته الدرايه ٦ : ٢٩٧ : وما في بعض نسخ الكتاب - كطبعه بغداد - من « لعدم قصور » تعليلاً للبطلان فمن سهو الناسخ قطعاً ؛ إذ عليه يصير تعليلاً لصحّه العباده لا لبطلانها ، وهو خلاف مقصود المصنف .

وأما لو أتى به على نحو يدعوه إليه على أي حال ، كان صحيحاً ، ولو كان مشرعاً في دخله الزائد فيه بنحو ، مع عدم علمه بدخله ؛ فإن تشريعه في تطبيق المأتمى مع المأمور به ، وهو لا ينافى قصده الامتثال والتقرب به على كل حال .

استصحاب صحها لعباده في صورته الزيادة

ثم إنه ربما تمسك - لصحة ما أتى به مع الزيادة - باستصحاب الصحة (١) . وهو لا يخلو من كلامٍ ونقض وإبرام (٢) خارج عما هو المهم في المقام ، ويأتي تحقيقه في مبحث الاستصحاب إن شاء الله - تعالى - (٣) .

التنبيه الرابع - الشك في إطلاق الجزئية والشرطية

إشارة

الرابع: أنه لو علم بجزئية شيء أو شرطية في الجملة ، ودار الأمر بين أن يكون جزءاً أو شرطاً مطلقاً ولو في حال العجز عنه ، وبين أن يكون جزءاً أو شرطاً في خصوص حال التمكن منه - فيسقط الأمر بالعجز عنه على الأول ؛ لعدم القدره حينئذٍ على المأمور به ، لا على الثاني فيبقى متعلقاً (٤) بالباقي - ، ولم يكن هناك ما يُعَيِّن أحد الأمرين ، - من إطلاق دليل اعتباره

جريان البراءة عن الباقي بعد تعذر الجزء أو الشرط

جزءاً أو شرطاً ، أو إطلاق دليل المأمور به ، مع إجمال دليل اعتباره أو إهماله (٥) - ، لا - ستقل العقل بالبراءة عن الباقي ؛ فإن العقاب على تركه بلا بيان ،

ص : ١٨٠

١- ١) تمسك به الشهيد الثاني في تمهيد القواعد : ٢٧٣ .

٢- ٢) إشاره إلى تضييق الشيخ الأعظم لهذا الاستصحاب . انظر فرائد الأصول ٢ : ٣٧٢ - ٣٧٣ .

٣- ٣) لكنه لم يذكره لا في مبحث الاستصحاب ولا في غيره . راجع لتحقيق المسألة : نهايه الدرايه ٤ : ٣٥٩ - ٣٧٠ .

٤- ٤) في « ق » و « ش » : معلقاً . وفي منته الدرايه ٦ : ٣٢٦ : ما في بعض النسخ من : « معلقاً » فلعله من سهو الناسخ ، وذلك لأن ظاهر قوله : « معلقاً » هو عدم الجزم ببقاء الأمر بالباقي ، وهذا خلاف ما فرضه من دخل التمكن في الشرط أو الجزء .

٥- ٥) لعل الأولى إبدال عبارته من قوله : « ولم يكن » إلى « لاستقل » بأن يقال : « ولم يدل شيء من دليلي المأمور به واعتبار الجزء أو الشرط على تعيين أحد الأمرين ، من الدخول مطلقاً أو في خصوص حال التمكن ؛ لإجمالهما أو إهمالهما » . (منته الدرايه ٦ : ٣٢٦) .

والمؤاخذه عليه بلا برهان .

لا يقال: نعم ، ولكنّ قضيه مثل حديث الرفع عدم الجزئيه أو الشرطيّه إلّا في حال التمكن منه .

فإنّه يقال: إنّه لا مجال لها هنا لمثله ؛ بداهه أنّه ورد في مقام الامتنان ، فيختصّ بما يوجب نفي التكليف ، لا إثباته .

التمسك باستصحاب وجوب الباقي والكلام فيه

نعم ، ربما يقال: إنّ قضيه الاستصحاب في بعض الصور وجوب الباقي في حال التعذر أيضاً .

ولكنّه لا- يكاد يصحّ إلبناءً على صحّه القسم الثالث من استصحاب الكلّي ، أو على المسامحه في تعيين الموضوع في الاستصحاب ، وكان ما تعذر ممّا يُسامح به عرفاً ، بحيث يصدق مع تعذره بقاء الوجوب لو قيل بوجوب الباقي ، وارتفاعه لو قيل بعدم وجوبه . ويأتي تحقيق الكلام فيه في غير المقام (١) .

التمسك بقاعده الميسور لإثبات وجوب الباقي والكلام فيه

كما أنّ وجوب الباقي في الجملة ، ربّما قيل (٢) بكونه مقتضى ما استفاد من قوله صلى الله عليه وآله : «إذا أمرتكم بشيءٍ فأتوا منه ما استطعتم» (٣) ، وقوله صلى الله عليه وآله : «الميسور لا يسقط بالمعسور» (٤) ، وقوله صلى الله عليه وآله : «ما لا يدرك كُله لا يُترك كُله» (٥) .

الإشكال في دلالة الروايه الأولى على القاعده

ودلاله الأوّل مبنيّه على كون كلمه «من» تبعيضيّه ، لا بيانيّه ، ولا بمعنى الباء .

ص : ١٨١

- ١-١) يأتي في المقام الأول من التتمه التي عقدها في أواخر مبحث الاستصحاب . راجع الصفحه : ٢٦٣ - ٢٦٥ .
- ٢-٢) يظهر من الشيخ الأعظم الأنصاري تماميه الاستدلال بالروايات على قاعده الميسور . راجع فرائد الأصول ٢ : ٣٩٠ - ٣٩٤ .
- ٣-٣) عوالي اللآلي ٤ : ٥٨ مع اختلاف في بعض الألفاظ .
- ٤-٤) عوالي اللآلي ٤ : ٥٨ مع اختلاف في بعض الألفاظ .
- ٥-٥) عوالي اللآلي ٤ : ٥٨ مع اختلاف في بعض الألفاظ .

وظهورها في التبعض وإن كان ممّا لا يكاد يخفى ، إلّا أنّ كونه بحسب الأجزاء غير واضح ؛ لاحتمال أن يكون بلحاظ الأفراد .

ولو سلّم ، فلا محيص عن أنّه هاهنا بهذا اللحاظ يهدّ ؛ حيث ورد جواباً عن السؤال عن تكرار الحجّ بعد أمره به . فقد روى أنّه خطب رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال : «إنّ الله كتب عليكم الحجّ» ، فقام عكاشه - ويروى سيرة بن مالك - فقال : أفي (١) كلّ عام يا رسول الله ؟ فأعرض عنه ، حتّى أعاد مرتين أو ثلاثاً ، فقال صلى الله عليه وآله : «ويحك ! وما يؤمّنك أن أقول : نعم ؟ والله لو قلت : نعم ، لو وجب ما استطعتم ، ولو تركتم لكفرتم ، فاتركوني ما تركتم (٢) ، وإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم إلى أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه» (٣) .

الإشكال في دلالة الرواية الثانية

ومن ذلك ظهر الإشكال في دلالة الثاني أيضاً ، حيث لم يظهر في عدم سقوط الميسور من الأجزاء بمعسورها ؛ لاحتمال إرادته عدم سقوط الميسور من أفراد العامّ بالمعسور منها ، هذا .

مضافاً إلى عدم دلالة على عدم السقوط لزوماً ؛ لعدم اختصاصه بالواجب . ولا مجال معه لتوهم دلالة على أنّه بنحو اللزوم ، إلّا أن يكون المراد عدم سقوطه بما له من الحكم - وجوباً كان أو ندباً - بسبب سقوطه عن المعسور ، بأن يكون قضيه الميسور كنايةً عن عدم سقوطه بحكمه ؛ حيث إنّ الظاهر من مثله هو ذلك - كما أنّ الظاهر من مثل «لا ضَرَرَّ ولا ضَرَرَّ» هو نفى ما له من تكليف أو وضع - ، لا أنّها عبارته عن عدم سقوطه بنفسه ، وبقائه

ص : ١٨٢

١-١) كذا في الأصل و « ر » ، وفي غيرهما : فقال : في

٢-٢) في هامش « ق » : ما تركتكم ظ .

٣-٣) راجع مجمع البيان ٣ : ٢٥٠ .

على عهده المكلف ، كى لا- يكون له دلالة على جريان القاعده فى المستحبات على وجه ، أو لا يكون له دلالة على وجوب الميسور فى الواجبات على آخر ، فافهم .

الإشكال فى دلاله

الروايه الثالثه

وأما الثالث: فبعد تسليم ظهور الكل (١) فى المجموعى لا-الأفرادى ، لا دلالة له إلأعلى رجحان الإتيان بباقى الفعل المأمور به - واجباً كان أو مستحباً - عند تعذر بعض أجزائه ؛ لظهور الموصول فى ما يعتمهما .

وليس ظهور «لا- يترك» فى الوجوب - لو سلم - موجباً لتخصيصه بالواجب ، لو لم يكن ظهوره فى الأعمّ قرينه على إرادته خصوص الكراهه ، أو مطلق المرجوحه من النفى . وكيف كان ، فليس ظاهراً فى اللزوم هاهنا ، ولو قيل بظهوره فيه فى غير المقام (٢) .

جريان قاعدهالميسور مع تعذر الجزء والشرط

ثم إنه حيث كان الملاك فى قاعده الميسور هو صدق الميسور على الباقي عرفاً ، كانت القاعده جاريه مع تعذر الشرط أيضاً ؛ لصدقه حقيقه عليه مع تعذره عرفاً ، كصدقه عليه كذلك مع تعذر الجزء فى الجملة ، وإن كان فاقد الشرط مبيناً للواجد عقلاً ، ولأجل ذلك ربّما لا يكون الباقي - الفاقد لمعظم الأجزاء أو لركنهما - مورداً لها ، فى ما إذا لم يصدق عليه الميسور عرفاً ، وإن كان غير مباين للواجد عقلاً .

المناط فى تشخيص الميسور هو العرف إلامع تصرف الشرع

نعم ، ربّما يلحق به شرعاً ما لا يعدّ بميسور عرفاً تخبطه (٣) للعرف ، وأنّ عدم العدّ كان لعدم الاطلاع على ما هو عليه الفاقد ، من قيامه فى هذا الحال

ص: ١٨٣

١- ١) أدرجنا ما فى الأصل و « ق » ، وفى سائر الطبعات : كون الكلّ .

٢- ٢) هذه الإشكالات أوردتها الفاضل النراقى على دلالة الحديث الثالث . انظر عوائد الأيام ٢ : ٢٦٦ ونقلها عنه الشيخ الأعظم وردّها فى فرائد الأصول ٢ : ٣٩٣ .

٣- ٣) أثبتنا ما فى الأصل ، وفى طباعته : بتخبطته .

بتمام ما قام عليه الواجد ، أو بمعظمه في غير الحال ، وإلّا عدّ أنّه ميسوره .

كما ربّما يقوم الدليل على سقوط ميسور عرفي لذلك - أي : لتخطئه - وأنّه لا يقوم بشيء من ذلك .

وبالجملة: ما لم يكن دليل على الإخراج أو الإلحاق كان المرجع هو الإطلاق ، ويستكشف منه أنّ الباقي قائم بما يكون المأمور به قائماً بتمامه ، أو بمقدارٍ يوجب (١) إيجابه في الواجب ، واستحبابه في المستحبّ .

وإذا قام دليل على أحدهما فيخرج أو يدرج ، تخطئه أو تخصيصاً في الأوّل ، وتشريكاً (٢) في الحكم - من دون الاندراج في الموضوع - في الثاني ، فافهم .

الدوران بين الجزئية والمانعية ونحوهما

تذنيب :

لا يخفى: أنّه إذا دار الأمر بين جزئية شيءٍ أو شرطية ، وبين مانعية أو قاطعية ، لكان من قبيل المتباينين ، ولا يكاد يكون من الدوران بين المحذورين (٣) ، لإمكان الاحتياط بإتيان العمل مرّتين ، مع ذاك الشيء مرّةً ، وبدونه أخرى ، كما هو أوضح من أن يخفى .

ص: ١٨٤

١-١) الأولى أن يقال : « إنّ الباقي قائم بتمام ما يكون المأمور به قائماً ، أو بمقدارٍ منه يوجب » وذلك لأنّ الغرض قيام الفاقد بتمام ملاك الواجد أو بعضه ، والعبارة توهم خلافه . انظر منته الدرايه ٦ : ٣٦٠ .

٢-٢) كان المناسب أن يقول بعده : « أو تخطئه » كما ذكره بقوله سابقاً : نعم ، ربما يلحق ... (حقائق الأصول ٢ : ٣٥٧) ، وراجع منته الدرايه ٦ : ٣٦١ .

٣-٣) إشاره إلى ما أفاده الشيخ الأعظم من اندراج المقام في الدوران بين المحذورين . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤٠٠ - ٤٠١ .

شرط حسن الاحتياط

أما الاحتياط: فلا يعتبر في حسنه شيء أصلاً، بل يحسن على كل حال، إلا إذا كان موجبا لاختلال النظام.

ولا تفاوت فيه بين المعاملات والعبادات مطلقاً، ولو كان موجبا للتكرار فيها.

وتوهم: كون التكرار عبثاً ولعباً بأمر المولى، وهو ينافي قصد الامتثال المعبر في العبادة.

فاسد؛ لوضوح أن التكرار ربما يكون بداع صحيح عقلائي، مع أنه لو لم يكن بهذا الداعي، وكان أصل إتيانه بداعي أمر مولاة بلا داع له سواه، لما ينافي قصد الامتثال، وإن كان لاغياً (١) في كفيته امثاله، فافهم.

بل يحسن أيضاً في ما قامت الحجّة على البراءة عن التكليف؛ لئلا يقع في ما كان في مخالفته على تقدير ثبوته، من المفسده وفوت المصلحه.

شروط البراءة:

اشتراط الفحص في البراءة العقلية والنقلية

وأما البراءة العقلية: فلا يجوز إجراؤها إلا بعد الفحص واليأس عن الظفر بالحجّة على التكليف؛ لما مرّت الإشارة (٢) إليه من عدم استقلال العقل بها إلا بعدهما.

ص: ١٨٥

١-١) في «ق»، «ر»، حقائق الأصول ومنته الدرايه: لاعباً.

٢-٢) في الاستدلال على البراءة بالدليل العقلي، إذ قال في الصفحه: ١٤٠: وأما العقل فإنه قد استقلّ بقبح العقوبه والمؤاخذه على مخالفه التكليف المجهول، بعد الفحص واليأس عن الظفر بما كان حجه عليه.

وأما البراءة النقلية: فقضيته إطلاق أدلتها ، وإن كان هو عدم اعتبار الفحص في جريانها ، كما هو حالها في الشبهات الموضوعية ،
إلماً أنه استدلل على اعتباره بالإجماع ، وبالعقل (١) ، فإنه لا مجال لها بدونه ؛ حيث يعلم إجمالاً بثبوت التكليف بين موارد
الشبهات ، بحيث لو تفحص عنه لظفر به .

ولا يخفى: أن الإجماع هاهنا غير حاصل ، ونقله - لو أنه - بلا طائل ؛ فإن (٢) تحصيله في مثل هذه المسألة - مما للعقل إليه
سبيل - صعب ، لو لم يكن عادةً بمستحيل ؛ لقوه احتمال أن يكون المستند للجل - لولا الكل - هو ما ذكر من حكم العقل .

وأن الكلام في البراءة في ما لم يكن هناك علم موجب للتنجز ، إما لانحلال العلم الإجمالي بالظفر بالمقدار المعلوم بالإجمال ،
أو لعدم الابتلاء إلا بما لا يكون بينها علم بالتكليف من موارد الشبهات ، ولو لعدم الالتفات إليها .

فالأولى : الاستدلال للوجوب بما دل من الآيات والأخبار على وجوب التفقه والتعلم ، والمؤاخذة على ترك التعلم - في مقام
الاعتذار عن عدم العمل بعدم العلم - بقوله تعالى ، - كما في الخبر - : «هَلَّا تَعَلَّمْتَ» (٣) . فيقتيد بها أخباراً

ص: ١٨٦

١-١) راجع فرائد الأصول ٢: ٤١٢-٤١٣ .

٢-٢) الأنسب : ذكر هذا التعليل متصلاً بقوله : « غير حاصل » . (منته الدراية ٦ : ٣٩١) .

٣-٣) إشاره إلى ما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام في تفسير قوله تعالى : «فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ» . الأنعام : ١٤٩ . إذ سئل عن
الآية فقال : « إن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة : عبيد أكنتم عالماً ؟ فإن قال : نعم ، قال له : أفلا عملت بما علمت ؟ وإن
قال : كنت جاهلاً ، قال له : أفلا تعلمت حتى تعمل ، فيخصمه ، فتلك الحجّة البالغة » . الأمالي (للشيخ الطوسي) : ٩ .

البراءة ؛ لقوّه ظهورها في أنّ المؤاخذه والاحتجاج بترك التعلّم في ما لم يعلم ، لا بترك العمل في ما علم وجوبه ولو إجمالاً ، فلا مجال للتوفيق بحمل هذه الأخبار على ما إذا علم إجمالاً ، فافهم .

لزوم الفحص في التخيير العقلي

ولا يخفى اعتبار الفحص في التخيير العقليّ أيضاً بعين ما ذكر في البراءة ، فلا تغفل .

حكم العمل بالبراءة قبل الفحص :

إشاره

ولا بأس بصرف الكلام في بيان بعض مالمعمل بالبراءة قبل الفحص من التبعه والأحكام :

١ - استحقاق العقوبه

إشاره

أمّا التبعه: فلا- شبهه في استحقاق العقوبه على المخالفه ، في ما إذا كان ترك التعلّم والفحص مؤدياً إليها ؛ فإنّها وإن كانت مغفوله حينها وبلا اختيار ، إلّا أنّها منتهيه إلى الاختيار ، وهو كافٍ في صحّه العقوبه ، بل مجرد تركهما كافٍ في صحّتها ، وإن لم يكن مؤدياً إلى المخالفه مع احتمالها (١) ؛ لأجل التجزّي وعدم المبالاه بها .

إشكال وجوب التعلّم في الواجبات المشروطه و المؤقته والجواب عنه

نعم ، يشكل (٢) في الواجب المشروط والموقت ، ولو أدى (٣) تركهما قبل الشرط والوقت إلى المخالفه بعدهما ، فضلاً عمّا إذا لم يؤدّ إليها ؛ حيث لا يكون حينئذٍ تكليف فعليّ أصلاً ، لا قبلهما - وهو واضح - ولا بعدهما - وهو كذلك - ؛

ص : ١٨٧

١- (١) تعريض بما نسب إلى المشهور من عدم استحقاق العقوبه على نفس ترك التعلّم ، بل في ما أدى إلى مخالفه الواقع . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤٦١ .

٢- (٢) هذا الإشكال أورده الشيخ الأعظم على المشهور القائلين بكون العقاب على ترك الواقع . انظر المصدر المتقدم : ٤٢١ .

٣- (٣) في « ن » : لو أدى . وفي الأصل وسائر الطبعات مثل ما أثبتناه .

لعدم التمكن منه بسبب الغفلة (١)* ، ولذا التجأ المحقق الأردبيلي (٢) وصاحب المدارك (٣) إلى الالتزام بوجود التفقه والتعلم نفسياً تهيئياً ، فتكون العقوبه على ترك التعلم نفسه ، لا على ما أدى إليه من المخالفه .

فلا إشكال حينئذ في المشروط والموقت . ويسهل بذلك الأمر في غيرهما لو صعب على أحد ، ولم تصدق (٤) كفايه الانتهاء إلى الاختيار في استحقاق العقوبه على ما كان فعلاً مغفولاً عنه ، وليس بالاختيار .

ولا يخفى : أنه لا يكاد ينحل هذا الإشكال إلا بذلك ، أو الالتزام بكون المشروط أو الموقت مطلقاً معلقاً ، لكنه قد اعتبر على نحو لا تتصف مقدماته الوجودية عقلاً - بالوجود قبل الشرط أو الوقت غير التعلم ، فيكون الإيجاب حائياً ، وإن كان الواجب استقبالياً قد أخذ على نحو لا يكاد يتصف بالوجود شرطه ، ولا غير التعلم من مقدماته قبل شرطه أو وقته .

وأما لو قيل بعدم الإيجاب إلا بعد الشرط والوقت - كما هو ظاهر الأدله وفتاوى المشهور - ، فلا محيص عن الالتزام بكون وجوب التعلم نفسياً ،

ص : ١٨٨

١ - ١ (*) إلا أن يقال بصحة المؤاخذه على ترك المشروط أو الموقت عند العقلاء إذا تمكن منهما في الجملة ، ولو بأن تعلم وتفحص إذا التفت ، وعدم لزوم التمكن منهما بعد حصول الشرط ودخول الوقت مطلقاً ، كما يظهر ذلك من مراجعه العقلاء ومؤاخذتهم العبيد على ترك الواجبات المشروطة أو الموقته ، بترك تعلمها قبل الشرط أو الوقت المؤدى إلى تركها بعد حصوله أو دخوله ، فتأمل . (منه قدس سره) .

٢ - ٢) راجع مجمع الفائدة ٢ : ١١٠ .

٣ - ٣) راجع مدارك الأحكام ٢ : ٣٤٥ و ٣ : ٢١٩ .

٤ - ٤) في « ق » و « ر » : يصدق .

لتكون العقوبه (١) - لو قيل بها - على تركه ، لا على ما أدّى إليه من المخالفه ، ولا بأس به ، كما لا يخفى .

ولا- ينافيه ما يظهر من الأخبار من كون وجوب التعلّم إنّما هو لغيره ، لا لنفسه ؛ حيث إنّ وجوبه لغيره لا يوجب كونه واجباً غيرياً يترشّح وجوبه من وجوب غيره ، فيكون مقدّمياً ، بل للتهيؤ لإيجابه (٢) ، فافهم .

٢ - وجوب الإعادة إلّفى الجهر والإخفات والقصر والإتمام

إشاره

وأما الأحكام: فلا- إشكال فى وجوب الإعادة فى صوره المخالفه ، بل فى صوره الموافقه أيضاً فى العباده ، فى ما لا يتأتى منه قصد القربه ؛ وذلك لعدم الإتيان بالمأمور به (٣) ، مع عدم دليل على الصحّه والإجزاء إلّفى الإتمام فى موضع القصر ، أو الإجهار أو الإخفات فى موضع الآخر ، فورد فى الصحيح (٤) - وقد أفتى به المشهور - صحّه الصلاه وتماهيّتها فى الموضعين مع الجهل مطلقاً ، ولو كان عن تقصيرٍ موجبٍ لاستحقاق العقوبه على ترك الصلاه المأمور بها ؛ لأنّ ما أتى بها وإن صحّت وتمت ، إلّا أنّها ليست بمأمورٍ بها .

ص: ١٨٩

١- (١) الأولى : « ليكون استحقاق العقوبه » كما عبّر به قبل أسطر ؛ إذ ليس الكلام فى العقوبه الفعلية ، بل فى استحقاقها . (منته الدرأيه ٤ : ٤٣٣) .

٢- (٢) هذا ما أفاده الشيخ قدس سره فى توجيه كلام المدارك ومن تبعه ، وإن عدل بعد ذلك عنه . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤٢١ .

٣- (٣) الأولى : إضافه « على وجهه » إليه ؛ لما مرّ منه فى بحث التعيّد والتوضيلى من دخل قصد القربه فى الغرض ، وعدم تكفّل نفس الخطاب لاعتباره فى العباده . (منته الدرأيه ٤ : ٤٣٨) .

٤- (٤) راجع وسائل الشيعه ٨ : ٥٠٦ ، الباب ١٧ من أبواب صلاه المسافر ، الحديث ٤ ، و ٤ : ٨٦ ، الباب ٢٦ من أبواب القراءه ، الحديث الأول .

إن قلت: كيف يحكم بصحتها مع عدم الأمر بها (١)؟ وكيف يصح الحكم باستحقاق العقوبة على ترك الصيلا التي أمر بها ، حتى في ما إذا تمكّن ممّا أمر بها ، - كما هو ظاهر إطلاقاتهم - بأن علم بوجود القصر أو الجهر بعد الإتمام والإخفات ، وقد بقي من الوقت مقدارٌ إعادتها قصراً أو جهراً؟ ؛ ضروره أنه لا تقصير هاهنا يوجب استحقاق العقوبة .

وبالجملة: كيف يحكم بالصحة بدون الأمر؟ وكيف يحكم باستحقاق العقوبة مع التمكّن من الإعادة؟ لولا- الحكم شرعاً بسقوطها وصحة ما أتى بها .

قلت: إنّما حكم بالصحة لأجل احتمالها على مصلحة تامّة ، لازمه الاستيفاء في نفسها ، مهمّة في حدّ ذاتها ، وإن كانت دون مصلحة الجهر والقصر ، وإنّما لم يؤمر بها لأجل أنّ أمر بما كانت واجدةً لتلك المصلحة على النحو الأكمل والأتمّ .

وأما الحكم باستحقاق العقوبة مع التمكّن من الإعادة ، فإنّها بلا فائدة (٢) ؛ إذ مع استيفاء تلك المصلحة لا يبقى مجال لاستيفاء المصلحة التي كانت في المأمور بها ، ولذا لو أتى بها في موضع الآخر جهلاً - مع تمكّنه من التعلّم - فقد قصّر ، ولو علم بعده (٣) وقد وسع الوقت .

ص : ١٩٠

١ - ١) هذا الإشكال أورده الشيخ قدس سره وذكر وجوهاً ثلاثه في الجواب عنه وناقش فيها . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤٣٧ - ٤٤٠ .

٢ - ٢) كان المناسب أن يقول : فلا تُها - أي الإعادة قصراً - بلا فائدة . (حقائق الأصول ٢ : ٣٧٠) .

٣ - ٣) في « ر » : مع تمكّنه من التعلّم لا يعيد قصراً لو علم بعده .

فانقذح : أنه لا يتمكّن من صلاه القصر صحيحه بعد فعل صلاه الإتمام ، ولا من الجهر كذلك بعد فعل صلاه الإخفات ، وإن كان الوقت باقياً .

إشكالان آخران والجواب عنهما

إن قلت: على هذا يكون كل منهما في موضع الآخر سبباً لتفويت الواجب فعلاً ، وما هو السبب لتفويت الواجب كذلك حرام ، وحرمة العبادة موجبه لفسادها بلا كلام .

قلت: ليس سبباً لذلك ، غايته أنه يكون مضاداً له ، وقد حَقَّقنا في محله (١) : أن الضدَّ وعدم ضده متلازمان ليس بينهما توقّف أصلاً .

لا يقال: على هذا فلو صلّى تماماً أو صلّى إخفاتاً في موضع القصر والجهر - مع العلم بوجودهما في موضعهما - لكانت صلاته صحيحه ، وإن عوقب على مخالفه الأمر بالقصر أو الجهر .

فإنه يقال: لا - بأس بالقول به لو دلّ دليل على أنها تكون مشتملة على المصلحه ولو مع العلم ؛ لاحتمال اختصاص أن يكون كذلك في صوره الجهل ، ولا يُبعد أصلاً في اختلاف الحال فيها باختلاف حالتى العلم بوجود شىء والجهل به ، كما لا يخفى .

تصحیح الأمر بالتمام على نحو الترتب والكلام فيه

وقد صار بعض الفحول (٢) بصدد بيان إمكان كون المأتى في غير موضعه مأموراً به بنحو الترتب .

ص: ١٩١

١ - ١) في الأمر الثانى من مبحث الضد ، حيث قال - فى ردّ توهم مقدّميه عدم الضدّ للضدّ الآخر - : « وذلك لأنّ المعانده والمنافره بين الشيين لا تقتضى إلأعدم اجتماعهما فى التحقّق ... من دون أن يكون فى البين ما يقتضى تقدّم أحدهما على الآخر . » راجع الجزء الأوّل ، الصفحه : ١٨٢ .

٢ - ٢) هو كاشف الغطاء فى كشف الغطاء ١ : ١٧١ .

وقد حَقَّقنا فى مبحث الضدِّ امتناع الأمر بالضدِّين مطلقاً - ولو بنحو الترتب - بما لا مزيد عليه ، فلا نعيد .

شرطان آخران ذكرهما الفاضل التونى لأصل البراءة

إشاره

ثمَّ إنَّه ذُكِرَ (١) لأصل البراءة شرطان آخران:

أحدهما: أن لا يكون موجِباً لثبوت حكم شرعى من جههٍ أُخرى .

ثانيهما: أن لا يكون موجِباً للضرر على آخر .

مناقشه الشرط الأول

ولا يخفى: أن أصله البراءة عقلاً ونقلاً فى الشبهه البدويّه بعد الفحص لا محاله تكون جاريه . وعدمُ استحقاق العقوبه - الثابت بالبراءة العقليه - والإباحه أو (٢) رفع التكليف - الثابت بالبراءة النقليه - لو كان موضوعاً لحكم شرعى أو ملازماً له ، فلا محيص عن ترتبه عليه بعد إحرازه . فإن لم يكن مترتباً عليه ، بل على نفى التكليف واقعاً ، فهى وإن كانت جاريه ، إلّا أن ذاك الحكم لا يترتب ؛ لعدم ثبوت ما يترتب عليه بها ، وهذا ليس بالاشتراط .

مناقشه الشرط الثانى

وأما اعتبار أن لا يكون موجِباً للضرر: فكلّ مقام تعمه قاعده نفى الضرر ، وإن لم يكن مجال فيه لأصله البراءة - كما هو حالها مع سائر القواعد الثابته بالأدله الاجتهاديه - ، إلّا أنه حقيقه لا يبقى لها موردٌ ؛ بداهه أن الدليل الاجتهادى يكون بياناً وموجِباً للعلم بالتكليف ولو ظاهراً ، فإن كان المراد من الاشتراط ذلك ، فلا بد من اشتراط أن لا يكون على خلافها دليل اجتهادى ، لا خصوص قاعده الضرر ، فتدبر ، والحمد لله على كلّ حال .

ص: ١٩٢

١- (١) ذكرهما الفاضل التونى فى الوافيه : ١٨٦ - ١٨٧ و ١٩٣ - ١٩٥ مضافاً إلى شرط ثالث لم يتبه عليه المصنّف ، وهى شروط لمطلق الأصول العدميه ومنها البراءة .

٢- (٢) فى حقائق الأصول ومنته الدرايه : و .

ثم إنه لا بأس بصرف الكلام إلى بيان قاعده الضرر والضرار على نحو الاختصار ، وتوضيح مدرکها ، وشرح مفادها ، وإيضاح نسبتها مع الأدله المثبتة للأحكام الثابته للموضوعات بعناوينها الأوليه أو الثانويه ، وإن كانت أجنبيه عن مقاصد الرساله ، إجابة لا لتمام بعض الأحبه ، فأقول وبه أستعين :

أخبار نفى الضرر

إنه قد استدلل عليها بأخبار كثيرة:

منها: موثقه زراره عن أبي جعفر عليه السلام : «إن سيّمه بن جندب كان له عِدْقٌ في حائطٍ لرَجُلٍ مِنَ الأنصار ، وكان منزل الأنصارى بباب البستان ، وكان سيّمه يَمُرُّ إلى نخلتِهِ ولا يستأذن ، فكلمهُ الأنصارى أن يستأذن إذا جاء ، فأبى سيّمه ، فجاء الأنصارى إلى النبى صلى الله عليه وآله ، فَشَكَى إليه ، فأخبره بالخبر ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأخبره بقول الأنصارى وما شكاه ، فقال: إذا أردت الدخول فاستأذن ، فأبى ، فلما أبى فساومه حتى بلغ من الثمن ما شاء الله ، فأبى أن يبيعه ، فقال: لك بها عِدْقٌ في الجنه ، فأبى أن يقبل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله للأنصارى: اذهب فاقلّعها وارم بها إليه ، فإنه لا ضرر ولا ضرار» (١).

وفى روايه الحداء عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك ، إلّا أنه فيها بعد الإباء:

«ما أراك يا سمره إلّامضاراً ؛ اذهب يا فلان ، فاقلّعها وارم بها وجهه» (٢).

ص: ١٩٣

١-١) وسائل الشيعة ٢٥ : ٤٢٨ ، الباب ١٢ من أبواب كتاب إحياء الموات ، الحديث ٣ مع اختلاف في بعض الألفاظ .

٢-٢) المصدر السابق : الحديث الأول .

إلى غير ذلك من الروايات الواردة في قصه سمره وغيرها (١). وهي كثيره ، وقد ادّعى (٢). تواترها مع اختلافها لفظاً ومورداً ، فليكن المراد به تواترها إجمالاً ، بمعنى القطع بصدور بعضها .

لا إشكال في صدور بعض أخبار نفي الضرر

والإنصاف: أنه ليس في دعوى التواتر كذلك جزافاً . وهذا مع استناد المشهور إليها موجبٌ لكمال الوثوق بها وانجبارِ ضعفها ؛ مع أن بعضها موثقه (٣) ، فلا مجال للإشكال فيها من جهه سندها ، كما لا يخفى .

معنى «الضرر»

وأمّا دلالتها: فالظاهر أنّ «الضرر» هو ما يقابل النفع - من النقص في النفس أو الطرف أو العِرض أو المال - تقابلاً لعدم والملكه .

معنى «الضرار» كما أنّ الأظهر: أن يكون «الضرار» بمعنى الضرر ، جىء به تأكيداً - كما يشهد به إطلاق «المضار» على سمره ، وحكى عن النهايه (٤) - ، لا- فعل الاثنين ، وإن كان هو الأصل في باب المفاعله ، ولا الجزاء على الضرر ؛ لعدم تعاهده من باب المفاعله .

وبالجملة: لم يثبت له معنى آخر غير الضرر .

ص: ١٩٤

١-١) وسائل الشيعه ٢٥: ٢٢٨ الباب ١٢ من أبواب إحياء الموات ، الحديث ٤ و ٤٠٠ ، الباب ٥ من أبواب كتاب الشفعه ، الحديث الأول ، و ٤٢٠ ، الباب ٧ من أبواب إحياء الموات الحديث ٢ ، و ٢٦ : ١٤ ، الباب الأول من أبواب كتاب الفرائض والمواريث ، الحديث ١٠ .

٢-٢) ادّعاه فخر المحققين في ايضاح الفوائد ٢ : ٤٨ .

٣-٣) وهي موثقه زراره المتقدمه . (٤) النهايه (لابن الأثير) ٣ : ٨١ .

٤-٤)

كما أنّ الظاهر : أن يكون «لا» لنفي الحقيقة - كما هو الأصل في هذا التركيب (1) - حقيقةً أو ادعاءً ، كنايةً عن نفي الآثار ، كما هو الظاهر من مثل : « لا صلاة لجار المسجد إلّا في المسجد » (2) ، و« يا أشباه الرجال ولا رجال » (3) ؛ فإنّ قضيه البلاغه في الكلام هو إرادته نفي الحقيقة ادعاءً ، لا نفي الحكم أو الصفه ، كما لا يخفى .

ونفي الحقيقة ادعاءً بلحاظ الحكم أو الصفه ، غير نفي أحدهما ابتداءً مجازاً في التقدير أو في الكلمه ، ممّا (4) لا يخفى على من له معرفه بالبلاغه .

استبعاد إرادته نفي الحكم أو الصفه أو إرادته النهي من النفي

وقد انقذ بذلك : بُعِدَ إرادته نفي الحكم الضرريّ (5) ، أو الضرر غير المتدارك (6) ، أو إرادته النهي من النفي جداً (7) ؛ ضروره بشاعه استعمال الضرر وإرادته خصوص سبب من أسبابه ، أو خصوص غير المتدارك منه .

ومثله لو أُريد ذاك بنحو التقييد ، فإنّه وإن لم يكن بعيداً ، إلّا أنّه بلا دلاله عليه غير سديد .

وإرادته النهي من النفي وإن كان ليس بعزيز ، إلّا أنّه لم يُعهد من مثل هذا التركيب .

وعدم إمكان إرادته نفي الحقيقة حقيقةً لا يكاد يكون قريناً على إرادته

ص : ١٩٥

١-١) الأولى : تأخيره عن « حقيقة » بأن يقال : « لنفي الحقيقة حقيقةً ، كما هو الأصل في هذا التركيب أو ادعاءً » . (منته الدرايه ٦ : ٥٠٧) .

٢-٢) دعائم الإسلام ١ : ١٤٨ . ولعلّ الأولى تبديله بمثل « لا صلاة إلّا بفاتحه الكتاب » ممّا يكون المنفي فيه غير وصف الكمال . (منته الدرايه ٦ : ٥٠٧) .

٣-٣) نهج البلاغه : الخطبه ٢٧ .

٤-٤) الصواب : « كما » بدل « ممّا » ، ولعله من سهو الناسخ . راجع منته الدرايه ٦ : ٥١١ .

٥-٥) تعريض بما أفاده الشيخ الأعظم من أنّ المعنى هو عدم تشريع الحكم الذي يلزم منه الضرر . انظر فرائد الأصول ٢ : ٤٦٠ .

٦-٦) اختاره الفاضل التوني في الوافيه : ١٩٤ .

٧-٧) اختاره السيّد ميرفتاح في العناوين ١ : ٣١١ .

واحدٍ منها (١)، بَعْدَ إمكان حمله على نفيها ادعاءً ، بل كان هو الغالب في موارد استعماله .

المرفوع بالضرر هو الحكم الثابت للشيء بعنوانه الأوّلي

ثمّ الحكم الّذى أريد نفيه بنفى الضرر هو الحكم الثابت للأفعال بعناوينها ، أو المتوهّم ثبوته لها كذلك في حال الضرر ، لا الثابت له بعنوانه ؛ لوضوح أنّ العلة للنفي ، ولا يكاد يكون الموضوع يمنع عن حكمه وينفيه ، بل يُثبت ويقتضيه .

نسبه القاعده مع أدلّه الأحكام الأوّليه

ومن هنا لا- يلاحظ النسبه بين أدلّه نفيه وأدلّه الأحكام ، وتُقدّم أدلّته على أدلتها ، - مع أنّها عمومٌ من وجه - ؛ حيث إنّهُ يوفّق بينهما عرفاً بأنّ الثابت للعناوين الأوّليه اقتضائي ، يمنع عنه فعلاً ما عرض عليها من عنوان الضرر بأدلّته ، كما هو الحال في التوفيق بين سائر الأدلّه المثبتة أو النافية لحكم الأفعال بعناوينها الثانويه ، والأدلّه المتكفّله لحكمها بعناوينها الأوّليه .

نعم ، ربّما يعكس الأمر في ما أحرز - بوجهٍ معتبرٍ - أنّ الحكم في المورد ليس بنحو الاقتضاء ، بل بنحو العليّه التامه .

وبالجملة: الحكم الثابت بعنوان أوّليّ :

تارةً : يكون بنحو الفعلية مطلقاً ، أو بالإضافة إلى عارضٍ دون عارضٍ ، بدلاله لا يجوز الإغماض عنها بسبب دليل حكم العارض المخالف له ، فيقدّم دليل ذاك العنوان على دليله .

وأخرى : يكون على نحوٍ لو كانت هناك دلالة للزم الإغماض عنها

ص: ١٩٦

١- ١) لعلّ هذا تعريض بما قاله الشيخ الأعظم من « أنّ المعنى - بعد تعدّد إرادته الحقيقيه - : عدم تشريع الضرر » . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤٦٠ .

بسيبه عرفاً ، حيث كان اجتماعهما قرينهً على أنه بمجرد مقتضى ، وأن العارض مانع فعلي . هذا ولو لم نقل بحكومه دليله على دليله ؛ لعدم ثبوت نظره إلى مدلوله ، كما قيل (١) .

نسبه القاعده مع أدله الأحكام الثانويه

ثم انقذ بذلك : حال توارد دليلي العارضين ، كدليل نفي العسر ودليل نفي الضرر مثلاً ، فيعامل معهما معامله المتعارضين لو لم يكن من باب تزاحم المقتضيين ، وإلا فيقدم ما كان مقتضيه أقوى ، وإن كان دليل الآخر أرجح وأولى .

ولا- يبعد : أن الغالب في توارد العارضين أن يكون من ذاك الباب ، بثبوت (٢) المقتضى فيهما مع تواردهما ، لا من باب التعارض ؛ لعدم ثبوته إلفي أحدهما ، كما لا يخفى .

هذا حال تعارض الضرر مع عنوان أولي أو ثانوي آخر .

تعارض الضررين

وأما لو تعارض مع ضرر آخر ، فمجمّل القول فيه :

أن الدوران ، إن كان بين ضرري شخص واحد أو اثنين ، فلا مسرح إلا لاختيار أقلهما لو كان ، وإلا فهو مختار .

وأما لو كان بين ضرر نفسه وضرر غيره ، فالأظهر عدم لزوم تحمّله الضرر ، ولو كان ضرر الآخر أكثر ؛ فإن نفيه يكون للمنه على الأُمَّه ، ولا منه على تحمّل الضرر لدفعه عن الآخر ، وإن كان أكثر .

نعم ، لو كان الضرر متوجّهاً إليه ، ليس (٣) له دفعه عن نفسه بإيراده على الآخر .

ص : ١٩٧

١- (١) قاله الشيخ الأنصاري في فرائد الأصول ٢ : ٤٦٢ .

٢- (٢) في « ر » ومنته الدرايه : لثبوت .

٣- (٣) الأولى أن يقال : فليس (منته الدرايه ٦ : ٥٣٥) .

اللهم إله أن يقال (١): إن نفي الضرر وإن كان للمنه، إلا أنه بلحاظ نوع الأئمه، واختيار الأقل بلحاظ النوع منه، فتأمل .

ص: ١٩٨

١-١) الأولى : جعل هذا عقيب قوله : « وإن كان أكثر » ؛ لأنه متمم ذلك . (منته الدرايه ٦ : ٥٣٥) .

وفي حجّيته - إثباتاً ونفيّاً - أقوال للأصحاب (١).

تعريف الاستصحاب

ولا- يخفى: أنّ عباراتهم في تعريفه وإن كانت شتّى، إلّا أنّها تشير إلى مفهوم واحد ومعنى فارد، وهو: «الحكم ببقاء حكم أو موضوع ذي حكم شكّ في بقائه»:

إمّا من جهة بناء العقلاء على ذلك في أحكامهم العرفيه مطلقاً، أو في الجملة تعبدّاً، أو للظنّ به الناشئ من ملاحظه ثبوته سابقاً. وإمّا من جهة دلالة النصّ، أو دعوى الإجماع عليه كذلك، حسبما تأتي الإشارة (٢) إلى ذلك مفصّلاً.

ولا- يخفى: أنّ هذا المعنى هو القابل لأن يقع فيه النزاع والخلاف في نفيه وإثباته - مطلقاً أو في الجملة - وفي وجه ثبوته على أقوال (٣).

ص: ١٩٩

١-١) انظر الفصول: ٣٦٧ وفرائد الأصول ٣: ٤٨ - ٥٠.

٢-٢) الأولى: تبدلها ب « بيان » ونحوه؛ إذ لا مناسبه بين الإشارة والتفصيل. (منته الدرايه ٧: ١٧).

٣-٣) لم ترد « على أقوال » في « ر ».

ضرورة أنه لو كان الاستصحاب هو نفس بناء العقلاء على البقاء ، أو الظنّ به الناشئ من العلم بثبوتّه ، كما تقابل فيه الأقوال ، ولما كان النفي والإثبات واردين على موردٍ واحد ، بل موردين (١).

وتعريفه بما ينطبق على بعضها (٢) ، وإن كان ربما يوهم أن لا يكون هو الحكم بالبقاء ، بل ذاك الوجه ، إلّا أنّه حيث لم يكن بحدّ ولا-رسم ، بل من قبيل شرح الاسم - كما هو الحال في التعريفات غالباً - لم يكن له دلالة على أنّه نفس الوجه ، بل للإشارة إليه من هذا الوجه . ولذا لا وقع للإشكال على ما ذكر في تعريفه بعدم الطرد أو العكس ، فإنّه لم يكن به - إذا لم يكن بالحدّ أو الرسم - بأس .

فانقدح : أنّ ذكر تعريفات القوم له - وما ذكر فيها من الإشكال - بلا حاصل ، وطول (٣) بلا طائل .

الاستصحاب مسأله أصوليه

ثمّ لا يخفى: أنّ البحث في حجّيته مسأله أصوليه ؛ حيث يبحث فيها لتمهيد قاعده تقع في طريق استنباط الأحكام الفرعيّه . وليس مفادها حكم العمل بلا واسطه ، وإن كان ينتهي إليه ، كيف ؟ وربما لا يكون مجرى الاستصحاب إلّا حكماً أصولياً ، كالحجّيه مثلاً .

هذا لو كان الاستصحاب عبارة عمّا ذكرنا .

ص : ٢٠٠

١-١) الظاهر : كونه عطفاً تفسيرياً لما سبقه ، لا أمراً مغايراً ، ولذا لم يذكر في أثناء مباحثته إلّا وجهاً واحداً ، ولكنّ المناسب حينئذٍ التعبير هكذا : « بل موارد ثلاثه » ؛ لكون المقابل لوحده الحقيقيه هو كونه ذا معان ثلاثه (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣ : ٣٧٧) .

٢-٢) إشاره إلى تعريفى الفاضل التونى (الوافيه : ٢٠٠) والمحقّق القمى (القوانين ٢ : ٥٣) ؛ فإنّ ظاهرهما هو أنّ «الثبوت» أو «الحصول اليقيني» هو الملاك في حجّيه الاستصحاب .
٣-٣) في « ر » ، حقائق الأصول ومنتته الدرايه : وتطويل .

وأما لو كان عبارة عن بناء العقلاء على بقاء ما علم ثبوته ، أو الظن به الناشئ من ملاحظته ثبوته ، فلا إشكال في كونه مسأله اصولية .

اعتبار اتحاد القضية المشكوكه والمتيقنه

وكيف كان ، فقد ظهر ممّا ذكرنا في تعريفه اعتبار أمرين في مورده: القطع بثبوت شيء ، والشك في بقاءه .

ولا يكاد يكون الشك في البقاء إلامع اتحاد القضية المشكوكه والمتيقنه ، بحسب الموضوع والمحمول . وهذا ممّا لا غبار عليه في الموضوعات الخارجيه في الجملة .

الإشكال في اتحاد القضيتين في الأحكام

وأما الأحكام الشرعيه ، - سواء كان مدرکہا العقل أم النقل - ، فيشكل حصوله فيها ؛ لأنه لا يكاد يشك في بقاء الحكم إلامن جهة الشك في بقاء موضوعه ، بسبب تغير بعض ما هو عليه ، ممّا احتمال دخله فيه حدوثاً أو بقاءً ، وإلاما تخلف (١) الحكم عن موضوعه إلامنحو البداء بالمعنى المستحيل في حقه - تعالى - ، ولذا كان النسخ بحسب الحقيقه دفعاً ، لا رفعاً .

الجواب عن الإشكال

ويندفع هذا الإشكال بأنّ الاتحاد في القضيتين بحسبهما ، وإن كان ممّا لا محيص عنه في جريانه ، إلاماً أنّه لئما كان الاتحاد بحسب نظر العرف كافياً في تحقّقه ، وفي صدق الحكم ببقاء ما شك في بقاءه ، وكان بعض ما عليه الموضوع من الخصوصيات التي يقطع معها بثبوت الحكم له ، ممّا يعدّ بالنظر العرفي من حالاته - وإن كان واقعاً من قيوده ومقوماته - كان جريان الاستصحاب في الأحكام الشرعيه الثابته لموضوعاتها عند الشك فيها - لأجل طروء انتفاء بعض ما احتمال دخله فيها ، ممّا عدّ من حالاتها ، لا من مقوماتها - بمكان من الإمكان ؛ ضرورة صحّحه إمكان دعوى بناء العقلاء على البقاء تعبداً ، أو لكونه

ص: ٢٠١

(١-١) أثبتنا ما في الأصل . وفي طبعاته : لا يتخلف .

مظنوناً ولو نوعاً ، أو دعوى دلالة النص ، أو قيام الإجماع عليه قطعاً ، بلا تفاوتٍ في ذلك بين كون دليل الحكم نقلًا أو عقلاً (١) .

لا فرق في استصحاب الحكم الشرعي بين المستند إلى النقل أو العقل

أما الأول: فواضح .

وأما الثاني: فلأنَّ الحكم الشرعي المستكشف به عند طروء انتفاء ما احتمل دخله في موضوعه - ممَّا لا يرى مقومًا له - كان مشكوكَ البقاء عرفاً ؛ لاحتمال عدم دخله فيه واقعاً ، وإن كان لا حكم للعقل بدونه قطعاً .

إن قلت: كيف هذا ؟ مع الملازمه بين الحكمين .

قلت: ذلك لأنَّ الملازمه إنَّما تكون في مقام الإثبات والاستكشاف ، لا في مقام الثبوت ، فعدم استقلال العقل إلأى حالٍ غيرٍ مُلازمٍ لعدم حكم الشرع في غير تلك الحال (٢) ؛ وذلك لاحتمال أن يكون ما هو ملاك حكم الشرع - من المصلحة أو المفسده التي هي ملاك حكم العقل - كان على حاله في كلتا الحالتين ، وإن لم يدركه إلأى إحداهما ؛ لاحتمال عدم دخل تلك الحالة فيه ، أو احتمال أن يكون معه ملاك آخر بلا دخل لها فيه أصلاً ، وإن كان لها دخلٌ في ما اطلع عليه من الملاك .

ص: ٢٠٢

١-١) إشاره إلى دفع ما ذكره الشيخ قدس سره من التفصيل بين كون دليل الحكم عقلياً أو نقلياً ، فيجرب الاستصحاب في الثاني دون الأول . راجع فرائد الأصول ٣: ٣٧ - ٣٩ .

٢-٢) كلمه « غير » لا- توجد في الأصل ، « ق » و « ش » ، وأثبتناها من « ن » وحقائق الأصول . وفي « ر » ومنته الدرأيه : إلأى تلك الحال . وقد علّق المحقق المشكيني على العبارة المدرجة في الأصل بقوله : لا يخفى وجود الغلط في العبارة ، والإصلاح يكون بزياده كلمه « إلما » وكون كلمه « لانحصار » بدل كلمه « لعدم » أو سقوط كلمه « غير » بين كلمه « في » وكلمه « تلك الحال » (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٣: ٣٩٤) .

وبالجملة: حكم الشرع إنما يتبع ما هو ملاك حكم العقل واقعاً ، لا ما هو مناط حكمه فعلاً . وموضوع حكمه كذلك ممّا لا يكاد يتطرّق إليه الإهمال والإجمال ، مع تطرّقه إلى ما هو موضوع حكمه شأنًا ، وهو ما قام به ملاك حكمه واقعاً ، فربّ خصوصيّة لها دخلٌ في استقلاله مع احتمال عدم دخله ، فبدونها لا استقلال له بشيءٍ قطعاً ، مع احتمال بقاء ملاكه واقعاً ، ومعه يحتمل بقاء حكم الشرع جدًّا ؛ لدورانه معه وجوداً وعدمًا ، فافهم وتأمل جيّدًا .

الإشارة إلى بعض لاختلاف في حجّيه الاستصحاب

ثمّ إنّه لا يخفى اختلاف آراء الأصحاب في حجّيه الاستصحاب مطلقاً ، وعدم حجّيته كذلك ، والتفصيل بين الموضوعات والأحكام ، أو بين ما كان الشكّ في الرفع وما كان في المقتضى ، إلى غير ذلك من التفاصيل الكثيره ، على أقوال شتّى لا يهّمنا نقلها ونقل ما ذكر من الاستدلال عليها .

حجّيه الاستصحاب مطلقاً والأدله عليها :

إشاره

وإنّما المهمّ الاستدلال على ما هو المختار منها - وهو الحجّيه مطلقاً - على نحو يظهر بطلان سائرهما .

فقد استدلّ عليه (١) بوجوه:

١ - بناء العقلاء الإشكال عليه

الوجه الأوّل: استقرار بناء العقلاء من الإنسان - بل ذوى الشعور من كافّه أنواع الحيوان - على العمل على طبق الحاله السابقه ، وحيث لم يردع عنه الشارع كان ماضياً .

وفيه أولاً: منع استقرار بنائهم على ذلك تعديداً ، بل إمّا رجاءً واحتياطاً ، أو اطمئناناً بالبقاء ، أو ظناً (٢) - ولو نوعاً - ، أو غفلةً ، كما هو الحال فى سائر

ص: ٢٠٣

١- (١) فى « ر » : عليها .

٢- (٢) فى « ر » زياده : به .

الحيوانات دائماً ، وفي الإنسان أحياناً .

وثانياً: سلّمنا ذلك ، لكنّه لم يعلم أنّ الشارع به راضٍ ، وهو عنده ماضٍ ، ويكفى في الردع عن مثله : ما دلّ من الكتاب والسنة على النهي عن أتباع غير العلم ، وما دلّ على البراءة أو الاحتياط في الشبهات ، فلا وجه لاتباع هذا البناء في ما لا بدّ في أتباعه من الدلالة على إمضائه ، فتأمل جيّداً .

٢ - الاستصحاب يفيد الظنّ بالبقاء ، والإشكال عليه

الوجه الثاني: أنّ الثبوت في السابق موجبٌ للظنّ به في اللاحق (١) .

وفيه: منع اقتضاء مجرّد الثبوت للظنّ بالبقاء فعلاً ولا نوعاً ، فإنّه لا وجه له أصلاً ، إلّا كون الغالب في ما ثبت أن يدوم ، مع إمكان أن لا يدوم ، وهو غير معلوم .

ولو سلّم ، فلا دليل على اعتباره بالخصوص ، مع نهوض الحجّة على عدم اعتباره بالعموم .

٣ - الإجماع ، وما يرد عليه

الوجه الثالث: دعوى الإجماع عليه ، كما عن المبادئ ، حيث قال:

«الاستصحاب حجّج ؛ لإجماع الفقهاء على أنّه متى حصل حكمٌ ، ثمّ وقع الشكُّ في أنّه طرأ ما يزيله أم لا ، وجب الحكم ببقائه على ما كان أولاً ، ولولا القول بأنّ الاستصحاب حجّج (٢) ، لكان ترجيحاً لأحد طرفي الممكن من غير مرجّح» (٣) ، انته . وقد نُقل عن غيره (٤) أيضاً .

ص: ٢٠٤

١-١) انظر الحبل المتين : ٣٦ .

٢-٢) هذه العبارة زائده غير دخيله في الدليل ؛ فإنّ نفس إجماعهم - إن تمّ - كان إجماعاً على الاستصحاب . (نهاية النهاية ٢ : ١٧١) .

٣-٣) مبادئ الوصول : ٢٥١ .

٤-٤) نقل الشيخ الأعظم شهادته صاحب المعالم والفاضل الجواد على أنّ حجّج الاستصحاب موضع وفاق . انظر فرائد الأصول ٣ : ٥٤ . ولكن في المعالم نسبتته إلى الأكثر . راجع المعالم : ٢٣٥ .

وفيه: أنّ تحصيل الإجماع في مثل هذه المسألة - ممّا له مبانٍ مختلفه - في غاية الإشكال ، ولو مع الاتفاق ، فضلاً عمّا إذا لم يكن ، وكان مع الخلاف من المعظم (١)؛ حيث ذهبوا إلى عدم حجّيته مطلقاً ، أو في الجملة ، ونقله موهون جداً لذلك ، ولو قيل بحجّيته لو لا ذلك .

٤ - الأخبار المستفيضة :

إشاره

الوجه الرابع: - وهو العمده في الباب - الأخبار المستفيضة :

١ - صحيحه زراره الأولى

إشاره

منها: صحيحه زراره . قال: قلت له: الرجل ينام وهو على وضوء ، أتوجب الخفقه والخفقتان عليه الوضوء ؟

قال: «يا زراره ! قد تنام العين ولا ينام القلب والأذن ، فإذا نامت العين والأذن والقلب فقد وجب الوضوء» .

قلت: فإن حرك في جنبه شيء وهو لا يعلم ؟

قال: «لا-، حتّى يستيقن أنّه قد نام ، حتّى يجيء من ذلك أمرٌ بين ، وإلّا فإنه على يقين من وضوئه ، ولا- ينقض اليقين أبداً بالشك ، ولكنّه ينقضه بيقين آخر» (٢) .

وهذه الروايه وإن كانت مضمّره ، إلّا أنّ إضمارها لا يضّرُّ باعتبارها ، حيث كان مضمّرها مثل زراره ، وهو ممّن لا يكاد يستفتى من غير

ص: ٢٠٥

١-١) لا تخلو هذه النسبه من تأمل ، وغالب التفصيلات منسوبة إلى أشخاص معيّنين . (حقائق الأصول ٢ : ٤٠٠) .

٢-٢) وسائل الشيعه ١ : ٢٤٥ ، الباب الأول من أبواب نواقض الوضوء ، الحديث الأول ، مع اختلاف في بعض الألفاظ .

الإمام عليه السلام ، لا سيّما مع هذا الاهتمام .

تقريب الاستدلال بالرواية

وتقريب الاستدلال بها أنه لا ريب في ظهور قوله عليه السلام : «وإلّا فإنّه على يقين ...» عرفاً في النهي عن نقض اليقين بشيءٍ بالشكّ فيه ، وأنّه عليه السلام بصدّد بيان ما هو علّه الجزاء المستفاد من قوله عليه السلام : «لا» في جواب : «فإن حُرِّك في جنبه ...» ، وهو اندراج اليقين والشكّ في مورد السؤال ، في القضيّة الكلّيّة الارتكازيّة غير المختصّه بباب دون باب .

عدم اختصاص الصحيحه بالوضوء

واحتمال : أن يكون الجزاء هو قوله : «فإنّه على يقين ...» غيرٌ سديد ؛ فإنّه لا يصحّ إلّاباراده لزوم العمل على طبق يقينه ، وهو إلى الغايه بعيدٌ .

وأبعد منه كونُ الجزاء قوله : «لا ينقض ...» ، وقد ذكر : «فإنّه على يقين» للتمهيد .

وقد انقذ بما ذكرنا : ضعف احتمال اختصاص قضيّته «لا تنقض ...» باليقين والشكّ في باب الوضوء (1) جدّاً ؛ فإنّه ينافيه ظهورُ التعليل في أنّه بأمر ارتكازيّ لا تعبديّ قطعاً .

ويؤيّدّه : تعليل الحكم بالمضيّ مع الشكّ في غير الوضوء ، - في غير هذه الروايه - بهذه القضيّته ، أو ما يرادفها ، فتأمل جيّداً ، هذا .

مع أنّه لا- موجب لاحتماله إلّاحتمال كون اللام في «اليقين» للعهد ، إشارة إلى اليقين في «فإنّه على يقين من وضوئه» ، مع أنّ الظاهر أنّه للجنس ،

ص : ٢٠٦

١ - ١) ذكر الشيخ الأعظم هذا الاحتمال ، إلّما أنّه قال أخيراً : « لكنّ الإنصاف أنّ الكلام - مع ذلك - لا- يخلو عن ظهور ، خصوصاً بضميمه الأخبار الآتية المتضمّنه لعدم نقض اليقين بالشكّ » . راجع فرائد الأصول ٣ : ٥٧ .

كما هو الأصل فيه ، وسَبَقُ «فإنَّه على يقين ...» لا يكون قرينَه عليه ، مع كمال الملائمه مع الجنس أيضاً ، فافهم .

مع أنَّه غير ظاهر في اليقين بالوضوء ؛ لقوّه احتمال أن يكون «من وضوئه» متعلّقاً بالظرف ، لا ب «يقين» ، وكان المعنى: فإنَّه كان من طرف وضوئه على يقين ، وعليه لا يكون الأوسط (١) إلّا اليقين ، لا اليقين بالوضوء ، كما لا يخفى على المتأمل .

وبالجملة: لا يكاد يشكُّ في ظهور القضية في عموم اليقين والشكِّ ، خصوصاً بعد ملاحظه تطبيقها في الأخبار على غير الوضوء أيضاً .

عدم اختصاص الصحيحه بالشك في الرفع

ثمَّ لا يخفى حُسن إسناد النقص - وهو ضدّ الإبرام - إلى اليقين (٢) ، ولو كان متعلّقاً بما ليس فيه اقتضاء البقاء والاستمرار ، لِمَا يتخيّل فيه من الاستحكام ، بخلاف الظنِّ ، فإنَّه يظنُّ أنَّه ليس فيه إبرام واستحكام ، وإن كان متعلّقاً بما فيه اقتضاء ذلك ، وإلّا لصحَّ أن يُسندَ إلى نفس ما فيه المقتضى له ، مع ركاهه مثل : نقضتُ الحجر من مكانه ، ولما صحَّ أن يقال: انتقض اليقين باشتعال السراج ، في ما إذا شكَّ في بقائه للشكِّ في استعداده ، مع بدهاه صحته وحسنه .

وبالجملة: لا يكاد يشكُّ في أنَّ اليقين - كاليقه والعهد - إنّما يكون حُسن إسناد النقص إليه بملاحظته ، لا بملاحظه متعلقه ، فلا موجب لإرادته ما هو

ص: ٢٠٧

١-١) في الأصل و «ش» : الأصغر . وفي سائر الطبقات ما أثبتناه .

٢-٢) شروع في الردّ على الشيخ الأعظم ، حيث استشكل - تبعاً للمحقّق الخوانساري في مشارق الشموس ١ : ٧٦ - في دلاله الأخبار على ثبوت الاستصحاب في موارد الشكِّ في المقتضى . راجع فرائد الأصول ٣ : ٧٨ - ٨٢ .

أقرب إلى الأمر المبرم ، أو أشبه بالمتين المستحكم ممّا فيه اقتضاء البقاء ؛ لقاعده: « إذا تعدّرت الحقيقة فأقرب المجازات » (١) ، بعد تعدُّر إرادته مثل ذاك الأمر ، ممّا يصحّ إسناد النقض إليه حقيقةً .

الاستدلال على اختصاص الأخبار بالشك في الرفع

فإن قلت (٢): نعم ، ولكنّه حيث لا انتقاض لليقين في باب الاستصحاب حقيقةً ، فلو لم يكن هناك اقتضاء البقاء في المتيقن ، لما صحّ إسناد الانتقاض إليه بوجهٍ ولو مجازاً ، بخلاف ما إذا كان هناك ، فإنّه وإن لم يكن معه أيضاً انتقاض حقيقةً ، إلّا أنّه صحّ إسنادُه إليه مجازاً ، فإنّ اليقين معه كأنّه تعلق بأمرٍ مستمرٍّ مستحكم ، قد انحلّ وانفصم بسبب الشكّ فيه ، من جهة الشكّ في رافعه .

الجواب عن الدليل

قلت: الظاهر : أنّ وجه الإسناد هو لحاظ اتحاد متعلّقى اليقين والشكّ ذاتاً ، وعدم ملاحظه تعدّدهما زماناً ، وهو كافٍ عرفاً في صحّ إسناد النقض إليه واستعارته له ، بلا تفاوتٍ في ذلك أصلاً - في نظر أهل العرف - بين ما كان هناك اقتضاء البقاء وما لم يكن .

وكونه مع المقتضى أقرب بالانتقاض وأشبه ، لا يقتضى تعيينه (٣) لأجل قاعده : « إذا تعدّرت الحقيقة » ؛ فإنّ الاعتبار في الأقربيه إنّما هو بنظر العرف لا الاعتبار ، وقد عرفت عدم التفاوت بحسب نظر أهله .

هذا كلّه في المادّه .

وأما الهيئه ، فلا محاله يكون المراد منها : النهى عن الانتقاض بحسب

ص : ٢٠٨

١-١) في « ق » زياده : أولى .

٢-٢) عبّر المصنّف في حاشيته على الفرائد : ١٩٠ عن هذا الاشكال بالتقريب الأدقّ والأمتن لدلاله الأخبار على الاختصاص بالشكّ في الرفع ، وأجاب عنه بما أفاده هنا .

٣-٣) في « ر » : تعيينه .

البناء والعمل ، لا الحقيقة ؛ لعدم كون الانتقاض بحسبها تحت الاختيار ، سواء كان متعلقاً باليقين - كما هو ظاهر القضية - أو بالمتيقن ، أو بآثار اليقين ، بناءً على التصرف فيها بالتجوز ، أو الإضمار ؛ بداهة أنه كما لا يتعلق النقض الاختياري - القابل لورود النهي عليه - بنفس اليقين ، كذلك لا يتعلق بما كان على يقين منه ، أو أحكام اليقين ، فلا يكاد يجدي التصرف بذلك في بقاء الصيغه على حقيقتها ، فلا مجوز له ، فضلاً عن الملزم ، كما توهم (١) .

لا يقال: لا محيص عنه (٢) ؛ فإن النهي عن النقض بحسب العمل ، لا يكاد يراد بالنسبة إلى اليقين وآثاره ؛ لمنافاته مع المورد .

فإنه يقال: إنما يلزم لو كان اليقين ملحوظاً بنفسه وبالنظر الاستقلالي ، لا ما إذا كان ملحوظاً بنحو المرآتيه وبالنظر الآلي ، كما هو الظاهر في مثل قضيه «لا تنقض اليقين» ؛ حيث تكون ظاهره عرفاً في أنها كناية عن لزوم البناء والعمل ، بالتزام (٣) حكم مماثل للمتيقن تعبداً إذا كان حكماً ، ولحكمه إذا كان موضوعاً ، لا عبارة عن لزوم العمل بآثار نفس اليقين ، بالالتزام بحكم

ص: ٢٠٩

١-١) في فرائد الأصول ٣: ٧٩ . لكنّه - بعد بيان ما يوهم إرادته النقض الحقيقي - قال : « فالمراد إمّا نقض المتيقن ، والمراد به رفع اليد عن مقتضاه ، وإمّا نقض أحكام اليقين ... والمراد حينئذ رفع اليد عنها » (المصدر نفسه : ٨٠) ، وهو صريح في أنّ النقض المتعلق بالمتيقن أو أحكام اليقين يراد منه النقض عملاً ، لا حقيقة . انظر نهايه الدرايه ٥ : ٥٩ ، حقائق الأصول ٢ : ٤٠٩ ومنتها الدرايه ٧ : ١١١ .

٢-٢) لا يخفى : أنه كان الأنسب إسقاط قوله : « لا محيص عنه » ؛ إذ بعد إثبات امتناعه لا وجه لدعوى كونه لا محيص عنه . (حقائق الأصول ٢ : ٤١٠) .

٣-٣) الأولى : تعديته ب « على » ليصح تعلقه بكل من البناء والعمل ؛ لأنه لم يُعهد تعديه البناء - بمعنى العمل - بالباء . (منتها الدرايه ٧ : ١١٤) .

مماثل لحكمه شرعاً ؛ وذلك لسرايه الآليه والمرآتيه من اليقين الخارجى إلى مفهومه الكلى ، فيؤخذ في موضوع الحكم في مقام بيان حكمه ، مع عدم دخله فيه أصلاً ، كما ربما يؤخذ في ما له دخل فيه ، أو تمام الدخل ، فافهم .

عموم الروايه لاستصحاب الموضوع والحكم

ثم إنه حيث كان كل من الحكم الشرعى وموضوعه مع الشك ، قابلاً للتنزيل بلا تصرفٍ وتأويل ، غايه الأمر تنزيل الموضوع يجعل مماثل حكمه ، وتنزيل الحكم يجعل مثله - كما اشير اليه آنفاً (١) - ، كان قضيه «لا تنقض» ظاهره في اعتبار الاستصحاب فى الشبهات الحكميه والموضوعيه . واختصاص المورد بالآخره لا يوجب تخصيصها بها ، خصوصاً بعد ملاحظه أنها قضيه كلييه ارتكازيه ، قد أتى بها فى غير موردٍ لأجل الاستدلال بها على حكم المورد ، فتأمل .

٢ - صحيحه زراراه الثانيه

اشاره

ومنها: صحيحه أخرى لزراره . قال: قلت له: أصاب ثوبى دُم رُعافٍ أو غيره أو شىءٍ من المني ، فعَلِمْتُ أثره إلى أن اصيب له الماء ، فحضرتُ (٢) الصلاه ، ونسيت أن بثوبى شيئاً ، وصلّيتُ ، ثم إنى ذكرتُ بعد ذلك ؟ قال: «تعيدُ الصلاه ، وتغسلُهُ» .

قلت: فإن لم أكن رأيتُ موضِعَه ، وعَلِمْتُ أنه قد أصابه ، فطلبتَه ولم أقدر عليه ، فلما صلّيتُ وجدته ؟ قال: «تغسله ، وتعيد» .

قلت: فإن ظننتُ أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك ، فنظرتُ فلم أر شيئاً ، فصلّيتُ ، فرأيتُ فيه ؟

ص : ٢١٠

١-١) إذ قال قبل أسطر : بالتزام حكم مماثل للمتيقن تعبداً .

٢-٢) فى المصدر : فأصبّت وحضرت

قال: «تغسله ، ولا تعيد الصلاة» .

قلت: لِمَ ذلك ؟

قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك فشككت ، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً» .

قلت: فإنني قد علمت أنه قد أصابه ولم أدر أين هو ، فأغسله ؟

قال: «تغسل من ثوبك الناحية التي ترى أنه قد أصابها ، حتى تكون على يقين من طهارتك» .

قلت: فهل عليّ إن شككت في أنه أصابه شيء أن أنظر فيه ؟

قال: «لا ، ولكنك إنما تريد أن تذهب الشك الذي وقع في نفسك» .

قلت: إن رأيته في ثوبي وأنا في الصلاة ؟

قال: «تنقض الصلاة وتعيد ، إذا شككت في موضع منه ثم رأيته ، وإن لم تشك ثم رأيته رطباً قطعت الصلاة ، وغسلته ، ثم بنيت على الصلاة ؛ لأنك لا تدري لعله شيء وقع عليك ، فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك» (١) .

تقريب الاستدلال بالرواية

وقد ظهر مما ذكرنا في الصحيحه الأولى تقريب الاستدلال بقوله:

«فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك» في كلا الموردين ، ولا نعيد .

نعم ، دلالة في المورد الأول على الاستصحاب مبنية على أن يكون المراد من « اليقين » في قوله عليه السلام : «لأنك كنت على يقين من طهارتك» :

اليقين بالطهاره قبل ظن الإصابه ، كما هو الظاهر ؛ فإنه لو كان المراد منه اليقين الحاصل بالنظر والفحص بعده - الزائل بالرؤيه بعد الصلاة - كان مفاده قاعدة اليقين ، كما لا يخفى .

ص: ٢١١

ثم إنّه أشكل على الرواية (١) بأنّ الإعادة بعد انكشاف وقوع الصلاة فى النجاسه ليست نقضاً لليقين بالطهاره بالشكّ فيها ، بل باليقين بارتفاعها ، فكيف يصحّ أن يُعلل عدم الإعادة بأنّها نقض اليقين بالشكّ ؟ نعم ، إنّما يصحّ أن يُعلل به جواز الدخول فى الصلاه ، كما لا يخفى (٢) .

ولا يكاد يمكن التفصّي عن هذا الإشكال إلّا بأن يقال: إنّ الشرط فى الصلاه فعلاً حين الالتفات إلى الطهاره هو إحرازها ، ولو بأصل أو قاعده ، لأنفسها ، فيكون قضيه استصحاب الطهاره حال الصلاه : عدم إعادتها ، ولو انكشف وقوعها فى النجاسه بعدها (٣) . كما أنّ إعادتها بعد الكشف ، تكشف عن جواز النقض وعدم حجّيه الاستصحاب حالها ، كما لا يخفى ، فتأمل جيداً .

لا يقال: لا مجال حينئذٍ لاستصحاب الطهاره ؛ فإنّها إذا لم تكن شرطاً لم تكن موضوعاً لحكم ، مع أنّها ليست (٤) بحكم ، ولا محيصة فى الاستصحاب عن كون المستصحب حكماً أو موضوعاً لحكم .

ص: ٢١٢

-
- ١-١) حكى الشيخ الأعظم هذا الإشكال عن السيد الصدر (شرح الوافيه « مخطوط » : ٣٦١) . وانظر فرائد الأصول ٣ : ٦٠ .
٢-٢) هنا توجد تعليقه من المصنّف قدس سره حول التحقيق فى حلّ الإشكال المذكور أعلاه ، مذكوره فى « ش » ، ولا توجد فى غيرها . وجاء فى كفايه الأصول مع حاشيه الشيخ على القوجانى : ٨٥ (فى الهامش) ما يلى : تعليقه نقلها المحشّى دام ظلّه بألفاظها ، وضرب عليها المصنّف أيده الله أخيراً فى النسخه التى وردت إلينا مصحّحه بتصحيحه أيده الله .
٣-٣) الأولى : أن يقال : ولو انكشف بعدها وقوعها فى النجاسه (منته الدرايه ٧ : ١٤٩) .
٤-٤) أثبتنا العبارة من مصحّح « ن » ، وفى الأصل وبعض الطبعات : فإنّه إذا لم يكن شرطاً لم يكن موضوعاً لحكم ، مع أنّه ليس ... راجع أيضاً منته الدرايه ٧ : ١٥٠ .

فإنه يقال: إنَّ الطهارة وإن لم تكن شرطاً فعلاً ، إلّا أنّها غير منعزلة عن الشرطيّة رأساً ، بل هي (١) شرط واقعيّ اقتضائيّ - كما هو قضيّته التوفيق بين بعض الإطلاقات ومثل هذا الخطاب - ، هذا .

مع كفايه كونها من قيود الشرط ؛ حيث إنّ كان إحرازها بخصوصها - لا غيرها - شرطاً .

لا يقال: سلّمنا ذلك ، لكنّ قضيّته أن يكون علّه عدم الإعادة حينئذٍ - بعد انكشاف وقوع الصلاة في النجاسة - هو إحراز الطهارة حالها باستصحابها ، لا الطهارة المحرّزه بالاستصحاب .

مع أنّ قضيّته التعليل أن تكون العلّه له هي نفسها لا- إحرازها ؛ ضروره أنّ نتیجه قوله: «الأ- نك كنت على يقين ...» أنّه على الطهارة ، لا أنّه مستصحبها ، كما لا يخفى .

فإنه يقال: نعم ، ولكنّ التعليل إنّما هو بلحاظ حال قبل انكشاف الحال ، لنكته التنبية على حجّيه الاستصحاب ، وأنّه كان هناك استصحابٌ ، مع وضوح استلزام ذلك لأن يكون المجدي بعد الانكشاف هو ذاك الاستصحاب ، لا الطهارة ، وإلّا لما كانت الإعادة نقضاً ، كما عرفت في الإشكال .

جواب آخر عن أصل الإشكال والإيراد عليه

ثمّ إنّ لا- يكاد يصحّ التعليل لو قيل باقتضاء الأمر الظاهريّ للإجزاء ، - كما قيل (٢) - ؛ ضرورة أنّ العلّه عليه إنّما هو اقتضاء ذلك الخطاب الظاهريّ

ص: ٢١٣

١- (١) أثبتنا العبارة كما وردت في « ن » ، وفي الأصل وأكثر الطبقات صيغت العبارة على أساس تذكير الطهارة : إن الطهارة وإن لم يكن ... بل هو

٢- (٢) جواب آخر عن أصل الإشكال لشريف العلماء على ما في تقريرات بحثه . ضوابط الأصول : ٣٥٤ . وذكره الشيخ الأعظم مع الإيراد عليه في فرائد الأصول ٣ : ٦٠ .

حال الصلاة للإجزاء وعدم إعادتها ، لا لزومُ النقص من الإعادة ، كما لا يخفى .

اللهمّ إلّا أن يقال: إنّ التعليل به إنّما هو بملاحظه ضميمه اقتضاء الأمر الظاهريّ للإجزاء ، بتقريب : أنّ الإعادة - لو قيل بوجوبها - كانت موجبةً لنقض اليقين بالشكّ في الطهاره قبل الانكشاف ، وعدم حرمة شرعاً ، وإلّا للزم عدم اقتضاء ذاك الأمر له ، كما لا يخفى ، مع اقتضائه شرعاً أو عقلاً ، فتأمل (١)* .

ولعلّ ذلك مراد من قال بدلاله الروايه على إجزاء الأمر الظاهريّ .

هذا غايه ما يمكن أن يقال في توجيه التعليل .

مع أنّه لا- يكاد يوجب الإشكال فيه ، والعجز عن التفتيى عنه إشكالاً في دلاله الروايه على الاستصحاب ؛ فإنّه لازمٌ على كلّ حال ، كان مفاده قاعدته ، أو قاعدة اليقين ، مع بداهه عدم خروجه منهما ، فتأمل جيداً .

٣ - صحيحه زراره الثالثه

إشاره

ومنها: صحيحه ثالثه لزراره: «وإذا لم يدر في ثلاثٍ هو أو في أربع ، وقد أحرز الثلاث ، قام فأضاف إليها أخرى ، ولا شيء عليه ، ولا ينقض اليقين بالشكّ ، ولا يدخل الشكّ في اليقين ، ولا يخلط أحدهما بالآخر ، ولكنه

ص: ٢١٤

١-١) (*) وجه التأميل : أنّ اقتضاء الأمر الظاهريّ للإجزاء ليس بذاك الوضوح ، كى يحسن بملاحظته التعليل بلزوم النقص من الإعادة ، كما لا يخفى . (منه قدس سره) . هذه التعليقه لا توجد في « ق » . وقال في حقائق الأصول ٢ : ٤٢٠ : حكى أنّه ضرب عليها (الحاشيه) أخيراً . وفي منته الدرايه ٧ : ١٦٢ : وما في بعض الشروح « من أنّ المصنّف ضرب على هذه الحاشيه مؤخراً » كأ أنّه نشأ من خلط هذه بحاشيه أخرى على قوله : « ثمّ أشكل ... » حيث ضرب عليها في النسخه المصحّحه بقلمه بعد طبعته الأولى .

ينقضُّ الشكُّ باليقين ، ويتمُّ على اليقين ، فيبنى عليه ، ولا يعتدُّ بالشكُّ في حال من الحالات» (١).

تقريب الاستدلال

والاستدلال بها على الاستصحاب مبنئ على إرادة اليقين بعدم الإتيان بالركعه الرابعه سابقاً ، والشكُّ في إتيانها .

الإشكال فى دلاله الروايه

وقد أُشكل (٢) بعدم إمكان إرادته ذلك على مذهب الخاصه ؛ ضروره أن قضيتَه إضافه ركعه أخرى موصوله ، والمذهب قد استقرَّ على إضافه ركعه بعد التسليم مفصوله . وعلى هذا يكون المراد باليقين : اليقين بالفراغ ، بما علمه الإمام عليه السلام من الاحتياط بالبناء على الأكثر ، والإتيان بالمشكوك بعد التسليم مفصوله .

دفع الإشكال

ويمكن الذبُّ عنه (٣) بأن الاحتياط كذلك لا يأبى عن إرادته اليقين بعدم الركعه المشكوكه ، بل كان أصل الإتيان بها باقتضائه ، غايه الأمر إتيانها مفصوله ينافى إطلاق النقض ، وقد قام الدليل (٤) على التقييد فى الشكُّ فى

ص: ٢١٥

١- (١) وسائل الشيعه ٨: ٢١٧ ، الباب ١١ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ، الحديث ٣ .

٢- (٢) أورده الشيخ الأعظم فى فرائد الأصول ٣: ٦٢ - ٦٣ .

٣- (٣) الصحيح أن يقال : « ويمكن ذبه » ؛ حيث أنّ الذبَّ عن الشيء هو إحكامه لا دفعه . راجع منته الدرأيه ٧: ١٧٨ .

٤- (٤) وهو روايه عمّار الساباطى ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من السهو فى الصلاه ، فقال : ألا أعلمك شيئاً إذا فعلته ثم ذكرت أنّك أتممت أو نقصت لم يكن عليك شيء ؟ قلت : بلى . فقال : إذا سهوت فابن على الأكثر ، فإذا فرغت وسلّمت فقم فصلّ ما ظننت أنّك نقصت ... وسائل الشيعه ٨: ٢١٣ ، الباب ٨ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاه ، الحديث ٣ . وبمعناها روايات أخرى . انظر المصدر المتقدم ، الحديث ١ و ٤ من الباب نفسه .

الرابعه وغيره ، وأنَّ المشكوكه لا بدَّ أن يؤتَى بها مفصولةً ، فافهم .

إشكال آخر على الاستدلال بالروايه والجواب عنه

وربما أشكل (١) أيضاً بأنّه لو سلّم دلالتها على الاستصحاب كانت من الأخبار الخاصه الدالّه عليه في خصوص المورد ، لا العامه لغير مورد ؛ ضروره ظهور الفقرات في كونها مبيته للفاعل ، ومرجع الضمير فيها هو المصلّى الشاك .

وإلغاء خصوصيه المورد ليس بذاك الوضوح ، وإن كان يؤيده تطبيق قضيه «لا تنقض اليقين» - وما يقاربها - على غير مورد .

بل دعوى : أنّ الظاهر من نفس القضيه هو أنّ مناط حرمة النقض إنّما يكون لأجل ما في اليقين والشك ، لا لما في المورد من الخصوصيه ، وأنّ مثل اليقين لا ينقض بمثل الشك ، غير بعيد .

٤ - خبر محمّد بن مسلم

إشاره

ومنها: قوله عليه السلام : «من كان على يقين فأصابه شكٌ فليمض على يقينه ؛ فإنّ الشك لا ينقض اليقين» أو : «فإنّ اليقين لا يدفع بالشك» (٢) .

تقريب الاستدلال بالروايه

وهو وإن كان يحتمل قاعده اليقين (٣) ؛ - لظهوره في اختلاف زمان الوصفين ، وإنّما يكون ذلك في القاعده دون الاستصحاب ؛ ضروره إمكان اتّحاد

ص: ٢١٦

١-١) لم نظفر بالمستشكل .

٢-٢) لم ينقل المصنف الروايه بألفاظها ؛ فإنّ المروى عن أبي عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام روايتان : إحداهما في الخصال : ٦١٩ : من كان على يقين فشك فليمض على يقينه ؛ فإنّ الشك لا ينقض اليقين . ثانيتهما في الإرشاد ١ : ٣٠٢ : من كان على يقين فشك فليمض على يقينه ؛ فإنّ اليقين لا يدفع بالشك .

٣-٣) ذكر الشيخ الأعظم أنّ حمل الروايه على قاعده اليقين هو المتعين ، ولكنّه أفاد في آخر كلامه دلالتها على الاستصحاب ؛ لورود مثل ألفاظها في صحاح زراره التي لا يراد منها إلّا الاستصحاب . انظر فرائد الأصول ٣ : ٦٩ - ٧٠ .

زمانهما - ، إلا أنّ المتداول في التعبير عن مورده هو مثل هذه العبارة ، ولعلّه بملاحظه اختلاف زمان الموصوفين ، وسرايته إلى الوصفين ، لما بين اليقين والمتيقن من نحو من الاتّحاد ، فافهم ، هذا .

مع وضوح أنّ قوله: «فإنّ الشكّ لا ينقض ...» هي القضيّه المرتكزه الوارده مورد الاستصحاب في غير واحدٍ من أخبار الباب .

٥ - خبر الصّفار

إشاره

ومنها: خبر الصّفار عن عليّ بن محمّد القاسانيّ . قال: كتبتُ إليه - وأنا بالمدينه - عن اليوم الّذي يُشكّ فيه من رمضان ، هل يُصامُ أم لا ؟ فكتب:

«اليقين لا يدخل فيه الشكّ ، صُم للرؤيه وأفطر للرؤيه» (١) .

تقريب الاستدلال بالروايه

حيث دلّ على أنّ اليقين بشعبان (٢)(٣) لا يكون مدخولاً بالشكّ في بقائه وزواله بدخول شهر رمضان ، ويتفرّع عليه (٤) عدم وجوب الصوم إلّا بدخول شهر رمضان .

المنع من دلالة الروايه على الاستصحاب

وربّما يقال: إنّ مراجعه الأخبار الوارده في يوم الشكّ يُشرف على (٥) القطع بأنّ المراد باليقين هو اليقين بدخول شهر رمضان ، وأنّه لا بدّ في وجوب

ص: ٢١٧

١-١) وسائل الشيعة ١٠: ٢٥٦ ، الباب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان ، الحديث ١٣ .

٢-٢) أثبتناها من « ق » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه . وفي الأصل وسائر الطبعات : بالشعبان .

٣-٣) الأولى : تبديله باليقين بعدم دخول شهر رمضان ؛ فإنّه موضوع الحكم وجوداً وعدمًا ، لا كونه من شعبان وجوداً وعدمًا إلّا للتعبد بحكمه ، وهو استحباب صومه . (نهايه الدرايه ٥ : ٨٧) .

٤-٤) كلمه « عليه » غير موجوده في الأصل ، « ن » وحقائق الأصول . وأثبتناها من سائر الطبعات .

٥-٥) أدرجنا « على » من حقائق الأصول ومنته الدرايه .

الصوم ووجوب الإفطار من اليقين بدخول شهر رمضان وخروجه (١)، وأين هذا من الاستصحاب؟ فراجع ما عُقِدَ في الوسائل (٢) لذلك من الباب تجده شاهداً عليه .

٦ و ٧ و ٨ – أخبار الحَلِّ والطهاره

إشاره

ومنها: قوله عليه السلام: «كلُّ شَيْءٍ طَاهِرٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قَذْرٌ» (٣)، وقوله عليه السلام: «الماء كُلُّهُ طَاهِرٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ نَجَسٌ» (٤)، وقوله عليه السلام: «كلُّ شَيْءٍ لَكَ (٥) حَلَالٌ حَتَّى تَعْرِفَ أَنَّهُ حَرَامٌ» (٦).

تقريب دلالة الروايات

وتقريب دلالة مثل هذه الأخبار على الاستصحاب أن يقال: إنَّ الغايه فيها إنّما هي لبيان استمرار ما حُكِمَ على الموضوع واقعاً - من الطهاره والحليّته - ظاهراً، ما لم يعلم بطروء ضده أو نقيضه، لا لتحديد الموضوع، كي يكون

ص: ٢١٨

١-١) فيه مسامحه؛ إذ مقتضى ترتّب وجوب الافطار على الرؤيه - كوجوب الصوم على الرؤيه - هو أنّ الموضوع في كليهما هو اليقين بالدخول، وإن كان اليقين بالخروج مستلزماً لليقين بالدخول. (نهايه الدرايه ٥: ٨٩).

٢-٢) وسائل الشيعه ١٠: ٢٥٢، الباب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان. باب: أنّ علامه شهر رمضان وغيره رؤيه الهلال، فلا يجب الصوم إلّما للرؤيه أو مضى ثلاثين، ولا يجوز الافطار في آخره إلّما للرؤيه أو مضى ثلاثين، وأنّه يجب العمل في ذلك باليقين دون الظن.

٣-٣) نصّ الروايه هكذا: كلُّ شَيْءٍ نَظِيفٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ قَذْرٌ. وسائل الشيعه ٣: ٤٦٧، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث ٤.

٤-٤) وسائل الشيعه ١: ١٣٤، الباب الأول من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥. وفيه: «قذر» بدل «نجس».

٥-٥) أثبتنا «لك» من المصدر ومنته الدرايه، ولا توجد في الأصل وطبعاته.

٦-٦) وسائل الشيعه ١٧: ٨٩، الباب ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث ٤ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

الحكم بهما قاعدةً مضروبةً لما شكَّ في طهارته أو حليته ؛ وذلك لظهور المغيِّا فيها في بيان الحكم للأشياء بعناوينها ، لا بما هي مشكوكه الحكم ، كما لا يخفى .

فهو (١) وإن لم يكن له بنفسه مساسٌ بذيل القاعدة ولا الاستصحاب ، إلَّا أنَّه بغايته دلَّ على الاستصحاب ؛ حيث إنَّها ظاهره في استمرار ذلك الحكم الواقعيِّ ظاهراً ما لم يعلم بطروء ضده (٢) أو نقيضه .

كما أنَّه لو صار مغيِّا لغايه - مثل الملاقاه بالنجاسه أو ما يوجب الحرمة - لدلَّ على استمرار ذاك الحكم واقعاً ، ولم يكن له حينئذٍ - بنفسه ولا بغايته - دلالةٌ على الاستصحاب .

ولا - يخفى: أنَّه لا - يلزم على ذلك استعمالُ اللفظ في معنيين أصلاً (٣) ، وإنَّما يلزم لو جُعِلت الغايه - مع كونها من حدود الموضوع وقيوده - غايهً لاستمرار حكمه ، ليدلَّ على القاعدة والاستصحاب ، من غير تعرُّض لبيان الحكم الواقعيِّ للأشياء أصلاً ، مع وضوح ظهور مثل : « كلُّ شيءٍ حلالٌ » أو « طاهرٌ » ، في أنَّه لبيان حكم الأشياء بعناوينها الأوَّليه ، وهكذا: « الماءُ كله طاهرٌ » ، وظهور الغايه في كونها حدًّا للحكم لا لموضوعه ، كما لا يخفى ، فتأمل جيِّداً .

ص: ٢١٩

١- (١) الأولي: تأنيث الضمائر والأفعال: « فهي وإن لم يكن لها بنفسها ... إلَّا أنَّها بغايتها دلَّت ... » وذلك لأنَّ المقصود منها « الأخبار » . انظر منته الدرليه ٧: ٢٢٤ .

٢- (٢) في الأصل: « ما لم يعلم بارتفاعه لطرء ضده » . وفي طبعاته مثل ما أثبتناه .

٣- (٣) هذا دفع للإشكال الذي أورده الشيخ الأعظم على صاحب الفصول ، حيث ذهب صاحب الفصول إلى جواز إرادته قاعده الطهاره والاستصحاب من موثقه عمّار ، وأورد عليه الشيخ بأنَّ إرادته القاعده والاستصحاب ممّا يوجب استعمال اللفظ في معنيين . راجع الفصول: ٣٧٣ وفرائد الأصول ٣: ٧٤ .

ولا يذهب عليك : أنه بضميمه عدم القول بالفصل قطعاً بين الحليّيه والطهاره وبين سائر الأحكام ، لعمّ (١) الدليل وتمّ .

ثمّ لا يخفى: أنّ ذيل موثقه عمّار: «فإذا علمت فقد قدر ، وما لم تعلم فليس عليك» (٢) يؤيد ما استظهرنا منها ، من كون الحكم المغنيا واقعياً ثابتاً للشيء بعنوانه ، لا ظاهرياً ثابتاً له بما هو مشتبه ؛ لظهوره في أنّه متفرّع على الغايه وحدها ، وأنّه بيان لها وحدها - منطوقها ومفهومها - ، لا لها مع المغنيا ، كما لا يخفى على المتأمل .

ثمّ إنك إذا حققت ما تلونا عليك ممّا هو مفاد الأخبار ، فلا حاجه في إطاله الكلام في بيان سائر الأقوال ، والنقض والإبرام في ما ذكر لها من الاستدلال .

التفصيل بين التكليف والوضع في الاستصحاب

ولا بأس بصرفه إلى تحقيق حال الوضع : وأنّه حكم مستقلّ بالجعل - كالتكليف - ، أو منتزع عنه وتابّع له في الجعل ، أو فيه تفصيل ؟ حتّى يظهر حال ما ذكر هاهنا بين التكليف والوضع من التفصيل .
□
فنقول - وبالله الاستعانه - :

الإشارة إلى اختلاف التكليف والوضع

لا خلاف - كما لا إشكال - في اختلاف التكليف والوضع مفهوماً ، واختلافهما في الجملة مورداً ؛ لبداهه ما بين مفهوم السببويه أو الشرطيّه ، ومفهوم مثل الإيجاب أو الاستحباب من المخالفه والمباينه .

كما لا ينبغي النزاع في صحّه تقسيم الحكم الشرعيّ إلى التكليفيّ والوضعيّ ؛ بداهه أنّ الحكم وإن لم يصحّ تقسيمه إليهما ببعض معانيه ، ولم يكّد

ص : ٢٢٠

١- ١) لا حاجه إلى اللام الظاهر في كونه جواباً لشرط ونحوه . (منته الدرأيه ٧ : ٢٣٠) .

٢- ٢) وسائل الشيعه ٣ : ٤٦٧ ، الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ، الحديث ٤ .

يصح إطلاقه على الوضع، إلا أن صحته تقسيمه بالبعض الآخر إليهما، وصحة إطلاقه عليه بهذا المعنى، مما لا يكاد يُنكر، كما لا يخفى. ويشهد به كثرة إطلاق الحكم عليه في كلماتهم. والالتزام بالتجوز فيه كما ترى. □

النزاع في أن الوضع محصور في أمور مخصوصه أم لا ؟

وكذا لا وقع للنزاع في أنه محصور في أمور مخصوصه - كالشرطيّه والسببيّه والمانعيّه، كما هو المحكي عن العلامة (١)، أو مع زياده العليّه والعلاميّة، أو مع زياده الصحه والبطلان، والعزيمه والرخصه (٢)، أو زياده غير ذلك، كما هو المحكي عن غيره (٣) - أو ليس بمحصور، بل كل ما ليس بتكليف ممّا له دخل فيه، أو في متعلقه وموضوعه، أو لم يكن له دخل ممّا اطلق عليه الحكم في كلماتهم؛ ضروره أنه لا وجه للتخصيص بها بعد كثرة إطلاق الحكم في الكلمات على غيرها، مع أنه لا تكاد تظهر ثمره مهمه علميه أو عمليّه للنزاع في ذلك.

ص: ٢٢١

-
- ١-١) في تهذيب الوصول: ٢ والسيورى في نضد القواعد: ٢٨ والشهيد في القواعد والفوائد ١: ٣٩، القاعده: ٨.
٢-٢) انظر تمهيد القواعد: ٣٧، القاعده ٣، والإحكام ١: ١٢٧ - ١٣٠ والمحصول ١: ١٠٩ - ١٢٠ والمستصفي: ٧٤ - ٧٩.
٣-٣) حكى صلاح الدين عن القرافي أنه زاد: التقديرات والحجاج. والمراد من الأول: تنزيل الموجود أو المعدوم منزله الآخر، مثل تنزيل المقتول منزله الحيّ في إرث الديه منه، وتنزيل الماء بمنزله عدمه بالنسبه إلى المريض الذي يخاف استعماله. والمراد من الثانى مطلق الحجج التى يستند إليها القضاء. وعدّ الطباطبائى في فوائده من أحكام الوضع الحكم بكونه جزءاً أو خارجاً، والحكم بأن اللفظ موضوع لمعناه المعين شرعاً. انظر: شرح كفايه الأصول للشيخ عبدالحسين الرشتى ٢: ٢٣٩ وحقائق الأصول ٢: ٤٣٣.

هل الحكم الوضعى مجعول مستقلاً كالتكليف أم لا ؟

وإنما المهمُّ فى النزاع هو : أنَّ الوضع كالتكليف فى أنَّه مجعولٌ تشريعاً ، بحيث يصحُّ انتزاعه بمجرد إنشائه ، أو غيرُ مجعول كذلك ، بل إنّما هو منتزع عن التكليف ، ومجعول بتبعه ويجعله (١)(٢)؟

أقسام الحكم الوضعى :

إشاره

والتحقيق : أنّ ما عُدَّ من الوضع على أنحاء:

منها: ما لا- يكاد يتطرّق إليه الجعل تشريعاً أصلاً ، لا- استقلالاً ولا- تبعاً ، وإن كان مجعولاً تكويناً عرضاً بعين جعل موضوعه كذلك .

ومنها: ما لا يكاد يتطرّق إليه الجعل التشريعى إلّاتبعاً للتكليف .

ومنها: ما يمكن فيه الجعل استقلالاً - بإنشائه - وتبعاً للتكليف - بكونه منشأً لانتزاعه - ، وإن كان الصحيح انتزاعه من إنشائه وجعله ، وكونُ التكليف من آثاره وأحكامه ، على ما يأتى الإشارة إليه .

١ - ما لا يقبل التشريع أصلاً

أمّا النحو الأوّل: فهو كالسببىه والشرطيه والمانعيه والرافعيه لِمَا هو سبب التكليف وشرطه ومانعه ورافعه ؛ حيث أنّه لا يكاد يعقل انتزاع هذه العناوين لها من التكليف المتأخّر عنها ذاتاً ، - حدوداً أو (٣) ارتفاعاً - ، كما أنّ اتّصافها بها ليس إلّالاجل ما عليها (٤) من الخصوصيّه المستدعيه لذلك تكويناً ؛ للزوم

ص: ٢٢٢

١-١) إشاره إلى ما اختاره الشيخ الأعظم من أنّ معنى كون الشىء سبباً لواجب هو الحكم بوجود ذلك الواجب عند حصول ذلك الشىء . راجع فرائد الأصول ٣: ١٢٦ .

٢-٢) الأولى أن يقول : أو فيه تفصيل ، كما صنع فى أول العنوان (كفايه الأصول مع حاشيه المشكينى ٤ : ٤٧٢) .

٣-٣) فى « ق » ، « ر » ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه : و

٤-٤) الأولى : ذكر ضمير « هى » بين « ما » و « عليها » . (منتها الدرايه ٧ : ٢٦١) .

أن يكون في العلة بأجزائها (١) ربط خاص ، به كانت مؤثره (٢) في معلولها ، لا في غيره ، ولا غيرها فيه ، وإلا لزم أن يكون كل شيء مؤثراً في كل شيء .

وتلك الخصوصية (٣) لا تكاد توجد (٤) فيها بمجرد إنشاء مفاهيم العناوين ، ومثل (٥) قول : دلوك الشمس سبب لوجوب الصلاة ، إنشاءً لا إخباراً ؛ ضروره بقاء الدلوك على ما هو عليه قبل إنشاء السبب له ، من كونه واجداً لخصوصيته مقتضيه لوجوبها ، أو فاقداً لها ، وأن الصلاة لا تكاد تكون واجبه عند الدلوك ما لم يكن هناك ما يدعو إلى وجوبها ، ومعه تكون واجبه لا محاله ، وإن لم يُنشأ السبب للدلوك أصلاً .

ومنه انقدح أيضاً : عدم صحه انتزاع السبب له حقيقه من إيجاب الصلاة عنده ؛ لعدم اتصافه بها بذلك ضروره .

ص : ٢٢٣

١-١) في الأصل و « ر » زياده : من .

٢-٢) أثبتنا العبارة كما وردت في « ر » ، واستظهرها في « ش » أيضاً ، وفي الأصل : كان مؤثراً . وفي بعض الطبقات : كانت مؤثراً .

٣-٣) في « ر » : خصوصيته .

٤-٤) أدرجنا ما في « ر » و « ش » ، وفي غيرهما : لا يكاد يوجد .

٥-٥) أثبتنا ما في الأصل ، « ن » ، « ق » و « ش » ، وفي « ر » : « مثل » بدون الواو . وفي حقائق الأصول ومنتها الدرايه : وبمثل . قال في منتها الدرايه ٧ : ٢٦٣ : بناءً على كون النسخه « وبمثل » فهو معطوف على « بمجرد » يعني : أن تلك الخصوصية لا توجد بمثل ... ، وبناءً على كونها « ومثل » فهو معطوف على « إنشاء » يعني : بمجرد مثل قول ... ، وبناءً على ما في بعض النسخ المصححه على نسخه المصنّف قدس سره من كون العبارة هكذا : « مثل قول دلوك الشمس » يكون بياناً لإنشاء مفاهيم العناوين ، ولعله أولى .

نعم ، لا بأس باتّصافه بها عنايه ، وإطلاقِ السببِ عليه مجازاً . كما لا بأس بأن يعبر عن إنشاء وجوب الصلاه عند الدلوک - مثلاً - بأنّه سببٌ لوجوبها ، فيكتفى (١) به عن الوجوب عنده .

فظهر بذلك: أنّه لا- منشأ لانتزاع السببیه - وسائر ما لأجزاء العله للتكليف - إلّاما هي عليها (٢) من الخصوصیه الموجهه لدخل كلّ فيه على نحو غير دخل الآخر ، فتدبر جيداً .

٢ - ما يقبل التشريع تبعاً للتكليف

وأمّا النحو الثاني: فهو كالجزئيه والشرطيّه والمانعيّه والقاطعيّه لما هو جزء المكلف به وشرطه ومانعه وقاطعه ؛ حيث إنّ اتّصافَ شيءٍ بجزئيه المأمور به أو شرطيته أو غيرهما ، لا- يكاد يكون إلّبالأمر بجمله أمور مقتيده بأمرٍ وجوديٍّ أو عدميٍّ ، ولا يكاد يتّصف شيءٌ بذلك - أي كونه جزءاً أو شرطاً للمأمور به - إلّابتغ ملاحظه الأمر بما يشتمل عليه مقتيداً بأمرٍ آخر ، وما لم يتعلّق بها الأمر كذلك لما كاد اتّصف (٣) بالجزئيه أو الشرطيّه ، وإن أنشأ الشارع له الجزئيه أو الشرطيّه .

وجعلُ الماهيه وأجزائها (٤) ليس إلّاتصوّر (٥) ما فيه المصلحه المهمّه

ص: ٢٢٤

- ١-١) أثبتناها من « ر » ، وفي غيرها : فُكّتي .
- ٢-٢) في « ق » ، « ش » ومنته الدرايه : إلّاعما هي . وفي منته الدرايه ٧ : ٢٦٦ : كلمه المجاوزه (عن) زائده ؛ إذ العبارة هكذا : لا منشأ لانتزاع السببیه ... إلّالخصوصیه الموجهه
- ٣-٣) الأولى : « يتّصف » ؛ لكونه خيراً لفعل المقاربه ، أو حذف « كاد » . (منته الدرايه ٧ : ٢٧٣) .
- ٤-٤) في محتمل الأصل قوياً : « واختراعها » . وفي طبعاته ما أدرجنه .
- ٥-٥) أثبتناها من حقائق الأصول ومنته الدرايه . وفي غيرهما : تصوير .

الموجبه للأمر بها ، فتصوّرها (١) بأجزائها وقيودها لا يوجب اتّصاف شيءٍ منها بجزئيه المأمور به أو شرطيته قبل الأمر بها .

فالجزئيه للمأمور به أو الشرطيّه له إنّما تنتزع لجزئه أو شرطه بملا-حظه الأمر به ، بلا- حاجه إلى جعلها له ، وبدون الأمر به لا اتّصاف بها أصلاً ، وإن اتّصف بالجزئيه أو الشرطيّه للمتصوّر أو لدى المصلحه ، كما لا يخفى .

٣ - ما يقبل التشريع أصالاً وتبعاً

وأما النحو الثالث: فهو كالحجّيه والقضاء (٢) والولاية والنيابة والحريّه والرقيّه والزوجيه والملكيه ... إلى غير ذلك ؛ حيث إنّها وإن كان من الممكن انتزاعها من الأحكام التكليفية التي تكون في مواردّها - كما قيل (٣) - ومن جعلها بإنشاء أنفسها ، إلّا أنّه لا يكاد يشكّ في صحّه انتزاعها من مجرد جعله - تعالى - ، أو من بيده الأمر من قبله - جلّ وعلا - لها بإنشائها ، بحيث يترتب عليها آثارها ، كما تشهد به ضروره صحّه انتزاع الملكيه والزوجيه والطلاق والعتاق ، بمجرد العقد أو الإيقاع ممّن بيده الاختيار ، بلا ملاحظه التكاليف والآثار . ولو كانت منتزعه عنها لما كاد يصحّ اعتبارها إلّابملاحظتها ، وللّزم أن لا يقع ما قصد ، ووَقَعَ ما لم يُقصد .

كما لا ينبغي أن يشكّ في عدم صحّه انتزاعها عن مجرد التكليف في موردّها (٤) ، فلا ينتزع الملكيه عن إباحه التصرفات ، ولا الزوجيه من

ص: ٢٢٥

(١-١) في « ر » : فتصويرها .

(٢-٢) أثبتنا الكلمه من « ر » ، وفي غيرها : القضاءه .

(٣-٣) إشاره إلى ما اختاره الشيخ الأعظم ونسبه إلى المشهور من أنّ الخطاب الوضعي مرجعه إلى الخطاب الشرعي . راجع فرائد الأصول ٣ : ١٢٦ .

(٤-٤) الأولى أن يقال : في مواردّها . (منته الدرايه ٧ : ٢٨٥) .

جواز الوطاء ، وهكذا سائر الاعتبارات فى أبواب العقود والإيقاعات .

فانقدح بذلك : أنّ مثل هذه الاعتبارات إنّما تكون مجعولة بنفسها ، يصحّ انتزاعها بمجرد إنشائها كالتكليف ، لا مجعولة بتبعه ومنتزعه عنه .

إشكال : الملكيه من المقولات المتأصله فكيف تكون من الوضعيات ؟

وهّم ودفع :

أمّا الوهم فهو: أنّ الملكيه كيف جعلت من الاعتبارات الحاصله بمجرد الجعل والإنشاء التى تكون من خارج المحمول (١) ، حيث ليس بحذائها فى الخارج شىء ، وهى إحدى المقولات المحمولات بالضميمه التى لا تكاد تكون بهذا السبب ، بل بأسباب اخر كالتعمّم والتقمّص والتنعل ، فالحاله الحاصله منها للإنسان هو الملك ، وأين هذه من الاعتبار الحاصل بمجرد إنشائه ؟

الجواب : الملكيه مشترك لفظى وأمّا الدفع فهو: أنّ الملك يقال بالاشتراك على ذلك - ويسمّى بالجده أيضاً - وعلى (٢) اختصاص شىء بشىء (٣) خاص ، وهو ناشىء :

إمّا من جهه إسناد وجوده إليه ، ككون العالم ملكاً للبارىء - جلّ ذكره - .

أو من جهه الاستعمال والتصرف فيه ، ككون الفرس لزيد بر كوبه له (٤) وسائر تصرّفاته فيه .

أو من جهه إنشائه والعقد مع من اختياره بيده ، كملك الأراضى والعقار

ص: ٢٢٤

١-١) سبق أنّ الأوفق بمعنى الإصطلاح : الخارج المحمول .

٢-٢) أثبتنا « على » من « ر » ومنته الدرايه . ولا توجد فى غيرهما .

٣-٣) فى « ر » : لشىء .

٤-٤) الأولى : تبديله ب « عليه » . (منته الدرايه ٧ : ٢٨٩) .

البعيده للمشتري بمجرد عقد البيع شرعاً وعرفاً .

فالمِلْكُ الذي يسمّى بالجده أيضاً غير المِلْكِ الذي هو اختصاص خاص ناشىء من سبب اختياري كالعقد ، أو غير اختياري كالإرث ، ونحوهما من الأسباب الاختياريه وغيرها .

فالتوهم إنما نشأ من إطلاق المِلْكِ على مقوله الجده أيضاً ، والغفله عن أنه بالاشتراك بينه (١) وبين الاختصاص الخاص والإضافه (٢) الخاصه الإشراقية ، كملكه - تعالى - للعالم ، أو المقوليه (٣) ، كملك غيره لشيء بسبب ، من تصرف واستعمال أو إرث أو عقد أو غيرها (٤) من الأعمال ، فيكون شيء ملكاً لأحدٍ بمعنى ، ولآخر بالمعنى الآخر ، فتدبر .

حكم الاستصحاب بالنسبه إلى أقسام الحكم الوضعي

إذا عرفت اختلاف الوضع في الجعل ، فقد عرفت أنه لا مجال لاستصحاب دَخْلٍ ما له الدخل في التكليف ، إذا شك في بقائه على ما كان عليه من الدخل ؛ لعدم كونه حكماً شرعياً ، ولا يترتب عليه أثر شرعي ، والتكليف وإن كان مترتباً عليه (٥) ، إلا أنه ليس بترتب شرعي ، فافهم .

ص: ٢٢٧

-
- ١-١) الأولى أن يقال : « بينها » ؛ لرجوع الضمير إلى مقوله الجده حقيقه . (منته الدرايه ٧ : ٢٩١) .
 - ٢-٢) حقّ العبارة أن تكون هكذا : « وبين الاختصاص الخاص الناشىء من الاضافه الإشراقية ... أو المقوليه » ؛ إذ ما ذكره هنا خلاصه لما بينه بقوله : وعلى اختصاص شيء بشيء ، وهو ناشىء من ... راجع منته الدرايه ٧ : ٢٩١ .
 - ٣-٣) الصواب أن يقال : « أو الاعتباريه » بدل : « أو المقوليه » . (نهايه الدرايه ٢ : ١٩٠) .
 - ٤-٤) أدرجنا ما في « ن » ، وفي الأصل وأكثر الطبعات : وغيرهما .
 - ٥-٥) في العبارة مسامحه ؛ إذ الكلام في استصحاب الشرطيّه والدخل ، لا في ذات الشرط وما له الدخل ، والأثر الشرعي مترتب على الثاني ، دون الأول ، إلا أنّ غرضه هو الثاني ، وهو واضح . (نهايه الدرايه ٥ : ١٢٥) .

وأَنَّهُ لا إِشْكَالَ فِي جَرِيانِ الِاسْتِصْحَابِ فِي الوَضْعِ الْمَسْتَقْلِّ بِالْجَعْلِ ؛ حَيْثُ إِنَّهُ كَالْتَكْلِيفِ .

وَكَذَا مَا كَانَ مَجْعُولًا بِالتَّبَعِ ؛ فَإِنَّ أَمْرَ وَضْعِهِ وَرَفْعِهِ بِيَدِ الشَّارِعِ وَلَوْ تَبَعَ مَنشَأُ انْتِزَاعِهِ . وَعَدَمُ تَسْمِيَتِهِ حَكْمًا شَرْعِيًّا - لَوْ سَلِّمَ - غَيْرُ ضَائِرٍ ، بَعْدَ كَوْنِهِ مِمَّا تَنَالَهُ يَدُ التَّصَرُّفِ شَرْعًا .

نَعَمْ ، لا مَجَالَ لِاسْتِصْحَابِهِ ؛ لِاسْتِصْحَابِ سَبَبِهِ وَمَنشَأُ انْتِزَاعِهِ ، فَافْهَمْ .

ص : ٢٢٨

ثم إن هاهنا تنبيهات

تنبيهات الاستصحاب :

إشارة

الأول :

التنبيه الأول : اعتبار فعليته الشك واليقين

أنه يعتبر في الاستصحاب فعليته الشك واليقين ، فلا استصحاب مع الغفلة ؛ لعدم الشك فعلاً ، ولو فرض أنه يشك لو التفت ؛ ضروره أن الاستصحاب وظيفه الشاك ، ولا شك مع الغفلة أصلاً .

فيحكم بصحة صلاه من أحدث ، ثم غفل وصلى ، ثم شك في أنه تطهر قبل الصلاه ؛ لقاعده الفراغ . بخلاف من التفت قبلها وشك ، ثم غفل وصلى ، فيحكم بفساد صلاته في ما إذا قطع بعدم تطهيره بعد الشك ؛ لكونه محدثاً قبلها بحكم الاستصحاب ، مع القطع بعدم رفع حدثه الاستصحابي (١) .

لا يقال: نعم ، ولكن استصحاب الحدث في حال الصلاه بعد ما التفت بعدها يقتضى أيضاً فسادها .

فإنه يقال: نعم ، لولا قاعده الفراغ المقتضية لصحتها ، المقدمه على أصله فسادها (٢) .

التنبيه الثاني : دفع الإشكال عن الاستصحاب في مؤدى الأمارات

الثاني :

أنه هل يكفي في صحه الاستصحاب الشك في بقاء شيء على

ص : ٢٢٩

١-١) الظاهر : الإستغناء عن هذه الجملة بقوله : « في ما إذا قطع بعدم تطهيره بعد الشك » ؛ لأنه عبارة أخرى عن القطع ببقاء حدثه الاستصحابي . (منته الدرايه ٧ : ٣٠٨) .

٢-٢) الأولى أن يقال : « المقدمه على استصحاب الحدث المقتضى لفسادها » ؛ إذ لم يُعهد إطلاق أصله الفساد في العبادات . (منته الدرايه ٧ : ٣٠٩) .

تقدير ثبوته ، وإن لم يُحرز ثبوته ، في ما رتب عليه أثر شرعاً أو عقلاً؟ إشكال:

من عدم إحراز الثبوت ، فلا يقين ، ولا بد منه ، بل ولا شك ، فإنه على تقدير لم يثبت .

ومن أن اعتبار اليقين إنما هو لأجل أن التعييد والتنزيل شرعاً إنما هو في البقاء ، لا في الحدوث ، فيكفي الشك فيه على تقدير الثبوت ، فيتعبد به على هذا التقدير ، فيرتب عليه الأثر فعلاً في ما كان هناك أثر ، وهذا هو الأظهر .

وبه يمكن أن يُدبَّ عمّا في (١) استصحاب الأحكام التي قامت الأمارات المعتبره على مجرد ثبوتها ، وقد شك في بقائها على تقدير ثبوتها ، من الإشكال بأنه لا يقين بالحكم الواقعي ، ولا يكون هناك حكم آخر فعلي ، بناءً على ما هو التحقيق (٢)* من : أن قضيه حجّيه الأماره ليست إلّا تنجز التكليف مع الإصابه ، والعذر مع المخالفه - كما هو قضيه الحجّه المعتبره عقلاً ، كالقطع والظن في حال الانسداد على الحكومه - ، لا إنشاء أحكام فعليّه شرعيّه ظاهريّه ، كما هو ظاهر الأصحاب .

ص : ٢٣٠

١-١) الصواب : إبداله ب « ويمكن أن يدب ما في ... » ، وقد سبق نظيره .

٢-٢) (*) وأما بناءً على ما هو المشهور من كون مؤديات الأمارات أحكاماً ظاهريّه شرعيّه - كما اشتهر أنّ ظتيه الطريق لا تنافي قطعيّه الحكم - فالاستصحاب جارٍ ؛ لأنّ الحكم العذي أدت إليه الأماره محتمل البقاء ؛ لإمكان إصابتها الواقع ، وكان ممّا يبقى . والقطع بعدم فعليته حينئذٍ مع احتمال بقائه - لكونها بسبب دلالة الأماره ، والمفروض عدم دلالتها إلّا على ثبوته لا على بقائه - غير ضائر بفعليته الناشئه باستصحابه ، فلا تغفل ، منه قدس سره .

ووجه الذبّ بذلك: أنّ الحكم الواقعيّ الّذي هو مؤدّى الطريق حينئذٍ محكومٌ بالبقاء ، فتكون الحجّة على ثبوته حجّة على بقاءه
تعبداً ؛ للملازمه بينه وبين ثبوته واقعاً .

إن قلت: كيف ؟ وقد اخذ اليقينُ بالشئ في التعبد ببقائه في الأخبار ، ولا يقينَ في فرض تقدير الثبوت .

قلت: نعم ، ولكنّ الظاهر أنّه اخذ كشافاً عنه ومرآةً لثبوته ، ليكون التعبدُ في بقاءه ، والتعبدُ مع فرض ثبوته إنّما يكون في بقاءه ،
فافهم .

التنبية الثالث: استصحاب الكلّي

الثالث:

أنّه لا فرق في المتيقّن السابق بين أن يكون خصوص أحد الأحكام ، أو ما يشترك بين الاثنين منها ، أو الأزيد من أمر عامّ .

القسم الأول و جريان الاستصحاب فيه فإن كان الشكُّ في بقاء ذاك العامّ من جهة الشكِّ في بقاء الخاصّ - الّذي كان في
ضمنه - وارتفاعه ، كان استصحابه كاستصحابه بلا كلام .

القسم الثاني و جريان الاستصحاب فيه وإن كان الشكُّ فيه من جهة تردّد الخاصّ - الّذي في ضمنه - بين ما هو باقٍ أو مرتفع
قطعاً ، فكذا لا إشكال في استصحابه ، فيترتب عليه كافه ما يترتب عليه عقلاً أو شرعاً من أحكامه ولوازمه .

الإشكال على جريان الاستصحاب في القسم الثاني والجواب عنه وتردّد ذاك الخاصّ - الّذي يكون الكلّي موجوداً في ضمنه ،
ويكون وجوده بعين وجوده - بين متيقّن الارتفاع ومشكوك الحدوث المحكوم بعدم حدوثه (1) ، غير ضائر باستصحاب الكلّي
المتحقّق في ضمنه ، مع عدم إخلاله باليقين والشك في حدوثه وبقائه . وإنّما كان التردّد بين الفردين ضائراً

ص: ٢٣١

(١-١) هذا الإشكال ذكره الشيخ الأعظم في فرائده ٣: ١٩٢ وأجاب عنه .

باستصحاب أحد الخاصين - اللذين كان أمره مردداً بينهما - ؛ لإخلاله باليقين الذي هو أحد ركني الاستصحاب ، كما لا يخفى

نعم ، يجب رعايه التكليف المعلومه إجمالاً المترتبة على الخاصين ، في ما علم تكليف في البين .

إشكال آخر على استصحاب القسم الثاني والجواب عنه وتوهم : كون الشك في بقاء الكلبي - الذي في ضمن ذاك المردد - مسبباً عن الشك في حدوث الخاص المشكوك حدوثه ، المحكوم بعدم الحدوث بأصالة عدمه (١) .

فاسد قطعاً ؛ لعدم كون بقاءه وارتفاعه من لوازم حدوثه وعدم حدوثه ، بل من لوازم كون الحادث المتيقن ذاك المتيقن الارتفاع أو البقاء .

مع أن بقاء القدر المشترك إنما هو بعين بقاء الخاص الذي في ضمنه ، لا أنه من لوازمه .

على أنه لو سلم أنه من لوازم حدوث المشكوك ، فلا شبهه في كون اللزوم عقلياً ، ولا يكاد (٢) يترتب بأصالة عدم الحدوث إلما هو من لوازمه وأحكامه شرعاً .

القسم الثالث وعدم جريان الاستصحاب فيه وأمياً إذا كان الشك في بقاءه من جهة الشك في قيام خاص آخر في مقام ذاك الخاص - الذي كان في ضمنه - بعد القطع بارتفاعه ، ففي استصحابه إشكال ، أظهره عدم جريانه (٣) ؛ فإن وجود الطبيعي وإن كان بوجود فرده ، إلّا

ص : ٢٣٢

١-١) هذا الإيراد وجوابه الأول أيضاً المذكوران في فرائد الأصول ٣ : ١٩٣ .

٢-٢) في الأصل : فلا يكاد . وفي طبعته كما أثبتناه .

٣-٣) تعريض بما قواه الشيخ الأعظم من جريان الاستصحاب في هذه الصورة من القسم الثالث . انظر فرائد الأصول ٣ : ١٩٦ .

أن وجوده في ضمن المتعدد من أفراده ليس من نحو وجود واحد له ، بل متعدد حسب تعددتها ، فلو قطع بارتفاع ما علم وجوده منها لقطع بارتفاع وجوده (١) ، وإن شك في وجود فرد آخر مقارنة لوجود ذاك الفرد ، أو لارتفاعه بنفسه أو بملاكه ، كما إذا شك في الاستصحاب بعد القطع بارتفاع الإيجاب بملاك مقارنة أو حادث .

شبهه جريان الاستصحاب في بعض موارد القسم الثالث

لا- يقال: الأمر وإن كان كما ذكر ، إلّا أنه حيث كان التفاوت بين الإيجاب والاستصحاب - وهكذا بين الكراهه والحرمه - ليس إلّا بشده الطلب بينهما وضعفه ، كان تبدل أحدهما بالآخر - مع عدم تخلل العدم - غير موجب لتعدد وجود الطبيعي بينهما ؛ لمساوقه الاتصال مع الوحده ، فالشك في التبدل حقيقه شك في بقاء الطلب وارتفاعه ، لا في حدوث وجود آخر .

الجواب عن الشبهه

فإنه يقال: الأمر وإن كان كذلك ، إلّا أن العرف حيث يرى الإيجاب والاستصحاب المتبادلين فردين متباينين ، لا واحداً (٢) مختلف الوصف في زمانين ، لم يكن مجالاً للاستصحاب ؛ لما مرّت الإشاره إليه ويأتي (٣) من أن قضيه إطلاق

ص: ٢٣٣

١- ١) في منته الدرايه : وجوده منها .

٢- ٢) في « ر » ، « ق » ، « ش » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه : « لا- واحد » . وفي الأصل و « ن » مثل ما أثبتناه . راجع منته الدرايه ٧ : ٣٦٤ .

٣- ٣) مرّت الإشاره إليه في بدايه الاستصحاب إذ قال في الصفحه : ٢٠١ : إلّا أنه لَمّا كان الاتحاد بحسب نظر العرف كافياً في تحقّقه ... كان جريان الاستصحاب في الأحكام الشرعيه ... بمكان من الإمكان . وسيأتي شرحه في تتمه الاستصحاب في الصفحه : ٢٦٥ عند قوله : فالتحقيق أن يقال : إنّ قضيه إطلاق خطاب « لا تنقض » هو أن يكون بلحاظ الموضوع العرفي .

أخبار الباب : أنّ العبره فيه بما يكون رفع اليد عنه مع الشكّ بنظر العرف نقضاً ، وإن لم يكن بنقضٍ بحسب الدقه ، ولذا لو انعكس الأمر ولم يكن نقضُ عرفاً ، لم يكن الاستصحاب جارياً وإن كان هناك نقضُ عقلاً .

ومما ذكرنا في المقام يظهر أيضاً حال الاستصحاب في متعلقات الأحكام في الشبهات الحكميه والموضوعيه ، فلا تغفل .

التنبیه الرابع : الاستصحاب في التدريجات

إشاره

الرابع:

أنّه لا- فرق في المتيقّن بين أن يكون من الأمور القارّه أو التدريجيّه غير القارّه ؛ فإنّ الأمور غير القارّه وإن كان وجودها ينصرم ، ولا يتحقّق منه جزءٌ إلّا بعد ما انصرم منه جزءٌ وانعدم ، إلّا أنّّه ما لم يتخلّل في البين العدم - بل وإن تخلّل بما لا يخلّ بالاتّصال عرفاً ، وإن انفصل حقيقه - كانت باقيه مطلقاً أو عرفاً ، ويكون رفع اليد عنها مع الشكّ في استمرارها وانقطاعها نقضاً ، ولا يعتبر في الاستصحاب - بحسب تعريفه وأخبار الباب وغيرها من أدلّته - غير صدقِ النقض والبقاء كذلك قطعاً ، هذا .

مع أنّ الانصرام والتدرّج في الوجود في الحركة - في الأين وغيره - إنّما هو في الحركة القطعيه ، وهي : « كون الشيء في كلّ آن في حدّ أو مكان » (١) ، لا التوسّطيه ، وهي : « كونه بين المبدأ والمنتّه » ؛ فإنّه بهذا المعنى يكون قارّاً مستمراً (١) .

ص : ٢٣٤

١ - (١) في « ر » : وهي كون الأوّل في حدّ أو مكان آخر في الآن الثاني . ولا- يخفى أنّ ما ذكره هنا في تعريف الحركة القطعيه هو تعريف مطلق الحركة ، لا- القطعيه منها . راجع كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٤ : ٥١٣ ونهايه الدرايه ٥ : ١٥٥ ومنتّه الدرايه ٨ : ٤٦٥ فقد جاء في تعريف قسّمى الحركة : أنّ الحركة التوسّطيه هي كون الشيء بين المبدء والمنتّه ، بحيث أئى حدّ من حدود المسافه فُرض ، لا- يكون هو قبل آن الوصول إليه ولا بعده حاصلاً فيه ، وهي حاله بسيطه ثابتة غير منقسمه . والحركة القطعيه هي كون الشيء بين المبدء والمنتّه ، بحيث له نسبه إلى حدود المسافه المفروضه ، من حدّ يتركه ومن حدّ يستقبله ، ولازم ذلك : الإنقسام إلى الأجزاء والانصرام والتقسّى تدريجاً وعدم اجتماع الأجزاء في الوجود . راجع شرح المنظومه للسيزوارى (قسم الفلسفه) : ٢٤٠ - ٢٤١ ، ونهايه الحكمه : ٢٥٥ - ٢٥٦ .

١ - الزمان فانقده بذلك أنه : لا مجال للإشكال في استصحاب مثل الليل أو النهار وترتيب ما لهما من الآثار .

٢ - الزمانيات وكذا كلما إذا (١) كان الشك في الأمر التدريجي من جهة الشك في انتهاء حركته ووصوله إلى المنته ، أو أنه بعد في البين .

وأما إذا كان من جهة الشك في كميته ومقداره - كما في ثبوع الماء وجريانه ، وخروج الدم وسيلانه ، في ما كان سبب الشك في الجريان والسيلان ، الشك في أنه بقي في المنبع والرحم فعلاً شيئاً من الماء والدم غير ما سال وجرى منهما - .

فربما يشكل في استصحابهما حينئذ ؛ فإن الشك ليس في بقاء جريان شخص ما كان جارياً ، بل في حدوث جريان جزء آخر شك في جريانه من جهة الشك في حدوثه .

ولكنه ينحل (٢) بأنه لا يختل به ما هو الملاك في الاستصحاب ، بحسب

ص : ٢٣٥

١-١) الظاهر : أن « إذا » مستدرکه .

٢-٢) أثبتنا ما في الأصل و « ر » ، وفي سائر الطبقات : يتخيل .

تعريفه ودليله حسبما عرفت (١).

ثم إنّه لا يخفى: أنّ استصحاب بقاء الأمر التدريجيّ إمّا يكون من قبيل استصحاب الشخص ، أو من قبيل استصحاب الكلّي بأقسامه (٢):

فإذا شكّ في أنّ السوره المعلومه التي شرع فيها تمت ، أو بقي شيء منها ، صحّ فيه استصحاب الشخص والكلّي .

وإذا شكّ فيه من جهه تردّدها بين القصيره والطويله كان من القسم الثاني .

وإذا شكّ في أنّه شرع في اخرى مع القطع بأنّه قد تمت الأولى ، كان من القسم الثالث ، كما لا يخفى .

هذا في الزمان ونحوه من سائر التدريجيات .

٣ - الفعل المقيّد بالزمان وحكم أقسام الشك فيه :

وأما الفعل المقيّد بالزمان:

فتارة: يكون الشكّ في حكمه من جهه الشكّ في بقاء قيده .

وطوراً: مع القطع بانقطاعه وانتفائه من جهه أخرى ، كما إذا احتمل أن يكون التقييد (٣) به إنّما هو بلحاظ تمام المطلوب ، لا أصله .

ص: ٢٣٦

(١-١) في بدايه الأمر الرابع ، في الصفحه : ٢٣٤ ، إذ قال : إلّا أنّه ما لم يتخلّل في البين العدم ... كانت باقيه مطلقاً أو عرفاً .
(٢-٢) الظاهر : أنّه تضعيف لما استظهره الشيخ قدس سره من كون استصحاب الأمور التدريجيه من قبيل القسم الأول من استصحاب الكلّي . راجع فرائد الأصول ٣ : ٢٠٦ .
(٣-٣) أدرجنا ما هو المحتمل قوياً من الأصل . وفي الطبعات : « التعبد » . قال في منته الدراره ٧ : ٤١٥ : الأولى : تبديل « التعبد » ب « التقييد » ؛ لكون الكلام في الفعل المقيّد بالزمان ، خصوصاً بقريته قوله بعد أسطر : « ظرفاً لثبوتّه ، لا قيده مقوماً » مع أنّ دخل القيد في المصلحه تكويني لا تشريعي . يراجع أيضاً : حقائق الأصول ٢ : ٤٦٣ .

أ - جريان الاستصحاب في صورة الشك في الحكم من جهة

الشك في بقاء قيده فإن كان من جهة الشك في بقاء القيد ، فلا بأس باستصحاب قيده من الزمان (١) ، كالنهار العذى قيده بالصوم - مثلاً - ، فيترتب عليه وجوب الإمساك وعدم جواز الإفطار ما لم يقطع بزواله .

كما لا بأس باستصحاب نفس المقيّد (٢) ، فيقال: إنّ الإمساك كان قبل هذا الآن في النهار ، والآن كما كان ، فيجب ، فتأمل .

ب - عدم جريان الاستصحاب في صورة الشك في الحكم من جهة احتمال كون الزمان قيدهً له على نحو وحده المطلوب وإن كان من الجهة الأخرى ، فلا مجال للاستصحاب الحكم في خصوص ما لم يؤخذ الزمان فيه إلّا ظرفاً لثبوته (٣) ، لا قيدهً مقوماً لموضوعه ، وإلّا فلا مجال إلّا لاستصحاب عدمه في ما بعد ذاك الزمان ؛ فإنّه غير ما علم ثبوته له ، فيكون الشك في ثبوته له أيضاً شكاً في أصل ثبوته بعد القطع بعدمه ، لا في بقائه .

الاشكال على التفصيل والجواب عنه لا - يقال: إنّ الزمان لا - محاله يكون من قيود الموضوع ، وإن اخذ ظرفاً لثبوت الحكم في دليبه ؛ ضروره دخل مثل الزمان في ما هو المناط لثبوته ، فلا مجال للاستصحاب عدمه .

فإنّه يقال: نعم ، لو كانت العبرة في تعيين الموضوع بالدقه ونظر العقل ، وأما إذا كانت العبرة بنظر العرف ، فلا شبهه في أنّ الفعل - بهذا النظر - موضوع واحد في الزمانين ، قُطِع بثبوت الحكم له في الزمان الأول ، وشك في بقاء هذا الحكم له وارتفاعه في الزمان الثاني ، فلا يكون مجالاً للاستصحاب ثبوته .

ص: ٢٣٧

١- ١) خلافاً للشيخ الأعظم الأنصاري ، حيث لم يُجرِ إلّا استصحاب الحكم المترتب على الزمان . انظر فرائد الأصول ٣ : ٢٠٥ .

٢- ٢) الظاهر أنّ أصل العبارة : نفس التقييد . (حقائق الأصول ٢ : ٤٦٣) .

٣- ٣) لا يخفى : أنّ جعل ما أخذ الزمان فيه ظرفاً لثبوت الحكم من أقسام المقيّد بالزمان لا يخلو من مسامحة (حقائق الأصول ٢ : ٤٦٤) .

شبهه تعارض الاستصحابين في الصورة الأولى والجواب عنها لا يقال: فاستصحاب كل واحد من الثبوت والعدم يجرى ؛ لثبوت كلا النظريين ، ويقع التعارض بين الاستصحابين ، كما قيل (١).

فإنه يقال: إنما يكون ذلك لو كان في الدليل ما بمفهومه يعم النظريين ، وإلا فلا يكاد يصح إلا إذا سيق بأحدهما ؛ لعدم إمكان الجمع بينهما ؛ لكمال المنافاه بينهما ، ولا يكون في أخبار الباب ما بمفهومه يعمهما ، فلا يكون هناك إلا استصحاب واحد ، وهو استصحاب الثبوت في ما إذا اخذ الزمان ظرفاً ، واستصحاب عدم في ما إذا اخذ قيداً ؛ لما عرفت من أن العبرة في هذا الباب بالنظر العرفي .

ولا- شبهه في أن الفعل - في ما بعد ذاك الوقت مع قبله (٢) - متحد في الأول ، ومتعدد في الثاني بحسبه ؛ ضرورة أن الفعل المقيّد بزمان خاص غير الفعل في زمان آخر ، ولو بالنظر المسامحي العرفي .

- جريان لاستصحاب في ما إذا كان الزمان قيداً للحكم بنحو تعدد المطلوب نعم ، لا يبعد أن يكون بحسبه أيضاً متحداً في ما إذا كان الشك في بقاء حكمه ، من جهة الشك في أنه بنحو التعدد المطلوب ، وأن حكمه - بتلك المرتبة التي كان (٣) مع ذاك الوقت - وإن لم يكن باقياً بعده قطعاً ، إلا أنه يحتمل بقاؤه بما دون تلك المرتبة من مراتبه ، فيستصحب ، فتأمل جيداً .

ص: ٢٣٨

١-١) قاله المحقق النراقي في مناهج الأصول والأحكام: ٢٣٧ ، وحكاه عنه الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ٣: ٢٠٨ - ٢٠٩ .
٢-٢) أثبتنا ما في « ن » ، حقائق الأصول ومنته الدرايه . وفي الأصل وبعض الطبقات « معه قبله » ، وفي حقائق الأصول ٢: ٤٦٥ :
الظاهر أن أصل العبارة : مع ما قبله .

٣-٣) الظاهر : أن الصواب : « كانت » بدل « كان » ؛ لكونه صلة ل « التي » . (منته الدرايه ٧ : ٤٣٣) .

شبهه تعميم التعارض لأمثال المقام والجواب عنها

لا يخفى: أن الطهاره الحديثه والخبيثه وما يقابلها تكون (١) ممّا إذا وجدت بأسبابها ، لا يكاد يشكّ في بقائها إلّا من قبل الشكّ في الرفع لها ، لا- من قبيل الشكّ في مقدار تأثير أسبابها ؛ ضرورة أنّها إذا وجدت بها كانت تبقى ما لم يحدث رافع لها ، - كانت من الأمور الخارجيه ، أو الأمور الاعتباريه التي كانت لها آثار شرعيّه - ، فلا أصل لأصالة عدم جعل الوضوء سبباً للطهاره بعد المذى ، أو (٢) أصالة عدم جعل الملاقاه سبباً للنجاسه بعد الغسل مرّة - كما حكى عن بعض الأفاضل (٣) - ، ولا يكون هاهنا أصل إلّا أصالة الطهاره أو النجاسه .

التنبیه الخامس: الاستصحاب التعليقي

الخامس:

أنّه كما لا إشكال في ما إذا كان المتيقّن حكماً فعلياً مطلقاً ، لا ينبغي الإشكال في ما إذا كان مشروطاً معلقاً . فلو شكّ في موردٍ - لأجل طروء بعض الحالات عليه - في بقاء أحكامه ، فكما (٤) صحّ استصحاب أحكامه المطلقة ، صحّ استصحاب أحكامه المعلقه ؛ لعدم الاختلال بذلك في ما اعتبر في قوام الاستصحاب ، من اليقين ثبوتاً والشكّ بقاءً .

الإشكال في جريان الاستصحاب التعليقي بعدم المقتضى والجواب عنه

وتوهم (٥) : أنّه لا وجود للمعلّق قبل وجود ما علّق عليه ، فاختلف أحد ركنيه .

ص: ٢٣٩

١-١) في غير « ق » : يكون . (٢) في « ق » : و .

٢-٢)

٣-٣) هو الفاضل النراقي في مناهج الأصول والأحكام : ٢٣٧ .

٤-٤) أدرجنا ما في حقائق الأصول ومنتها الدرايه . وفي غيرهما : ففيما .

٥-٥) هذا ما توهمه السيد محمد الطباطبائي وفقاً لما حكاه عن والده السيد علي الطباطبائي في الدرر . انظر المناهل : ٦٥٢ .

فاسدٌ جدًّا (١)؛ فإنَّ المعلق قبله إنما لا يكون موجوداً فعلاً، لا أنه لا يكون موجوداً أصلاً ولو بنحو التعليق، كيف؟ والمفروض أنه موردٌ فعلاً- للخطاب بالتحريم - مثلاً- أو الإيجاب، فكان على يقينٍ منه قبل طروء الحاله، فيشكُّ فيه بعده. ولا يعتبر في الاستصحاب إلا الشكُّ في بقاء شيء كان على يقين من ثبوته. واختلافٌ نحو ثبوته لا يكاد يوجب تفاوتاً في ذلك.

وبالجملة (٢): يكون الاستصحابُ متمماً لدلاله الدليل على الحكم في ما أهمل أو أجمل، - كان الحكم مطلقاً أو معلقاً -، فبركته يعمُّ الحكم للحاله الطارئه اللاحقه كالحاله السابقه، فيحكم مثلاً بأنَّ العصير الزبيبيُّ يكونُ على ما كان عليه سابقاً في حال عنيته، من أحكامه المطلقه والمعلقه لو شكَّ فيها، فكما يحكم ببقاء ملكيته، يحكم بحرمة على تقدير غليانه.

الإشكال على الاستصحاب التعليقي بوجود المانع والجواب عنه

إن قلت: نعم، ولكنّه لا- مجال لاستصحاب المعلق؛ لمعارضته باستصحاب ضده المطلق، فيعارض استصحاب الحرمة المعلقه للعصير باستصحاب حليته المطلقه.

قلت: لا- يكاد يضّر استصحابه على نحوٍ كان قبل عروض الحاله التي شكَّ في بقاء الحكم (٣) المعلق بعده؛ ضروره أنه كان مغنياً بعدم ما علق عليه المعلق، وما كان كذلك لا يكاد يضّر ثبوته بعده بالقطع، فضلاً عن الاستصحاب؛

ص: ٢٤٠

١-١) أدرجنا كلمه « جدًّا » من الأصل، ولا توجد في طبعاته.

٢-٢) الأولى: تبديل قوله: « وبالجملة » إلى ما يدلُّ على التعليل، بأن يقال: « لأنَّ الاستصحاب متممٌ لدلاله الدليل على الحكم ... » وذلك لظهور: « بالجملة » في كونه خلاصه لما تقدّم، مع أنه لم يسبق منه هذا المطلب حتّى يكون هذا خلاصه له. (منته الدرأيه ٨: ٥٣٧).

٣-٣) أثبتنا ما في الأصل، وفي طبعاته: حكم.

لعدم المضاده بينهما ، فيكونان بعد عروضها بالاستصحاب ، كما كانا معاً بالقطع قبلاً ، بلا منافاه أصلاً ، وقضيته ذلك انتفاء الحكم (١) المطلق بمجرد ثبوت ما علق عليه المعلق .

فالغليان في المثال كما كان شرطاً للحرمة كان غايةً للحلّيه ، فإذا شكّ في حرمة المعلقه بعد عروض حاله عليه ، شكّ في حلّيته المغيّه لا محاله أيضاً ، فيكون الشكّ في حلّيته أو حرمة فعلاً بعد عروضها ، متّحداً خارجاً مع الشكّ في بقائه على ما كان عليه من الحلّيه والحرمة بنحو كانتا عليه ، فقضيته استصحاب حرمة المعلقه بعد عروضها - الملازم لاستصحاب حلّيته المغيّه - حرمة فعلاً - بعد غليانه وانتفاء حلّيته ؛ فإنه قضيه نحو ثبوتها ، كان بدليلهما أو بدليل الاستصحاب ، كما لا يخفى بأدنى التفات على ذوى الألباب ، فالتفت ولا تغفل (٢) * .

ص : ٢٤١

١-١) أدرجنا ما في الأصل ، وفي طبعته : حكم .

٢-٢) (*) كى لا تقول في مقام التفصّي عن إشكال المعارضه: إنّ الشكّ في الحلّيه فعلاً بعد الغليان يكون مسبباً عن الشكّ في الحرمة المعلقه (١) ، فيشكل بأنّه لا ترتّب بينهما عقلاً ولا شرعاً ، بل بينهما ملازمه عقلاً ؛ لما عرفت من أنّ الشكّ في الحلّيه أو الحرمة الفعليتين بعده ، متّحد مع الشكّ في بقاء حرمة وحلّيته المعلقه ، وأنّ قضيه الاستصحاب حرمة فعلاً وانتفاء حلّيته بعد غليانه ؛ فإنّ حرمة كذلك وإن كان لازماً عقلاً لحرمة المعلقه المستصحبه ، إلّا أنّّه لازم أعمّ لها (٢) ، كان ثبوتها بخصوص خطاب ، أو عموم دليل الاستصحاب ، فافهم . (منه قدس سره) . -١) هذا ما أفاده الشيخ الأعظم في مقام التفصّي عن إشكال المعارضه . انظر فرائد الأصول ٣ : ٢٢٣ . ٢) أثبتنا « أعم » من منته الدرايه . وفي « ر » : لازم الأعم . وفي غيرهما : لازم لها .

السادس:

لا- فرق أيضاً بين أن يكون المتيقن من أحكام هذه الشريعة أو الشريعة السابقه ، إذا شك في بقاءه وارتفاعه بنسخه في هذه الشريعة ؛ لعموم أدلّه الاستصحاب ، وفساد توهم (١) اختلال أركانه في ما كان المتيقن من أحكام الشريعة السابقه لا محاله :
الإشكال على استصحاب الشريعة السابقه إمّا لعدم اليقين بثبوتها في حقهم (٢) ، وإن علم بثبوتها سابقاً في حق آخرين ، فلا شك في بقاءها أيضاً ، بل في ثبوت مثلها ، كما لا يخفى .

وإمّا لليقين بارتفاعها بنسخ الشريعة السابقه بهذه الشريعة ، فلا شك في بقاءها حينئذٍ ، ولو سلم اليقين بثبوتها في حقهم (٣) .

الجواب عن الإشكال وذلك لأنّ الحكم الثابت في الشريعة السابقه حيث كان ثابتاً لأفراد المكلف ، كانت محققه وجوداً أو مقدرة - كما هو قضيه القضايا المتعارفه المتداوله ، وهي قضايا حقيقيه - ، لا خصوص الأفراد الخارجيه - كما هو قضيه القضايا الخارجيه - ، وإلّا لما صحّ الاستصحاب في الأحكام الثابته في هذه الشريعة ، ولا النسخ بالنسبه إلى غير الموجود في زمان ثبوتها ، كان الحكم في الشريعة السابقه ثابتاً لعامه أفراد المكلف ، ممن وجد أو يوجد ، وكان الشك فيه كالشك في بقاء الحكم الثابت في هذه الشريعة (٤) * لغير من وجد في زمان ثبوته .

ص: ٢٤٢

(١-١) هذا ما توهمه في الفصول : ٣١٥ .

(٢-٢) في هامش « ق » و « ش » : في حقنا (نسخه بدل) . انظر منته الدرايه ٨ : ٥٦٤ .

(٣-٣) في هامش « ق » و « ش » : في حقنا (نسخه بدل) .

(٤-٤) (*) في كفايه اليقين بثبوته ، بحيث لو كان باقياً ولم ينسخ لعمه ، ضروره صدق : أنّه على يقين منه ، فشك فيه بذلك ، ولزوم اليقين بثبوته في حقه سابقاً بلا ملزم . وبالجملة: قضيه دليل الاستصحاب جريانه لإثبات حكم السابق لللاحق وإسرائه إليه في ما كان يعمه ويشمله ، لولا طروء حاله معها يحتمل نسخه ورفعها ، وكان دليله قاصراً عن شمولها ، من دون لزوم كونه ثابتاً له قبل طرئها أصلاً ، كما لا يخفى . (منه قدس سره) .

والشريعة السابقة وإن كانت منسوخة بهذه الشريعة يقيناً ، إلّا أنه لا يوجب اليقين بارتفاع أحكامها بتمامها ؛ ضرورة أن قضيه نسخ الشريعة ليس ارتفاعها كذلك ، بل عدّم بقائها بتمامها (١).

إشكال آخر على استصحاب الشريعة السابقة والجواب عنه والعلم إجمالاً بارتفاع بعضها إنّما يمنع عن استصحاب ما شكّ في بقائه منها ، في ما إذا كان من أطراف ما علم ارتفاعه إجمالاً ، لا في ما إذا لم يكن من أطرافه (٢) ، كما إذا علم بمقداره تفصيلاً ، أو في موارد ليس المشكوك منها ، وقد علم بارتفاع ما في موارد الأحكام الثابتة في هذه الشريعة .

□
توجيه الجواب الثاني للشيخ الأعظم عن إشكال تغاير الموضوع ثم لا يخفى : أنه يمكن إرجاع ما أفاده شيخنا العلامة - أعلى الله في الجنان مقامه - في الذبّ عن إشكال (٣) تغاير الموضوع في هذا الاستصحاب - من الوجه الثاني - إلى ما ذكرنا ، لا ما يوهمه ظاهر كلامه (٤) من : أن الحكم ثابت للكلّي ، كما أن الملكيه له في مثل باب الزكاه والوقف العام ، حيث لا مدخل للأشخاص فيها ؛ ضروره أن التكليف والبعث أو الزجر لا يكاد يتعلّق به كذلك ، بل لا بدّ من تعلّقه بالأشخاص ، وكذلك الثواب أو العقاب

ص : ٢٤٣

-
- ١-١) هذا ما أجاب به الشيخ الأعظم عن الشقّ الثاني للإشكال . راجع فرائد الأصول ٣ : ٢٢٧ .
 - ٢-٢) حقّ العبارة أن تكون هكذا : « لا في ما إذا خرج من أطرافه » . انظر منته الدرأيه ٧ : ٤٩٣ .
 - ٣-٣) الصواب : « في ذبّ إشكال » .
 - ٤-٤) راجع فرائد الأصول ٣ : ٢٢٦ .

المرتَّب على الطاعة أو المعصية ، وكانَّ غرضه من عدم دخل الأشخاص :

عدم دخل (١) أشخاص خاصَّة . فافهم .

المناقشه في الجواب الأول للشيخ وأما ما أفاده من الوجه الأوَّل (٢) ، فهو وإن كان وجيهاً بالنسبه إلى جريان الاستصحاب في حقَّ خصوص المدرك للشريعتين ، إلَّا أنَّه غير مجدٍ في حقَّ غيره من المعدومين . ولا يكاد يتمَّ الحكم فيهم بضروره اشتراك أهل الشريعه الواحده أيضاً ؛ ضروره أنَّ قضيه الاشتراك ليس إلَّا أنَّ الاستصحاب حكمٌ كلُّ مَنْ كان على يقين فشكَّ ، لا أنَّه حكمٌ الكلِّ ولو مَنْ لم يكن كذلك بلا شكَّ ، وهذا واضح .

التبيه السابع : الأصل المثبت

إشاره

السابع:

مقتضى أخبار الاستصحاب لا- شبهه في أنَّ قضيه أخبار الباب هو إنشاء حكم مماثل للمستصحب في استصحاب الأحكام ، ولأحكامه في استصحاب الموضوعات .

كما لا شبهه في ترتيب ما للحكم المنشأ بالاستصحاب من الآثار الشرعيه والعقليه .

الإشكال في ترتيب الآثار الشرعيه الملازمه للمستصحب وإنَّما الإشكال في ترتيب الآثار الشرعيه المترتبه على المستصحب بواسطه غير شرعيه ، - عاديَّه كانت أو عقليَّه - . ومنشؤه أنَّ مفاد الأخبار :

هل هو تنزيلُ المستصحب والتعبُّد به وحده ، بلحاظ خصوص ما له من الأثر بلا واسطه ؟

ص: ٢٤٤

١- (١) أوردنا كلمه « دخل » من « ن » ، « ق » وحقائق الأصول .

٢- (٢) بقوله : « أنا نفرض الشخص الواحد مُدركاً للشريعتين ، فإذا حرم في حقِّه شيء سابقاً ، وشكَّ في بقاء الحرمة في الشريعه اللاحقه فلا مانع عن الاستصحاب أصلاً ؛ فإنَّ الشريعه اللاحقه لا تحدث عند انقراض أهل الشريعه الأولى » . (فرائد الأصول ٣ : ٢٢٥) .

أو تنزيهه بلوازمه العقليّيه أو العاديّه ، كما هو الحال في تنزيل مؤدّيات الطرق والأمارات ؟

أو بلحاظ مطلق ما له من الأثر ولو بالواسطة ، بناءً على صحّحه التنزيل بلحاظ أثر الواسطه أيضاً (١)* ؛ لأجل أنّ أثر الأثر أثر ؟

وذلك لأنّ مفادها لو كان هو تنزيل الشىء وحده بلحاظ أثر نفسه لم يترتب عليه ما كان مترتباً عليها ؛ لعدم إحرازها حقيقةً ولا تعبدًا ، ولا يكون تنزيهه بلحاظه (٢) ، بخلاف ما لو كان تنزيهه بلوازمه ، أو بلحاظ ما يعم آثارها ، فإنّه يترتب باستصحابه ما كان بوساطتها .

التحقيق في المسأله : عدم حجّيه الأصل المثبت

والتحقيق: أنّ الأخبار إنّما تدلّ على التعيّد بما كان على يقينٍ منه فشكّ ، بلحاظ ما لنفسه من آثاره وأحكامه ، ولا دلالة لها بوجهٍ على تنزيهه بلوازمه التي لا تكون كذلك - كما هي محلّ ثمره الخلاف - ، ولا على تنزيهه بلحاظ ما له مطلقاً ولو بالواسطة ؛ فإنّ المتيقّن إنّما هو لحاظ آثار نفسه ، وأمّا آثار لوازمه فلا دلالة هناك على لحاظها أصلاً ، وما لم يثبت لحاظها بوجهٍ أيضاً لما كان وجهٌ لترتيبها عليه باستصحابه ، كما لا يخفى .

ص: ٢٤٥

١-١) (*) ولكنّ الوجه عدم صحّحه التنزيل بهذا اللحاظ ؛ ضروره أنّه ما يكون شرعاً لشيءٍ من الأثر لا دخل له بما يستلزمه عقلاً أو عاده . وحديث « أثر الأثر أثر » وإن كان صادقاً ، إلّما أنّه إذا لم يكن الترتب بين الشىء وأثره ، وبينه وبين مؤثره مختلفاً ؛ وذلك ضروره أنّه لا يكاد يعدّ الأثر الشرعيّ لشيءٍ أثراً شرعياً لما يستلزمه عقلاً أو عاده أصلاً ، لا بالنظر الدقيق العقليّ ، ولا النظر المسامحيّ العرفيّ ، إلّافي ما عدّ أثر الواسطه أثراً لذيها ؛ لخفائها أو لشده وضوح الملازمه بينهما ، بحيث عدّ شيئاً واحداً ذا وجهين ، وأثر أحدهما أثر الاثنين ، كما يأتي الإشاره إليه ، فافهم . (منه قدس سره) .

٢-٢) حقّ العبارة أنّ تكون هكذا : ولعدم كون تنزيهه بلحاظه . (منته الدرايه ٧ : ٥٢١) .

نعم ، لا يبعد ترتيب خصوص ما كان منها محسوباً بنظر العرف من آثار نفسه ، لخفاء ما بوساطته ، بدعوى : أن مفاد الأخبار عرفاً ما يعمّه أيضاً حقيقته (١) ، فافهم .

كما لا يبعد ترتيب ما كان بوساطه ما لا يمكن التفكيك عرفاً بينه وبين المستصحب تنزيلاً ، كما لا تفكيك بينهما واقعاً ، أو بوساطه ما لأجل وضوح لزومه له (٢) ، أو ملازمته معه بمثابه عُدّ أثره أثراً لهما (٣) ؛ فإنّ عدم ترتيب مثل هذا الأثر عليه يكون نقضاً ليقينه بالشكّ أيضاً بحسب ما يفهم من النهي عن نقضه عرفاً ، فافهم .

حجّيه مثبتات الأمارات

ثمّ لا يخفى وضوح الفرق بين الاستصحاب وسائر الأصول التعيّدية وبين الطرق والأمارات ؛ فإنّ الطريق أو (٤) الأماره حيث إنّه كما يحكى عن المؤدّي ويشير إليه ، كذا يحكى عن أطرافه - من ملزومه و لوازمه وملازماته - ويشير

ص : ٢٤٤

١- ١) هذا ما استثناه الشيخ الأعظم من الأصل المثبت ، وذكر له بعض الأمثله الفقهيّه . راجع فرائد الأصول ٣ : ٢٤٤ - ٢٤٥ .
٢- ٢) الظاهر : أن في العبارة غلطاً ؛ لأنّ هذين الأمرين ليسا مغايرين مع ما لا يمكن التفكيك ، بل عدم إمكان التفكيك ناشئ من الأمرين . ويشهد له كلامه في الحاشيه (حاشيه فرائد الأصول : ٢١٢) ، وقوله في آخر العبارة : « إلّا في ما عُدّ أثر الواسطه ... » ، وتصريحه في أثناء الدرس . وحقّ العبارة هكذا : « لأجل وضوح ... » حتى يكون تعليلاً لعدم إمكان التفكيك (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٤ : ٥٥٤) .

٣- ٣) حاصل العبارة : « أو بوساطه واسطه عُدّ أثرها - لأجل وضوح لزومها للمستصحب ، أو ملازمتها معه - أثراً للمستصحب أيضاً » وكلمه « بمثابه » مستغنى عنها ظاهراً . (منته الدرّايه ٧ : ٥٣٦) .

٤- ٤) في « ر » ومنته الدرّايه : و . وفي الأصل وسائر الطبعات مثل ما أثبتناه .

إليها ، كان مقتضى إطلاق دليل اعتبارها لزوم تصديقها في حكايتها ، وقضيته حججه المثبت منها ، كما لا يخفى .

بخلاف مثل دليل الاستصحاب ، فإنه لا بد من الاقتصار بما فيه من الدلالة على التعبد بثبوت (١) ، ولا دلالة له إلا على التعبد بثبوت المشكوك بلحاظ أثره حسبما عرفت (٢) ، فلا دلالة له على اعتبار المثبت منه كسائر الأصول التعبدية ، إلا في ما عد أثر الواسطة أثراً له ، لخفائها ، أو لشده وضوحها وجلالتها ، حسبما حققناه .

التنبيه الثامن : دفع توهم مثبتة الأصل في موارد ثلاثه :

إشارة

الثامن (٣):

المورد الأول – استصحاب الفرد لترتيب أثر الطبيعي عليه

أنه لا تفاوت في الأثر المترتب على المستصحب بين أن يكون مترتباً عليه بلا وساطة شيء ، أو بوساطة عنوان كلي ينطبق ويحمل عليه بالحمل الشائع ، ويتحد معه وجوداً (٤) ، كان منتزعاً عن مرتبه ذاته ، أو بملاحظه بعض

ص: ٢٤٧

١-١) الأولى أن يقال : « بثبوت المشكوك ، ولا دلالة له إلا على التعبد بثبوت بلحاظ أثره » حتى يكون مرجع ضمير « بثبوت » مذكوراً في الكلام . (منته الدرايه ٧ : ٥٤٥) .

٢-٢) آنفاً ، في بدايه تحقيقه في الأصل المثبت ، حيث قال : والتحقيق : أن الأخبار إنما تدل على التعبد بما كان على يقين منه فشك بلحاظ ما لنفسه من آثاره .

٣-٣) لا يخفى : أن ما ذكر فيه من المطالب الثلاثه وكذا ما ذكر في التاسع والعاشر من فروع التنبيه المتقدم ، ولا وجه لعقد أمور ثلاثه زياده على السابع (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٤ : ٥٥٧) . ونفى في منته الدرايه ٧ : ٥٨٥ - ٥٨٦ أن يكون التنبيه العاشر من ملحقات الأصل المثبت ، فراجع .

٤-٤) إشاره إلى دفع ما يظهر من كلام الشيخ الأعظم من عدم الفرق في مثبتة الأصل بين كون اللازم العادي متحد الوجود مع المستصحب ومتغاير الوجود معه . راجع فرائد الأصول ٣ : ٢٣٥ .

عوارضه مميًا هو خارج المحمول (١) لا- بالضميمه ؛ فإنَّ الأثر في الصورتين إنما يكون له حقيقةً ، حيث لا يكون بحذاء ذاك الكلّي في الخارج سواء ، لا- لغيره مميًا كان مابيناً معه ، أو من أعراضه ممّا كان محمولاً عليه بالضميمه كسواده مثلاً أو بياضه ؛ وذلك لأنَّ الطبيعيّ إنّما يوجد بعين وجود فرده ، كما أنّ العرضيّ - كالملكيّه والغصبيّه ونحوهما - لا وجود له إلاّ بمعنّى وجود منشأ انتزاعه ، فالفرد أو منشأ الانتزاع في الخارج هو عين ما رتب عليه الأثر ، لا شيءٌ آخر ، فاستصحابه لترتيبه لا يكون بمثبت ، كما توهم (٢) .

المورد الثاني - استصحاب الشرط والمانع لترتيب شرطيه والمانعيه

وكذا لا تفاوت في الأثر المستصحب أو المترتب عليه ، بين أن يكون مجعولاً شرعاً بنفسه ، - كالتكليف وبعض أنحاء الوضع - ، أو بمنشأ انتزاعه ، - كبعض أنحاءه ، كالجزيئيه والشرطيّه والمانعيّه - ؛ فإنّه أيضاً ممّا تناله يد الجعل شرعاً ، ويكون أمره بيده الشارع وضعاً ورفعاً ، ولو (٣) بوضع منشأ انتزاعه ورفع . ولا- وجه لاعتبار أن يكون المترتب أو المستصحب مجعولاً مستقلاً ، كما لا يخفى .

فليس استصحاب الشرط أو المانع لترتيب الشرطيّه أو المانعيّه بمثبت ، كما ربما توهم ، بتخيّل أنّ الشرطيّه أو المانعيّه ليست من الآثار الشرعيّه ، بل من الأمور الانتزاعيّه (٤) ، فافهم .

ص: ٢٤٨

- ١-١) الصواب : الخارج المحمول ، فالأنسب بالسياق : مما هو من الخارج المحمول .
- ٢-٢) في فرائد الأصول ٣ : ٢٣٥ - ٢٣٦ .
- ٣-٣) الأولى : اسقاط كلمه « ولو » ؛ لانحصار كفيّه تناول يد التشريع لهذا الأثر بتناولها له . (منته الدرايه ٧ : ٥٦٩) .
- ٤-٤) صرّح بذلك الشيخ الأعظم في غير موضع من كتابه . انظر فرائد الأصول ٢ : ٣٣٣ و ٣٦٧ و ٣ : ١٢٧ .

المورد الثالث – استصحاب نفي التكليف لترتيب آثاره

وكذا لا تفاوت في المستصحب أو المترتب بين أن يكون ثبوت الأثر ووجوده ، أو نفيه وعدمه ؛ ضرورة أن أمر نفيه بيد الشارع كثبوته .

وعدم إطلاق الحكم على عدمه غير ضائر ؛ إذ ليس هناك ما دلّ على اعتباره بعد صدق نقض اليقين بالشك برفع اليد عنه ، كصدقه برفعها من طرف ثبوته ، كما هو واضح .

فلا وجه للإشكال في الاستدلال على البراءة باستصحاب البراءة من التكليف ، وعدم المنع عن الفعل بما في الرسالة من : «أنّ عدم استحقاق العقاب في الآخرة ليس من اللوازم المجعولة الشرعيّة» (١) ؛ فإنّ عدم استحقاق العقوبة وإن كان غير مجعول ، إلّا أنّه لا حاجة إلى ترتيب أثر مجعول في استصحاب عدم المنع .

وترتب عدم الاستحقاق - مع كونه عقلياً - على استصحابه ، إنّما هو لكونه لازم مطلق لعدم المنع ولو في الظاهر ، فتأمل .

التنبيه التاسع : ترتّب بعض الآثار العقليّة والعاديّة على الأصل

التاسع :

أنّه لا يذهب عليك : أنّ عدم ترتّب الأثر غير الشرعيّ ولا الشرعيّ ، بوساطه غيره من العاديّ أو العقليّ بالاستصحاب ، إنّما هو بالنسبة إلى ما للمستصحب واقعاً ، فلا يكاد يثبت به من آثاره إلّا أثره الشرعيّ الذي كان له بلا واسطه ، أو بوساطه أثر شرعيّ آخر - حسبما عرفت في ما مرّ (٢) - ، لا بالنسبة إلى ما كان للأثر الشرعيّ مطلقاً (٣) ، كان بخطاب الاستصحاب ، أو

ص : ٢٤٩

١-١) فرائد الأصول ٢ : ٦٠ .

٢-٢) في التنبيه السابع .

٣-٣) الأنسب : لا بالنسبة إلى ما للمستصحب مطلقاً . (عنايه الأصول ٥ : ١٨٣) .

بغيره من أنحاء الخطاب ؛ فإنَّ آثاره - شرعيه كانت أو غيرها - تترتب عليه إذا ثبت ، ولو بأن يستصحب ، أو كان من آثار المستصحب ؛ وذلك لتحقق موضوعها حينئذٍ حقيقه .

فما للوجوب عقلاً يترتب على الوجوب الثابت شرعاً باستصحابه أو استصحاب موضوعه ، من وجوب الموافقه وحرمة المخالفه واستحقاق العقوبه ...

إلى غير ذلك ، كما يترتب على الثابت بغير الاستصحاب ، بلا شبهه ولا ارتياب ، فلا تغفل .

التنبیه العاشر اعتبار ترتب الأثر على المستصحب بقاء لا حدوثاً

العاشر:

أنه قد ظهر ممّا مرّ (١): لزوم أن يكون المستصحب حكماً شرعياً ، أو ذا حكم كذلك . لكنّه لا يخفى : أنه لا بد أن يكون كذلك بقاءً ، ولو لم يكن كذلك ثبوتاً . فلو لم يكن المستصحب في زمان ثبوته حكماً ، ولا له أثر شرعاً ، وكان في زمان استصحابه كذلك - أي : حكماً أو ذا حكم - يصحُّ استصحابه ، كما في استصحاب عدم التكليف ؛ فإنه وإن لم يكن بحكم مجعول في الأزل ولا ذاحك ، إلّا أنه حكم مجعول في ما لا يزال ؛ لما عرفت (٢) من أنّ نفيه - كثبوته في الحال - مجعول شرعاً .

وكذا استصحاب موضوع لم يكن له حكم ثبوتاً ، أو كان ولم يكن حكمه (٣) فعلياً ، وله حكم كذلك بقاءً ، وذلك لصدق نقض اليقين بالشك على

ص : ٢٥٠

١-١) من خلال الأبحاث السابقه .

٢-٢) في التنبیه الثامن ، حيث قال في الصفحه السابقه : وكذا لا تفاوت في المستصحب أو المترتب بين أن يكون ثبوت الأثر ووجوده ، أو نفيه وعدمه ...

٣-٣) الأولى : إسقاط كلمه « حكمه » ؛ للاستغناء عنها (منته الدرايه ٧ : ٥٨٩) .

رفع اليد عنه ، والعمل كما إذا قطع بارتفاعه يقيناً ، ووضوح عدم دخل أثر الحاله السابقه ثبوتاً (١) فيه و (٢) في تنزيلها بقاءً . فتوهم اعتبار الأثر سابقاً - كما ربما يتوهمه الغافل من اعتبار كون المستصحب حكماً أو ذا حكم - ، فاسد قطعاً ، فتدبر جيداً .

التنبیه الحادى عشر : أصله تأخر الحادث

إشاره

الحادى عشر:

لا إشكال فى الاستصحاب فى ما كان الشك فى أصل تحقق حكم أو موضوع .
وأما إذا كان الشك فى تقدمه وتأخره ، بعد القطع بتحقيقه وحدوثه فى زمانٍ:

الشك فى تقدم الحادث وتأخره بالاضافه إلى أجزاء الزمان

فإن لوحظ بالإضافه إلى أجزاء الزمان ، فكذا لا إشكال فى استصحاب عدم تحققه فى الزمان الأول وترتيب آثاره ، لا آثار تأخره عنه ؛ - لكونه بالنسبه إليها مثبتاً ، إلابدعوى خفاء الواسطه ، أو عدم التفكيك فى التنزيل بين عدم تحققه إلى زمانٍ ، وتأخره عنه عرفاً ، كما لا تفكيك بينهما واقعاً - ، ولا آثار حدوثه فى الزمان الثانى ؛ فإنه نحو وجودٍ خاصٍ .

نعم ، لا بأس بترتيبها بذاك الاستصحاب ، بناءً على أنه عباره عن أمر مركب من الوجود فى الزمان اللاحق ، وعدم الوجود فى السابق (٣) .

ص : ٢٥١

١- ١) لا- يخفى : عدم الحاجه إلى قوله : « ثبوتاً » ؛ لأن أثر الحاله السابقه مساوق لوجود الأثر ثبوتاً (كفايه الأصول مع حاشيه المشكينى ٤ : ٥٦٧) .

٢- ٢) لا يوجد « و » فى « ق » و « ش » .

٣- ٣) أشار الشيخ الأعظم أيضاً إلى تركب معنى الحدوث . راجع فرائد الأصول ٣ : ٢٤٨ .

إشاره

وإن لوحظ بالإضافة إلى حادثٍ آخر علمٌ بحدوثه أيضاً ، وشكٌّ في تقدّم ذاك عليه وتأخّره عنه ، كما إذا علم بعروض حكّمين ، أو موت متوارثين ، وشكٌّ في المتقدّم والمتأخّر منهما :

١ - الكلام في مجهولى التاريخ وأقسامه

فإن كانا مجهولى التاريخ :

فتارةً : كان الأثر الشرعى لوجود أحدهما بنحوٍ خاصّ ، من التقدّم أو التأخّر أو التقارن ، لا- للآخر ، ولا- له بنحوٍ آخر ، فاستصحابُ عدمه جارٍ (١) بلا- معارض ، بخلاف ما إذا كان الأثر لوجود كلّ منهما كذلك ، أو لكلٍّ من أنحاء وجوده ، فإنه حينئذٍ يعارض ، فلا مجال لاستصحاب العدم فى واحد ؛ للمعارضه باستصحاب العدم فى آخر ؛ لتحقق أركانه فى كلّ منهما .

هذا إذا كان الأثر المهمّ مترتباً على وجوده الخاصّ الذى كان مفاد « كان » التامه .

وأما إن كان مترتباً على ما إذا كان متّصفاً بالتقدّم ، أو بأحد ضديّه الذى كان مفاد « كان » الناقصه ، فلا- مورد هاهنا للاستصحاب ؛ لعدم اليقين السابق فيه بلا ارتياب .

وأخرى : كان الأثر لعدم أحدهما فى زمان الآخر ، فالتحقيق أنه أيضاً ليس بموردٍ للاستصحاب ، فى ما كان الأثر المهمّ مترتباً على ثبوته المتّصف (٢) بالعدم فى زمان حدوث الآخر ؛ لعدم اليقين بحدوثه كذلك فى زمان ،

ص : ٢٥٢

١- ١) أثبتنا ما فى الأصل ، وفى عموم الطبعات : « صار » . وفى « ر » : فحينئذٍ صار استصحاب عدمه .

٢- ٢) فى الأصل : « مترتباً على ثبوته للحادث ، بأن يكون الأثر للحادث المتّصف .. » ، وفى طبعته مثل ما أثبتناه .

بل قضيه الاستصحاب عدم حدوثه كذلك ، كما لا يخفى (١).

وكذا في ما كان مترتباً على نفس عدمه في زمان الآخر واقعاً ، وإن كان على يقين منه في آن قبل زمان اليقين بحدوث أحدهما ؛ لعدم إحراز اتصال زمان شكّه - وهو زمان حدوث الآخر - بزمان يقينه ؛ لاحتمال انفصاله عنه باتصال حدوثه به .

وبالجملة (٢)*: كان بعد ذاك الآن - الذي قبل زمان اليقين بحدوث أحدهما - زمانان : أحدهما : زمان حدوثه ، والآخر : زمان حدوث الآخر وثبوته ، الذي يكون ظرفاً للشكّ في أنّه فيه أو قبله ، وحيث شكّ في أنّ أيّهما مقدّم وأيّهما مؤخّر ، لم يحرز اتصال زمان الشكّ بزمان اليقين ، ومعه لا مجال للاستصحاب ؛ حيث لم يحرز معه كون رفع اليد عن اليقين بعدم حدوثه بهذا الشكّ ، من نقض اليقين بالشكّ .

لا يقال: لا شبهه في اتصال مجموع الزمانين بذاك الآن ، وهو بتمامه زمان الشكّ في حدوثه ؛ لاحتمال تأخره عن الآخر . مثلاً: إذا كان على يقين من عدم

ص: ٢٥٣

١-١) قوله : « بل قضيه الاستصحاب عدم حدوثه كذلك ، كما لا يخفى » لا يوجد في الأصل ، وأثبتناه من طبعاته .
٢-٢) (*) وإن شئت قلت: إنّ عدمه الأزليّ المعلوم قبل الساعتين ، وإن كان في الساعه الأولى منهما مشكوكاً ، إلّا أنّه - حسب الفرض - ليس موضوعاً للحكم والأثر ، وإتّما الموضوع هو عدمه الخاصّ ، وهو عدمه في زمان حدوث الآخر ، المحتمل كونه في الساعه الأولى المتّصله بزمان يقينه ، أو الثانيه المنفصله عنه ، فلم يحرز اتصال زمان شكّه بزمان يقينه ، ولا بدّ منه في صدق : « لا تنقض اليقين بالشكّ » . فاستصحاب عدمه إلى الساعه الثانيه لا يثبت عدمه في زمان حدوث الآخر ، إلّا على الأصل المثبت في ما دار الأمر بين التقدّم والتأخّر ، فتدبر . (منه قدس سره) .

حدوث واحد منهما في ساعه ، وصار على يقين من حدوث أحدهما بلا تعيين في ساعه أخرى بعدها ، وحدوث الآخر في ساعه
ثالثه ، كان زمان الشك في حدوث كل منهما تمام الساعتين ، لا خصوص إحداهما ، كما لا يخفى .

فإنه يقال: نعم ، ولكنه إذا كان بلحاظ إضافته إلى أجزاء الزمان ، والمفروض أنه بلحاظ إضافته إلى الآخر ، وأنه حدث في
زمان حدوثه وثبوته أو قبله ، ولا شبهه أن زمان شكّه بهذا اللحاظ إنما هو خصوص ساعه ثبوت الآخر وحدثه ، لا الساعتين .

فانقدح : أنه لا- مورد هاهنا للاستصحاب ؛ لاختلال أركانه (١) ، لا- أنه مؤرّده ، وعدم جريانه إنما هو بالمعارضه (٢) ، كى
يختص بما كان الأثر لعدم كل في زمان الآخر ، وإلا كان الاستصحاب في ما له الأثر جارياً .

٢ - الكلام في ما لو كان أحدهما معلوم التاريخ وبيان أقسامه

وأما لو علم بتاريخ أحدهما ، فلا يخلو أيضاً:

إما أن يكون الأثر المهمّ مترتباً على الوجود الخاص ، من المقدم أو المؤخر أو المقارن ، فلا إشكال في استصحاب عدمه ، لولا
المعارضه باستصحاب العدم في طرف الآخر أو طرفه ، كما تقدم (٣) .

وإما أن يكون مترتباً على ما إذا كان متصفاً بكذا ، فلا مورد للاستصحاب أصلاً ، لا في مجهول التاريخ ولا في معلومه ، كما لا
يخفى ؛ لعدم اليقين

ص: ٢٥٤

١-١) الأولى : « رُكنه » . راجع منته الدرايه ٧ : ٦٢٦ .

٢-٢) تعريض بما أفاده الشيخ الأعظم من جريان الاستصحاب في الحادثين وسقوطهما بالتعارض . راجع فرائد الأصول ٣ : ٢٤٩

٣-٣) في مجهولى التاريخ فى الصفحه : ٢٥٢ : إذ قال : بخلاف ما إذا كان الأثر لوجود كل منهما كذلك ... فإنه حينئذ يعارض

بالاتِّصاف به سابقاً فيهما (١).

وإما أن (٢) يكون مترتباً على عدمه - الّذى هو مفادُ « ليس » التامّه - في زمان الآخر ، فاستصحابُ العدم في مجهول التاريخ منهما كان جارياً ؛ لاتِّصال زمان شكّه بزمان يقينه ، دون معلومه ؛ لانتفاء الشكِّ فيه في زمانٍ ، وإئتما الشكِّ فيه بإضافه زمانه إلى الآخر ، وقد عرفت جريانه فيهما تارةً ، وعدم جريانه كذلك أُخرى .

فانقدح : أنّه لا فرق بينهما ، كان الحادثان مجهولى التاريخ ، أو كانا مختلفين (٣) ، ولا بين مجهوله ومعلومه في المختلفين (٤) ، في ما اعتبر في الموضوع خصوصيّةً ناشئه من إضافه أحدهما إلى الآخر بحسب الزمان ، من التقدّم أو أحد ضديّه ، وشكِّ فيها ، كما لا يخفى .

الكلام في تعاقب الحالتين المتضادّتين

كما انقدح : أنّه لا مورد للاستصحاب أيضاً في ما تعاقب حالتان متضادّتان - كالطهاره والنجاسه - وشكِّ في ثبوتها وانتفائها (٥) ؛ للشكِّ في المقدّم والمؤخّر منهما ؛ وذلك لعدم إحراز الحاله السابقه المتيقّنه المتّصله

ص: ٢٥٥

١-١) في أكثر الطبعات : « منهما » .

٢-٢) أضفنا « أن » هنا وفي الموردين السابقين من « ر » .

٣-٣) لا يخفى عدم سلاسه العبارة ، وحقّها أن يقال : بين كون الحادثين مجهولى التاريخ ومختلفيه (كفايه الأصول مع حاشيه المشكّينى ٤ : ٥٧٩) .

٤-٤) إشاره إلى ردّ الشيخ ، حيث فرق بين معلوم التاريخ ، فلا يجرى أبداً ، وبين مجهوله ، فيجرى كذلك . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكّينى : ٤ : ٥٨٠) ، وانظر فرائد الأصول ٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

٥-٥) الأنسب أن يقال : « وشكِّ في بقاء واحد منهما لا بعينه وارتفاعه » . انظر منته الدرايه ٧ : ٦٤٤ .

بزمان الشك في ثبوتها، وترددها بين الحالتين، وأنه ليس من تعارض الاستصحابين، فافهم وتأمل في المقام، فإنه دقيق .

الثاني عشر:

التنبيه الثاني عشر : استصحاب الأمور الاعتقاديّة

إشاره

أنّه قد عرفت (١): أن مورد الاستصحاب لا بدّ أن يكون حكماً شرعياً، أو موضوعاً لحكم كذلك، فلا إشكال في ما كان المستصحب من الأحكام الفرعيّة، أو الموضوعات الصرفه الخارجيه، أو اللغويّه، إذا كانت ذات أحكام شرعيّه .

الأُمور الاعتقاديّه نوعان :

١ - ما كان الواجب فيه الاعتقاد فقط وأما الأمور الاعتقاديّه التي كان المهمّ فيها شرعاً هو الانقياد والتسليم والاعتقاد - بمعنى عقد القلب عليها - من الأعمال القلبيّه الاختياريّه، فكذا لا إشكال في الاستصحاب فيها حكماً، وكذا موضوعاً، في ما كان هناك يقين سابق وشكّ لاحق؛ لصحّه التنزيل وعموم الدليل .

وكونه أصلاً عمليّاً إنّما هو بمعنى أنّه وظيفه الشاكّ تعديداً، قبلاً - للأمارات الحاكيه عن الواقعيّات، فيعمّ العمل بالجوانح كالجوارح .

٢ - ما كان الواجب فيه المعرفة واليقين وأمّا التي كان المهمّ فيها شرعاً وعقلاً هو القطع بها ومعرفتها، فلا مجال له موضوعاً، ويجرى حكماً . فلو كان متيقناً بوجوب (٢) تحصيل القطع بشيء - كتفاصيل القيامه - في زمان، وشكّ في بقاء وجوبه، يستصحب .

وأما لو شكّ في حياه إمام زمان - مثلاً - فلا يستصحب، لأجل ترتيب لزوم معرفه إمام زمانه، بل يجب تحصيل اليقين بموته أو حياته مع إمكانه .

ص: ٢٥٦

(١-١) في التنبيه العاشر وغيره .

(٢-٢) في الأصل: « فلو شكّ في وجوب » . وفي طبعاته مثل ما أثبتناه .

ولا يكاد يُجدى في مثل وجوب المعرفة عقلاً أو شرعاً ، إلّا إذا كان حجّةً من باب إفادته الظنّ ، وكان المورد ممّا يكتفى به أيضاً

فالاتقادات (١) - كسائر الموضوعات - لا بدّ في جريانه فيها من أن يكون في المورد أثر شرعيّ ، يتمكّن من موافقته ، مع بقاء الشكّ فيه ، كان ذاك متعلّقاً بعمل الجوارح أو الجوانح .

لا مجال لاستصحاب النبوه

وقد انقدها بذلك : أنّه لا مجال له في نفس النبوه ، إذا كانت ناشئة من كمال النفس بمثابه يوحى إليها ، وكانت لازمة لبعض مراتب كمالها ، إمّا لعدم الشكّ فيها بعد اتّصاف النفس بها ، أو لعدم كونها مجعولة ، بل من الصفات الخارجيّة التكوينيّة ، ولو فرض الشكّ في بقائها باحتمال انحطاط النفس عن تلك المرتبه ، وعدم بقائها بتلك المثابه - كما هو الشأن في سائر الصفات والملكات الحسنه ، الحاصله بالرياضات والمجاهدات - ، وعدم (٢) أثر شرعيّ مهمّ لها يترتب عليها باستصحابها .

نعم ، لو كانت النبوه من المناصب المجعولة ، وكانت كالولاية - وإن كان لا بدّ في إعطائها من أهليّة وخصوصيّة يستحقّ بها لها - لكانت مورداً للاستصحاب بنفسها ، فيترتب عليها آثارها - ولو كانت عقليّة - بعد استصحابها ، لكنّه يحتاج هناك إلى دليل (٣) غير منوطٍ بها ، وإلّا لدار ، كما لا يخفى .

ص: ٢٥٧

١-١) في حقائق الأصول ومنته الدرّايه : فالاعتقادات .

٢-٢) معطوف على عدم كونها مجعولة ، يراد من « الواو » معنى « مع » ؛ لأنّ عدم كونها مجعولة لا يكفى في المنع عن استصحابها إلّا مع عدم أثر شرعيّ لها . (حقائق الأصول ٢ : ٥١٦) .

٣-٣) أثبتنا العبارة من « ر » ، وفي غيرها : يحتاج إلى دليل كان هناك .

وأما استصحابها ، بمعنى استصحاب بعض أحكام شريعته من أتصف بها ، فلا إشكال فيه (١) ، كما مرّ (٢) .

ثم لا يخفى : أنّ الاستصحاب لا يكاد يلزم به الخصم ، إلا إذا اعترف بأنّه على يقينٍ فشكّ ، في ما صحّ هناك التعبد والتنزيل ودلّ عليه الدليل ، كما لا يصحّ أن يقنع به إلامع اليقين والشكّ ، والدليل على التنزيل .

لا مجال لتشبّث الكتابي باستصحاب نبوّه موسى عليه السلام

ومنه انقدح : أنّه لا موقع لتشبّث الكتابي باستصحاب نبوّه موسى عليه السلام أصلاً :

لا إلزاماً للمسلم ؛ لعدم الشكّ في بقائها قائمه بنفسه المقدّسه ، واليقين بنسخ شريعته ، وإلا لم يكن بمسلم ، مع أنّه لا يكاد يلزم به ما لم يعترف بأنّه على يقين وشكّ .

ولا- إقناعاً مع الشكّ ؛ للزوم معرفه النبيّ بالنظر إلى حالاته ومعجزاته عقلاً (٣) ، وعدم الدليل على التعبد بشريعته ، لا عقلاً ولا شرعاً ، - والاتكال على قيامه في شريعتنا لا يكاد يُجديه إلأعلى نحو محال - ، ووجوب العمل بالاحتياط عقلاً - في حال عدم المعرفه - بمراعاة الشريعتين ، ما لم يلزم منه الاختلال ؛ للعلم بثبوت إحداهما على الإجمال ، إلا إذا علم بلزوم البناء على الشريعته السابقه ما لم يعلم الحال .

ص : ٢٥٨

١- ١) أثبتنا ما في منته الدرايه نقلاً عن بعض النسخ . وفي الأصل وطبعاته : فيها . انظر منته الدرايه ٧ : ٦٧٤ .

٢- ٢) في التنبيه السادس ، إذ قال : والشريعته السابقه وإن كانت منسوخه ... إلا أنّه لا يوجب اليقين بارتفاع أحكامها بتمامها . انظر الصفحه : ٢٤٣ .

٣- ٣) الأولى : « للزوم معرفه النبيّ عقلاً بالنظر إلى حالاته ومعجزاته » . (منته الدرايه ٧ : ٦٧٩) .

الثالث عشر:

أنه لا شبهة في عدم جريان الاستصحاب في مقام مع دلالة مثل العام، لكنه ربما يقع الإشكال - والكلام في ما إذا خصيص في زمان - في: أن المورد بعد هذا الزمان مورد الاستصحاب، أو التمسك بالعام.

أقسام العام والخاص بملاحظه الزمان :

والتحقيق أن يقال :

إن مفاد العام تارة : يكون - بملاحظه الزمان - ثبوت حكمه لموضوعه على نحو الاستمرار والدوام . وأخرى : على نحو جعل كل يوم من الأيام فرداً لموضوع ذاك العام .

وكذلك مفاد مخصصه : تارة : يكون على نحو أخذ الزمان ظرف استمرار حكمه ودوامه . وأخرى : على نحو يكون مفرداً ومأخوذاً في موضوعه .

١ - ما لو كان الزمان ظرفاً لحكم العام والخاص فإن كان مفاداً كل من العام والخاص على النحو الأول ، فلا محيص عن استصحاب حكم الخاص في غير مورد دلالته ؛ لعدم دلالة العام على حكمه ؛ لعدم دخوله على حده في موضوعه ، وانقطاع الاستمرار بالخاص الدال على ثبوت الحكم له في الزمان السابق ، من دون دلالته على ثبوته في الزمان اللاحق ، فلا مجال إلا لاستصحابه .

نعم ، لو كان الخاص غير قاطع لحكمه ، - كما إذا كان مخصصاً له من الأول - لما ضرر به في غير مورد دلالته ، فيكون أول زمان استمرار حكمه بعد زمان دلالته ، فيصح التمسك ب «أوفوا بالعقود» (١) . ولو خصص بخيار المجلس ونحوه ، ولا يصح التمسك به في ما إذا خصص بخيار لا في أوله ، فافهم .

ص: ٢٥٩

٢ - ما لو كان الزمان قيداً للموضوع في العام والخاص وإن كان مفادهما على النحو الثاني ، فلا بد من التمسك بالعام بلا كلام ؛ لكون موضوع الحكم - بلحاظ هذا الزمان - من أفراده ، فله الدلالة على حكمه ، والمفروض عدم دلاله الخاص على خلافه .

٣ - ما لو كان الزمان ظرفاً للعام وقيداً للخاص وإن كان مفاد العام على النحو الأول ، والخاص على النحو الثاني ، فلا مورد للاستصحاب ؛ فإنه وإن لم يكن هناك دلاله أصلاً ، إلا أن انسحاب حكم الخاص إلى غير مورد دلالته ، من إساءة حكم موضوع إلى آخر ، لا استصحاب حكم الموضوع . ولا مجال أيضاً للتمسك بالعام ؛ لما مرّ آنفاً (١) ، فلا بد من الرجوع إلى سائر الأصول .

٤ - ما لو كان الزمان قيداً للعام وظرفاً للخاص وإن كان مفادهما على العكس كان المرجع هو العام ؛ للاقتصار في تخصيصه بمقدار دلاله الخاص . ولكنه لولا دلالته لكان الاستصحاب مرجعاً ؛ لما عرفت من أن الحكم في طرف الخاص قد أخذ على نحو صح استصحابه .

فتأمل تعرف أن إطلاق كلام شيخنا العلامة - أعلى الله مقامه - في المقام نفيًا وإثباتًا ، في غير محله (٢) .

التنبيه الرابع عشر : جريان الاستصحاب مع الظن بالخلاف

الرابع عشر:

المقصود من الشك في الأخبار

الظاهر : أن الشك - في أخبار الباب وكلمات الأصحاب - هو خلاف اليقين ، فمع الظن بالخلاف - فضلاً عن الظن بالوفاق - يجرى الاستصحاب .

ص : ٢٦٠

١-١) في القسم الأول ، عند قوله : لعدم دلاله للعام على حكمه

٢-٢) ملخص كلام الشيخ قدس سره هو التفصيل بين ما إذا كان الزمان قيداً للعام ، فلا يرجع فيه إلى استصحاب حكم الخاص ، بل إلى عموم العام ، وبين ما إذا كان الزمان ظرفاً للعام فلا يرجع فيه إلى العموم ، بل إلى استصحاب حكم الخاص . ومقتضى إطلاق كلامه هو عدم الفرق بين كون الزمان ظرفاً أو قيداً للخاص . انظر فرائد الأصول ٣ : ٢٧٤ .

ويدلّ عليه - مضافاً إلى أنّه كذلك لغه ، كما في الصحاح (١) ، وتعارف استعماله فيه في الأخبار في غير باب - قوله عليه السلام في أخبار الباب: «ولكن تنقضه بيقين آخر» ، حيث إنّ ظاهره أنّه في بيان تحديد ما ينقض به اليقين ، وأنّه ليس إلّا اليقين .

وقوله عليه السلام أيضاً: «لا ، حتّى يستيقن أنّه قد نام» ، بعد السؤال عنه عليه السلام عمّا إذا حرك في جنبه شيء وهو لا يعلم ، حيث دلّ بإطلاقه - مع ترك الاستفصال بين ما إذا أفادت هذه الأماره الظنّ ، وما إذا لم تفد ؛ بداهه أنّها لو لم تكن مفيدة له دائماً لكانت مفيدة له أحياناً - على عموم النفي لصوره الإفاده .

وقوله عليه السلام بعده: «ولا ينقض (٢) اليقين بالشك» (٣) ، أنّ (٤) الحكم في المعنى مطلقاً هو : عدم نقض اليقين بالشك ، كما لا يخفى .

استدلال الشيخ على جريان الاستصحاب مع الظن بالخلاف والجواب عنه وقد استدلّ عليه (٥) أيضاً بوجهين آخرين :

الأول: الإجماع القطعيّ على اعتبار الاستصحاب مع الظنّ بالخلاف ، على تقدير اعتباره من باب الأخبار .

ص : ٢٤١

١-١) الصحاح ٤ : ١٥٩٤ .

٢-٢) أثبتنا الكلمه كما وردت في الروايه و « ر » ومنته الدرايه . وفي غيرها : تنقض .

٣-٣) الظاهر : أنّه سهو من قلمه الشريف ؛ إذ المظنون أنّ مورد استشهاده - كما في كلام الشيخ الأعظم - هو قوله عليه السلام : « ولكن ينقضه بيقين آخر » ؛ فإنّ الظاهر سوقه في مقام بيان حصر ناقض اليقين باليقين . (منته الدرايه ٧ : ٧١٧) .

٤-٤) الصواب : دخول « على » على « أنّ » . (منته الدرايه ٧ : ٧١٧) .

٥-٥) في فرائد الأصول ٣ : ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والوجه الثاني منقول بنصه عنه .

وفيه: أنه لا وجه لدعواه ، ولو سُلم اتفاق الأصحاب على الاعتبار ؛ لاحتمال أن يكون ذلك من جهة ظهور دلالة الأخبار عليه .

الثانى: « أن الظن غير المعتمد : إن علم بعدم اعتباره بالدليل ، فمعناه أن وجوده كعدمه عند الشارع ، وأن كل ما يترتب شرعاً على تقدير عدمه فهو المترتب على تقدير وجوده . وإن كان مما شك في اعتباره ، فمرجع رفع اليد عن اليقين بالحكم الفعلى السابق بسببه إلى نقض اليقين بالشك ، فتأمل جيداً » .

وفيه: أن قضيه عدم اعتباره ؛ - لإلغائه أو لعدم الدليل على اعتباره - لا يكاد يكون إلأعدم إثبات مضمونه (١) به تعبدًا ليرتب عليه آثاره شرعاً ، لا ترتيب آثار الشك مع عدمه ، بل لابد حينئذ في تعيين أن الوظيفة أئى أصل من الأصول العمليّة من الدليل ، فلو فرض عدم دلالة الأخبار معه على اعتبار الاستصحاب ، فلا بد من الانتهاء إلى سائر الأصول بلا شبهه ولا ارتياب . ولعلّه اشير إليه (٢) بالأمر بالتأمل ، فتأمل جيداً .

ص: ٢٦٢

١-١) الأولى : إبداله ب « المظنون به » . (منته الدرايه ٧ : ٧٢٠) .

٢-٢) فى فرائد الأصول ٣ : ٢٨٦ .

إشارة

لا يذهب عليك: أنه لا بد في الاستصحاب من :

بقاء الموضوع .

وعدم أماره معتبره هناك ولو على وفاقه .

فهنا مقامان :

المقام الأول: اعتبار بقاء الموضوع واتحاد المتيقن والمشكوك

إشارة

أنه لا إشكال في اعتبار بقاء الموضوع ، بمعنى اتحاد القضية المشكوكه مع المتيقنه موضوعاً ، كاتحادهما حكماً ؛ ضروره أنه بدونه لا يكون الشك في البقاء ، بل في الحدوث ، ولا رفع اليد عن اليقين في محل الشك نقض اليقين بالشك . فاعتبار البقاء بهذا المعنى لا يحتاج إلى زياده بيان وإقامه برهان .

والاستدلال عليه (١) باستحاله انتقال العرض إلى موضوع آخر ؛ لتقومه بالموضوع وتشخصه به (٢) ، غريب ؛ بداهه أن استحاله حقيقة غير مستلزم لاستحاله تعبداً ، والالتزام بآثاره شرعاً .

وأما بمعنى إحراز وجود الموضوع خارجاً (٣) ، فلا يعتبر قطعاً في جريانه ؛

ص: ٢٦٣

١- (١) كما في فرائد الأصول ٣ : ٢٩٠ - ٢٩١ .

٢- (٢) لا يخفى : أن هذا الاستدلال ... على اعتبار البقاء بالمعنى الآتى - أعنى : إحراز وجود الموضوع - لا بمعنى اتحاد موضوع القضيتين ، فلا يناسب ذكر هذا الكلام هنا ، بل المناسب ذكره بعد قوله : وأما بمعنى إحراز ... (حقائق الأصول ٢ : ٥٢٧) .

٣- (٣) وهو المنسوب إلى صاحب الفصول . انظر الفصول : ٣٨١ وشرح كفايه الأصول للشيخ عبد الحسين الرشتي ٢ : ٢٩٤ .

لتحقّق أركانها بدونها . نعم ، ربما يكون ممّا لا يبدّ منه في ترتيب بعض الآثار ، ففي استصحاب عداله زيد لا يحتاج إلى إحراز حياته لجواز تقليده ، وإن كان محتاجاً إليه في جواز الاقتداء به ، أو وجوب إكرامه ، أو الإنفاق عليه .

هل العبره في الاتحاد بنظر العرف أو الدليل أو العقل ؟

وإنما الإشكال كلّهُ في : أنّ هذا الاتحاد هل هو بنظر العرف ، أو بحسب دليل الحكم ، أو بنظر العقل ؟

فلو كان مناط الاتحاد هو نظر العقل ، فلا مجال للاستصحاب في الأحكام ؛ لقيام احتمال تغيير الموضوع في كلّ مقام شكّ في الحكم ، بزوال بعض خصوصيات موضوعه ؛ لاحتمال دخله فيه ، ويختصّ بالموضوعات ؛ بداهه أنّه إذا شكّ في حياه زيد شكّ في نفس ما كان على يقين منه حقيقةً .

بخلاف ما لو كان بنظر العرف ، أو بحسب لسان الدليل ؛ ضروره أنّ انتفاء بعض الخصوصيات وإن كان موجباً للشكّ في بقاء الحكم ، - لاحتمال دخله في موضوعه - ، إلّا أنّه ربما لا يكون - بنظر العرف ولا في لسان الدليل - من مقوماته :

كما أنّه ربما لا يكون موضوع الدليل بنظر العرف بخصوصه موضوعاً ، مثلاً: إذا ورد : العنب إذا غلى يحرم ، كان العنب بحسب ما هو المفهوم عرفاً هو خصوص العنب ، ولكنّ العرف - بحسب ما يرتكز في أذهانهم ، ويتخلّونه من المناسبات بين الحكم وموضوعه - يجعلون الموضوع للحرمه ما يعمّ الزبيب ، ويرون العنبية والزبيبيه من حالاته المتبادله ، بحيث لو لم يكن الزبيب محكوماً بما حكم به العنب ، كان عندهم من ارتفاع الحكم عن موضوعه ، ولو كان محكوماً به كان من بقائه .

ولا ضير في أن يكون الدليل بحسب فهمهم ، على خلاف ما ارتكز في أذهانهم ، بسبب ما تخلّوه من الجهات والمناسبات ، في ما إذا لم تكن

بمثابه تصلح قرينه على صرفه عما هو ظاهر فيه .

ولا- يخفى: أن النقص وعدمه حقيقة يختلف بحسب الملحوظ من الموضوع ، فيكون نقضاً بلحاظ موضوع ، ولا- يكون بلحاظ موضوع آخر .

فلا بد في تعيين أن المناط في الاتحاد هو الموضوع العرفي أو غيره ، من بيان أن خطاب « لا تنقض » قد سبق بأي لحاظ .

تحقيق المسألة العبره بنظر العرف

فالتحقيق أن يقال : إن قضيه إطلاق خطاب «لا- تنقض» هو أن يكون بلحاظ الموضوع العرفي ؛ لأنه المنساق من الإطلاق في المحاورات العرفيه ، ومنها الخطابات الشرعيه ، فما لم يكن هناك دلالة على أن النهي فيه بنظر آخر غير ما هو الملحوظ في محاوراتهم ، لا محيص (١) عن الحمل على أنه بذاك اللحاظ ، فيكون المناط في بقاء الموضوع هو الاتحاد بحسب نظر العرف ، وإن لم يحرز بحسب العقل ، أو لم يساعده النقل ، فيستصحب مثلاً ما ثبت بالدليل للعنب إذا صار زبيبا ؛ لبقاء الموضوع واتحاد القضيتين عرفاً . ولا يستصحب في ما لا اتحاد كذلك ، وإن كان هناك اتحاد عقلاً ، كما مرّت الإشارة إليه في القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلّي (٢) ، فراجع .

المقام الثاني: اعتبار عدم جريان الأماره المعتبره في مورد الاستصحاب

إشاره

أنه لا- شبهه في عدم جريان الاستصحاب مع الأماره المعتبره في مورده ، وإنما الكلام في أنه للورود ، أو الحكومه ، أو التوفيق بين دليل اعتبارها وخطابه ؟

ص: ٢٦٥

١-١) جواب « فما لم يكن » . والأولى اقترانه بالفاء . (منته الدرايه ٧ : ٧٤٦) .

٢-٢) إذ قال : إلمأَنَّ العرف حيث يرى الإيجاب والاستحباب المتبادلين فردين متباينين ... لم يكن مجال للاستصحاب . راجع الصفحه : ٢٣٣ .

والتحقيق: أنّه للورود؛ فإنّ رفع اليد عن اليقين السابق بسبب أمارهٍ معتبرهٍ على خلافه ليس من نقض اليقين بالشكّ، بل باليقين . وعدمُ رفع اليد عنه مع الأماره على وفقه ليس لأجل أن لا يلزم نقضه به، بل من جهة لزوم العمل بالحجّه .

لا يقال: نعم، هذا لو أخذ بدليل الأماره في مورده، ولكنّه لم لا يؤخذ بدليله، ويلزم الأخذ بدليلها؟

فإنّه يقال: ذلك إنّما هو لأجل أنّه لا محذور في الأخذ بدليلها، بخلاف الأخذ بدليله، فإنّه يستلزم تخصيص دليلها بلا مخصّص (١) إلّاعلى وجهٍ دائر؛ إذ التخصيص به يتوقّف على اعتباره معها، واعتباره كذلك يتوقّف على التخصيص به؛ إذ لولاه لا مورد له معها، كما عرفت آنفاً .

وأما حديث الحكومه (٢): فلا أصل له أصلاً؛ فإنّه لا نظّر لدليلها إلى مدلول دليله إثباتاً، وبما هو مدلول الدليل، وإن كان دالّاً على إلغائه معها ثبوتاً وواقعاً؛ لمنافاه لزوم العمل بها مع العمل به لو كان على خلافها، كما أنّ قضيه دليله إلغاؤها كذلك؛ فإنّ كلّاً من الدليلين بصدد بيان ما هو الوظيفة للجاهل، فيطرد كلّ منهما الآخر مع المخالفه، هذا .

مع لزوم اعتباره معها في صوره الموافقه، ولا أظنّ أن يلتزم به القائل بالحكومه، فافهم، فإنّ المقام لا يخلو من دقّه .

وأما التوفيق: فإن كان بما ذكرنا فنعم الاتفاق، وإن كان بتخصيص دليله بدليلها فلا وجه له؛ لما عرفت من أنّه لا يكون مع الأخذ به نقض يقينٍ بشكّ، لا أنّه غير منهيّ عنه مع كونه من نقض اليقين بالشكّ .

ص: ٢٦٦

١-١) الأولى أن يقال: فإنّه يستلزم طرح دليلها بلا مجوّز . (منته الدرايه ٧: ٧٦٦) .

٢-٢) وهو الذي اختاره الشيخ الأعظم في فرائد الأصول ٣: ٣١٤ .

لا بأس ببيان :

النسبة بين الاستصحاب وسائر الأصول العمليّة

وبيان التعارض بين الاستصحابيين :

تقدّم الاستصحاب على الأصول العمليّة بالورود

أمّا الأول: فالنسبة بينه وبينها هي بعينها النسبة بين الأماره وبينه ، فيقدّم عليها ، ولا موردّ معه لها ؛ للزوم محذور التخصيص إلّا بوجهٍ دائرٍ في العكس ، وعدم محذورٍ فيه أصلاً ، هذا في النقلية منها .

وأما العقلية: فلا يكاد يشتهه وجهٌ تقديمه عليها ؛ بداهه عدم الموضوع معه لها ؛ ضروره أنّه إتمام حجّجه وبيانٌ ، ومؤمّنٌ من العقوبه وبه الأمان ، ولا شبهه في أنّ الترجيح به عقلاً صحيح .

تعارض الاستصحابيين وصوره :

١ - استصحاب المتضادين في زمان الامتثال

وأما الثاني: فالتعارض بين الاستصحابيين :

إن كان لعدم إمكان العمل بهما ، بدون علم بانتقاض الحاله السابقه في أحدهما - كاستصحاب وجوب أمرين حَدَثَ بينهما التضادُّ في زمان الاستصحاب - فهو من باب تراحم الواجبين (١)* .

ص: ٢٦٧

١ - ١) (*) فيتحير بينهما إن لم يكن أحد المستصحابين أهمّ ، وإلّا فيتعيّن الأخذ بالأهمّ . ولا مجال لتوهم أنّه لا يكاد يكون هناك أهمّ ؛ لأجل أنّ إيجابهما إنّما يكون من باب واحد ، وهو استصحابهما من دون مزيّه في أحدهما أصلاً ، كما لا يخفى ؛ وذلك لأنّ الاستصحاب إنّما يتبع (١) المستصحب . فكما يثبت به الوجوب والاستحباب ، يثبت به كلّ مرتبه منهما فتستصحب ، فلا تغفل . (منه قدس سره) . - ١) في « ن » : يثبت .

وإن كان مع العلم بانتقاض (١) الحالة السابقه في أحدهما :

فتارةً يكون المستصحب في أحدهما من الآثار الشرعيه لمستصحب الآخر (٢) ، فيكون الشكُّ فيه مسبباً عن الشكِّ فيه ، كالشكِّ في نجاسه الثوب المغسول بماءٍ مشكوك الطهاره وقد كان طاهراً ، وأخرى لا يكون كذلك .

٢ - استصحاب السبب والمسبب

فإن كان أحدهما أثراً للآخر ، فلا مورد إلا للاستصحاب في طرف السبب ؛ فإنَّ الاستصحاب في طرف المسبب موجبٌ لتخصيص الخطاب ، وجوازِ نقض اليقين بالشكِّ في طرف السبب بعدم ترتيب أثره الشرعي ، فإنَّ من آثار طهاره الماء طهاره الثوب المغسول به ورفع نجاسته ، فاستصحاب نجاسه الثوب نقضٌ لليقين بطهارته ، بخلاف استصحاب طهارته ؛ إذ لا يلزم منه نقض يقين بنجاسه الثوب بالشكِّ ، بل باليقين بما هو رافعٌ لنجاسته ، وهو غسله بالماء المحكوم شرعاً بطهارته .

وبالجملة: فكلُّ من السبب والمسبب وإن كان مورداً للاستصحاب ، إلا أنَّ الاستصحاب في الأوّل بلا محذور ، بخلافه في الثاني ، ففيه محذور التخصيص بلا وجه إلا بنحوٍ محال ، فاللازم الأخذ بالاستصحاب السببي (٣) .*

ص: ٢٤٨

- ١- (١) حقّ العبارة: « وإن كان للعلم بانتقاض ... » . راجع منته الدرايه ٧: ٧٨٢ .
- ٢- (٢) التعبير لا- يخلو عن مسامحه ؛ لأنَّ المستصحب في الشك المسببي هو بقاء النجاسه مثلاً ، وواضحٌ أنَّه ليس من آثار المستصحب السببي ، وهو طهاره الماء . انظر - للتوضيح - منته الدرايه ٧: ٧٨٣ .
- ٣- (٣) (*) وسرّ ذلك : أنَّ رفع اليد عن اليقين في مورد السبب يكون فرداً لخطاب « لا تنقض اليقين » ، ونقضاً لليقين بالشكِّ مطلقاً بلا- شكِّ ، بخلاف رفع اليد عن اليقين في مورد المسبب ، فإنَّه إنّما يكون فرداً له إذا لم يكن حكم حرمة النقض يعمّ النقض في مورد السبب ، وإلا لم يكن بفردٍ له ؛ إذ حينئذٍ يكون من نقض اليقين باليقين ؛ ضروره أنَّه يكون رفع اليد عن نجاسه الثوب المغسول بماءٍ محكوم بالطهاره شرعاً باستصحاب طهارته ؛ لليقين بأنَّ كلَّ ثوب نجس يغسل بماء كذلك يصير طاهراً شرعاً . وبالجملة: من الواضح - لمن له أدنى تأمل - أنَّ اللازم في كلِّ مقام كان للعام فردٌ مطلق ، وفردٌ كان فرديته له معلقه على عدم شمول حكمه لذاك الفرد المطلق - كما في المقام - أو كان هناك عامان ، كان لأحدهما فردٌ مطلق ، وللآخر فردٌ كانت فرديته معلقه على عدم شمول حكم ذاك العام لفرد المطلق - كما هو الحال في الطرق في مورد الاستصحاب - هو الالتزام بشمول حكم العام لفرد المطلق ، حيث لا- مخصّص له ، ومعه لا- يكون فرد آخر يعمّه أو لا- يعمّه . ولا- مجال لأن يلتزم بعدم شمول حكم العام للفرد المطلق ، ليشمل حكمه لهذا الفرد ، فإنَّه يستلزم التخصيص بلا وجه ، أو بوجهٍ دائر ، كما لا يخفى على ذوى البصائر . (منه قدس سره) .

نعم ، لو لم يجر هذا الاستصحاب بوجهٍ لكان الاستصحاب المسببى جارياً ؛ فإنه لا محذور فيه حينئذٍ مع وجود أركانه وعموم خطابه .

٣ - استصحاب العرضيين مع العلم بانتقاض أحدهما و

٣ - استصحاب العرضيين مع العلم بانتقاض أحدهما و (١)

إن لم يكن المستصحب في أحدهما من الآثار للآخر ، فالأظهر جريانها في ما لم يلزم منه محذور المخالفه القطعيه للتكليف الفعلى المعلوم إجمالاً ؛ لوجود المقتضى إثباتاً (٢) ، وفقد المانع عقلاً :

ص: ٢٦٩

١- ١) فى الأصل سقط من هنا إلى بدايه المقصد الثامن .

٢- ٢) تعريض بما أفاده الشيخ الأعظم من قصور دليل الاستصحاب إثباتاً عن شموله لأطراف العلم الإجمالى ، بتقريب : أن مقتضى عموم « لا- تنقض » حرمة نقض اليقين بالشك مطلقاً ، وإن كان مقروناً بالعلم الإجمالى ، ومقتضى « انقضه بيقين آخر » وجوب نقضه بيقين آخر ولو كان إجمالياً ، فيقع التعارض بين الصدر والذيل ، فإذا علم إجمالاً بنجاسه أحد إنائين كانا طاهرين ، فقد علم بانتقاض الطهاره فى أحدهما ، ولا وجه لجريان الاستصحاب فى كليهما ؛ للمناقضه مع اليقين بنجاسه أحدهما إجمالاً ، مناقضه السلب الكلى للايجاب الجزئى ، ولا فى أحدهما المعين ؛ لكونه بلا مرجح ، ولا فى غير المعين ؛ لأنه ليس للعام فرد آخر غير الفردين المتشخصين فى الخارج . (منته الدرأيه ٧ : ٧٩٦) ، وراجع فرائد الأصول ٣ : ٤١٠ وحقائق الأصول ٢ : ٥٤٥ .

أما وجود المقتضى: فلإطلاق الخطاب (١) وشموله للاستصحاب في أطراف المعلوم بالإجمال؛ فإن قوله عليه السلام - في ذيل بعض أخبار الباب - : «ولكن تنقض اليقين باليقين» (٢) لو سئل أنه يمنع عن شمول قوله عليه السلام - في صدره - : «لا تنقض (٣) اليقين بالشك» لليقين والشك في أطرافه؛ للزوم المناقضة في مدلوله؛ ضرورة المناقضة بين السلب الكلي والإيجاب الجزئي، إلما أنه لا يمنع عن عموم النهي في سائر الأخبار - ممّا ليس فيه الذيل - وشموله لما في أطرافه؛ فإنّ إجمال ذاك الخطاب لذلك لا يكاد يسرى إلى غيره ممّا ليس فيه ذلك .

وأما فقد المانع: فلأجل أنّ جريان الاستصحاب في الأطراف لا يوجب إلّا المخالفه للالتزاميه، وهو ليس بمحذور، لا شرعاً ولا عقلاً .

ومنه قد انقده: عدم جريانه في أطراف العلم بالتكليف فعلاً أصلاً، ولو في بعضها؛ لوجوب الموافقه القطعيه له عقلاً، ففي جريانه لا محاله يكون محذور المخالفه القطعيه أو الاحتماليه، كما لا يخفى .

ص: ٢٧٠

١-١) الأولى: تبديل الإطلاق بالعموم، كما سيأتي في قوله: «عن عموم النهي»، ووجه شموله: هو وقوع جنس اليقين في حيز النهي. (منته الدرأيه ٧: ٧٩٧).

٢-٢) في «ر»: ولكن تنقض الشك باليقين. وفي صحيحه زواره الأولى: ولكنّه ينقضه بيقين آخر، وفي صحيحته الثالثه: ولكنّه ينقض الشك باليقين .

٣-٣) في الحديث: لا ينقض .

تقديم بعض القواعد على الاستصحاب

لا يخفى : أنّ مثل قاعده التجاوز في حال الاشتغال بالعمل ، وقاعده الفراغ بعد الفراغ عنه ، وأصالة صحّحه عمل الغير ... إلى غير ذلك من القواعد المقرّره في الشبهات الموضوعيّة - إلّا القرعه - تكون مقدّمه على استصحاباتها المقتضيه لفساد ما شكّ فيه من الموضوعات ؛ لتخصيص دليلها (١) بأدلتها .

وكون النسبه بينه وبين بعضها عموماً من وجه ، لا يمنع عن تخصيصه بها بعد الإجماع على عدم التفصيل بين مواردّها ، مع لزوم قلّه المورد لها جدّاً ، لو قيل بتخصيصها بدليلها (٢) ؛ إذ قلّ موردّها منها لم يكن هناك استصحابٌ على خلافها ، كما لا يخفى .

تقديم الاستصحاب على القرعه

وأما القرعه: فالاستصحاب في موردّها يقدم عليها ؛ لأخصّيّه دليله من دليلها ؛ لاعتبار سبق الحاله السابقه فيه دونها .

واختصاصها بغير الأحكام إجماعاً ، لا يوجب الخصوصيّة في دليلها بعد عموم لفظها (٣) لها ، هذا .

ص: ٢٧١

١-١) في « ر » ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه : دليله .

٢-٢) في « ر » ، حقائق الأصول ومنتها الدرايه : بدليله .

٣-٣) في عبارته مسامحه ؛ إذ المقصود عموم الألفاظ الوارده في دليل القرعه من « المشكل » و « المشتبه » و « المجهول » . (منتها الدرايه ٧ : ٨١١) .

مضافاً إلى وَهْنِ دليها بكثرة تخصيصه ، حتى صار العمل به في موردٍ محتاجاً إلى الجبر بعمل المعظم - كما قيل (١) - وقوّه دليته بقوّه تخصيصه بخصوص دليل .

لا- يقال: كيف يجوز تخصيص دليلها بدليله؟ وقد كان دليلها رافعاً لموضوع دليته ، لا لحكمه ، وموجباً لكون نقض اليقين باليقين بالحجّه على خلافه ، كما هو الحال بينه وبين أدلّه سائر الأمارات ، فيكون - هاهنا أيضاً - من دوران الأمر بين التخصيص - بلا وجهٍ غيرِ دائرٍ - والتخصّص .

فإنّه يقال: ليس الأمر كذلك ؛ فإنّ المشكوك ممّا كانت له حاله سابقه ، وإن كان من « المشكل » و « المجهول » و « المشتبه » بعنوانه الواقعيّ ، إلماً أنّه ليس منها بعنوان ما طرأ عليه من نقض اليقين بالشكّ ، والظاهر من دليل القرعه أن يكون منها بقول مطلق ، لا في الجملة ، فدليل الاستصحاب الدالّ على حرمة النقض - الصادق عليه حقيقةً - ، رافع لموضوعه أيضاً ، فافهم .

فلا بأس برفع اليد عن دليلها عند دوران الأمر بينه وبين رفع اليد عن دليله ؛ لو هن عمومها (٢) وقوّه عمومه ، كما أشرنا إليه آنفاً .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على محمد وآله باطناً وظاهراً .

ص: ٢٧٢

١- ١) في الفصول: ٣٦٢ ، وفرائد الأصول ٣: ٣٨٦ .

٢- ٢) لا مناسبه بين التعليل والمعلّل ، بل لابدّ من التعليل برافعيه دليل الاستصحاب لموضوع دليل القرعه . راجع منته الدرايه ٧:

المقصد الثامن: في تعارض الأدلّة والأمارات

إشاره

ص: ٢٧٣

تعريف المصنّف للتعارض

التعارض هو: تنافي الدليلين أو الأدلّه - بحسب الدلاله ومقام الإثبات - على وجه التناقض أو التضادّ حقيقهً ، أو عرَضاً ، بأن علم بكذب أحدهما إجمالاً ، مع عدم امتناع اجتماعهما أصلاً (١).

خروج موارد الجمع الدلالي عن التعارض :

١ - الحكومه

وعليه ، فلا تعارض بينهما بمجرد تنافي مدلولهما (٢) ، إذا كان بينهما حكمه رافعه للتعارض والخصومه ، بأن يكون أحدهما قد سبق ناظراً إلى بيان كميّه ما أريد من الآخر ، مقدّمًا كان أو مؤخراً (٣).

ص: ٢٧٥

-
- ١-١) يعنى : « لا عقلاً ولا شرعاً » ، لكنّه على هذا التعميم يخرج عن التعارض موضوعاً وحكماً ، فالأولى : إسقاط كلمه « أصلاً » أو إبدالها ب « عقلاً » حتى تندرج صورته العلم الإجمالي في باب التعارض حكماً . (منته الدرايه ٨ : ٢٢) .
- ٢-٢) تعريض بتعريف المشهور للتعارض بأنّه التنافي بين مدلولي الدليلين . انظر القوانين ٢ : ٢٧٦ ، وفرائد الأصول ٤ : ١١ .
- ٣-٣) تعريض - كما صرّح به في تعليقه على الفرائد : ٢٥٦ - بالشيخ الأعظم ، حيث يظهر من عبارته اعتبار تقدّم زمان دليل المحكوم على الدليل الحاكم . راجع فرائد الأصول ٤ : ١٣ .

إشاره

أو كانا على نحوٍ إذا عُرِضا على العرف وفق بينهما بالتصريف في خصوص أحدهما ، كما هو مطردٌ في مثل الأدله المتكفله لبيان (١) أحكام الموضوعات بعناوينها الأولى ، مع مثل الأدله النافيه للعسر والجرح والضرر والإكراه والاضطرار ، مما يتكفل لأحكامها (٢) بعناوينها الثانويه ؛ حيث يقدم في مثلهما الأدله النافيه ، ولا تلاحظ النسبه بينهما أصلاً (٣) ، ويتفق في غيرهما ، كما لا يخفى .

أو بالتصريف فيهما ، فيكون مجموعهما قرينه على التصريف فيهما ، أو في أحدهما المعين ولو كان من الآخر أظهر (٤) .

تقدم الأمارات على الأصول الشرعيه بالورود لا بالحكمه

ولذلك تُقدم الأمارات المعتبره على الأصول الشرعيه ؛ فإنه لا يكاد يتحير أهل العرف في تقديمها عليها بعد ملاحظتهما ، حيث لا يلزم منه محذورٌ تخصيصاً أصلاً . بخلاف العكس ، فإنه يلزم منه (٥) محذور التخصيص بلا وجه ، أو بوجهٍ دائر ، كما أشرنا إليه في أواخر الاستصحاب (٦) .

ص : ٢٧٦

١- (١) الأولى : بيان . (٢) الأولى : بأحكامها .

٢- (٢)

٣- (٣) إشاره إلى الرد على الشيخ الأنصاري القائل بحكمه الأدله النافيه للضرر و ... على أدله الأحكام الأولى . راجع فرائد الأصول ٢ : ٤٦٢ - ٤٦٣ .

٤- (٤) أثبتنا ما في « ر » ومنته الدرايه ، وفي الأصل ، « ن » ، « ق » و « ش » : « ولو كان الآخر أظهر » . وقال المحقق المشكيني : لا يخفى أن حق العبارة حذف كلمه « الآخر » أو تبديل كلمه « أظهر » بكلمه « أضعف » . كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٥ : ١٢٣ . وفي حقائق الأصول : « لو كان الآخر أظهر » . يراجع للتوضيح منته الدرايه ٨ : ٣٧ - ٣٨ .

٥- (٥) في « ش » : يلزم فيه .

٦- (٦) في المقام الثاني من تتمه بحث الاستصحاب في الصفحه : ٢٦٦ حيث قال : فإنه يقال : ذلك إنما هو لأجل أنه لا محذور في الأخذ بدليلها

وليس وجه تقديمها حكومتها على أدلتها ؛ لعدم كونها ناظرةً إلى أدلتها بوجه (١).

وتعريضها لبيان حكم موردها (٢) لا- يوجب كونها ناظرةً إلى أدلتها وشارحه لها ، وإلا كانت أدلتها أيضاً دالةً - ولو (٣) بالالتزام - على أنّ حكم مورد الاجتماع فعلاً- هو مقتضى الأصل لا- الأماره ، وهو مستلزم عقلاً نفى ما هو قضيه الأماره ، بل (٤) ليس مقتضى حجيتها إلانفَى ما قضيته عقلاً من دون دلالة عليه لفظاً ؛ ضروره أنّ نفس الأماره لا دلالة لها (٥) إلأعلى الحكم الواقعي ، وقضيه حجيتها ليست إللزوم العمل على وفقها شرعاً ، المنافي عقلاً للزوم العمل على خلافه (٦) ، وهو قضيه الأصل ، هذا .

ص: ٢٧٧

-
- ١-١) ردُّ لما أفاده الشيخ الأنصاري من حكمه الأمارات على الأصول الشرعيه . راجع فرائد الأصول ٤ : ١٣ .
- ٢-٢) أيضاً إشاره إلى مقاله الشيخ في المقام : وضابط الحكومه أن يكون أحد الدليلين بمدلوله اللفظي متعرضاً لحال الدليل الآخر . (المصدر) .
- ٣-٣) الظاهر : زياده كلمه « ولو » ؛ لأنها وصلية وتدلّ على فرد خفي ، والمفروض انحصار الدلاله هنا في فرد واحد ، وهو الالتزاميه . (منته الدرايه ٨ : ٤٤) .
- ٤-٤) الظاهر : أنّ الأولى تبديل « بل » ب « إذ » ؛ لأنّ السياق يقتضى عليه « بل ليس مقتضى حجيتها ... » لقوله : « لا يوجب كونها ناظره ... » (منته الدرايه ٨ : ٤٤) .
- ٥-٥) في الأصل وعموم الطبعات : « له » . والصحيح ما أدرجناه من نسخه في هامش « ش » . وفي منته الدرايه ٨ : ٤٧ - تعليقاً على ما أثبت في المتن من التذكير في الضمير - : الصناعه تقتضى تأنيته .
- ٦-٦) الأولى : تأنيث الضمير ؛ لرجوعه - كرجوع ضميري « حجيتها » ، « وفقها » - إلى الأماره . (منته الدرايه ٨ : ٤٧) .

مع احتمال أن يقال: إنه ليس قضيه الحجّيه شرعاً إلّالزوم العمل على وفق الحجّه عقلاً ، وتنجز الواقع مع المصادفه ، وعدم تنجزه فى صورته المخالفه .

وكيف كان (١) ، ليس مفاد دليل الاعتبار هو وجوب إلغاء احتمال الخلاف تعديداً (٢) كى يختلف الحال ، ويكون مفاده فى الأماره نفى حكم الأصل ، حيث إنّه حكم الاحتمال (٣) ؛ بخلاف مفاده فيه ؛ لأجل أنّ الحكم الواقعى ليس حكم احتمال خلافه ، كيف ؟ وهو حكم الشكّ فيه واحتماله .
فافهم وتأمل جيداً .

فانقح بذلك : أنّه لا يكاد ترتفع غائله المطارده والمعارضه بين الأصل والأماره إلّابما أشرنا سابقاً وآناً (٤) ، فلا تغفل . هذا .

٣ - حمل الظاهر على الأظهر

ولا- تعارض أيضاً إذا كان أحدهما قرينه على التصرف فى الآخر ، كما فى الظاهر مع النصّ أو الأظهر ، مثل العامّ والخاصّ والمطلق والمقيّد ، أو مثلهما ممّا

ص: ٢٧٨

١- ١) لا- يخفى : أنّه لم يقدّم إشاره إلى هذا الوجه ، فلا- يناسب التعبير بقوله : « وكيف كان » . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٥ : ١٢٧) .

٢- ٢) جواب عمّا أفاده الشيخ فى أواخر الاستصحاب فى وجه حكومه الأمارات على الاستصحاب ؛ حيث قال : إذا قال الشارع : إعمل بالبينه فى نجاسه الثوب ، والمفروض أنّ الشكّ موجود مع قيام البينه على نجاسه الثوب ، فالشارع جعل الاحتمال المخالف للبينه كالعدم . (فرائد الأصول ٣ : ٣١٥) .

٣- ٣) فى « ش » : حكم الاختلاف .

٤- ٤) المراد من السابق : ما تقدّم فى مبحث الاستصحاب فى الصفحه : ٢٦٥ ؛ إذ قال : « لا شبهه فى عدم جريان الاستصحاب مع الأماره المعبره ... والتحقيق أنه للورود » ، ومن الآنف : قوله : « ولذلك تقدّم الأمارات ... » .

كان أحدهما نصّاً أو أظهر ؛ حيث إنّ بناء العرف على كون النصّ أو الأظهر قرينه على التصرف في الآخر .

وبالجملة: الأدلّه في هذه الصور وإن كانت متنافيه بحسب مدلولاتها ، إلّا أنّها غير متعارضه ؛ لعدم تنافيهما في الدلاله وفي مقام الإثبات ، بحيث تبقى أبناء المحاوره متحيّره ، بل (١) بملاحظه المجموع أو خصوص بعضها ، يتصرف في الجميع أو في البعض عرفاً ، بما ترتفع به المنافاه التي تكون في البين .

ولا فرق فيها (٢) بين أن يكون السند فيها قطعياً ، أو ظئياً ، أو مختلفاً ، فيقدّم النصّ أو الأظهر - وإن كان بحسب السند ظئياً - على الظاهر ، ولو كان بحسبه قطعياً .

وإنّما يكون التعارض في غير هذه الصور ، ممّا كان التنافي فيه بين الأدلّه بحسب الدلاله ومرحله الإثبات .

وإنّما يكون التعارض بحسب السند (٣) ، في ما إذا كان كلّ واحد منها قطعياً دلالةً وجهه ، أو ظئياً في ما إذا لم يمكن (٤) التوفيق بينها ، بالتصرف

ص : ٢٧٩

١-١) سوق العبارة يقتضى إبدال « بل » ب « إذ » ؛ لأنّ الظاهر أنّه في مقام تعليل عدم المنافاه في مقام الإثبات بين الدليلين ، لا في مقام الترقى من عدم المنافاه في مقام الإثبات إلى مطلب آخر . (منته الدرايه ٨ : ٥٧) .

٢-٢) لا يخلو من تعريض بمقاله الشيخ الأعظم ؛ حيث فضل بين صورته قطعيه سند الخاص ودلالته ، وظئيتهما ، وقطعيه الدلاله وظئيه صدوره . انظر - للتوضيح - فرائد الأصول ٤ : ١٥ - ١٧ ، ومنته الدرايه ٨ : ٥٨ - ٥٩ .

٣-٣) هذه العبارة تكرر لسابقتها ، فالأولى : الاقتصار عليها وترك السابقة ؛ لكونها أبسط وأوفى في بيان المقصود منها . (نهايه النهايه ٢ : ٢٤٦) .

٤-٤) أدرجنا ما هو المحتمل قوياً في الأصل ، وفي طبعته : يكن .

فى البعض أو الكل ؛ فإنه حينئذٍ لا معنى للتعبير بالسند فى الكل ؛ إما للعلم بكذب أحدهما (١) ، أو لأجل أنه لا معنى للتعبير بصورها مع إجمالها (٢) ، فىقع التعارض بين أدله السند حينئذٍ ، كما لا يخفى .

فصل مقتضى الأصل الأولى فى المتعارضين

الأصل الأولى بناءً على الطريقيه: التساقط

التعارض وإن كان لا يوجب إلسقوط أحد المتعارضين عن الحجّيه رأساً ؛ - حيث لا يوجب إلسعلم بكذب أحدهما ، فلا يكون هناك مانع عن حجّيه الآخر (٣) - ، إلا أنه حيث كان بلا تعيين ولا عنوان واقعاً ، - فإنه لم يعلم كذبه إلا كذلك ، واحتمال كون كل منهما كاذباً (٤) - ، لم يكن واحد منهما بحجّيه فى

ص : ٢٨٠

- ١-١) وحده السياق تقتضى إفراد ضمير « أحدهما » كغيره من الضمائر لا تثنيه . (منته الدرايه ٨ : ٦٢) .
- ٢-٢) لا يلزم الإجمال على مذاقه من أن القرائن المنفصله لا تخلّ بالظهور ، وإنما تذهب بالحجّيه ، فالأولى أن يقال : أو لأجل أنه لا معنى للتعبير بصورها مع وجوب طرح بعضها ؛ لعدم إمكان الأخذ بأطراف المعارضه جميعاً . (نهايه النهايه ٢ : ٢٤٦) .
- ٣-٣) الأولى : أن يقال : « رافع لمقتضى حجّيه الآخر » أو « لما يقتضى حجّيه الآخر » ؛ ضروره أنه قدس سره يذكر بعد ذلك مانع الحجّيه فى المدلول المطابقى لكلّ من المتعارضين ، فالعلم الإجمالى مانع عن حجّيه الآخر ، وليس رافعاً لمقتضيتها . (منته الدرايه ٨ : ٦٨) .
- ٤-٤) لا- يخفى عدم صحّه تركيبه النحوى ، والأولى أن يقول : وإن احتمل كذب كل واحد فى نفسه . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكينى ٥ : ١٤٣) .

خصوص مؤداه ؛ لعدم التعيين (١) في الحجّه أصلاً (٢) ، كما لا يخفى .

نفي الثالث بأحد المتعارضين

نعم ، يكون نفي الثالث بأحدهما ؛ لبقائه على الحجّيه وصلاحيته - على ما هو عليه من عدم التعيين (٣) - لذلك ، لا بهما (٤) .
هذا بناءً على حجّيه الأمارات من باب الطريقيه - كما هو كذلك - ؛ حيث لا يكاد يكون حجّه طريقاً إلّما احتمال إصابته ، فلا محاله كان العلم بكذب أحدهما مانعاً عن حجّيته (٥) .

الأصل الأوّل بناءً على السبب

التفصيل بحسب المحتملات في حجّيه الأماره

وأما بناءً على حجّيتها من باب السبب ، فكذلك لو كان الحجّه هو خصوص ما لم يُعلم كذبه (٦) ، بأن لا يكون المقتضى للسبب فيها إلّما فيه ، كما هو المتيقّن من دليل اعتبار غير السند منها ، وهو بناء العقلاء على أصالتي الظهور والصدور ، لا للتقيّه ونحوها ؛ وكذا السند ، لو كان دليل اعتباره هو

ص : ٢٨١

-
- ١-١) في حقائق الأصول ومنتها الدرايه : التعيين .
٢-٢) لعلّ الأولى أن يقال : « لعدم شمول دليل الاعتبار لهما مع العلم بكذب أحدهما إجمالاً ، الموجب لعدم شمول دليل حجّيه الخبر لكليهما » ؛ إذ هو المناسب لعدم حجّيه كلّ واحد منهما ، دون تعليل المتن ؛ فإنّه يناسب حجّيه أحدهما لا بعينه . (منته الدرايه ٨ : ٧٠) .
٣-٣) في حقائق الأصول ومنتها الدرايه : التعيين .
٤-٤) الظاهر : أنّ قوله : « لا- بهما » تعريض بمن جعل نفي الثالث مدلول كلا- الخبرين ، لا مدلول أحدهما لا بعينه . (منته الدرايه ٨ : ٧١) . وقد أفاد ذلك أيضاً في حاشيته على الفرائد : ٢٦٦ .
٥-٥) الأولى : إبدال العبارة ب « رافعاً لمقتضى حجّيته » . (منته الدرايه ٨ : ٧٣) .
٦-٦) شروع في الردّ على الشيخ الأعظم القائل باندرج - المتعارضين بناءً على حجّيه الأمارات من باب السبب - مطلقاً في باب التزام ، من دون التفصيل المذكور في المتن . انظر فرائد الأصول ٤ : ٣٧ ومنتها الدرايه ٨ : ٨٥ .

بناؤهم أيضاً ، وظهوره (١) فيه لو كان هو الآيات والأخبار ؛ ضروره ظهورها فيه (٢) ، لو لم نقل بظهورها فى خصوص ما إذا حصل الظنّ منه أو الاطمئنان .

وأما لو كان المقتضى للحجّيه فى كلّ واحدٍ من المتعارضين ، لكان التعارض بينهما من تراحم الواجبين (٣) ، فى ما إذا كانا مؤدّيين إلى وجوب الضدّين ، أو لزوم المتناقضين ، لا- فى ما إذا كان مؤدّى أحدهما حكماً غير إلزامى ، فإنّه حينئذٍ لا يزاحم الآخر ؛ ضروره عدم صلاحيّته ما لا اقتضاء فيه أن يزاحم به ما فيه الاقتضاء .

إلّما أن يقال : بأنّ قضيه اعتبار دليل غير الإلزامى أن يكون عن اقتضاء ، فيزاحم به حينئذٍ ما يقتضى الإلزامى ، ويحكم فعلاً بغير الإلزامى ، ولا يزاحم بمقتضيه (٤) ما يقتضى غير الإلزامى ؛ لكفايه عدم تماميته علّه الإلزامى فى الحكم بغيره .

ص : ٢٨٢

١- ١) لا- يخفى : أنّ عطف « ظهوره » على « المتيقّن » يقتضى أن تكون عبارته هكذا : « وظاهره » ... حتى يصير المعنى : هو المتيقّن من دليل اعتبار السند ، إن كان دليل اعتباره بناؤهم ، وظاهره ، إن كان دليل اعتبار السند : الآيات والأخبار ... وعليه فكلّمه « فيه » مستغنى عنها . (منته الدرايه ٨ : ٨١ - ٨٢) .

٢- ٢) لا يخلو هذا التعليل من المصادره ؛ لوحده المدعى والدليل ... فلعلّ الأولى أن يقال : ضروره انصراف إطلاقها ... إلى ما يوجب الكشف ... (منته الدرايه ٨ : ٨٢) .

٣- ٣) الأولى : تبديله ب « الحكمين » ، ليشمل لزوم المتناقضين ؛ ضروره أنّه ليس من موارد تراحم الواجبين ، بل من تراحم الحكمين ، وإن كان أحدهما عدمياً . (منته الدرايه ٨ : ٨٤) .

٤- ٤) أدرجنا الكلمه كما وردت فى الأصل و « ن » و « ش » . وفى سائر الطبعات : « بمقتضاه » . يراجع منته الدرايه ٨ : ٨٤ .

نعم ، يكون باب التعارض من باب التزاحم مطلقاً ، لو كان قضيه الاعتبار هو لزوم البناء والالتزام بما يؤدى إليه من الأحكام ، لا مجرد العمل على وفقه بلا لزوم الالتزام به .

وكونهما من تزاحم الواجبين حينئذٍ وإن كان واضحاً ؛ - ضروره عدم إمكان الالتزام بحكمين فى موضوع واحد من الأحكام - ،
إلّا أنّه لا دليل - نقلاً ولا عقلاً - على الموافقه الالتزاميه للأحكام الواقعيه ، فضلاً عن الظاهريه ، كما مرّ تحقيقه (١) .

وحكم التعارض بناءً على السببيّه - فى ما كان من باب التزاحم - هو التخيير ، لو لم يكن أحدهما معلوم الأهمّيّه أو محتملها فى
الجملة ، - حسبما فصلناه فى مسأله الضدّ (٢) - ، وإلّا فالتعيين .

وفى ما لم يكن من باب التزاحم هو لزوم الأخذ بما دلّ على الحكم الإلزامي ، لو لم يكن فى الآخر مقتضياً (٣) لغير الإلزامي ،
وإلّا فلا بأس بأخذه والعمل عليه ؛ لما أشرنا إليه - من وجهه - آنفاً ، فافهم .

الإشكال على قاعده « أن الجمع مهما أمكن أولى من الطرح »

هذا هو قضيه القاعده فى تعارض الأمارات ، لا الجمع بينها (٤) بالتصرّف فى أحد المتعارضين أو فى كليهما ، كما هو قضيه ما
يتراءى ممّا قيل (٥) من

ص: ٢٨٣

١-١) فى الأمر الخامس من مباحث القطع .

٢-٢) لم يتقدّم منه قدس سره فى مسأله الضدّ تفصيل ولا إجمال من هذه الحيثيه . (نهايه الدرايه ٦ : ٢٩٧) .

٣-٣) الصواب : «مقتضٍ» بدون الألف والياء ، ليكون اسم «يكن» . (منته الدرايه ٨ : ٩٠) .

٤-٤) فى منته الدرايه : لا الجمع بينهما .

٥-٥) انظر عوالى اللآلى ٤ : ١٣٦ ، وتمهيد القواعد : ٢٨٣ .

«أنَّ الجمع مهماً أمكن أولى من الطرح» ؛ إذ لا دليل عليه في ما لا يساعد عليه العرف ، ممَّا (١) كان المجموع أو أحدهما قرينهُ عرفيَّه على التصرّف في أحدهما بعينه أو فيهما ، كما عرفته في الصور السابقه .

مع أنّ في الجمع كذلك أيضاً طرحاً للأماره أو الأمارتين ؛ ضروره سقوط أصاله الظهور في أحدهما أو كليهما معه .

وقد عرفت (٢) : أنّ التعارض بين الظهورين في ما كان سنداهما قطعيين ، وفي السندين إذا كانا ظنيين .

وقد عرفت (٣) : أنّ قضيه التعارض إنّما هو سقوط المتعارضين في خصوص كلّ ما يؤدّيان إليه من الحكمين ، لا بقاؤهما على الحجّيه بما يتصرّف فيهما أو في أحدهما ، أو بقاء سنديهما عليها كذلك ، بلا دليلٍ يساعد عليه من عقل أو نقل .

توجيه القاعده

فلا- يبعد أن يكون المراد ، من إمكان الجمع هو : إمكانه عرفاً (٤) . ولا- ينافيه الحكمُ بأنّه أولى مع لزومه حينئذٍ وتعيّنه ؛ فإنّ أولويّته من قبيل الأولويّته في أولى الأرحام (٥) ، وعليه لا إشكال فيه ولا كلام .

ص : ٢٨٤

١-١) هذا بيان ل « ما يساعد عليه العرف » لا لما لا يساعد عليه العرف . انظر منته الدرايه ٨ : ٩٣ .

٢-٢) لم يذكر المصنف في الفصل السابق حكم تعارض الدليلين في ما كان سندهما قطعيين ، بل اقتصر على تعارض السندين الظنيين مع قطعيه الدلاله أو الجهه . (منته الدرايه ٨ : ٩٤) .

٣-٣) في أوائل هذا الفصل ، حيث قال : ... لم يكن واحد منهما بحجّه .

٤-٤) يظهر هذا التوجيه من الشيخ الأعظم أيضاً . انظر فرائد الأصول ٤ : ٢٤ .

٥-٥) إشاره إلى الآيه الكريمة : « وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » الأنفال : ٧٥ .

الأصل: عدم سقوط كلا المتعارضين

ولزوم الأخذ بأحدهما

لا- يخفى: أنّ ما ذكر من قضيه التعارض بين الأمارات ، إنّما هو بملاحظه القاعده في تعارضها ، وإلّا فربما يدعى الإجماع (١) على عدم سقوط كلا المتعارضين في الأخبار ، كما اتفقت عليه كلمه غير واحد من الأخبار (٢) .

لزوم الأخذ بالراجح في دوران الحجّيه بين التعيين والتخيير

ولا- يخفى: أنّ اللازم في ما إذا لم تنهض حجّة على التعيين أو التخيير بينهما ، هو الاقتصار على الراجح منهما ؛ للقطع بحجّيته - تخييراً أو تعييناً - ، بخلاف الآخر ؛ لعدم القطع بحجّيته ، والأصل عدم حجّيته ما لم يقطع بحجّيته ، بل ربما ادعى الإجماع (٣) أيضاً على حجّيه خصوص الراجح (٤) .

الاستدلال بالأخبار على عدم سقوط المتعارضين ولزوم الأخذ بأحدهما

واستدلّ عليه بوجوه أخر ، أحسنها الأخبار .

وهي (٥) على طوائف:

ص: ٢٨٥

١- ١) قال صاحب المعالم: « لا نعرف في ذلك من الأصحاب مخالفاً » . المعالم : ٢٥٠ .

٢- ٢) في « ر » : الأخبار .

٣- ٣) لو تمّ فهو من الأدلّه الاجتهاديه ، ولا- وجه لذكره في مقام تأسيس الأصل ، ولذا ذكره في ما بعد في عداد الأدلّه الاجتهاديه . راجع كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٥ : ١٦٧ .

٤- ٤) قال العلّامة الحلّي: « ولأنّ الإجماع من الصحابه وقع على ترجيح بعض الأخبار على البعض » . مبادئ الوصول: ٢٣٢ ، وانظر فرائد الأصول ٤ : ٤٨ .

٥- ٥) في الضمير استخدام ؛ إذ المراد من الأخبار هي أخبار الترجيح المدعى دلالتها عليه ، والمراد من الضمير : مطلق الأخبار الوارده في مقام العلاج ، أعمّ منها ومن أخبار التخيير والتوقف والاحتياط . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٥ : ١٦٧) . وانظر حقائق الأصول ٢ : ٥٦٤ ومنتها الدرايه ٨ : ١٠١ .

منها: ما دلّ على التخيير على الإطلاق .

كخبر الحسن بن الجهم عن الرضا عليه السلام ، قلت: يجيئنا الرجلان - وكلاهما ثقة - بحديثين مختلفين ، ولا يُعلم (١) أيهما الحقّ؟ قال: « فإذا لم يُعلم (٢) فموسّع عليك بأيّهما أخذت » (٣) .

□
وخبر الحارث بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام : « إذا سمعتَ من أصحابك الحديث وكلّهم ثقةً ، فموسّع عليك حتّى ترى القائم فتردّ عليه (٤) » (٥) .

□
ومكاتبه عبد الله بن محمّد إلى أبي الحسن عليه السلام : اختلف أصحابنا فى رواياتهم عن أبي عبد الله عليه السلام فى ركعتى الفجر ، فروى بعضهم: صلّ (٦) فى المحمّل ، وروى بعضهم: لا تصلّها (٧) إلّاعلى الأرض (٨) ، فوقع عليه السلام : « موسّع عليك بأيّ عملة » (٩) .

ص: ٢٨٦

١-١) كذا فى طبعات الكتاب ، وفى المصدر : ولا نعلم .

٢-٢) كذا فى طبعات الكتاب ، وفى المصدر : لم تعلم .

٣-٣) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٢١ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤٠ .

٤-٤) كذا فى الاحتجاج - المصدر الذى نُقل عنه الحديث فى وسائل الشيعة - وأصل الكتاب وطبعاته ، وفى وسائل الشيعة : تردّ إليه .

٥-٥) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٢٢ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤١ .

٦-٦) فى المصدر : صلّها .

٧-٧) فى المصدر : لا تصلّها .

٨-٨) أدرجنا ما فى المصدر ، وفى الكتاب وطبعاته : إلّافى الأرض .

٩-٩) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٢٢ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤٤ .

ومكاتبه الحميرى إلى الحجّه عليه السلام ... إلى أن قال فى الجواب عن ذلك حديثان ... إلى أن قال عليه السلام : «وبأيهما أخذت من باب التسليم كان صواباً» (١) ... إلى غير ذلك من الإطلاقات (٢) .

ومنها: ما دلّ على التوقّف مطلقاً (٣) .

ومنها: ما دلّ على الأخذ بما هو (٤) الحائظ منها (٥) .

ومنها: ما دلّ على الترجيح بمزايا مخصوصه ومرجّحات منصوصه - من مخالفه القوم ، وموافقه الكتاب والسنة ، والأعدائيه ، والأصدقيه ، والأفقيّه ، والأورعيّه ، والأوثقيّه ، والشهره - ، على اختلافها فى الاقتصار على بعضها ، وفى الترتيب بينها (٦) .

ص: ٢٨٧

١-١) وسائل الشيعة ٢٧ : ١٢١ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٣٩ .

٢-٢) انظر وسائل الشيعة ٢٧ : ١٠٨ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديثان ٥ و ٦ ، ومستدرک الوسائل ١٧ : ٣٠٦ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ١٢ .

٣-٣) انظر السرائر (المستطرفات) ٣ : ٥٨٤ ، ووسائل الشيعة ٢٧ : ١٢٠ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٣٧ ، ومستدرک الوسائل ١٧ : ٣٠٣ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٢ .

٤-٤) أثبتنا العبارة كما وردت فى « ر » . وفى غيرها : ما دلّ على ما هو

٥-٥) انظر مستدرک الوسائل ١٧ : ٣٠٣ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٢ ، ولا توجد روايه أخرى تدلّ على الاحتياط فى خصوص المتعارضين ، بل هذه الروايه الوحيدة تأمر بالاحتياط بعد عدم المرجّح ، لا مطلقاً ، فالتعبير عنها ب « الطائفة » مسامحه . راجع منته الدرايه ٨ : ١١٧ وحقائق الأصول ٢ : ٥٦٥ .

٦-٦) انظر الكافى ١ : ٦٧ - ٦٨ ، عيون أخبار الرضا ١ : ٢٣ - ٢٤ ، ووسائل الشيعة ٢٧ : ١٠٦ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفه وكيفيه العمل بها .

اختلاف الأنظار في وجوب الترجيح ولزوم الاقتصار على المرجحات المنصوصه

ولأجل اختلاف الأخبار ، اختلفت الأنظار :

فمنهم من أوجب الترجيح بها ، مقتدين بأخباره إطلاقاتٍ التخير .

وهم بين من اقتصر على الترجيح بها (١) ، ومن تعدى منها إلى سائر المزايا (٢) ، الموجه لأقوائيه ذى المزيه وأقربيته - كما صار إليه شيخنا العلامة (٣) (أعلى الله مقامه) - ، أو المفيده للظن ، كما ربما يظهر من غيره (٤) .

قصور المقبوله والمرفوعه عن إفاده وجوب الترجيح

فالتحقيق أن يقال: إنَّ أجمَعَ خبرٍ للمزايا المنصوصه في الأخبار هو المقبوله والمرفوعه ، مع اختلافهما وضعف سند المرفوعه جداً (٥) .

والاحتجاج بهما (٦) على وجوب الترجيح في مقام الفتوى لا- يخلو عن إشكال ؛ لقوه احتمال اختصاص الترجيح بها بمورد الحكومه ، لرفع المنازعه وفصل الخصومه ، كما هو مورد هما (٧) ، ولا وجه معه للتعدى منه إلى غيره ، كما لا يخفى .

ص: ٢٨٨

١-١) وهو ما يظهر من كلمات بعض المحدّثين . انظر الحدائق الناضره ١ : ٩٠ .

٢-٢) وهو المنسوب إلى جمهور المجتهدين ، كما في فرائد الأصول ٤ : ٧٥ .

٣-٣) في فرائد الأصول ٤ : ٧٥ - ٧٨ ، وكذا صاحب الفصول في فصوله : ٤٤٣ .

٤-٤) كالمحقق القمي في القوانين ٢ : ٢٩٩ والسيد الطباطبائي في مفاتيح الأصول : ٦٨٨ .

٥-٥) إذ لم يروها إلا ابن أبي جمهور عن العلامة ؛ مرفوعاً إلى زراره . (حقائق الأصول ٢ : ٥٦٦) .

٦-٦) كذا في الأصل وطبعاته ، والصواب : أفراد الضمير ؛ لاختصاص الإشكال - الذي ذكره بقوله : « والاحتجاج » - بالمقبوله

، وأما المرفوعه فليس فيها ذكر عن الخصومه ورفع المنازعه . انظر : منته الدرايه ٨ : ١٣٠ وكفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٥

: ١٧٣ .

٧-٧) الحقّ : - على ما أوضحناه في التعليقه السابقه - أفراد الضمير ؛ ليرجع إلى المقبوله . انظر منته الدرايه ٨ : ١٣٢ .

ولا- وجه لدعوى تنقيح المناط ، مع ملاحظه أنّ رفع الخصومه بالحكومه فى صورته تعارض الحكّمين ، وتعارض ما استندا (١) إليه من الروايتين ، لا يكاد يكون إلّا بالترجيح ، ولذا أمر عليه السلام بإرجاء الواقعه إلى لقاءه عليه السلام فى صورته تساويهما فى ما ذكّر من المزاي ، بخلاف مقام الفتوى .

ومجرّد مناسبة الترجيح لمقامها أيضاً ، لا يوجب ظهور الروايه فى وجوبه مطلقاً ، ولو فى غير مورد الحكومه ، كما لا يخفى .

وإن أبيت إلا- عن ظهورهما فى الترجيح فى كلا المقامين ، فلا مجال لتقييد إطلاقات التخيير فى مثل زماننا - ممّا لا يتمكّن من لقاء الإمام عليه السلام - بهما ؛ لقصور المرفوعه سنداً ، وقصور المقبوله دلالة ؛ لاختصاصها بزمان التمكن من لقاءه عليه السلام ، ولذا ما أرجع إلى التخيير بعد فقد الترجيح .

مع أنّ تقييد الإطلاقات الوارده فى مقام الجواب عن سؤال حكم المتعارضين - بلا استفصال عن كونهما متعادلين أو متفاضلين ، مع ندره كونهما متساويين جدّاً - بعيداً قطعاً ، بحيث لو لم يكن ظهور المقبوله فى ذاك الاختصاص لوجب حملها عليه ، أو على ما لا ينافيها من الحمل على الاستحباب - كما فعله بعض الأصحاب (٢) - . ويشهد به الاختلاف الكثير بين ما دلّ على الترجيح من الأخبار (٢) .

ص: ٢٨٩

١- ١) أدرجنا الكلمه مثل ما وردت فى الأصل « ن » ومنته الدرايه ، وفى غيرها : « ما استند » . قال فى منته الدرايه ٨ : ١٣٣ : بلفظ التشبيه كما فى النسخه المطبوعه عن نسخه الأصل ، وهو الصحيح ، دون ما فى سائر النسخ من الأفراد ؛ وذلك لرجوعه إلى الحكّمين .

٢- ٢) (٢) نسبه المحقّق الشيخ عبد الحسين الرشتى (شرح كفايه الأصول ٢ : ٣٢٤) إلى العلّامه المجلسى ، والسيد الصدر (شرح الوافيه : ٥٠٠ « مخطوط ») . والذى يظهر من شارح الوافيه هو حمل جميع أخبار الترجيح - لا خصوص المقبوله - على الاستحباب .

ومنه قد انقدح حال سائر أخباره .

مع أنّ في كون أخبار موافقه الكتاب ، أو مخالفه القوم من أخبار الباب نظراً ، وجهه : قوّه احتمال أن يكون الخبر المخالف للكتاب في نفسه غير حجّه ؛ بشهاده ما ورد : في أنّه زخرف (١) ، وباطل ، وليس بشيء (٢) ، أو أنّه لم نقله (٣) ، أو أمر بطرحه على الجدار (٤) . وكذا الخبر الموافق للقوم ؛ ضروره أنّ أصاله عدم صدوره تقيّه - بملاحظه الخبر المخالف لهم ، مع الوثوق بصدوره لولا- القطع به - غير جاربه ؛ للوثوق حينئذٍ بصدوره كذلك . وكذا الصدور أو الظهور في الخبر المخالف للكتاب يكون موهوناً ، بحيث لا يعمّه أدلّه اعتبار السند ، ولا الظهور ، كما لا يخفى .

فتكون هذه الأخبار في مقام تمييز الحجّه عن اللاجّه ، لا ترجيح الحجّه على الحجّه ، فافهم .

وإن أبيت عن ذلك ، فلا محيص عن حملها - توفيقاً بينها وبين

ص : ٢٩٠

-
- ١-١) انظر وسائل الشيعه ٢٧ : ١١١ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي الحديثان ١٤ و ١٥ ، والصفحه ١٢٤ ، الحديث ٤٨ .
٢-٢) لم نعتز على روايه بمضمون : ما خالف كتاب الله فليس بشيء .
٣-٣) وسائل الشيعه ٢٧ : ١١١ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ١٥ ، والمحاسن ١ : ٢٢١ .
٤-٤) لم نظفر بالروايه المشتمله على هذه العبارة ، نعم روى الشيخ الطوسي في مقدّمه تفسيره التبيان ١ : ٥ : عنه عليه السلام أنّه قال : إذا جاءكم عنّي حديث فاعرضوه على كتاب الله ... وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط .

الإطلاقات - إما على ذلك ، أو على الاستحباب ، كما أشرنا إليه آنفاً (١) ، هذا .

ثم إنّه لولا التوفيق بذلك للزم التقييد أيضاً في أخبار المرجّحات ، وهي آبيه عنه ، كيف يمكن تقييد مثل : « ما خالف قول ربنا لم أقله » أو : « زخرف » أو « باطل »؟! كما لا يخفى .

فتلخص ممّا ذكرنا: أنّ إطلاقات التخيير محكّمه ، وليس في الأخبار ما يصلح لتقييدها .

أدله أخرى على وجوب الترجيح والكلام فيها

نعم ، قد استدلل على تقييدها - ووجوب الترجيح في المتفاضلين - بوجوه أخرى:

منها: دعوى الإجماع على الأخذ بأقوى الدليلين (٢) .

وفيه: أنّ دعوى الإجماع - مع مصير مثل الكليني إلى التخيير ، وهو في عهد الغيبة الصغرى ، ويخالط النوّاب والسفراء ، قال في ديباجه الكافي :

«ولا نجد شيئاً أوسع ولا أحوط من التخيير» (٣) - مجازفةً .

ص: ٢٩١

١- ١) إذ قال في حديثه عن المقبولة : « لوجب حملها عليه ، أو على ما لا ينافيها من الحمل على الاستحباب » .

٢- ٢) فرائد الأصول ٤ : ٤٨ .

٣- ٣) الكافي ١ : ٩ ، لكنّ العبارة فيه هكذا : ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من ردّ علم ذلك كلّه إلى العالم عليه السلام وقبول ما وسّع من الأمر فيه بقوله عليه السلام : بأيهما أخذتم من باب التسليم وسعكم . قال في حقائق الأصول ٢ : ٥٧٠ : لم ينقل الخلاف عنه (الكليني قدس سره) في الترجيح ، وإنما المنقول عنه : السيّد الصدر من أصحابنا ، والجبائيان من العامه ، بل عبارته المحكيه كالصريحه في وجوب الترجيح . قال : أعلم يا أخى أرشدك الله - تعالى - إنه لا يسع أحد تمييز شيء مما اختلفت الروايه فيه من العلماء برأيه إلّا ما أطلقه العالم عليه السلام بقوله : اعرضوهما على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف ... ولا نعرف من جميع ذلك إلّا أقله ، ولا نجد شيئاً أحوط و ... فإنّه أشار بصدر عبارته إلى مضمون المقبولة ، فهو مفتّ به ، وأمّا قوله : ولا نجد ... فلعله - بقرينه قوله : و « لا نعرف » - يريد به : أنّه حيث لا يمكن العلم غالباً بثبوت هذه المرجّحات يجب الرجوع إلى إطلاقات التخيير ، ولا يجوز الأخذ بالظن . يلاحظ أيضاً كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٥ : ١٨٠ ، ونهايه الدرايه ٦ : ٣٢٤ .

ومنها: أنه لو لم يجب ترجيح ذي المزيه لزم ترجيح المرجوح على الراجح ، وهو قبيح عقلاً ، بل ممتنع قطعاً (١) .

وفيه: أنه إنما يجب الترجيح لو كانت المزيه موجه لتأكد ملاك الحجبه في نظر الشارع ؛ ضرورة إمكان أن تكون تلك المزيه بالإضافة إلى ملاكها ، من قبيل الحجر في جنب الإنسان ، وكان (٢) الترجيح بها بلا مرجح ، وهو قبيح ، كما هو واضح ، هذا .

مضافاً إلى ما هو في الإضراب من الحكم بالقبح إلى الامتناع ، من أن الترجيح بلا مرجح في الأفعال الاختياريه - ومنها الأحكام الشرعيه - لا يكون إلا قبيحاً (٣) ، ولا يستحيل وقوعه إلا على الحكيم - تعالى - ، وإلا فهو بمكان

ص: ٢٩٢

١-١) هذا الدليل نسيه السيد الطباطبائي إلى العلامة الحلّي وآخرين . راجع مفاتيح الأصول: ٦٨٧ . واعتمد عليه المحقق القمي أيضاً ، يراجع قوانين الأصول ٢: ٢٧٨ .

٢-٢) الأولى : « فكان ... » ؛ لأنّ كون الترجيح بها بلا مرجح ، نتيجة إمكان عدم دخل المزيه في ملاك الحجبه ، فالتفريع أولى من العطف . (منته الدرايه ٨ : ١٩٨) .

٣-٣) في العبارة مسامحة واضحة ؛ إذ ظاهره كونه في الأفعال الاختياريه قبيحاً دائماً ، لا ممتنعاً ، وفي غيره ممتنعاً دائماً . والثاني وإن كان كذلك ، إلماً أنّ الأول ليس كما ذكره ؛ إذ المرجح فيه إن كان بمعنى العله فهو أيضاً محالاً ذاتاً . وإن كان بمعنى الداعي العقلاني ، فهو يصير قبيحاً من دون الاستحالة الذاتية ؛ إذ الداعي الغير العقلاني المحرّك للفاعل يكفي في وجوده . وقد تدارك هذه المسامحة في آخر العبارة بقوله : وبالجملة الترجيح ... (كفايه الأصول مع حاشيه المشكيني ٥ : ١٨٣ - ١٨٤) .

من الإمكان ؛ لكفائيه إراداه المختار عله لفعله ، وإنما الممتنع هو وجود الممكن بلا- عله ، فلا- استحاله في ترجيحه - تعالى -
للمرجوح ، إلآمن باب امتناع صدوره منه - تعالى - ، وأما غيره فلا استحاله في ترجيحه لما هو المرجوح ممآ (١) باختياره .

وبالجملة: الترجيح بلا مرجح بمعنى : «بلا عله» محالٌ ، وبمعنى : «بلا داع عقلائي» قبيحٌ ليس بمحال ، فلا تشبته .

ومنها: غير ذلك (٢) ممآ لا يكاد يفيد الظن ، فالصفح عنه أولى وأحسن .

آثار القول بالتخير

ثم إنه لا إشكال في الإفتاء بما اختاره من الخبرين ، في عمل نفسه وعمل مقلديه .

ولا وجه للإفتاء بالتخير في المسأله الفرعيه ؛ لعدم الدليل عليه فيها .

نعم ، له الإفتاء به في المسأله الأصوليه ، فلا بأس حينئذٍ باختيار المقلد غير ما اختاره المفتي ، فيعمل بما يفهم منه ، بصريحه أو بظهوره الذي لا شبهه فيه .

التخير استمراري

وهل التخير بدوي أم استمراري ؟

قضيه الاستصحاب - لولم نقل بأنه قضيه الإطلاقات أيضاً - كونه استمراريًا .

ص : ٢٩٣

١- ١) في هامش « ش » : بما (نسخه بدل) .

٢- ٢) راجع مفاتيح الأصول : ٦٨٧ ، وفرائد الأصول ٤ : ٥٣ - ٥٤ .

وتوهُمُ : أنَّ المتحَيِّرَ كانَ محكوماً بالتخيير ، ولا تحَيِّرُ له بعد الاختيار ، فلا يكون الإِطلاق ولا الاستصحاب مقتضياً للاستمرار ؛ لاختلاف الموضوع فيهما (١).

فاسدٌ ؛ فإنَّ التحَيِّرَ بمعنًى تعارض الخبرين باقٍ على حاله ، وبمعنى آخر ، لم يقع في خطابٍ موضوعاً للتخيير أصلاً ، كما لا يخفى .

فصل الاقتصار على المرجحات المنصوصه أو التعدى عنها

اشاره

هل على القول بالترجيح يُقتصر فيه على المرجحات المخصوصه المنصوصه ، أو يتعدى إلى غيرها ؟

وجوه القول بالتعدى

قيل : بالتعدى (٢) ؛ لما فى الترجيح بمثل الأصدقيه والأوثقيه ونحوهما ، ممّا فيه (٣) من الدلاله على أنّ المناط فى الترجيح بها ، هو كونها موجبه للأقربيه إلى الواقع .

ولما فى التعليل ب : « أنّ المشهور ممّا لا ريب فيه » من استظهار أنّ العله هو : عدم الريب فيه ، بالإضافة إلى الخبر الآخر ، ولو كان فيه ألف ريب .

ص : ٢٩٤

-
- ١-١) هذا محضل إشكال الشيخ الأعظم فى استمراريه التخيير . راجع فرائد الأصول ٤ : ٤٣ .
 - ٢-٢) القائل هو الشيخ الأعظم ونسبه إلى جمهور المجتهدين . راجع فرائد الأصول ٤ : ٧٥ ، معارج الأصول : ١٥٤ - ١٥٥ ، الفوائد الحائريه : ٢٠٧ - ٢١٤ و ٢٢١ ، القوانين ٢ : ٢٩٣ ، الفصول : ٤٤٢ ومفاتيح الأصول : ٦٨٨ .
 - ٣-٣) لا توجد عبارته « مما فيه » فى « ق » .

ولما فى التعليل بأن الرشد فى خلافهم (١).

الإشكال فى وجوه التعدى

ولا يخفى ما فى الاستدلال بها:

أما الأول: فلأن (٢) جعل خصوص شىء فى وجه الإراءه والطريقه حجة أو مرجحاً ، لا دلاله فيه على أن الملاك فيه بتمامه وجه إراءته ، بل لا إشعار فيه كما لا يخفى ؛ لاحتمال (٣) دخل خصوصيته فى مرجحيته أو حجتيه ، لا سيما قد ذكر فيها ما لا يحتمل الترجيح به إلتعبداً ، فافهم .

وأما الثانى: فلتوقفه على عدم كون الروايه المشهوره فى نفسها ممّا لا-ريب فيها ، مع أن الشهره فى الصدر الأول بين الرواه وأصحاب الأئمه عليهم السلام موجبه لكون الروايه ممّا يُطمأن بصدورها ، بحيث يصح أن يقال عرفاً: إنها ممّا لا ريب فيها ، كما لا يخفى .

ولا بأس بالتعدى منه إلى مثله (٤) ، ممّا يوجب الوثوق والاطمئنان بالصدور ، لا إلى كلّ مزيه ولولم توجب إلتأقريبه ذى المزيه إلى الواقع ، من المعارض الفاقد لها .

ص: ٢٩٥

١- (١) الوجوه الثلاثه للتعدى مذكوره فى فرائد الأصول ٤ : ٧٦ - ٧٨ .

٢- (٢) أثبتنا الكلمه من « ر » ومنتته الدرايه ، وفى غيرهما : فإن . يلاحظ منتته الدرايه ٨ : ٢١٣ .

٣- (٣) هذا التعليل لا- يلائم عدم الإشعار ، بل يلائم الإشعار ، نعم ، ذلك يناسب عدم الدلاله ؛ حيث إن قوه احتمال دخل خصوصيته المورد تمنع الظهور العرفى ، ولا تمنع الإشعار . (منتته الدرايه ٨ : ٢١٤ - ٢١٥) .

٤- (٤) هذا الضمير وضمير « منه » راجعان إلى الشهره ، وكان الأولى تأنيث الضميرين (منتته الدرايه ٨ : ٢١٩) .

وأما الثالث: فلاحتمال أن يكون الرشد في نفس المخالفه ؛ لحسنها .

ولو سُئِلَ أنه لعلبه الحقّ في طرف الخبر المخالف ، فلا شبهه في حصول الوثوق بأنّ الخبر الموافق المعارض بالمخالف لا يخلو من الخلل صدوراً ، أو جههً ، ولا بأس بالتعدّي منه إلى مثله ، كما مرّ آنفاً .

ومنه انقذح حال ما إذا كان التعليل لأجل انفتاح باب التقيّه فيه ؛ ضرورة كمال الوثوق بصدوره كذلك ، مع الوثوق بصدورهما -لولا القطع به - في الصدر الأوّل ؛ لقله الوسائط ومعرفتها ، هذا .

بعض القرائن الداله على لزوم الاقتصار

مع ما في عدم بيان الإمام عليه السلام للكليه ، كى لا يحتاج السائل إلى إعاده السؤال مراراً ، وما في أمره عليه السلام بالإرجاء - بعد فرض التساوى في ما ذكره من المزايا المنصوصه - من الظهور في أنّ المدار في الترجيح على المزايا المخصوصه ، كما لا يخفى .

لابدّ - على القول بالتعدّي - من التعدّي إلى كلّ مزيه ولو لم توجب الظنّ أو الأقربيه

ثمّ إنّهُ (١) بناءً على التعدّي ، حيث كان في المزايا المنصوصه ما لا- يوجب الظنّ بذى المزيه ، ولا أقربيته - كبعض صفات الراوى ، مثل الأورعيه أو الأفقيّه ، إذا كان موجبهما ممّا لا يوجب الظنّ أو الأقربيه ، كالتورّع من الشبهات ، والجهد في العبادات ، وكثره التتبع في المسائل الفقهيّه ، أو المهارة في القواعد الأصوليه - فلا وجه للاقتصار على التعدّي إلى خصوص ما يوجب

ص: ٢٩٦

(١-١) إشاره إلى نزاع جارٍ بين الشيخ الأعظم وبين السيّد المجاهد من أنّه بناءً على التعدّي هل يتعدّي إلى خصوص المزيه الموجبه للظنّ الشانئ (الأقربيه) ، كما هو مختار الشيخ (فرائد الأصول ٤ : ١١٦ - ١١٧) ، أو يتعدّي إلى خصوص المزيه الموجبه للظنّ الفعلئ ، كما هو مختار السيّد الطباطبائئ ؟ (مفاتيح الأصول : ٦٨٨) . وقد اختار المصنّف التعدّي إلى كلّ مزيه ولو لم توجب الظنّ الشانئ ولا الفعلئ .

الظنّ أو الأقربيه ، بل إلى كلّ مزّيّه ، ولولم تكن بموجبه لأحدهما ، كما لا يخفى .

الإشكال على القول بالتعدّي من باب الظنّ الفعلى والجواب عنه

وتوهّم: أنّ ما يوجب الظنّ بصدق أحد الخبرين لا يكون بمرّجح ، بل موجبٌ لسقوط الآخر عن الحجّيه ؛ للظنّ بكذبه حينئذٍ (١)

فاسدٌ ؛ فإنّ الظنّ بالكذب لا يضّرُّ بحجّيه ما اعتبر من باب الظنّ نوعاً ، وإنّما يضرّ في ما أخذ في اعتباره عدمُ الظنّ بخلافه ، ولم يؤخذ في اعتبار الأخبار - صدوراً ولا ظهوراً ولا جههً - ذلك ، هذا .

مضافاً إلى اختصاص حصول الظنّ بالكذب بما إذا علم بكذب أحدهما صدوراً ، وإلّا فلا يوجب الظنّ بصدور أحدهما ؛ لإمكان صدورهما مع عدم إرادته الظهور في أحدهما أو فيهما ، أو إرادته تقيّه ، كما لا يخفى .

نعم ، لو كان وجه التعدّي اندراج ذى المزّيّه في أقوى الدليلين ، لوجب الاقتصار على ما يوجب القوّه في دليليته ، وفي جهه إثباته وطريقيته ، من دون التعدّي إلى ما لا يوجب ذلك ، وإن كان موجباً لقوّه مضمون ذيه ثبوتاً ، كالشهره الفتوائيه أو الأولويّه الظّتيه ونحوهما ؛ فإنّ المنساق من قاعده :

أقوى الدليلين ، - أو المتيقّن منها - ، إنّما هو الأقوى [□] دلالةً (٢) ، كما لا يخفى ، فافهم .

ص: ٢٩٧

١ - ١) هذا الإشكال أورده الشيخ الأعظم على القول بالتعدّي إلى كلّ ما يوجب الظنّ الشخصى الفعلى بالصدور . انظر فرائد الأصول ٤ : ١١٦ - ١١٧ .

٢ - ٢) لفظ « الدلاله » ظاهر في الظهور ، لا الدليليه الشامله له والسند والجهه ، والمراد هو الثانى ، كما يظهر من صدر الكلام ، وفي العبارة مسامحه واضحه . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكينى ٥ : ٢٠٢) .

إشاره

قد عرفت سابقاً (١): أنه لا تعارض فى موارد الجمع والتوفيق العرفى ، ولا يعمّها ما يقتضيه الأصل فى المتعارضين ، من سقوط أحدهما رأساً ، وسقوط كلّ منهما ، فى خصوص مضمونه كما إذا لم يكونا فى البين ؛ فهل التخيير أو

القولان فى المسأله

الترجيح يختصّ أيضاً بغير موارد (٢) أو يعمّها ؟ قولان :

وجه القول بعدم الشمول

أولهما المشهور (٣) ، وقصارى ما يقال فى وجهه (٤): أنّ الظاهر من الأخبار العلاجيّه - سؤالاً وجواباً - هو التخيير أو الترجيح فى موارد التخيير ، ممّا لا يكاد يستفاد المراد هناك عرفاً ، لا فى ما يستفاد ولو بالتوفيق ، فإنّه من أنحاء طُرُق الاستفاده عند أبناء المحاوره .

الاشكال على الوجه المذكور

ويشكل : بأنّ مساعده العرف على الجمع والتوفيق ، وارتكازه فى أذهانهم على وجه وثيق ، لا يوجب اختصاص السؤالات بغير موارد الجمع ؛ لصحّه السؤال بملاحظه التخيير فى الحال ، لأجل ما يترأى من المعارضه ، وإن كان يزول عرفاً بحسب المآل ، أو للتخيير فى الحكم واقعاً ، وإن لم يتخيّر فيه ظاهراً ، وهو كافٍ فى صحّته قطعاً .

ص: ٢٩٨

١- ١) فى بدايه الفصل الأول من هذا المقصد ، حيث قال فى الصفحه : ٢٧٥ : وعليه فلا تعارض بينهما بمجرد تنافى مدلولهما إذا كان بينهما حكمه رافعه للتعارض .

٢- ٢) الأولى : تذكير الضمير ؛ لرجوعه إلى « الجمع » . (منته الدرايه ٨ : ٢٣٥) .

٣- ٣) بل قال الشيخ الأعظم : وما ذكرناه كأ أنّه مما لا خلاف فيه . (فرائد الأصول ٤ : ٨٢) .

٤- ٤) أفاده الشيخ الأعظم فى فرائده ٤ : ٨١ .

مع إمكان أن يكون لاحتمال الردع شرعاً عن هذه الطريقه المتعارفه بين أبناء المحاوره ، وجلّ العناوين المأخوذه فى الأئله (١) - لولا كَلِّها - يعَمِّها ، كما لا يخفى .

ودعوى: أنّ المتيقن منها غيرها ، مجازفةً ، غايته أنّه كان كذلك خارجاً ، لا بحسب مقام التخاطب .

وبذلك ينقدح وجه القول الثانى .

وجه آخر فى إثبات القول بعدم الشمول

اللهمّ إلمأ أن يقال: إنّ التوفيق فى مثل الخاصّ والعامّ ، والمقتيد والمطلق ، كان عليه السيره القطعيّه من لادن زمان الأئمه عليهم السلام ، وهى كاشفه - إجمالاً - عمّا يوجب تخصيص أخبار العلاج بغير موارد التوفيق العرفيّ ، لولا دعوى اختصاصها به ، وأنها - سؤالاً - وجواباً - بصدد الاستعلاج والعلاج فى موارد التحير والاحتياج ، أو دعوى الإجمال ، وتساوى احتمال العموم مع احتمال الاختصاص .

ولا ينافيها (٢) مجرد صحّ السؤال لما (٣) لا ينافى العموم ما لم يكن هناك ظهوراً أنّه لذلك (٤) .

ص: ٢٩٩

١-١) كما فى حديث الحسن بن الجهم عن الرضا عليه السلام: « تجيئنا الأجديث عنكم مختلفه » . وسائل الشيعه ٢٧ : ١٢١ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ٤٠ ، وحديث محمد بن عبد الله عن الرضا عليه السلام: « كيف نصنع بالخبرين المختلفين » . (المصدر : ١١٩ ، الحديث ٣٤) .

٢-٢) فى « ر » : « ولا ينافيهما » وأرجع الضمير إلى الدعويين . انظر شرح كفايه الأصول للشيخ عبد الحسين الرشتى ٢ : ٣٣٢ .

٣-٣) الأولى : تبديله ب « عمّا » . (منته الدرايه ٨ : ٢٤٧) .

٤-٤) لا يخفى عدم حُسن عبارته ، والمراد : أنّ صحّ السؤال عن مطلق التعارض لا توجب ظهوراً له فيه . (كفايه الأصول مع حاشيه المشكينى ٥ : ٢٠٦) .

فلم يثبت بأخبار العلاج ردُّع عمّا هو (١) عليه بناء العقلاء وسيره العلماء ، من التوفيق ، وحمل الظاهر على الأظهر ، والتصرف في ما يكون صدورهما قرينته عليه ، فتأمل .

فصل الكلام في المرجّحات النوعيّة الدلاليّة

إشاره

قد عرفت (٢) حكم تعارض الظاهر والأظهر ، وحمل الأوّل على الآخر ، فلا إشكال في ما إذا ظهر أنّ أيّهما ظاهر وأيّهما أظهر .

وقد ذكر في ما اشتهبه الحال لتمييز ذلك ما لا عبره به أصلاً ، فلا بأس بالإشارة إلى جملته منها وبيان ضعفها:

١ - ترجيح العموم على الإطلاق

إشاره

منها: ما قيل (٣) في ترجيح ظهور العموم على الإطلاق ، وتقديم التقييد على التخصيص - في ما دار الأمر بينهما - من : كون ظهور العام في العموم تنجيزياً ، بخلاف ظهور المطلق في الإطلاق ، فإنّه معلق على عدم البيان ، والعام يصلح بياناً ، فتقديم العام حينئذٍ لعدم تماميته مقتضى الإطلاق معه ، بخلاف العكس ، فإنّه موجب لتخصيصه بلا وجه إلأعلى نحو دائر ؛ ومن : أنّ التقييد أغلب من التخصيص .

ص : ٣٠٠

١-١) هذه الكلمه زائده ، فيكفي أن يقال : عمّا عليه ... (منته الدرايه ٨ : ٢٤٨) .

٢-٢) في أوائل هذا المقصد ، حيث قال في الصفحه : ٢٧٨ : ولا تعارض أيضاً إذا كان أحدهما قرينته على التصرف في الآخر ، كما في الظاهر مع النص أو الأظهر .

٣-٣) قاله الشيخ الأعظم في فرائد ٤ : ٩٧ - ٩٨ .

وفيه: أنّ عدم البيان - الذى هو جزء المقتضى فى مقدمات الحكمه - إنّما هو عدم البيان فى مقام التخاطب ، لا إلى الأبد .
وأغلبه التقييد مع كثره التخصيص - بمثابة قد قيل: «ما من عامّ إلّا وقد خصّ» - غير مفيد (١) ؛ فلا بدّ فى كلّ قضيه من ملاحظه خصوصياتها الموجهه لأظهره أحدهما من الآخر ، فتدبر .

٢ - ترجيح التخصيص على النسخ

اشاره

ومنها: ما قيل (٢) فى ما إذا دار بين التخصيص والنسخ - كما إذا ورد عامّ بعد حضور وقت العمل بالخاصّ ، حيث يدور بين أن يكون الخاصّ مخصّصاً ، أو يكون العامّ ناسخاً ؛ أو ورد الخاصّ بعد حضور وقت العمل بالعامّ ، حيث يدور بين أن يكون الخاصّ مخصّصاً للعامّ ، أو ناسخاً له ورافعاً لاستمراره ودوامه - فى وجه تقديم التخصيص على النسخ من : غلبه التخصيص وندرته النسخ .

الإشكال على الترجيح المذكور

ولا يخفى: أنّ دلالة الخاصّ أو العامّ على الاستمرار والدوام إنّما هو بالإطلاق ، لا بالوضع ، فعلى الوجه العقليّ فى تقديم التقييد على التخصيص ، كان اللازم فى هذا الدوران تقديم النسخ على التخصيص أيضاً .
وأنّ غلبه التخصيص إنّما توجب أقوائيه ظهور الكلام فى الاستمرار والدوام من ظهور العامّ فى العموم ، إذا كانت مرتكزه فى أذهان أهل المحاوره ، بمثابة تعدّد من القرائن المكتنفه بالكلام ، وإلّا فهي وإن كانت مفیده للظنّ بالتخصيص ، إلّا أنّها غير موجه لها (٣) ، كما لا يخفى .

ص: ٣٠١

١- ١) خبر « وأغلبه » ... والأولى أن يقال : غير مفیده . (منته الدرايه ٨ : ٢٥٤) .

٢- ٢) قاله الشيخ الأنصارى فى فرائده ٤ : ٩٣ - ٩٤ .

٣- ٣) لكنّ المصنّف أفاد فى مبحث العام والخاص ، تقديم التخصيص على النسخ بقوله: «إلّا أنّ الأظهر كونه مخصّصاً ، ولو فى ما كان ظهور العامّ فى عموم الأفراد أقوى من ظهور الخاصّ فى الخصوص ؛ لما اشير إليه من تعارف التخصيص وشيوعه وندرته النسخ جدّاً فى الأحكام» . راجع الجزء الأول ، الصفحه : ٣٢٩ - ٣٣٠ .

الإشكال في الخصومات الصادره عن الأئمه عليهم السلام بعد حضور وقت العمل بعمومات الكتاب والسنة

ثم إنّه بناءً على اعتبار عدم حضور وقت العمل في التخصيص - لئلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة - يُشكل الأمر في تخصيص الكتاب أو السنة بالخصومات الصادره عن الأئمه عليهم السلام ؛ فإنّها صادره بعد حضور وقت العمل بعموماتهما ، والتزام نسخهما (١) بها - ولو قيل بجواز نسخهما بالروايه عنهم عليهم السلام - كما ترى .

جواب الإشكال

فلا- محيص في حله من أن يقال: إنّ اعتبار ذلك حيث كان لأجل قبح تأخير البيان عن وقت الحاجة - وكان من الواضح أنّ ذلك في ما إذا لم يكن هناك مصلحة في إخفاء الخصومات ، أو مفسدة في إبدائها ، كإخفاء غير واحد من التكاليف في الصدر الأوّل - ، لم يكن بأس بتخصيص عموماتهما بها ، واستكشاف أنّ موردها كان خارجاً عن حكم العامّ واقعاً ، وإن كان داخلًا فيه ظاهراً .

ولأجله لا بأس بالالتزام بالنسخ ، بمعنى رفع اليد بها عن ظهور تلك العمومات - بإطلاقها - في الاستمرار والدوام أيضاً (٢) ، فتفطن .

ص: ٣٠٢

١- ١) أثبتنا العبارة كما وردت في الأصل و « ن » ومنتها الدراية . وفي غيرها : بعموماتها والتزام نسخها .

٢- ٢) أفاد الشيخ الأنصاري الإشكال والجوابين المذكورين هنا ، مضافاً إلى جواب ثالث لم يذكره المصنّف ، غير أنّ الشيخ رجّح الوجه الأول المذكور هنا واستشكل في الجوابين الآخرين . راجع فرائد الأصول ٤ : ٩٤ - ٩٥ .

التعارض بين أكثر من دليلين مع اتحاد النسبه

لا إشكال فى تعيين الأظهر - لو كان فى البين - إذا كان التعارض بين الاثنين . وأما إذا كان بين الزائد عليهما فتعيّنه ربّما لا يخلو عن خفاء .

ذهاب بعض الأعلام إلى انقلاب النسبه

ولذا وقع بعض الأعلام (١) فى اشتباه وخطأ ، حيث توهم : أنه إذا كان هناك عامّ وخصوصات ، وقد خُصّص ببعضها ، كان اللازم ملاحظه النسبه بينه وبين سائر الخصوصات بعد تخصيصه به (٢) ، فرّبما تنقلب النسبه إلى عموم وخصوص من وجه ، فلا بدّ من رعايه هذه النسبه ، وتقديم (٣) الراجح منه ومنها ، أو التخيير بينه وبينها لو لم يكن هناك راجح ، لا تقديّمها عليه ، إلّا إذا كانت النسبه بعده على حالها .

الإشكال على انقلاب النسبه

وفيه: أنّ النسبه إنّما هى بملاحظه الظهورات ، وتخصيصُ العامّ بمخصّص منفصل - ولو كان قطعياً - لا ينتمى به ظهوره ، وإن انتمى به حجّيته ، ولذلك يكون بعد التخصيص حجّته فى الباقي ؛ لأصاله عمومه بالنسبه إليه .

لا يقال: إنّ العامّ بعد تخصيصه بالقطعيّ لا يكون مستعملاً فى العموم قطعاً ، فكيف يكون ظاهراً فيه ؟

ص: ٣٠٣

١- ١) هو المحقّق المولى أحمد النراقى فى عوائد الأيام : ٣٤٩ - ٣٥٣ ، ومناهج الأصول والأحكام : ٣١٧ - ٣١٨ .

٢- ٢) الأولى أن يقال : بينه - بعد تخصيصه به - وبين سائر الخصوصات . (منته الدرأيه ٨ : ٢٧٠) .

٣- ٣) لعلّ الأولى : إبدال الواو بالباء ، بأن يقال : بتقديم (المصدر السابق : ٢٧١) .

فإنه يقال: إنَّ المعلوم عدم إرادته العموم ، لا عدم استعماله فيه لإفاده القاعده الكليّه ، فيعملُ بعمومها ما لم يعلم بتخصيصها ، وإلّا لم يكن وجهٌ في حجّيته في تمام الباقي ؛ لجواز استعماله حينئذٍ فيه وفي غيره من المراتب التي يجوز أن ينتهي إليها التخصيص .

وأصالة عدم مخصّص آخر (١) لا توجب (٢) انعقاد ظهورٍ له ، لا فيه ولا في غيره من المراتب ؛ لعدم الوضع ولا القرينه المعينه لمرتبته منها ، كما لا يخفى ؛ لجواز إرادتها وعدم نصب قرينه عليها .

نعم ، ربما يكون عدمُ نصب قرينه مع كون العامّ في مقام البيان قرينه على إرادته التمام ، وهو (٣) غير ظهور العامّ فيه في كلّ مقام .

التحقيق : عدم انقلاب النسبه

فانقح بذلك : أنّه لا بدّ من تخصيص العامّ بكلّ واحدٍ من الخصوصات مطلقاً ، ولو كان بعضها مقدّماً أو قطعياً ، ما لم يلزم منه محذور انتهائه إلى ما لا يجوز الانتهاء إليه عرفاً ، ولو لم يكن مستوعباً (٤) لأفراده (٥) ، فضلاً عمّا إذا

ص : ٣٠٤

١- (١) تعريض بالشيخ الأعظم الأنصاري ، حيث أثبت ظهور العام في تمام الباقي بأصالة عدم التخصيص بمخصّص آخر . راجع فرائد الأصول ٤ : ١٠٤ .

٢- (٢) أثبتناها من « ش » ، وفي غيرها : لا يوجب .

٣- (٣) لو أبدل قوله : « وهو » ب « ولكن » ونحوه كان أدلّ على عدم تماميته ما استدركه في « نعم » في جميع الموارد . (منته الدرأيه ٨ : ٢٨٠) .

٤- (٤) الأولى : « ولو لم تكن » أو « مستوعباً » بدل « مستوعبه » . (المصدر : ٢٨١) .

٥- (٥) لا يخلو من تعريضٍ بعبارة شيخنا الأعظم ؛ فإنه قدس سره اشترط في تخصيص العام بالخصوصات عدم لزوم المحذور ، وظاهره : إرادته عدم بقاء مورد للعامّ أصلاً ، بقرينه التمثيل بقوله : « وإن لزم المحذور ، مثل قوله : يجب إكرام العلماء ، ويحرم إكرام فسّاق العلماء ، وورد : يكره إكرام عدول العلماء ، فإنّ اللازم من تخصيص العام بهما بقاءه بلا مورد » . (فرائد الأصول ٤ : ١٠٣) . وانظر حاشيه المصنّف على الفرائد : ٢٧٧ ، ومنته الدرأيه ٨ : ٢٨١ .

كانت مستوعبه لها ، فلا بدّ حينئذٍ من معامله التباين بينه وبين مجموعها ، ومن ملاحظه الترجيح بينهما وعدمه .

فلو رُجِح جانبها ، أو اختير - في ما لم يكن هناك ترجيح - فلا مجال للعمل به أصلاً . بخلاف ما لو رُجِح طرفه ، أو قُدِّم تخييراً ، فلا- يطرح منها إلّا خصوصٌ ما لا- يلزم - مع طرحه - المحذور من التخصيص بغيره (١)؛ فإنّ التباين إنّما كان بينه وبين مجموعها ، لا جميعها ، وحينئذٍ فربما يقع التعارضُ بين الخصوصات ، فيخصّص بعضها ترجيحاً أو تخييراً ، فلا تغفل .

هذا في ما كانت النسبه بين المتعارضات متّحده .

التعارض بين أكثر من دليلين مع تعدّد النسبه

وقد ظهر منه حالها في ما كانت النسبه بينها متعدّده ، كما إذا ورد هناك عامان من وجهٍ ، مع ما هو أخصّ مطلقاً من أحدهما ، وأُنه لا بدّ من تقديم الخاصّ على العامّ ، ومعامله العموم من وجه بين العامّين ، من الترجيح والتخير بينهما ، وإن انقلبت النسبه بينهما إلى العموم المطلق بعد تخصيص أحدهما (٢)؛ لما عرفت من أنّه لا وجه إلّا لملاحظه النسبه قبل العلاج .

نعم ، لو لم يكن الباقي تحته بعد تخصيصه إلّا (٣) ما لا يجوز أن يجوز

ص: ٣٠٥

١-١) لعلّ الأولي بسلاسه العبارة أن يقال : فلا يطرح منها إلّا خصوص ما يلزم المحذور من التخصيص به . (منته الدرايه ٨ : ٢٨٣) .

٢-٢) خلافاً للشيخ الأنصاري ؛ إذ التزم بملاحظه النسبه بعد انقلابها . انظر فرائد الأصول ٤ : ١١١ .

٣-٣) في منته الدرايه زياده : إلى .

عنه التخصيص ، أو كان بعيداً جداً ، لقدّم على العامّ الآخر ، لا لانقلاب النسبه بينهما (١) ، بل لكونه كالنصّ فيه ، فيقدّم على الآخر الظاهريه بعمومه ، كما لا يخفى .

فصل رجوع جميع المرجّحات إلى المرجّح الصدوريّ وعدم الترتيب بينها

المزايا المرجّحه كلّها من مرجّحات السند

لا يخفى: أنّ المزايا المرجّحه لأحد المتعارضين ، الموجه للأخذ به وطرح الآخر - بناءً على وجوب الترجيح - وإن كانت على أنحاء مختلفه ، ومواردها متعدده - من راوى الخبر ، ونفسه ، ووجه صدوره ، ومثنه ، ومضمونه ، مثل :

الوثاقه ، والفقاهه ، والشهره ، ومخالفه العامه ، والفصاحه ، وموافقه الكتاب ، وموافقه لفتوى الأصحاب ... إلى غير ذلك ممّا يوجب مزيّه في طرف من أطرافه ، خصوصاً لو قيل بالتعدّي من المزايا المنصوصه - ، إلماً أنّها موجه لتقديم أحد السندين وترجيحه وطرح الآخر ؛ فإنّ أخبار العلاج دلّت على تقديم روايه ذات مزيّه في أحد أطرافها ونواحيها .

فجميع هذه من مرجّحات السند ، حتّى موافقه الخبر للتقيه (٢) ؛ فإنّها أيضاً ممّا يوجب ترجيح أحد السندين وحجّيته فعلاً ، وطرح الآخر رأساً .

ص: ٣٠٦

١ - ١) تعريض بالشيخ الأعظم الأنصاري ؛ حيث قدّم العام المخصّص على معارضه لانقلاب النسبه بينهما . راجع المصدر المتقدّم .

٢ - ٢) الصواب : « مخالفه الخبر للتقيه » ؛ لأنّها من المرجّحات ، لا موافقه الخبر للتقيه . (منته الدرايه ٨ : ٣٠٥) .

وكونها في مقطوعى الصدور متمخضة في ترجيح الجبهه ، لا- يوجب كونها كذلك في غيرهما ؛ ضرورة أنه لا معنى للتعبّد بسنداً يتعيّن حملهُ على التقيّه ، فكيف يقاس على ما لا تعبّد فيه ؛ للقطع بصدوره ؟

لا وجه لمراعاة الترتيب بين المرجّحات

ثمّ إنّه لا وجه لمراعاة الترتيب بين المرجّحات ، لو قيل بالتعدّي وإناطه الترجيح بالظنّ ، أو بالأقربيه إلى الواقع ؛ ضرورة أنّ قضيه ذلك تقديم الخبر الذى ظنّ صدقهُ ، أو كان أقرب إلى الواقع منهما (١) ، والتخيير بينهما إذا تساويا ، فلا وجه لإتعاّب النفس فى بيان أنّ أيّها يُقدّم أو يؤخّر ، إلّا تعيين أنّ أيّها يكون فيه المناط فى صورهِ مزاحمه بعضها مع الآخر .

وأما لو قيل بالاختصار على المزايا المنصوصه فله وجهٌ ؛ لما يتراءى من ذكرها مرتّباً فى المقبوله والمرفوعه .

مع إمكان أن يقال: إنّ الظاهر كونهما - كسائر أخبار الترجيح - بصدد بيان أنّ هذا مرّجّح وذاك مرّجّح ، ولذا اقتصر فى غير واحد منها على ذكر مرّجّح واحد ، وإلّا لزم تقييد جميعها - على كثرتها - بما فى المقبوله (٢) ، وهو بعيدٌ جداً .

وعليه فمتى وُجد فى أحدهما مرّجّح ، وفى الآخر آخرٌ منها ، كان المرجع هو إطلاقات التخيير ، ولا كذلك على الأول ، بل لا بدّ من ملاحظه الترتيب ، إلّا إذا كانا فى عرض واحد .

ص: ٣٠٧

١- ١) الأولى : تبديل « منهما » ب « من الآخر » . وإرجاع ضمير التثنيه إلى الخبرين وإن كان صحيحاً أيضاً ، لكنّه ليس مذكوراً فى العبارة أولاً ، ويُوهم أنّ هذا الخبر المظنون الصدور ، أو المظنون المطابقه إلى الواقع غير هذين الخبرين ثانياً . (منته الدرايه ٨ : ٣٠٨) .

٢- ٢) ينبغى ذكر المرفوعه أيضاً ، كما ذكرهما معاً قبل ذلك . وإن كان نظره - فى عدم ذكرها - إلى عدم اعتبارها ، فهو يقتضى إهمالها قبل ذلك أيضاً . (المصدر السابق : ٣١١) .

وانقدح بذلك : أنّ حال المرجح الجهتي حال سائر المرجحات ، في أنّه لا بدّ في صورته مزاحمته مع بعضها ، من ملاحظه أنّ أيّهما فعلاً موجبٌ للظنّ بصدق ذيه بمضمونه (١) ، أو الأقربيه كذلك إلى الواقع ، فيوجب ترجيحه وطرح الآخر ؛ أو أنّه لا مزيّه لأحدهما على الآخر ، كما إذا كان الخبر الموافق للتقيّه - بما له من المزيّه - مساوياً للخبر المخالف لها بحسب المناطين ، فلا بدّ حينئذٍ من التخيير بين الخبرين .

فلا وجه لتقديمه على غيره ، كما عن الوحيد البهبهاني قدس سره (٢) وبالغ فيه بعضُ أعظم المعاصرين (٣) - أعلى الله درجته -

كلام الشيخ الأعظم في تقديم المرجح الصدوري على المرجح الجهتي

ولا لتقديم غيره عليه ، كما يظهر من شيخنا العلامة - أعلى الله مقامه - ، قال: «أمّا لو زاحم الترجيح بالصدور الترجيح من حيث جهه الصدور - بأن كان الأرجح صدوراً موافقاً للعامه - فالظاهر تقديمه على غيره ، وإن كان مخالفاً للعامه ، بناءً على تعليل الترجيح بمخالفه العامه باحتمال التقيّه في الموافق ؛ لأنّ هذا الترجيح ملحوظ في الخبرين بعد فرض صدورهما قطعاً كما في المتواترين ، أو تعديداً كما في الخبرين ، بعد عدم إمكان التعبد بصدور أحدهما ، وترك التعبد بصدور الآخر ، وفي ما نحن فيه يمكن ذلك بمقتضى أدله الترجيح من حيث الصدور .

إن قلت: إنّ الأصل في الخبرين : الصدور ، فإذا تعبدنا بصدورهما اقتضى ذلك الحكم بصدور الموافق تقيّه ، كما يقتضى ذلك الحكم بإرادته خلاف الظاهر

ص: ٣٠٨

١- (١) الأولى أن يقال : للظنّ بصدق مضمون ذيه . (منته الدرايه ٨ : ٣١٤) .

٢- (٢) الفوائد الحائريه : ٢١٩ - ٢٢٠ .

٣- (٣) هو المحقق الرشتي في بدائع الأفكار: ٤٥٧ .

فى أضعفهما دلالة (١)، فىكون هذا المرجح - نظير الترجيح بحسب الدلالة - مقدماً على الترجيح بحسب الصدور .

قلت: لا معنى للتعبّد بصدورهما مع وجوب حمل أحدهما المعين على التقيّه ؛ لأنه إلغاء لأحدهما فى الحقيقة» (٢) .

وقال - بعد جملة من الكلام - : «فموردُ هذا الترجيح (٣) تساوى الخبرين من حيث الصدور ، إمّا علماً كما فى المتواترين ، أو تعييداً كما فى المتكافئين من الأخبار (٤) . وأمّا ما وجب فيه التعييد بصدور أحدهما المعين دون الآخر ، فلا وجه لإعمال هذا المرجح فيه ؛ لأنّ جهه الصدور متفرّعه (٥) على أصل الصدور» (٦) . انته موضع الحاجه من كلامه ، زيد فى علوّ مقامه .

الإشكال فى ما أفاده الشيخ الأعظم

وفيه : - مضافاً إلى ما عرفت - أنّ حديث فرعيّه جهه الصدور على أصله ، إنّما يفيد إذا لم يكن المرجح الجهتيّ من مرجحات أصل الصدور ، بل من مرجحاتها . وأمّا إذا كان من مرجحاته - بأحد المناطين - ، فأى فرقٍ بينه وبين سائر المرجحات ؟ ولم يقد دليلٌ بعدُ فى الخبرين المتعارضين على وجوب التعييد بصدور الراجح منهما من حيث غير الجهه ، مع كون الآخر راجحاً بحسبها ، بل هو أول الكلام ، كما لا يخفى .

ص : ٣٠٩

١-١ (١) كلمه « دلالة » أثبتناها من المصدر .

٢-٢ (٢) فرائد الأصول ٤ : ١٣٦ - ١٣٧ .

٣-٣ (٣) فى المصدر : المرجح .

٤-٤ (٤) فى المصدر : من الآحاد .

٥-٥ (٥) أثبتنا الكلمه من المصدر ، وفى الأصل وطبعاته : متفرّع .

٦-٦ (٦) فرائد الأصول ٤ : ١٣٧ - ١٣٨ .

فلا- محيَص من ملاحظه الراجح من المرجّحين بحسب أحد المناطين ، أو من دلّله أخبار العلاج على الترجيح بينهما مع المزاحمه ، ومع عدم الدلاله - ولو لعدم التعرّض لهذه الصوره - فالمحكّم هو إطلاق التخيير ، فلا تغفل .

إيراد المحقّق الرشتي على الشيخ الأنصاري

وقد أورد بعض أعظم تلاميذه (1) عليه : بانتقاضه بالمتكافئين من حيث الصدور ؛ فإنّه لو لم يعقل التعبد بصدور المتخالفين من حيث الصدور ، مع حمل أحدهما على التقيّه ، لم يعقل التعبد بصدورهما مع حمل أحدهما عليها ؛ لأنّه إلغاء لأحدهما أيضاً في الحقيقه .

دفع الإيراد

وفيه ما لا يخفى من الغفله وحسبان أنّه قدس سره التزم في مورد الترجيح بحسب الجهه ، باعتبار تساويهما من حيث الصدور ، إمّا للعلم بصدورهما ، وإمّا للتعبد به فعلاً ، مع بدهه أنّ غرضه من التساوي من حيث الصدور تعبداً :

تساويهما بحسب دليل التعبد بالصدور قطعاً ؛ ضرورة أنّ دليل حجّته الخبر لا يقتضى التعبد فعلاً بالمتعارضين ، بل ولا بأحدهما ، وقضيّه دليل العلاج ليس إلّا التعبد بأحدهما تخييراً أو ترجيحاً .

برهان المحقّق الرشتي على امتناع تقديم المرجح الصدوري على الجهتي

والعجب كلّ العجب أنّه رحمه الله لم يكتف بما أورده من النقض ، حتّى ادّعى استحاله تقديم الترجيح بغير هذا المرجح على الترجيح به ، وبرهن عليه بما حاصله: امتناع التعبد بصدور الموافق ؛ لدوران أمره بين عدم صدوره من أصله ، وبين صدوره تقيّه ، ولا يعقل التعبد به على التقديرين بدهه ، كما أنّه لا يعقل التعبد بالقطعي الصدور الموافق ، بل الأمر في الظنّي الصدور أهون ؛ لاحتمال عدم صدوره ، بخلافه .

ص: ٣١٠

(١- ١) هو المحقّق الرشتي في بدائع الأفكار: ٤٥٧ .

ثم قال: «فاحتمال تقديم المرجّحات السنديّة على مخالفه العامّه ، - مع نصّ الإمام عليه السلام على طرح ما يوافقهم (١) - ، من العجائب والغرائب التي لم يُعهد صدورها من ذي مُسكّه ، فضلاً عمّن هو تالي العصمه علماً وعملاً» . ثم قال:

«وليت شعري أنّ هذه الغفله الواضحه كيف صدرت منه ؟ مع أنّه في جوده النظر يأتي بما يقرب من شقّ القمر» (٢) .

المناقشه في البرهان المذكور

وأنت خير بوضوح فساد برهانه ؛ ضروره عدم دوران أمر الموافق بين الصدور تقيّه ، وعدم الصدور رأساً ؛ لاحتمال صدوره لبيان حكم الله واقعاً ، وعدم صدور المخالف المعارض له أصلاً ، ولا يكاد يحتاج في التعبد إلى أزيد من احتمال صدور الخبر لبيان ذلك بداهة .

وإنّما دار احتمال الموافق بين الاثنين ، إذا كان المخالف قطعياً صدوراً وجهه ودلاله ؛ ضروره دوران معارضه حينئذٍ بين عدم صدوره وصدوره تقيّه ، وفي غير هذه الصوره كان دوران أمره بين الثلاثه لا محاله ؛ لاحتمال صدوره لبيان الحكم الواقعي حينئذٍ أيضاً .

ومنه قد انقذح إمكان التعبد بصدور الموافق القطعي لبيان الحكم الواقعي أيضاً ، وإنّما لم يمكن التعبد بصدوره لذلك إذا كان معارضه المخالف قطعياً بحسب السند والدلاله (٣) ، لتعيين (٤) حمله على التقيّه حينئذٍ لا محاله .

ص: ٣١١

١-١) أثبتنا الكلمه كما وردت في المصدر ، وفي الأصل وطبعاته : موافقهم .

٢-٢) بدائع الأفكار : ٤٥٧ .

٣-٣) الأولى : إضافه الجبهه إلى الدلاله أيضاً - كما ذكرها في فقره سابقه - ؛ إذ مع ظنيّه الجبهه لا يتعين حمل الموافق على التقيّه . انظر منته الدرايه ٨ : ٣٣١ .

٤-٤) أثبتنا الكلمه كما وردت في الأصل و « ر » ، وفي غيرهما : لتعيين .

ولعمري إنَّ ما ذكرنا أوضح من أن يخفى على مثله ، إلّا أنّ الخطأ والنسيان كالطبيعه الثانيه للإنسان ، عَصِيَ منا الله من زَلَل الأقدام والأقلام في كلِّ وَرْطِهِ ومقام .

تقديم مخالفه العامه على المرجحات الصدوريه بسبب أقوائيه الدلاله

ثمَّ إنّ هذا كلّهُ إنّما هو بملاحظه أنّ هذا المرجح مرجح من حيث الجهه ، وأمّا بما هو موجب لأقوائيه دلالة ذيه من معارضه - لاحتمال التوريه في المعارض المحتمل فيه التقيّه ، دونه - فهو مقدّم على جميع مرجحات الصدور ، بناءً على ما هو المشهور من تقدّم التوفيق - بحمل الظاهر على الأظهر - على الترجيح بها .

الإيراد في هذا التقديم

اللهمَّ إلمأَن يُقال: إنّ باب احتمال التوريه وإن كان مفتوحاً في ما احتمال فيه التقيّه ، إلّا أنّهُ حيث كان بالتأمّل والنظر ، لم يوجب (١) أن يكون معارضه أظهر ، بحيث يكون قرينهً على التصرف عرفاً في الآخر ، فتدبر .

فصل المرجحات الخارجيه

١ - الترجيح بالظنّ غير المعبر

ص: ٣١٢

١-١) الأولى : رعايه التأيّث فيه وفي « كان » ؛ لرجوع الضمير المستتر إلى « التوريه » ، كما أن الأولى : تأنيث ضمير « أنّه » ولا يناسب جعله للشأن . (منته الدرايه ٨ : ٣٣٨) .

موافقه الخبر لما يوجب الظن بمضمونه - ولو نوعاً - من المرجحات في الجملة ، - بناءً على لزوم الترجيح - لو قيل بالتعدى من المرجحات المنصوصه ، أو قيل (١) بدخوله في القاعده المجمع عليها (٢) - كما ادعى (٣) - ، وهي : لزوم العمل بأقوى الدليلين .

وقد عرفت (٤) : أنّ التعدى محلُّ نظرٍ ، بل مَنعٌ ؛ وأنّ الظاهر من القاعده هو ما كان الأقوائيه من حيث الدليليه والكشفيّه . وكونُ مضمون (٥) أحدهما مظنوناً - لأجل مساعدته أماره ظنيّه عليه - لا يوجب قوّه فيه من هذه الحيثيه ، بل هو على ما هو عليه ، من القوّه لولا مساعدتها ، كما لا يخفى .

ومطابقه أحد الخبرين لها (٦) لا- يكون لازمه الظن بوجود خللٍ في الآخر : إمّا من حيث الصدور ، أو من حيث جهته . كيف ؟ وقد اجتمع

ص : ٣١٣

١-١) كما في فرائد الأصول ٤ : ١٤١ .

٢-٢) في العبارة مسامحه واضحه ؛ فإن مقتضى عطف قوله : « أو قيل بدخوله ... » على قوله : « لو قيل بالتعدى » أنّ موافقه الخبر لما يوجب الظن بمضمونه - ولو نوعاً - هي من المرجحات ، إذا قيل بدخوله في القاعده المجمع عليها ، ولو لم نقل بالتعدى من المرجحات المنصوصه ، وهو كما ترى غير مستقيم . والصحيح هكذا : « لو قيل بالتعدى من المرجحات المنصوصه ، سواء كان ذلك لاستفادته من الفقرات الخاصه من الروايات - كما تقدّم من الشيخ أعلى الله مقامه - أو كان لدخول الخبر الراجح في القاعده المجمع عليها » . (عنايه الأصول ٦ : ١٤٦) ، وانظر منته الدرايه ٨ : ٣٤١ - ٣٤٢ .

٣-٣) انظر مبادئ الوصول : ٢٣٢ ، ومفاتيح الأصول : ٦٨٦ .

٤-٤) في الفصل الرابع من هذا المقصد ، عند تضعيف وجوه القول بالتعدى ، في الصفحه : ٢٩٥ .

٥-٥) في الأصل وحقائق الأصول : ومضمون .

٦-٦) إشاره إلى وجه من وجوه الترجيح بالظن غير المعتمد ، أفاده الشيخ الأعظم في فرائده ٤ : ١٤٠ ؛ إذ قال : « فإنّ أحد الخبرين إذا طابق أماره ظنيّه فلازمه الظن بوجود خلل في الآخر » .

مع القطع بوجود جميع ما اعتبر في حجّيته المخالف ، لولا معارضه الموافق .

والصدق واقعاً لا يكاد يعتبر في الحجّيته ، كما لا يكاد يضربُ بها الكذبُ كذلك ، فافهم .

هذا حال الأماره غير المعتمده ، لعدم الدليل على اعتبارها .

٢ - الترجيح بالقياس

إشاره

أمّا ما ليس بمعتمد بالخصوص - لأجل الدليل على عدم اعتباره بالخصوص (١) ، كالقياس - فهو وإن كان كغير المعتمد لعدم الدليل ، بحسب ما يقتضى الترجيح به من الأخبار - بناءً على التعدي - والقاعده - بناءً على دخول مضمون المضمون في أقوى الدليلين - ، إلّا أنّ الأخبار الناهيه عن القياس (٢) ؛ - و « أنّ السنّه إذا قيست مُحقّق الدين » (٣) - مانعه عن الترجيح به ؛ ضروره أنّ استعماله في ترجيح أحد الخبرين ، استعمالٌ له في المسأله الشرعيّه الأصوليه ، وخطره ليس بأقلّ من استعماله في المسأله الفرعيّه .

توهم جواز الترجيح بالقياس والجواب عنه

وتوهم (٤) : أنّ حال القياس هاهنا ليس في تحقّق الأقوائيه به ، إلّا كحاله في ما ينقّح به موضوع آخر ذو حكم ، من دون اعتماد عليه في مسأله اصوليه ولا فرعيّه .

قياسٌ مع الفارق ؛ لوضوح الفرق بين المقام والقياس في الموضوعات

ص: ٣١٤

١-١) كلمه « بالخصوص » لا توجد في الأصل وأضفناها من طبعاته .

٢-٢) انظر وسائل الشيعه ٢ : ٣٤٧ ، الباب ٤١ من أبواب الحيض ، الحديث الأوّل ، والكافي ١ : ٥٤ ، باب البدع والرأى والمقائيس .

٣-٣) وسائل الشيعه ٢٧ : ٤١ ، الباب ٦ من أبواب صفات القاضى ، الحديث ١٠ .

٤-٤) انظر معارج الأصول : ١٨٦ - ١٨٧ ، مفاتيح الأصول : ٧١٦ وفرائد الأصول ٤ : ١٤٣ - ١٤٤ .

الخارجيّه الصّرفه ؛ فإنّ القياس المعمول (١) فيها ليس في الدين ، فيكون إفساده أكثر من إصلاحه .

وهذا بخلاف المعمول في المقام ، فإنّه نحوُ أعمالٍ له في الدين ؛ ضروره أنّه لولاه لما تعيّن الخبر الموافق له للحجّيه بعد سقوطه عن الحجّيه - بمقتضى أدلّه الاعتبار - والتخيير بينه وبين معارضه - بمقتضى أدلّه العلاج - ، فتأمل جيّداً .

٣ - ترجيح موافق الكتاب أو السنّه القطعيّه على مخالفيهما

إشاره

وأما ما إذا اعتضد بما كان دليلاً مستقلاً في نفسه - كالكتاب والسنّه

صُور المخالفه : الصوره الأولى : المخالفه بالمباينه

القطعيّه - : فالمعارض المخالف لأحدهما إن كانت مخالفته بالمباينه الكليّه ، فهذه الصوره خارجة عن مورد الترجيح ؛ لعدم حجّيته الخبر المخالف كذلك من أصله ، ولو مع عدم المعارض ، فإنّه المتيقّن من الأخبار الدالّه على أنّه :

« زخرف » أو « باطل » ، أو أنّه : « لم نقله » أو غير ذلك (٢) .

الصوره الثانيه : المخالفه بالعموم و الخصوص المطلق

وإن كانت مخالفته بالعموم والخصوص المطلق ، فقضيّه القاعده فيها وإن كانت ملاحظه المرجّحات بينه وبين الموافق ، وتخصيص الكتاب به تعييناً أو تخييراً ، لو لم يكن الترجيح في الموافق - بناءً على جواز تخصيص الكتاب بخبر الواحد - ، إلّا أنّ الأخبار الدالّه على أخذ الموافق من المتعارضين ، غير قاصره عن العموم لهذه الصوره ، لو قيل بأنّها في مقام ترجيح أحدهما ، لا تعيين الحجّه عن اللاحجه ، كما نزلناها عليه (٣) .

ص : ٣١٥

١-١) الأولى هنا وفي المورد الآتي : المعمول به .

٢-٢) سبق تخريج هذه الأخبار في الصفحه : ٢٩٠ .

٣-٣) في مبحث الأصل الثانوي الشرعي في المتعارضين ، حيث قال : مع أنّ في كون أخبار موافقه الكتاب ، أو مخالفه القوم ، من أخبار الباب نظراً ... راجع الصفحه : ٢٩٠ .

ويؤيدّه أخبار العرض على الكتاب (١)، الدالّة على عدم حجّيته المخالف من أصله ، فإنّهما تفرغان عن لسانٍ واحدٍ ، فلا وجه لحمل المخالفه في إحداهما (٢) على خلاف المخالفه في الأخرى ، كما لا يخفى .

اللهمّ إلما أن يقال : نعم ، إلّا أنّ دعوى : اختصاص هذه الطائفة بما إذا كانت المخالفه بالمباينه ، - بقرينه القطع بصدور المخالف غير المباين عنهم عليهم السلام كثيراً ، وإباءٍ مثل : « ما خالف قول ربّنا لم أقله » ، أو : « زخرفٌ » ، أو : « باطل » ، عن التخصيص - غير بعيدة .

الصورة الثالثة : المخالفه بالعموم من وجه

وإن كانت المخالفه بالعموم والخصوص من وجه ، فالظاهر أنّها كالمخالفه في الصورة الأولى ، كما لا يخفى .

٤ - الترجيح بالأصول العمليّة

وأما الترجيح بمثل الاستصحاب - كما وقع في كلام غير واحدٍ من الأصحاب (٣) - : فالظاهر أنّه لأجل اعتباره (٤) من باب الظنّ والطريقته

ص : ٣١٦

١- ١) سبق تخريج هذه الأخبار في الصفحة : ٢٨٧ .

٢- ٢) كذا في الأصل ، وفي طبعته : أحدهما .

٣- ٣) انظر الفوائد الحائريه : ٢٢٤ ، والفصول : ٤٤٥ ، ومفاتيح الأصول : ٧٠٥ - ٧٠٨ .

٤- ٤) لا يخفى : أنّ سوق العبارة يقتضى رجوع ضمير « اعتباره » إلى « مثل » لا إلى خصوص الاستصحاب ، لكنه لمنافاته لقوله : « لأجل اعتباره من باب الظنّ » ؛ لعدم التزامهم بحجّيه أصالتي البراءة والاحتياط بمناط الظنّ ، فلا بدّ من ارجاع الضمير إلى خصوص الاستصحاب ، فإنّه مورد البحث بين القدماء والمتأخّرين ، في استناد حجّيته إلى الظنّ ببقاء الحاله السابقه ، أو إلى الأخبار . (منته الدرأيه ٨ : ٣٥٧) . هذا . ولكن قد ورد في كلام الشيخ : أنّ الفقهاء إنّما رجّحوا بأصاله البراءة والاستصحاب من حيث بنائهم على حصول الظنّ بمطابقه الأصل ، وأما الاحتياط فلم يُعلم منهم الاعتماد عليه ، لا في مقام الاستناد ولا في مقام الترجيح . انظر فرائد الأصول ٤ : ١٥١ .

عندهم (١). وأمّا بناءً على اعتباره تعديداً من باب الأخبار، وظيفته للشاكّ - كما هو المختار، كسائر الأصول العمليّة التي تكون كذلك عقلاً أو نقلاً -، فلا وجه للترجيح به أصلاً؛ لعدم تقويته (٢) مضمون الخبر بموافقته، ولو بملاحظه دليل اعتباره، كما لا يخفى.

□
هذا آخر ما أردنا إيراده، والحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً.

ص: ٣١٧

-
- ١-١) صرح الشيخ الأعظم بهذا البناء من الفقهاء. انظر فرائد الأصول ٤: ١٥١.
٢-٢) الأولى أن يقال: «تقوى». (منتها الدراية ٨: ٣٥٧).

أما الخاتمة : فهي في ما يتعلّق بالاجتهاد والتقليد

أشاره

ص: ٣١٩

الاجتهاد لغهً : تحمُّل المشقّه (١) .

الاجتهاد لغه واصطلاحاً

واصطلاحاً - كما عن الحاجبي (٢) والعلامة (٣) - : «استفراغ الوسع في تحصيل الظنّ بالحكم الشرعيّ» .

وعن غيرهما (٤) : «ملكه يقتدرُ بها على استنباط الحكم الشرعيّ الفرعيّ من الأصل ، فعلاً أو قوّه قريبه» .

تعريف الاجتهاد ليست حقيقته

ولا يخفى: أنّ اختلاف عباراتهم في بيان معناه اصطلاحاً ، ليس من جهه الاختلاف في حقيقته وماهيته ؛ لوضوح أنّهم ليسوا في مقام بيان حدّه أو رسمه ، بل إنّما كانوا في مقام شرح اسمه ، والإشاره إليه بلفظٍ آخر ، وإن لم يكن مساوياً له بحسب مفهومه ، كاللغويّ في بيان معاني الألفاظ ، بتبديل لفظٍ بلفظٍ آخر ، ولو كان أخصّ منه مفهوماً أو أعمّ .

ص: ٣٢١

١-١) راجع الصحاح ٢: ٤٦٠ ، النهايه (لابن الأثير) ١: ٣٠٨ ، القاموس المحيط ١: ٢٨٦ .

٢-٢) شرح مختصر الأصول : ٤٦٠ ، ومنتها الوصول : ٢٠٩ .

٣-٣) مبادئ الوصول إلى علم الأصول : ٢٤٠ ، مع اختلاف في الألفاظ .

٤-٤) هذا التعريف للشيخ البهائي في زبده الأصول : ١٥٩ .

ومن هنا انقذح : أنه لا وقع للإيراد على تعريفاته بعدم الانعكاس أو الاطراد ، كما هو الحال في تعريف جُلّ الأشياء - لولا الكلّ - ؛ ضرورة عدم الإحاطة بها بكنهها ، أو بخواصّها - الموجبه لامتيازها عمّا عداها - لغير علام الغيوب ، فافهم .

تعديل المصنّف لتعريف الاجتهاد

وكيف كان ، فالأولى : تبديل «الظنّ بالحكم» ب «الحجّه عليه» ؛ فإنّ المناط فيه هو تحصيلها قوّه أو فعلاً ، لا الظنّ ، حتّى عند العامّه القائلين بحجّيته مطلقاً ، أو بعض الخاصّه القائل بها عند انسداد باب العلم بالأحكام (١) ، فإنّه مطلقاً عندهم ، أو عند الانسداد عنده من أفراد الحجّه ؛ ولذا لا شبهه في كون استفراغ الوُسع في تحصيل غيره من أفرادها - من العلم بالحكم أو غيره ، ممّا اعتبر من الطرق (٢) التبعديّه غير المفيده للظنّ ولو نوعاً - اجتهاداً أيضاً .

لا وجه لإبء الأخباريّ عن الاجتهاد بهذا المعنى

ومنه قد انقذح : أنه لا وجه لتأبى الأخباريّ عن الاجتهاد بهذا المعنى ، فإنّه لا محيص عنه ، كما لا يخفى .

غايه الأمر ، له أن ينازع في حجّيه بعض ما يقول الأصوليّ باعتبارها ، ويمنع عنها ، وهو غير ضائر بالاتّفاق على صحّه الاجتهاد بذاك المعنى ؛ ضروره أنه ربما يقع بين الأخباريّين ، كما وقع بينهم وبين الأصوليّين .

ص : ٣٢٢

١-١) كالمحقّق القمّي في القوانين ١ : ٤٤٠ ، والسيد المجاهد في مفاتيح الأصول : ٤٥٩ .

٢-٢) الأولى : تبديله ب « الحجج » أو « الأدلّه » ؛ ضروره عدم كون ما لا يفيد الظن - ولو نوعاً - طريقاً . (منته الدرايه ٨ : ٣٧١ .)

اشاره

ينقسم الاجتهاد إلى مطلق وتجزى :

تعريف الاجتهاد المطلق والتجزى

فالاجتهاد المطلق هو : ما يقتدر به على استنباط الأحكام الفعلية من أماره معتبره ، أو أصلٍ معتبرٍ عقلاً أو نقلاً ، فى الموارد التى لم يظفر فيها بها .

والتجزى هو : ما يقتدر به على استنباط بعض الأحكام .

أحكام الاجتهاد المطلق :

١ - إمكانه وقوعاً

اشاره

ثم إنه لا إشكال فى إمكان المطلق وحصوله للأعلام .

وعدم التمكن من الترجيح فى المسأله وتعيين حكمها ، والتردد منهم فى بعض المسائل ، إنما هو بالنسبه إلى حكمها الواقعى ، لأجل عدم دليل مساعد فى كل مسأله عليه ، أو عدم الظفر به بعد الفحص عنه بالمقدار اللازم ، لا لقله الاطلاع أو قصور الباع ، وأما بالنسبه إلى حكمها الفعلى فلا تردد لهم (١) أصلاً (٢) .

٢ - جواز عمل المجتهد المطلق باجتهاده

كما لا إشكال فى جواز العمل بهذا الاجتهاد لمن أتصف به .

٣ - جواز تقليد المجتهد المطلق الانفتاحى

وأما لغيره فكذا لا- إشكال فيه ، إذا كان المجتهد ممن كان باب العلم أو العلمى بالأحكام مفتوحاً له ، على ما يأتى من الأدله على جواز التقليد .

١-١) الأولى ... : فلا تردّد لهم فيه أصلاً . انظر منته الدرايه ٨ : ٣٨٤ .

٢-٢) أصل هذا الردّ من الفصول : ٣٩٣ ؛ حيث قال : فإنّ تردّدهم إنما هو في مقام الاجتهاد ، وإلّا فلا تردّد في مقام الحكم .

اشاره

بخلاف ما إذا انسدّ عليه بأبهما ، فجواز تقليد الغير عنه في غايه الإشكال ؛ فإنّ رجوعه إليه ليس من رجوع الجاهل إلى العالم ، بل إلى الجاهل ، وأدله جواز التقليد إنّما دلّت على جواز رجوع غير العالم إلى العالم ، كما لا يخفى .

وقضيه مقدمات الانسداد ليست إلّا حجّيه الظنّ عليه ، لا على غيره .

فلا بدّ في حجّيه اجتهاد مثله على غيره من التماس دليل آخر ، غير دليل التقليد ، وغير دليل الانسداد الجارى في حقّ المجتهد ، من إجماع أو جريان مقدمات دليل الانسداد في حقّه ، بحيث تكون منتهجه لحجّيه الظنّ - الثابت حجّيته بمقدماته - له أيضاً .

ولا مجال لدعوى الإجماع . ومقدماته كذلك غير جاريه في حقّه ؛ لعدم انحصار المجتهد به ، أو عدم لزوم محذور عقليّ من عمله بالاحتياط ، وإنّ لزم منه العسر ، إذا لم يكن له سبيل إلى إثبات عدم وجوبه مع عسره .

نعم ، لو جرت المقدمات كذلك ، - بأن انحصر المجتهد ، ولزم من الاحتياط المحذور ، أو لزم منه العسر مع التمكن من إبطال وجوبه حينئذٍ - كانت منتهجه لحجّيه في حقّه أيضاً ، لكنّ دونه خرط القتاد .

هذا على تقدير الحكومه .

الإشكال على تقدير الكشف

وأما على تقدير الكشف وصحّته ، فجواز الرجوع إليه في غايه الإشكال ؛ لعدم مساعده أدله التقليد على جواز الرجوع إلى من اختصّ حجّيه ظنّه به .

وقضيه مقدمات الانسداد : اختصاص حجّيه الظنّ بمن جرت في حقّه ، دون غيره ؛ ولو سلّم أنّ قضيتها كون الظنّ المطلق معتبراً شرعاً ، كالظنون الخاصّه التي دلّ الدليل على اعتبارها بالخصوص ، فتأمل .

إشكالان في تقليد المجتهد الانفتاحي أيضاً والجواب عنهما

إن قلت: حجّيه الشيء شرعاً ، مطلقاً ، لا توجب القطع بما أدّى إليه من الحكم ولو ظاهراً ، كما مرّ تحقيقه (١) ، وأنته ليس أثره (٢) إلّا تنجّز الواقع مع الإصابه ، والعدرّ مع عدمها ، فيكون رجوعه إليه - مع انفتاح باب العلمى عليه أيضاً - رجوعاً إلى الجاهل ، فضلاً عمّا إذا انسّد عليه .

قلت: نعم ، إلّا أنّه عالمٌ بموارد قيام الحجّيه الشرعيه على الأحكام ، فيكون من رجوع الجاهل إلى العالم .

إن قلت: رجوعه إليه في موارد فقد الأماره المعبره عنده - التى يكون المرجع فيها الأصول العقليه - ليس إلّا الرجوع إلى الجاهل .

قلت: رجوعه إليه فيها إنّما هو لأجل اطلاعه على عدم الأماره الشرعيه فيها ، وهو عاجز عن الاطلاع على ذلك . وأمّا تعيين ما هو حكم العقل ، وأنته مع عدمها هو : البراءه أو الاحتياط (٣) ، فهو إنّما يرجع إليه ؛ فالمتبع ما استقلّ به عقله ، ولو على خلاف ما ذهب إليه مجتهدُهُ ، فافهم .

٥ - نفوذ قضاء المجتهد المطلق الانفتاحى

وكذلك لا خلاف ولا إشكال في نفوذ حكم المجتهد المطلق ، إذا كان باب العلم أو العلمى له مفتوحاً .

وأما إذا انسّد عليه بابهما: ففيه إشكال على الصحيح ، من تقرير المقدمات على نحو الحكومه ؛ فإنّ مثله - كما أشرتُ آنفاً - ليس ممّن يعرف

ص: ٣٢٥

١- ١) فى أوائل بحث الأمارات ، فى الصفحه : ٤٠ حيث قال : ... والحجّيه المجعلوه غير مستتبعه لإنشاء أحكام تكليفيه ... بل إنّما تكون موجه لتنجّز التكليف

٢- ٢) أى : أثر حجّيه الشيء ، فالأولى : تأنيث الضمير . (منته الدرايه ٨ : ٣٩٤) .

٣- ٣) الصحيح أن يقول : « هو البراءه أو التخيير أو الاحتياط » ؛ فإنّ الأصول العقليه ثلاثه لا اثنان . (عنايه الأصول ٦ : ١٧٦) .

الأحكام ، مع أنّ معرفتها معتبره في الحاكم ، كما في المقبوله .

إلّا أن يدعى عدم القول بالفصل ؛ وهو إن كان غير بعيد ، إلّا أنّه ليس بمثابه يكون حجّة على عدم الفصل .

إلّا أن يقال (١) بكفايه انفتاح باب العلم في موارد الإجماعات ، والضروريات من الدين أو المذهب والمتواترات ، إذا كانت جملةً يعتدّ بها ، وإن انسدّ باب العلم بمعظم الفقه ، فإنّه يصدق عليه حينئذٍ : أنّه ممّن روى حديثهم عليهم السلام ونظر في حلالهم وحرامهم ، وعرف أحكامهم عرفاً حقيقه .

وأما قوله عليه السلام في المقبوله: «فإذا حكم بحكمنا» فالمراد : أنّ مثله إذا حكم كان بحكمهم حكم ؛ حيث كان منصوباً منهم ، كيف ؟ وحكمه غالباً يكون في الموضوعات الخارجيه ، وليس مثل ملكيه دارٍ لزيد ، أو زوجيه امرأه له من أحكامهم ، فصحة إسناده حكمه إليهم عليهم السلام إنّما هو لأجل كونه من المنسوب من قبلهم .

أحكام التجزّي في الاجتهاد :

إشاره

وأما التجزّي في الاجتهاد ففيه مواضع من الكلام:

١ - إمكانه وقوعاً

إشاره

الأوّل: في إمكانه

وهو وإن كان محلّ الخلاف بين الأعلام (٢) ، إلّا أنّه لا ينبغي الارتباب

ص: ٣٢٦

(١- ١) الأولى : إبداله ب « أو يدعى » أو ب « أو يقال » ، حتى يكون معطوفاً على « أن يدعى » . (منته الدرايه ٨ : ٤٠٧) .
(٢- ٢) قال في المعالم : ٢٣٨ : قد اختلف الناس في قبوله - أي الاجتهاد - للتجزئه ... ذهب العلماء في التهذيب والشهيد في الذكرى والدروس ووالدى رحمه الله في جملة من كتبه وجمع من العامه إلى الأوّل ، وصار قوم إلى الثاني .

فيه ؛ حيث كان أبواب الفقه مختلفهً مدرکاً ، والمدارك متفاوتة سهولهً وصعوبهً ، من (١) عقليه ونقليه ، مع اختلاف الأشخاص في الاطلاع عليها ، وفي طول الباع وقصوره بالنسبه إليها ، فرب شخص كثير الاطلاع وطويل الباع في مدرک باب ؛ بمهارته في النقليات أو العقليات ، وليس كذلك في آخر ؛ لعدم مهارته فيها وابتناؤه عليها . وهذا بالضروره ربما يوجب حصول القدره على الاستنباط في بعضها ؛ لسهوله مدرکه ، أو لمهاره الشخص فيه مع صعوبته ، مع عدم القدره على ما ليس كذلك .

بل يستحيل حصول اجتهادٍ مطلقٍ - عادةً - غير مسبوق بالتجزي ؛ للزوم الطفره .

وجهان لامتناع التجزي في الاجتهاد والجواب عنهما

وبساطه الملكه وعدم قبولها التجزئه ، لا تمتنع من حصولها بالنسبه إلى بعض الأبواب ، بحيث يتمكن بها من الإحاطه بمداركه ، كما إذا كانت هناك ملكه الاستنباط في جميعها .

ويقطع بعدم دخول ما في سائرهما به (٢) أصلاً ، أو لا- يعتنى باحتماله ؛ لأجل الفحص بالمقدار اللازم الموجب للاطمئنان بعدم دخله ، كما في الملكه المطلقه ؛ بداهه أنه لا يعتبر في استنباط مسأله معها من (٣) الاطلاع فعلاً على مدارك جميع المسائل (٤) ، كما لا يخفى .

ص: ٣٢٧

١-١) أثبتنا « من » من الأصل ، ولا توجد في طبعاته .

٢-٢) الأولى : تبديل « به » ب « فيه » . (منته الدرايه ٨ : ٤٢٢) .

٣-٣) الظاهر : زياده كلمه « من » . (المصدر : ٤٢٣) .

٤-٤) هذا الوجه منسوب إلى الحاجبي (شرح كفايه الأصول للشيخ عبدالحسين الرشتي ٢ : ٣٥١) . ونقله صاحب المعالم عن المانعين وأجاب عنه بما أُفيد هنا ، وناقش هو في الجواب ، راجع معالم الدين : ٢٣٨ - ٢٣٩ . وأفاد صاحب الفصول أيضاً هذه الأجوبه في فصوله : ٣٩٤ .

٢ - حجّيه رأى المتجزى فى حق نفسه

الثانى: فى حجّيه ما يؤدّى إليه على المتّصف به

وهو (١) أيضاً محلّ الخلاف (٢)، إلّا أنّ قضيه أدلّه المدارك : حجّيته ؛ لعدم اختصاصها بالمتّصف بالاجتهاد المطلق ؛ ضروره أنّ بناء العقلاء على حجّيه الظواهر مطلقاً (٣)، وكذا ما دلّ على حجّيه خبر الواحد (٤)، غايته تقييده بما إذا تمكّن من دفع معارضاته ، كما هو المفروض .

٣ - رجوع المقلد إلى المتجزى

الثالث: فى جواز رجوع غير المتّصف به إليه فى كلّ مسأله اجتهد فيها

وهو أيضاً محلّ الإشكال : من أنّه من رجوع الجاهل إلى العالم ، فتعمّه أدلّه جواز التقليد . ومنّ دعوى عدم إطلاق فيها ، وعدم إحراز أنّ بناء العقلاء ، أو سيره المتشرّعه على الرجوع إلى مثله أيضاً ؛ وستعرف (٥) - إن شاء الله تعالى - ما هو قضيه الأدلّه .

٤ - قضاء المتجزى

[الرابع: فى نفوذ قضائه فى المرافعات]

وأما جواز حكومته ونفوذ فصل خصومته فأشكل .

ص: ٣٢٨

١- (١) الأولى : تأنيث الضمير ؛ لرجوعه إلى « حجّيه » . (منته الدرايه ٨ : ٤٢٤) .

٢- (٢) ذهب صاحب المعالم - مع قوله بإمكان التجزى - إلى عدم حجّيه رأى المتجزى . وربّما نُسب القول بالحجّيه إلى الأكثر . انظر المعالم : ٢٣٩ والفصول : ٣٩٤ .

٣- (٣) فى « ق » : مطلق .

٤- (٤) هذا ثالث الوجوه من الوجوه الستّه التى ذكرها صاحب الفصول على حجّيه اجتهاد المتجزى . انظر الفصول : ٣٩٥ - ٣٩٦ .

٥- (٥) فى الفصل الأول من مباحث التقليد .

نعم ، لا يبعد نفوذه في ما إذا عرف جملةً معتدّاً بها ، واجتهد فيها ، بحيث يصحّ أن يقال في حقّه عرفاً: إنّه ممّن عرف أحكامهم ، كما مرّ (١) في المجتهد المطلق المنسّد عليه باب العلم والعلميّ في معظم الأحكام .

فصل مبادئ الاجتهاد

احتياج الاجتهاد إلى معرفه العلوم العربيّه والتفسير والأصول

لا- يخفى : احتياج الاجتهاد إلى معرفه العلوم العربيّه في الجملة ، ولو بأن يقدرَ على معرفه ما يبتنى عليه الاجتهاد في المسأله ، بالرجوع إلى ما دُوّن فيه .

ومعرفه التفسير كذلك .

وعمده ما يحتاج إليه هو علمُ الأصول ؛ ضروره أنّه ما من مسألهٍ إلّا ويحتاج في استنباط حكمها إلى قاعده أو قواعد بُرهنَ عليها في الأصول ، أو بُرهنَ عليها مقدّمهً في نفس المسأله الفرعيّه ، كما هو طريقه الأخباريّ .

تدوين علم الأصول في العصور المتأخّره عن عصر الأئمه عليهم السلام لا يوجب كونه بدعه وتدوين تلك القواعد المحتاج إليها على حده لا يوجب كونها بدعه .

وعدمُ تدوينها في زمانهم عليهم السلام لا يوجب ذلك ، وإلّا كان تدوين الفقه والنحو والصرف بدعه .

وبالجملة: لا محيص لأحدٍ في استنباط الأحكام الفرعيّه من أدلتها ،

ص: ٣٢٩

١- ١) حيث قال آنفاً في نفوذ قضاء المجتهد الانسدادي : إلّا أن يقال بكفايه انفتاح باب العلم في مورد الاجماع والضروريات من الدين أو المذهب .

إلَّا الرجوعُ إلى ما بنى عليه في المسائل الأصولية ، وبدونه لا يكاد يتمكّن من استنباطٍ واجتهادٍ ، مجتهداً كان أو أخبارياً .

اختلاف الاحتياج إلى الأصول حسب اختلاف الأزمنة و ...

نعم ، يختلف الاحتياج إليها بحسب اختلاف المسائل والأزمنة والأشخاص ؛ ضروره خفّه مؤونه الاجتهاد في الصدر الأول ، وعدم حاجته إلى كثيرٍ ممّا يحتاج إليه في الأزمنة اللاحقه ، ممّا لا يكاد يُحقّق ويُختار عادةً إلَّا بالرجوع إلى ما دُوّن فيه من الكتب الأصوليه .

فصل التخطئه والتصويب

إشاره

اتفقت الكلمه على التخطئه في العقليات ، واختلفت في الشرعيات:

اتفاق الإماميه على التخطئه في الشرعيات

فقال أصحابنا (١) بالتخطئه فيها أيضاً ، وأنّ له - تبارك وتعالى - في كلّ مسأله حكماً يؤدّي إليه الاجتهاد تارةً ، وإلى غيره أخرى .

قول المخالفين بالتصويب

وقال مخالفونا (٢) بالتصويب ، وأنّ له - تعالى - أحكاماً بعدد آراء المجتهدين ، فما يؤدّي إليه الاجتهاد هو حكمه - تبارك وتعالى - .

ولا يخفى: أنّّه لا يكاد يعقل الاجتهاد في حكم المسأله ، إلّا إذا كان لها حكمٌ واقعاً ، حتّى صار المجتهد بصدد استنباطه من أدلّته ، وتعيينه بحسبها ظاهراً .

ص : ٣٣٠

(١-١) راجع الدرعيه ٢: ٧٥٧ ، عدّه الأصول ٢: ٧٢٥ - ٧٢٦ ، القوانين ١: ٤٤٩ ، الفصول : ٤٠٦ .

(٢-٢) نسب الآمدى في الإحكام ٤ : ١٨٣ القول بالتصويب إلى القاضي أبي بكر الباقلاني وأبي الهذيل والجبائي .

فلو كان غرضهم من التصويب هو: الالتزام بإنشاء أحكام في الواقع بعدد الآراء - بأن تكون الأحكام المؤدى (١) إليها الاجتهادات أحكاماً واقعياً، كما هي ظاهريته - فهو وإن كان خطأً من جهة تواتر الأخبار، وإجماع أصحابنا الأخيار على أن له - تبارك وتعالى - في كل واقعه حكماً يشترك فيه الكل، إلا أنه غير محال .

ولو كان غرضهم منه: الالتزام بإنشاء الأحكام على وفق آراء الأعلام بعد الاجتهاد، فهو مما لا يكاد يعقل، فكيف يتفحص عما لا يكون له عين ولا أثر؟ أو يُستظهر من الآيه أو الخبر؟

إلا أن يراد: التصويب بالنسبة إلى الحكم الفعلى، وأن المجتهد وإن كان يتفحص عما هو الحكم واقعاً وإنشاءً، إلا أن ما أدى إليه اجتهاده يكون هو حكمه الفعلى حقيقةً، وهو مما يختلف باختلاف الآراء ضرورةً، ولا يشترك فيه الجاهل والعالم بداهةً، وما يشتركان فيه ليس بحكم حقيقةً، بل إنشاءً، فلا استحاله في التصويب بهذا المعنى، بل لا محيص عنه في الجملة، بناءً على اعتبار الأخبار من باب السببية والموضوعية، كما لا يخفى. وربما يشير إليه ما اشتهر بيننا: أن ظنَّيه الطريق لا تنافى قطعيه الحكم .

نعم، بناءً على اعتبارها من باب الطريقيه - كما هو كذلك - فمؤديات الطرق والأمارات المعبره ليست بأحكام حقيقيه نفسيه، ولو قيل بكونها أحكاماً طريقيه (٢).

ص: ٣٣١

١-١) الأولى: المؤدىه . (منته الدرايه ٨ : ٤٥١) .

٢-٢) بناءً على المصلحه السلوكيه التى قال بها الشيخ الأعظم فى مبحث حجيه الأمارات . راجع فرائد الأصول ١ : ١١٤ - ١١٦ .

وقد مرّ غير مرّه (١): إمكان منع كونها أحكاماً كذلك أيضاً ، وأنّ قضيه حجّيتها ليس إلّا تنجز مؤدياتها عند إصابتها ، والعدرّ عند خطئها ، فلا- يكون حكمٌ أصلاً إلّا الحكم الواقعيّ ، فيصير منجزاً في ما قام عليه حجّه من علم أو طريقٍ معتبر ، ويكون غير منجز - بل غير فعليّ - في ما لم تكن هناك حجّه مصيبه ، فتأمل جيداً .

فصل تبدّل رأى المجتهد

عدم جواز الرجوع إلى الاجتهاد السابق في الأعمال اللاحقه

إذا اضمحلّ الاجتهاد السابق - بتبدّل الرأى الأوّل بالآخر ، أو بزواله بدونه - ، فلا شبهه في عدم العبره به في الأعمال اللاحقه ، ولزوم اتباع الاجتهاد اللاحق مطلقاً ، أو الاحتياط فيها .

بطلان حكم الأعمال السابقه المبتنيه على القطع أو الأماره بناءً على الطريقيه

وأما الأعمال السابقه الواقعه على وفقه ، المختلّ فيها ما اعتبر في صحتها بحسب هذا الاجتهاد:

فلا بدّ من معامله البطلان معها ، في ما لم ينهض دليلٌ على صحّه العمل في ما (٢)

ص: ٣٣٢

١- ١) منه ما تقدّم في أول بحث الأمارات ؛ حيث قال : والحجّيه المجمعوله غير مستتبعه لإنشاء أحكام تكليفيه ، بحسب ما أدّى إليه الطريق ، بل إنّما تكون موجه لتنجز التكليف به إذا أصاب ، وصحه الاعتذار به إذا أخطأ . راجع الصفحه : ٤٠ . ومنه ما تقدّم في ثانى تنبيهات الاستصحاب ؛ إذ قال : أنّ قضيه حجّيه الأماره ليست إلّا تنجز التكليف مع الإصابه ، والعدر مع المخالفه . راجع الصفحه : ٢٣٠ .

٢- ٢) الأولى : إسقاط « في ما » . (منته الدرايه ٨ : ٤٦٤) .

إذا اختلف فيه لعذرٍ ، كما نهض في الصلاة وغيرها مثل «لا تعاد» (١) و «حديث الرفع» (٢) ، بل الإجماع على الإجزاء في العبادات على ما ادّعى (٣) .

وذلك في ما كان بحسب الاجتهاد الأوّل قد حصل القطع بالحكم وقد اضمحلّ ، واضح ؛ بداهة أنّه لا حكم معه شرعاً ، غايته المعذوريّة في المخالفه عقلاً .

وكذلك في ما كان هناك طريقٌ معتبرٌ شرعاً عليه بحسبه ، وقد ظهر خلافه ، - بالظفر بالمقيّد ، أو المخصّص ، أو قرينه المجاز ، أو المعارض - ، بناءً على ما هو التحقيق من اعتبار الأمارات من باب الطريقيّة ، قيل بأنّ قضيه اعتبارها

عدم الفرق في البطلان بين تعلق الاجتهاد بالأحكام أو بمتعلقاتها

إنشاء أحكام طريقيّة ، أم لا- ، على ما مرّ منّا غير مرّه (٤) ، من غير فرق بين تعلقه بالأحكام ، أو بمتعلقاتها ؛ ضروره أنّ كيفيه اعتبارها فيهما على نهج واحد .

تفصيل الفصول بين الأحكام و متعلقاتها والكلام فيه

ص: ٣٣٣

١- ١) وسائل الشيعه ٤ : ٣١٢ ، الباب ٩ من أبواب القبلة ، الحديث الأول .

٢- ٢) الكافي ٢ : ٤٦٣ .

٣- ٣) نسب ذلك في مطارح الأنظار ١ : ١٦٩ إلى بعض من لا- تحقيق له . لكن كلامه هذا في مطلق الأمر الظاهري الذي انكشف خلافه بواسطة قيام أماره ظنيّه أخرى ، وليس في خصوص تبدل رأى المجتهد .

٤- ٤) أشرنا إلى بعض مواردّه آنفاً .

ولم يُعلم وجهٌ للتفصيل بينهما - كما في الفصول (١) - وأن المتعلقات لا- تتحمل اجتهاديين ، بخلاف الأحكام ، إلّا حسان أن الأحكام قابله للتغير والتبدل ، بخلاف المتعلقات والموضوعات .

وأنت خيرٌ بأنّ الواقع واحدٌ فيهما ، وقد عُيّن أولاً بما ظهر خطؤه ثانياً .

ولزومُ العسر والهرج والهرج والمرج (٢) ، المخلّ بالنظام ، والموجب للمخاصمه بين الأنام - لو قيل بعدم صحّحه العقود والإيقاعات والعبادات الواقعه على طبق الاجتهاد الأول ، الفاسده بحسب الاجتهاد الثاني ، ووجوب العمل على طبق الثاني : من عدم ترتيب الأثر على المعامله ، و (٣)إعادته العباده - لا يكون إلّا أحياناً ، وأدلة نفى العسر لا تنفى إلّا خصوصاً ما لزم منه العسر فعلاً .

مع عدم اختصاص ذلك بالمتعلقات ، ولزوم العسر في الأحكام كذلك أيضاً ، لو قيل بلزوم ترتيب الأثر على طبق الاجتهاد الثاني في الأعمال السابقه .

وباب الهرج والمرج ينسدّ بالحكومه وفصل الخصومه .

وبالجملة (٤): لا- يكون التفاوت بين الأحكام ومتعلقاتها - بتحميل الاجتهادين وعدم التحميل - بيناً ولا مبيّناً ، بما يرجع إلى محصلٍ في كلامه - زيد في علوّ مقامه - ، فراجع وتأمل .

صحّح الأعمال السابقه بناءً على اعتبار الأمارات من باب السبب

وأما بناءً على اعتبارها من باب السبب والموضوعية: فلا محيص عن القول بصحّحه العمل على طبق الاجتهاد الأول ، عبادهً كان أو معاملةً ، وكون مؤداه - ما لم يضمحلّ - حكماً حقيقه .

ص: ٣٣٤

١-١) الفصول : ٤٠٩ - ٤١٠ .

٢-٢) لكن الفصول لم يستدل بالهرج والمرج ، وإنما استدلل على التفصيل بوجوه أربعه ، منها : لزوم العسر والهرج . راجع كفايه الأصول مع حاشيه المشكينى ٥ : ٣٠٨ - ٣٠٩ .

٣-٣) في « ر » : أو .

٤-٤) هذا حاصل ما أورده المصنّف على الوجه الأول من كلام الفصول ، وكان المناسب : التعرّض له قبل بيان الوجه الثاني ، أعنى به : نفى العسر والهرج . (منته الدرايه ٨ : ٤٧٥) .

صحتها إذا كان الاجتهاد مستنداً إلى الأصول العملية وقد ظفر بدليل على الخلاف

وكذلك الحال إذا كان بحسب الاجتهاد الأول مجرى الاستصحاب أو البراءة النقلية ، وقد ظفر في الاجتهاد الثاني بدليل على الخلاف ، فإنه عمل بما هو وظيفته في تلك الحال .

وقد مرّ في مبحث الإجزاء (١) تحقيق المقال (٢) ، فراجع هناك .

فصل في التقليد

تعريف التقليد

وهو أخذ قول الغير ورأيه للعمل به في الفرعيات ، أو للالتزام به في الاعتقادات تعبدًا ، بلا مطالبه دليل على رأيه .

ولا يخفى: أنه لا وجه لتفسيره بنفس العمل (٣) ؛ ضرورة سبقه عليه ، وإلا كان بلا تقليد (٤) ، فافهم .

أدله جواز التقليد

ثم إنه لا يذهب عليك : أن جواز التقليد ، ورجوع الجاهل إلى العالم - في الجملة - يكون بديهياً جبلياً فطرياً ، لا يحتاج إلى دليل ، وإلا لزم سد باب العلم به على العامي مطلقاً غالباً ؛ لعجزه عن معرفه ما دلّ عليه كتاباً وسنّه ، ولا يجوز التقليد فيه أيضاً ، وإلا لدار أو تسلسل ، بل هذه هي العمده في أدلته .

ص: ٣٣٥

(١-١) راجع الجزء الأول ، الصفحه : ١٢٤ وما بعدها .

(٢-٢) لا يخفى على المراجع إلى بحث الإجزاء ، أن بين كلاميه في المقامين نحو اختلافٍ ربما يشكل الجمع بينهما . انظر للتفصيل منته الدرايه ٨ : ٤٨١ .

(٣-٣) هكذا فسره صاحب المعالم في المعالم : ٢٤٢ ، والآمدّي في الأحكام ٤ : ٢٢١ .

(٤-٤) هذا هو مناقشه صاحب الفصول لتفسير التقليد بالعمل . (الفصول : ٤١١) .

أدله أخرى على جواز التقليد والمناقشه فيها

وأغلب ما عده قابل للمناقشه:

لبعد تحصيل الإجماع (١) في مثل هذه المسأله ، ممّا يمكن أن يكون القول فيه (٢) لأجل كونه من الأمور الفطريّه الارتكازيه . والمنقول منه غير حجّه في مثلها - ولو قيل بحجّيتها (٣) في غيرها - لو هنه بذلك .

ومنه قد انقدح : إمكان القدح في دعوى كونه من ضروريّات الدين (٤) ؛ لاحتمال أن يكون من ضروريّات العقل وفطريّاته ، لا من ضروريّاته .

وكذا القدح في دعوى سيره المتديّنين (٥) .

وأما الآيات: فلعدم دلالة آيه نفر (٦) والسؤال (٧) على جوازه ؛ لقوّه احتمال أن يكون الإرجاع لتحصيل العلم ، لا للأخذ (٨) تعبدًا .

مع أن المسؤول في آيه السؤال هم أهل الكتاب ، كما هو ظاهرها ، أو أهل بيت العصمه الأطهار ، كما فسّر به في الأخبار (٩)(١٠) .

تماميه دلالة الأخبار على جواز التقليد

نعم ، لا بأس بدلاله الأخبار عليه بالمطابقه أو الملازمه ؛ حيث دلّ بعضها

ص: ٣٣٦

١- (١) ادّعه السيّد المرتضى والشيخ الطوسى والمحقّق الحلى والشيخ الأنصارى . راجع الذريعة ٢ : ٧٩٧ ، العده ٢ : ٧٣٠ ، معارج الأصول: ١٩٧ ، رساله الاجتهاد والتقليد: ٤٨ .

٢- (٢) الأولى : إبدال « فيه » ب « به » . (منته الدرايه ٨ : ٥٠٧) .

٣- (٣) الأولى : تذكير ضمير « بحجّيتها » ؛ لرجوعه إلى الإجماع المنقول . انظر المصدر المتقدّم : ٥٠٨ .

٤- (٤) لم نظفر بمن استدلّ بذلك على جواز التقليد .

٥- (٥) استدلّ بها في الفصول : ٤١١ .

٦- (٦) التوبه : ١٢٢ .

٧- (٧) النساء : ٧٠ .

٨- (٨) في أكثر الطبعات : لا الأخذ .

٩- (٩) انظر الكافى ١ : ٢١٠ باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم ، هم الأئمه عليهم السلام .

١٠- (١٠) هذان الجوابان ذكرهما الشيخ الأنصارى في فرائده ١ : ٢٨٢ و ٢٨٩ .

على وجوب اتباع قول العلماء (١)، وبعضها على أن للعوام تقليد العلماء (٢)، وبعضها على جواز الإفتاء مفهوماً - مثل ما دلّ على المنع عن الفتوى بغير علم (٣) -، أو منطوقاً - مثل ما دلّ على إظهاره عليه السلام المحبّه لأن يرى في أصحابه من يفتى الناس بالحلال والحرام - (٤).

لا يقال: إن مجرد إظهار الفتوى للغير لا يدلّ على جواز أخذه واتباعه (٥).

فإنه يقال: إن الملازمه العرفيه بين جواز الإفتاء وجواز اتباعه واضحة، وهذا غير وجوب إظهار الحق والواقع؛ حيث لا ملازمه بينه وبين وجوب أخذه تعبداً، فافهم وتأمل.

وهذه الأخبار على اختلاف مضامينها وتعدد أسانيدها؛ لا يبعد دعوى القطع بصدور بعضها، فيكون دليلاً قاطعاً على جواز التقليد،

أدله المنع عن التقليد والكلام فيها

وإن لم يكن كلّ واحد منها بحجّه، فيكون محصّصاً لما دلّ على عدم جواز اتباع غير العلم، والذمّ على التقليد، من الآيات والروايات (٦)، قال الله - تبارك وتعالى -:

ص: ٣٣٧

- ١- (١) وسائل الشيعه ٢٧: ١٤٠، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٩.
- ٢- (٢) المصدر السابق: ١٣١، الباب ١٠ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٢٠.
- ٣- (٣) المصدر السابق: ٣٥، باب عدم جواز القضاء والإفتاء بغير علم بورود الحكم عن المعصومين عليهم السلام.
- ٤- (٤) المصدر السابق: ١٤٨، الباب ١١ من أبواب صفات القاضي، الحديث ٣٦، ورجال النجاشي: ١٠.
- ٥- (٥) هذا الضمير وضمير «أخذه» راجعان إلى الفتوى، فالأولى: تأنيثهما. (منته الدرايه ٨: ٥٢٤).
- ٦- (٦) وسائل الشيعه ٢٧: ١٢٨، الباب ١٠ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١٢ و ١٢٩، الحديث ١٤.

« وَلَا تَقْفُ لِمَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » (١)، وقوله - تعالى - : « إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ آثَارِهِم مَّقْتَدُونَ » (٢).

مع احتمال أنّ الذمّ إنّما كان على تقليدهم للجاهل ، أو في الأصول الاعتقاديّة التي لا بدّ فيها من اليقين .

وأما قياس المسائل الفرعيّة على الأصول الاعتقاديّة - في أنّه كما لا يجوز التقليد فيها مع الغموض فيها ، كذلك لا يجوز فيها بالطريق الأولى ؛ لسهولتها - فباطل .

مع أنّه مع الفارق ؛ ضروره أنّ الأصول الاعتقاديّة مسائل معدوده ، بخلافها ، فإنّها ممّا لا تعدّ ولا تحصى ، ولا يكاد يتيسّر من الاجتهاد فيها فعلاً طول العمر إلّالأنّ وحديّ في كليّاتها ، كما لا يخفى .

فصل تقليد الأعلّم

وظيفة العامّي في مسألة تقليد الأعلّم

إذا علم المقلّد اختلاف الأحياء في الفتوى ، مع اختلافهم في العلم والفقاهه ، فلا بدّ من الرجوع إلى الأفضل إذا احتمل تعيّنهُ ؛ للقطع بحجّيته (٣) ، والشكّ في حجّيته غيره ، ولا وجه لرجوعه إلى الغير في تقليده إلّاعلى نحو دائر .

ص : ٣٣٨

١-١ (١) الإسراء : ٣٦ .

٢-٢ (٢) الزخرف : ٢٣ .

٣-٣ (٣) هذا الضمير وضمير « غيره » راجعان إلى فتوى الأفضل ، فالأولى : تأنيثهما . (منته الدرايه ٨ : ٥٣٥) .

نعم (١)، لا بأس برجوعه إليه إذا استقلَّ عقله بالتساوى ، وجواز الرجوع إليه أيضاً ، أو جَوِّز له الأفضلُ بعد رجوعه إليه .

هذا حال العاجز عن الاجتهاد ، فى تعيين ما هو قضيه الأدله فى هذه المسأله .

ما يستفیده المجتهد من الأدله فى مسأله التقليد الأعلم

وأما غيره: فقد اختلفوا فى جواز تقليد (٢) المفضول وعدم جوازه :

ذهب بعضهم (٣) إلى الجواز . والمعروف بين الأصحاب - على ما قيل (٤) - عدمه (٥) . وهو الأقوى ؛ للأصل ، وعدم دليل على خلافه .

أدله جواز تقليد غير الأعلم والكلام فيها

ولاء إطلاق فى أدله التقليد - بعد الغض عن نهوضها على مشروعيتها أصله - ؛ لوضوح أنها إنما تكون بصدد بيان أصل جواز الأخذ بقول العالم ، لا فى كلِّ حال ، من غير تعرُّض أصلاً لصوره معارضته بقول الفاضل ، كما هو شأن سائر الطرق والأمارات ، على ما لا يخفى (٦) .

ص: ٣٣٩

١-١) هذا الاستدراك المذكور فى مطارح الأنظار ٢: ٥٢٧ .

٢-٢) فى « ن » و « ر » : تقديم .

٣-٣) قاله المحقق القمى فى قوانينه ٢: ٢٤٦ ، وصاحب الفصول فى فصوله : ٤٢٣ - ٤٢٤ . وقال فى مطارح الأنظار ٢: ٥٢٦ : حدث لجماعه ممن تأخر عن الشهيد الثانى قولاً بالتخيير بين الفاضل والمفضول ، تبعاً للحاجبى والقاضى وجماعه من الأصوليين والفقهاء فى ما حكى عنهم ، وصار إليه جمله من متأخرى أصحابنا ، حتى صار فى هذا الزمان قولاً معتمداً به .

٤-٤) قاله الشيخ الأعظم على ما فى مطارح الأنظار ٢: ٥٢٥ .

٥-٥) راجع الذريعة ٢: ٨٠١ ، معارج الأصول : ٢٠١ ، معالم الدين : ٢٤٦ .

٦-٦) هذه المناقشه أفادها الشيخ الأعظم فى رساله الاجتهاد والتقليد : ٧٨ .

ودعوى السيره (١) على الأخذ بفتوى أحد المخالفين فى الفتوى ، من دون فحص عن علميته ، مع العلم بأعلميه أحدهما ، ممنوعه .

ولا عُسر فى تقليد الأعلم (٢) ، لا عليه ؛ لأخذ فتاواه من رسائله وكتبه ، ولا لمقلديه (٣) ؛ لذلك أيضاً .

وليس تشخيص الأعلميه بأشكل (٤) من تشخيص أصل الاجتهاد .

مع أن قضيه نفى العُسر : الاقتصار على موضع العُسر ، فيجب فى ما لا يلزم منه عُسر (٥) ، فتأمل جيداً .

سائر أدله وجوب تقليد الأعلم

وقد استدلل أيضاً للمنع بوجوه (٦) :

أحدها: نقل الإجماع على تعين تقليد الأفضل (٧) .

ص : ٣٤٠

١- ١) هذه الدعوى ذكرها الشيخ الأعظم فى مطارح الأنظار ٢ : ٥٣٥ ، وأجاب عنها بنحو أوفى مما أفيد هنا إجمالاً .

٢- ٢) ذكره فى الفصول : ٤٢٤ دليلاً على جواز تقليد غير الأعلم .

٣- ٣) الأولى : ولا على مقلديه . (منته الدرايه ٨ : ٥٤٧) .

٤- ٤) مقتضى الصنائه العربيه تبديله ب « أشد إشكالاً » . (المصدر السابق) .

٥- ٥) الجوابان الأخيران مذكوران فى مطارح الأنظار ٢ : ٥٣٩ .

٦- ٦) استدلل بهذه الوجوه الشيخ الأعظم الأنصارى فى رساله الاجتهاد والتقليد : ٧١ ومطارح الأنظار ٢ : ٥٤١ - ٥٤٤ و ٦٦٢ -

٦٦٧ .

٧- ٧) قال الشيخ الأعظم الأنصارى : « وقد اعترف الشهيد الثانى فى منيه المرید (: ٣٠٤) بأنه لا يعلم فى ذلك خلافاً ، ونحوه

غيره . بل صرح المحقق الثانى فى مسأله تقليد الميِّت (فى حاشيته على الشرائع : ٩٩) بالإجماع على تعين تقليد الأعلم » . رساله

الاجتهاد والتقليد : ٧١ . وراجع مطارح الأنظار ٢ : ٥٢٦ و ٥٤١ .

ثانيها: الأخبار الدالّة على ترجيحه مع المعارضه ، كما في المقبوله (١) وغيرها (٢) ، أو على اختياره للحكم بين الناس ، كما دلّ عليه المنقول عن أمير المؤمنين عليه السلام : «اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك» (٣) .

ثالثها: أنّ قول الأفضل أقرب من غيره جزماً ، فيجب الأخذ به عند المعارضه عقلاً .

ولا يخفى ضعفها:

الجواب عن الأدلة

أمّا الأوّل: فلقوّه احتمال أن يكون وجه القول بالتعيين للكلّ - أو الجملّ - هو الأصل ، فلا مجال لتحصيل الإجماع مع الظفر بالاتفاق ، فيكون نقله موهوناً ؛ مع عدم حجّيه نقله ولو مع عدم وهنه .

وأما الثاني: فلأنّ الترجيح مع المعارضه في مقام الحكومه - لأجل رفع الخصومه التي لا تكاد ترتفع إلّاه - لا يستلزم الترجيح في مقام الفتوى ، كما لا يخفى .

وأما الثالث: فممنوع ، صغرى وكبرى:

أمّا الصغرى: فلأجل أنّ فتوى غير الأفضل ربما يكون أقرب من فتواه ؛ لموافقها (٤) لفتوى من هو أفضل منه ، ممّن مات (٥) .

ص: ٣٤١

-
- ١-١) وسائل الشيعه ٢٧: ١٠٦ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي، الحديث ١ .
 - ٢-٢) كروايه داود بن الحصين ، وروايه موسى بن أكييل . راجع وسائل الشيعه ٢٧: ١١٣ و ١٢٣ ، الباب ٩ من أبواب صفات القاضي ، الحديث ٢٠ و ٤٥ .
 - ٣-٣) نهج البلاغه ، الكتاب ٥٣ في كتابه للأشتر النخعي .
 - ٤-٤) أثبتناها من منته الدرايه ، وفي غيره : لموافقته .
 - ٥-٥) صرّح بهذا المنع الصغرى : الشهيد الثاني في المسالك ١٣ : ٣٤٤ ، والمحقّق القميّ في القوانين ٢ : ٢٤٦ - ٢٤٧ ، والمحقّق النراقي في مناهج الأحكام والأصول : ٣٠٠ ، والسيد الطباطبائي في مفاتيح الأصول : ٦٢٦ ، وصاحب الفصول في فصوله : ٤٢٤ والشيخ الأنصاري على ما في مطارح الأنظار ٢ : ٦٦٨ .

ولا- يُصغى إلى : أن فتوى الأفضل أقرب في نفسه (١) ؛ فإنه لو سئل أنه (٢) كذلك ، إلّا أنه ليس بصغرى لما ادّعى عقلاً من الكبرى ؛ بدهاه أن العقل لا يرى تفاوتاً بين أن تكون الأقربيه في الأماره لنفسها ، أو لأجل موافقتها لأماره أخرى ، كما لا يخفى .

وأما الكبرى: فلأن ملاك حجّيه قول الغير تعديداً - ولو على نحو الطريقيه - لم يُعلم أنه القرب من الواقع ، فلعله يكون ما هو في الأفضل وغيره سيان ، ولم يكن لزياده القرب في أحدهما دخل أصلاً .

نعم ، لو كان تمام الملاك هو القرب ، - كما إذا كان حجّ به بنظر العقل - لتعيّن الأقرب قطعاً ، فافهم .

فصل تقليد الميت

الاختلاف في اشتراط الحياه في المفتى

اختلفوا في اشتراط الحياه في المفتى :

والمعروف بين الأصحاب : الاشتراط (٣) .

ص: ٣٤٢

١- (١) الأولى : في نفسها .

٢- (٢) الأولى : تأنيث الضمير . (منته الدرايه ٨ : ٥٥٧) .

٣- (٣) بل في كلام جماعه : دعوى الاتفاق أو الإجماع عليه . (رساله الاجتهاد والتقليد للشيخ الأعظم الأنصارى : ٥٨) ، يراجع أيضاً مطارح الأنظار ٢ : ٤٣٦ - ٤٤٠ و ٥٦٠ - ٥٦٢ .

وبين العامه : عدمه (١) ، وهو خيرُه الأخباريُّن (٢) ، وبعض المجتهدين من أصحابنا (٣) .

وربما نُقل تفاصيل ، منها: التفصيل بين البدويّ فيشترط ، والاستمراري فلا يشترط (٤) .

المختار : عدم جواز تقليد الميت

والمختار : ما هو المعروف بين الأصحاب ؛ للشكّ في جواز تقليد الميت ، والأصل عدم جوازه .

أدله جواز تقليد الميت المناقشه فيها

اشاره

ولا مخرج عن هذا الأصل إلّما استدللّ به المجوّز على الجواز من وجوه ضعيفه :

١ - الاستصحاب

اشاره

منها : استصحاب جواز تقليده في حال حياته (٥) .

ولا يذهب عليك : أنّه لا مجال له ؛ لعدم بقاء موضوعه عرفاً ؛ لعدم بقاء الرأى معه ، فإنّه متقومٌ بالحياه بنظر العرف - وإن لم يكن كذلك واقعاً - ؛ حيث إنّ الموت عند أهله موجبٌ لانعدام الميت ورأيه .

ولا ينافى ذلك (٦) صحّه استصحاب بعض أحكام حال حياته ، كطهارته

ص: ٣٤٣

١-١) بل صرّح في المنهاج بإجماعهم عليه . (مطارح الأنظار ٢ : ٤٣١) ، وانظر الإيهاج في شرح المنهاج ٣ : ٢٦٨ ، والمنخول : ٥٩١ .

٢-٢) منهم الإسترآبادي في الفوائد المدنيه : ٢٩٩ ، والمحدّث الكاشاني في مفاتيح الشرائع ٢ : ٥٢ ، والسيد الجزائري في كشف الأسرار ٢ : ٧٧ - ٩٢ .

٣-٣) هو المحقّق القمي في القوانين ٢ : ٢٧٠ ، وجامع الشتات (الطبعة الحجرية) : ٤٩٦ .

٤-٤) وهو مختار الفصول : ٤٢٢ .

٥-٥) انظر الفصول : ٤٢١ ، ومفاتيح الأصول : ٦٢٤ .

٦-٦) توهم المنافاه وجوابه مذكوران في مطارح انظار ٢ : ٤٦٦ .

ونجاسته ، وجواز نظر زوجته إليه ؛ فإنّ ذلك إنّما يكون في ما لا يتقوّم بحياته عرفاً ، بحسبان بقاءه ببدنه الباقي بعد موته ، وإنّ احتمال أن يكون للحياه دخلٌ في عروضه واقعاً . وبقاء الرأى لا يبدّد منه في جواز التقليد قطعاً ، ولذا لا يجوز التقليد في ما إذا تبدّل الرأى ، أو ارتفع لمرضٍ أو هرمٍ إجماعاً .

وبالجملة : يكون انتفاء الرأى بالموت - بنظر العرف - بانعدام موضوعه ، ويكون حشره في القيامة إنّما هو من باب إعادته المعدوم ، وإن لم يكن كذلك حقيقةً ؛ لبقاء موضوعه ، وهو النفس الناطقه الباقيه حال الموت ؛ لتجرّده .

وقد عرفت في باب الاستصحاب : أنّ المدار في بقاء الموضوع وعدمه هو العرف ، فلا يجدى بقاء النفس عقلاً - في صحّته الاستصحاب مع عدم مساعده العرف عليه ، وحسبان أهله أنّها غير باقيه ، وإنّما تعاد يوم القيامة بعد انعدامها ، فتأمل جيّداً .

لا يقال: نعم ، الاعتقاد والرأى وإن كان يزول بالموت - لانعدام موضوعه - إلّا أنّ حدوثه في حال حياته ، كافٍ في جواز تقليده في حال موته ، كما هو الحال في الروايه .

فإنّه يقال: لا شبهه في أنّه لا يبدّد في جوازه من بقاء الرأى والاعتقاد ، ولذا لو زال بجنون أو تبدّل ونحوهما لما جاز قطعاً ، كما اشير إليه آنفاً .

هذا بالنسبه إلى التقليد الابتدائي .

الاستدلال على جواز التقليد الاستمراري للميت بالاستصحاب والكلام فيه

وأما الاستمراري: فربما يقال (١) بأنه قضيه استصحاب الأحكام التي قلده فيها؛ فإن رأيه وإن كان مناطاً لعروضها وحدوثها، إلّا أنه عرفاً من أسباب العروض، لا من مقومات الموضوع والمعروض.

ولكنه لا يخفى: أنه لا يقين بالحكم شرعاً سابقاً؛ فإن جواز التقليد إن كان بحكم العقل وقضيه الفطره - كما عرفت (٢) - فواضح؛ فإنه لا يقتضى أزيد من تنجز ما أصابه من التكليف، والعذر في ما أخطأ، وهو واضح.

وإن كان بالنقل، فكذلك، على ما هو التحقيق: من أن قضيه الحجّيه شرعاً ليس إلّا ذلك، لا إنشاء أحكام شرعيه على طبق مؤداها، فلا مجال لاستصحاب ما قلده؛ لعدم القطع به سابقاً، إلّا على ما تكلفنا في بعض تنبيهات الاستصحاب، فراجع (٣).

ولا دليل على حجّيه رأيه السابق في اللاحق.

وأما بناءً على ما هو المعروف بينهم - من كون قضيه الحجّيه الشرعيه:

جعل مثل ما أدت إليه من الأحكام الواقعيه التكليفيه، أو الوضعيه شرعاً في الظاهر - فلاستصحاب ما قلده من الأحكام وإن كان مجالاً، بدعوى: بقاء الموضوع عرفاً؛ لأجل كون الرأي عند أهل العرف من أسباب العروض (٤)، لا من مقومات المعروض.

إلّا أن الإنصاف: عدم كون الدعوى خاليه عن الجراف؛ فإنه من المحتمل

ص: ٣٤٥

١- ١) ذكره في الفصول: ٤٢١.

٢- ٢) في الفصل الأول من مباحث التقليد، في الصفحه: ٣٣٥ حيث قال: إنّ جواز التقليد ورجوع الجاهل إلى العالم - في الجملة - يكون بديهياً جبلياً فطرياً.

٣- ٣) في آخر التنبيه الثاني، في الصفحه: ٢٣١: ولكن الظاهر أنه (أى: اليقين بالثبوت) أخذ كشفاً عنه ومرآة لثبوته ...

٤- ٤) العروض هنا [وفي الموارد السابقه] بمعنى الثبوت، لا- بمعناه المصطلح المقابل للواسطه الشبوتيه أو الإثباتيه. (منته الدرايه ٨: ٦٠٩).

- لولا- المقطوع - أن الأحكام التقليديّة عندهم أيضاً ليست أحكاماً لموضوعاتها بقولٍ مطلق ، بحيث عُيّد من ارتفاع الحكم عندهم من موضوعه ، بسبب تبدّل الرأى ونحوه ، بل إنّما كانت أحكاماً لها بحسب رأيه ، بحيث عُيّد من انتفاء الحكم بانتفاء موضوعه عند التبدّل ، ومجرّد احتمال ذلك يكفى فى عدم صحّته استصحابها ؛ لاعتبار إحراز بقاء الموضوع ولو (١) عرفاً ، فتأمّل جيداً .

هذا كلّه ، مع إمكان دعوى : أنه إذا لم يجرّ البقاء على التقليد بعد زوال الرأى - بسبب الهرم أو المرض - إجماعاً ، لم يجرّ فى حال الموت بنحوٍ أولى قطعاً ، فتأمّل .

٢ - إطلاق الأدلّه اللفظيه

ومنها: إطلاق الآيات الدالّه على التقليد (٢) .

وفيه: - مضافاً إلى ما أشرنا إليه (٣) من عدم دلالتها عليه - منْعُ إطلاقها على تقدير دلالتها ، وإنّما هو مسوق (٤) لبيان أصل تشريعه ، كما لا يخفى .

ومنه انقدح حال إطلاق ما دلّ من الروايات على التقليد ، مع إمكان دعوى الانسباق إلى حال الحياه فيها .

ص: ٣٤٦

١- ١) لا- حاجه إلى كلمه « ولو » ؛ لما تحقّق فى خاتمه الاستصحاب من كون المناط : بقاء الموضوع العرفى ، لا الدليلى ولا العقلى . (منته الدرأيه ٨ : ٦١٢) .

٢- ٢) مثل آيه النفر (التوبه : ١٢٢) ، وآيه الكتمان (البقره : ١٥٩) ، وآيه السؤال (النحل : ٤٣ ، الأنبياء : ٧) .

٣- ٣) فى الفصل الأوّل من مباحث التقليد ، فى الصفحه : ٣٣٦ حيث قال : « وأما الآيات : فلعدم دلالة آيه النفر والسؤال على جوازه ؛ لقوّه احتمال أن يكون الإرجاع لتحصيل العلم ، لا للأخذ تعبداً ... » .

٤- ٤) الأولى : هى مسوقه . (منته الدرأيه ٨ : ٦١٥) .

٣ - دليل الانسداد

ومنها: دعوى أنه لا دليل على التقليد لإدليل الانسداد ، وقضيته جواز تقليد الميت كالحَيِّ ، بلا تفاوت بينهما أصلاً ، كما لا يخفى (١) .

وفيه: أنه لا يكاد تصلُ النوبه إليه ؛ لما عرفت من دليل العقل والنقل عليه .

٤ - سيره المتشرّعه

ومنها: دعوى السيره على البقاء ؛ فإنّ المعلوم من أصحاب الأئمه عليهم السلام عدم رجوعهم عمّا أخذوه تقليداً بعد موت المفتى (٢) .

وفيه: منع السيره في ما هو محلّ الكلام . وأصحابهم عليهم السلام إنّما لم يرجعوا عمّا أخذوه من الأحكام ، لأجل أنهم غالباً إنّما كانوا يأخذونها ممّن ينقلها عنهم عليهم السلام بلا واسطه أحد ، أو معها من دون دخل رأى الناقل فيه أصلاً ، وهو ليس بتقليد كما لا يخفى ، ولم يُعلم إلى الآن حال من تعبد بقول غيره ورأيه ، أنه كان قد رجع أو لم يرجع بعد موته .

ومنها: غير ذلك ممّا لا يليق بأن يسطر أو يذكر (٣)(٤) .

ص: ٣٤٧

١- (١) انظر القوانين ٢ : ٢٦٦ - ٢٦٧ .

٢- (٢) هذه الدعوى وكذا الجواب عنها وردا في مطارح الأنظار ٢ : ٦٢٩ - ٦٣٠ .

٣- (٣) شطب المصنّف هذا السطر الأخير من نسخه الأصل ، لكنّه غير محذوف من طبعاته .

٤- (٤) يلاحظ مفاتيح الأصول : ٦٢٢ - ٦٢٤ ، ومطارح الأنظار ٢ : ٤٨٢ - ٤٩٣ و ٦٠٩ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩